الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية قسم اللغة العربية وآدابها

مبادئ تحليل الخطاب في التراث البلاغي العربي من خلال شروح التلخيص

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية

إعداد الطالب: محمود طلحة

السنة الجامعية: 2015 / 2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية قسم اللغة العربية وآدابها

مبادئ تحليل الخطاب في التراث البلاغي العربي من خلال شروح التلخيص

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ الدكتور:
محمود طلحة مسعود صحراوي

السنة الجامعية: 2015 / 2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية **قسم اللغة العربية وآدابها**

مبادئ تحليل الخطاب في التراث البلاغي العربي من خلال شروح التلخيص

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

محمود طلحة **مسعود صحراوي**

أعضاء اللجنة المناقِشة

- **أ.د. لخضـــر جمعـــي:** أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 2 ..... **رئيساً**
- **أ.د. مسـعود صـحراوي:** أستاذ التعليم العالي، جامعة الأغواط ..... **مشرفاً ومقرّراً**
- **أ.د. آمنـــة بلعلـــى:** أستاذة التعليم العالي، جامعة تيزي وزو ..... **مناقشاً**
- **أ.د. مفتـاح بـن عـروس:** أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 2 ..... **مناقشاً**
- **أ.د. لطيفـــة حجـــار:** أستاذة التعليم العالي، جامعة الجزائر 2 ..... **مناقشاً**
- **د. قـــدور عمـــران:** أستاذ محاضر أ، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر.. **مناقشاً**

السنة الجامعية: 2015 / 2016

إهداء

إلى والديّ الكريمين.

إلى زوجتي.

إلى ابنتيّ: إيمان وخديجة.

المقدمة

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد؛

تتجلّى النظرة الحديثة للتراث اللغوي ومحاولة الاستفادة منه في استثمار أهم مفاهيمه وإنجازاته ووضعها في إطار المستجدّات المعاصرة التي تشهدها علوم اللسان، على أنّ عملية الاستثمار هذه لابدّ أن تخضع لمجموعة من الضوابط الكفيلة بإخراجها عن حدّ الإسقاط المتعسّف والتأصيل المبتسر، وهذا إجراءٌ تشهد له بعض الدراسات الجادّة التي تقدّم بها بعض الباحثين في اللغة العربية والتي أفادتها درساً جديداً لا ينقطع عن أداء الواجبات التي تفرضها مرحلة التحدي الحضارية.

وانطلاقاً من مثيل هذا التصور الوظيفي في استلهام التراث واستثماره والبناء عليه مع تجاوز ما يمكن تجاوزه منه، يأتي اقتراحنا لهذه الإشكالية المبنية على تساؤلات عدة، وهي الإشكالية التي نظن أنها جديرة بالبحث والإجابة عنها، ويمكننا تلخيصها في هذا التساؤلات:

- ما هي الأسس النظرية التي حكمت تصور البلاغيين في تحديد موضوع دراستهم من خلال شروح التلخيص؟
- وعلى أي مستوى من مستويات التحليل تركّز اهتمامهم؟
- ما هي الأسس الإجرائية التي يمكننا أن نجدها في تحليل شراح التلخيص لموضوع دراستهم؟
- هل يمكننا اكتشاف مشروع نموذج بلاغي في بذور هذا التحليل؟
- كيف لهذا النموذج البلاغي أن يكون نموذجا واصفاً لمستويات التحليل؟
- ما أهمّ مبادئ التحليل التي يمكننا اكتشافها في النموذج البلاغي؟.

إن محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات المترتبة عنها سيكون محل اهتمام هذا البحث.

وشروح التلخيص هي مجموعة من الكتب التي انبنت على شرح متن التلخيص في علوم البلاغة وهو متن ألفه الخطيب جلال الدين القزويني (ت739هـ) اختصاراً منه للقسم الثالث من كتاب "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب السكاكي (ت626هـ) والذي خصّه للكلام عن علوم البلاغة، أمّا الشروح فيمكننا تحديدها بمجموعة الشروح الشهيرة والتي طبعت في كتاب واحد واشتهرت بهذا الاسم وهي تضمّ الكتب التالية:

- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (صاحب التلخيص نفسه)
- مختصر التفتازاني (سعد الدين ت791هـ) على تلخيص المفتاح
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (ت773هـ)
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي (ت1128هـ)
- حاشية الدسوقي (ت 1230هـ) على شرح التفتازاني.

وتنطلق مسائل الاهتمام في هذا البحث من محاولة التأسيس للمقاربة الممكنة بين المدونة المدروسة وبين مجال تخصصي حديث هو تحليل الخطاب، وقد اخترنا هذه المقاربة بتحليل الخطاب أساساً لأسباب نذكر من بينها التوافق الموجود بين إجراءات التحليل التي تزخر بها شروح التلخيص وبين هذا المجال البحثي، ولعل أهمّ صور هذا التوافق هو تجاوز حدود الجملة في التحليل والاهتمام بقضايا الاستعمال، سواءٌ عبر التركيز على مقاصد الخطاب أو عبر إيجاد الفروق الممكنة بين مقامات التواصل.

ويأتي إدراكنا لأهمية شروح التلخيص من تجاوزٍ لتصنيفات حديثة تكتفي بوضعها في مصافّ مدوّنات الشروح والحواشي وهي مدوّنات تحمل في نظر بعض الباحثين المحدثين مجموعةً من النقاشات المنطقية التي اكتسبت من خلالها الظواهر البلاغية نوعاً من الثبات والجمود على أيدي السكاكي والقزويني وشرّاح التلخيص حتى أمكن تسميتهم بمدرسة التقعيد

والتقنين، فمحاولتنا إذن في قراءة هذه المدونة تنبني على تجاوز هذه الرؤية السلبية التي ترى أن شروح التلخيص لا تحمل أي جديد من ناحية الإضافة المعرفية، بينما يمكننا بشيء من التأمل أن نرى فيها نموذجاً معرفياً قائماً بذاته، وهو نموذجٌ ينبني في رأينا على مشروعين متكاملين: مشروع عبد القاهر الجرجاني الذي مهّد للتأسيس النظري للبلاغة العربية في صورتها التي وصلت إلينا عبر ما اشتهر بنظرية النظم، والمشروع الثاني هو مشروع السكاكي المتمثل في كتابه "مفتاح العلوم"، وهو مشروع معرفي ذو هدفٍ كبيرٍ ابتغى به صاحبه التأسيس لبلاغة تواصلية عامة أسماها "علم الأدب"، وانطلاقاً من هذين المشروعين صاغَ القزويني "متن التلخيص" من خلال قراءته للقسم الثالث من المفتاح والمتعلق بعلوم البلاغة.

ولا شكّ أن إدراك القزويني والشرّاح لتكامل هذين المشروعين في أصولهما المعرفية وغاياتهما الأساسية التي تكفّلا بتحقيقها، جعلهم ينطلقون من فهمٍ عميق لهذا المشروع البلاغي المتكامل، ونشأ أيضاً لديهم اكتمالٌ للصياغة التي على أساسها تمّ التطرّق لعلوم البلاغة وهي الصياغة التي ضمّت المعاني والبيان والبديع، لذا استقرّ لديهم اعتبارها نموذجاً معرفياً متداخل الأجزاء قد يبلغ في بعض الصياغات ألاّ ينفصل أحد الأجزاء عن الآخر، ولذلك كان أحد أسباب اختيار هذه المدوّنة موضوعاً للبحث ما أمكننا أن نجده من تلاحمٍ بين أجزائها وهو تلاحمٌ يحتاج إلى نفسٍ طويل في إثبات وجوده.

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أيضاً استنادنا لمفهوم المقاربة في الكشف عن سبل الانتقال من وصف بعض الظواهر الخطابية التواصلية إلى صياغة مبادئ لتحليل الخطاب وهو ما يمثّل في نظرنا أهم أهداف البحث، ولابد لهذا الانتقال أن ينبني كما نرى على مقاربةٍ بين مضامين ثلاثة أنساق متداخلة هي: المعاني والبيان والبديع من جهة، وبين النظريات الحديثة في تحليل الخطاب، ولا شكّ أنّ للتداخل المعرفي بين التخصّصات المعاصرة دوره المهم أيضاً في تعدّد جوانب المقاربة بما يجعل الانطلاق من المدونة المدروسة – وما تحمله من مفاهيم وأفكار – الأصل في عملية المقاربة، ويمثل اكتشاف معالم النموذج البلاغي المطروح في المدونة أيضا هدفاً من أهداف البحث، ونهدف من خلال هذه المقاربة أيضاً

إدراك النظام العام الذي يحكم المشروع البلاغي في شروح التلخيص، والتعرّف على قواعده التي تحكم تحليل هؤلاء الشرّاح ونظرتهم إلى موضوع دراستهم، بالإضافة إلى محاولة اقتراح مجموعة من القواعد الإجرائية التي تساعد في تحليل النصوص والخطابات، والتي تكتسب شرعيّتها من تأصّلها في التراث البلاغي ممثّلاً في صفوته–شروح التلخيص–، واستمدادها من الأدوات التحليلية المعاصرة ممثّلةً في تحليل الخطاب والتداولية خصوصًا.

لذا حاولنا ابتداءً في **الفصل الأوّل** التمهيدي أن نبحث في تخصّص تحليل الخطاب والتعرّف عليه عبر محاولة ضبط مفهوم الخطاب وما صيغت له من تعريفات متعدّدة، ثمّ انتقلنا إلى ضبط المقصود بتحليل الخطاب في الدراسات المعاصرة بين توجّهين أساسيين يضمّان توجّهات فرعيةً متعدّدةً هما الاتجاه الأنجلوساكسوني والاتجاه الفرنسي، وقد كان من دواعي التعرّف على هذا التخصّص محاولةُ الإشارة إلى ما كُتبَ حوله في الدراسات العربية تمهيداً لسبيل المقاربة التي هي موضوع بحثنا، ثمّ انتقلنا في هذا الفصل الأول إلى بيان سبل النظر في التراث البلاغي العربي عبر الإشارة إلى أهمّ الدراسات التي عُنيت بالبلاغة العربية انطلاقاً من رؤية المؤرّخين ووصولاً إلى رؤية الأكاديميين، كما حاولنا الإشارة في أثناء ذلك إلى رؤيتين مختلفتين طُبِعَت بهما الدراسات التي اتّخذت من شروح التلخيص موضوع بحثٍ لها، رؤية سلبية تنتقص من الشروح لأسباب معيّنة، ورؤية إيجابية ترى إمكانية الاستفادة من الجهاز المفاهيمي الموجود فيها والمستقرّ مضموناً وشكلاً.

ولذا حاولنا في **الفصل الثاني** التطرّق لخصائص النموذج البلاغي مثلما نراه مستقرًّا في متن التلخيص وشروحه، فأبرزنا أهمّ خصائص متن التلخيص وشروحه عموماً عبر إبراز المواضيع التي بحث فيها القزويني والشرّاح، ثمّ انتقلنا إلى إبراز خصائص النموذج في شروح التلخيص عبر مبحثين هما الظاهرة المدروسة في النموذج، ثمّ البناء المنهجي للنموذج.

وانتقلنا من خلال هذا الفصل إلى محاولة اقتراح أهمّ المبادئ ظهوراً في مدوّنة الشروح، فبحثنا في **الفصل الثالث** عمّا اصطلحنا عليه بمبدأ التخاطب ونعني به بناء الكلام المدروس في البلاغة العربية على خاصّية التخاطب أي توجيه المتكلّم خطابه إلى مخاطَب معيّنٍ في

مقام تواصلي معيّن، فحاولنا أوّلاً تحديد المقصود بمفهوم التخاطب انطلاقاً من تحديد الوحدة المدروسة في النموذج البلاغي كالجملة والكلام والتركيب والخطاب، مما يمكن أن يكون تمهيداً لنا لبحث خصائص التخاطب وهي التوجيه ثمّ المقام ثمّ الغرض، وهي الخصائص التي نستدلّ على حضورها في المدوّنة من خلال المباحث المتفرّقة، ثمّ انتقلنا إلى مبحث آخر متّصل بهذا المبدأ ألا وهو قوانين التخاطب، فأشرنا أوّلاً إلى الاقتراحات المعاصرة لهذه القوانين عند "غرايس" و"ديكرو" وانتقلنا بعد ذلك إلى بيان أهمّ القوانين ظهوراً عبر القواعد البلاغية وهما قانونا الكمّ والكيف.

أمّا في **الفصل الرابع** فقد انتقلنا من التدليل على بناء العملية التواصلية على مبدأ التخاطب إلى البحث في مبدأ آخر هو مبدأ الإنجاز، فحاولنا تحليل بنية الأقوال في ضوء العملية التواصلية عبر ما يسمّى بنظرية الأفعال الكلامية، وقد أبنّا عن الاختيار المنهجي الذي اعتمدنا على أساسه مصطلحَ الإنجاز للدلالة على هذه النظرية، فتطرّقنا أوّلاً إلى مفاهيم النظرية عبر عمل كلٍّ من علميها الرئيسين "أوستين" و"سيرل"، ثمّ انتقلنا إلى ما اشتهر في الدراسات العربية المعاصرة من ربطٍ بين النظرية بمفاهيمها وثنائية الخبر والإنشاء، فأشرنا إلى التطوّر التاريخي لاستعمال المصطلحين في التراث اللغوي العربي، ثمّ حاولنا طرقَ أهمّ النقاط المبرزة لاحتواء الثنائية كما بحثها القزويني وشرّاح التلخيص مفهومَ الإنجاز في مبحث التصوّر البلاغي للأفعال الإنجازية، ثمّ انتقلنا إلى صياغةِ ما يمكن أن يشكّل تصنيفاً بلاغياً لهذه الأفعال عبر ما يندرج ضمن الخبر والإنشاء، مثل أفعال الإثبات والنفي والتمنّي والاستفهام والأمر والنهي والنداء.

وفي **الفصل الخامس** تجاوزنا البحث في الأقوال إلى الدخول في معانيها الناشئة عنها في إطار ما أسميناه بمبدأ الاستدلال الذي يعني في نظرنا سبل الانتقال من معانٍ أوّلية إلى معانٍ ثانوية، فأبرزنا المفهوم أوّلاً عبر أهمّ تعريفاته والظواهر المندرجة ضمنه مثل الاقتضاء والقول المضمر والاستلزام التخاطبي، ثمّ انتقلنا إلى بيان أهمّ المفاهيم ارتباطاً به في مدوّنة شروح التلخيص وذلك عبر ما يسمّى بمفهوم اللزوم، وهو عبارةٌ عن عملية عقلية استدلالية

انبنت عليها مجموعةٌ من المباحث البلاغية حاولنا التدليل عليها، وإن كانت مباحث البيان أوضحها تمثيلاً للمفهوم من جهة بناء الظواهر فيها على هذا المفهوم، وهذا ما كان محلّ اهتمامنا في ذلك الفصل.

وقد حاولنا في **خاتمة** البحث بيان أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها عبر الفصول المتفرّقة والمباحث المتوزّعة فيها، ولعلّنا هنا نشير إلى أنّ منهجية البحث فرضتها عملية المقاربة، وهي عمليّة صعبةُ المنال نسعى من خلالها إلى مزاوجة النظر في ما تطرحه الدراسات المعاصرة ممثّلةً في تحليل الخطاب وما نجده من مفاهيم في التراث البلاغي العربي ممثّلاً في شروح التلخيص، ولذلك وجدنا من الضروري في مواضع عديدةٍ توضيح المقصود بالمفاهيم المعاصرة تمهيداً لمحاولة البحث فيها على أساس ما أسميناه بالنموذج البلاغي، ومفهوم النموذج في رأينا اختيارٌ منهجيٌّ حاولنا من خلاله توحيد مجال النظر في مدوّنة الشروح من خلال ضبط الظاهرة المدروسة فيها، وقد كفل لنا ذلك الاقتراح للنموذج الانطلاق من مفاهيم محدّدة ودقيقة في الأخذ بالمقاربة التي تمثّلت في المبادئ الثلاثة المطروحة وهي التخاطب والإنجاز والاستدلال.

كما يمكننا الإشارة هنا إلى أنّ مجال البحث الواسع في دراستنا بين تحليل الخطاب من جهة، والتراث البلاغي من جهةٍ أخرى فرضَ الاطّلاع على أهمّ المصادر والمراجع المنبثقة ضمن هذين المجالين، فقد انطلقنا من اعتبار المدوّنة كما أشرنا سابقاً ممثّلةً في الشروح المطبوعة في كتابٍ واحدٍ، وليس ذلك إلاّ إضفاءً لخاصّية التحديد التي تفرضها الدراسات الأكاديمية، لأنّ الشروح أوسع من أن يضمّها كتابٌ واحدٌ فقط، كما اعتمدنا في بيان أهمّ المفاهيم المطروحة في تحليل الخطاب على المراجع التي حوت عملاً جماعياً مثل "معجم تحليل الخطاب" بإشراف "شارودو ومانغينو"، و"المعجم الموسوعي للتداولية" لـ "روبول وموشلير"، و"المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة" لـ"ديكرو وشيفير"، وفي العمل الجماعي ما يحسنُ على العمل الفردي لبنائه على المناقشة والتبادل والتكامل، وقد تكفّلنا في الفصل الأوّل التمهيدي ببيان أهمّ المراجع التي اتّخذت التراث البلاغي موضوعاً لها، مع

جملة من الملاحظات التي سجّلناها حولها، وفي أثناء الفصول كان اعتمادنا الأساسي على الأبحاث المعاصرة التي حاولت الإشارة إلى المقاربة على أنّنا نسجّل هنا قلّة تلك الدراسات أو عدم اطّلاعنا على أغلبها وقد بذلنا جهداً في محاولة الاطلاع على آخرها ظهوراً، وهو أمرٌ يصعبُ كذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجّه بجزيل الشكر للأستاذ المشرف على ما أبداه من تقبّل للموضوع ومناقشةٍ فيه وتشجيع لي على إتمامه في سياقات ولقاءات متعدّدة، كما أخصّ الزملاء والإخوة الذين تفضّلوا بمساعدتي في إتمامه ويضيق المقام بذكرهم، هذا وعلى الله قصد السبيل، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

تحليل الخطاب وسبل النظر

في التراث البلاغي العربي

تكتسي النظرة الحديثة إلى التراث اللغوي العربي طابعا متميزاً، فهي تعكس إلى حدٍّ كبير إعجاباً بهذا التراث وإكباراً له، ولعل أكبر دليل على هذا الاهتمام يتمثل في محاولة قراءة ذلك التراث بالمفاهيم الحديثة التي تتيحها التخصصات اللغوية والأدبية والمعرفية المعاصرة، ولما كانت غاية البحث الذي نمهّد له النظر في المقاربة الممكنة بين تحليل الخطاب من جهة وبين التراث البلاغي من جهة أخرى، آثرنا أن نبتدئ بالتأسيس لهذه المقاربة من الجهة الابستمولوجية انطلاقاً من التعرّف على مفهوم الخطاب والتخصص الذي يدرسه وهو تحليل الخطاب، ثم نتطرق للمدونة التي ندرسها من خلال البحث في سبل النظر في التراث البلاغي عموماً وشروح التلخيص خصوصاً.

1ـ تحليل الخطاب، المفهوم والتخصص:

تحليل الخطاب تخصصٌ حديث النشأة بالمقارنة مع غيره من التخصصات التي تتخذ الظواهر اللغوية موضوعاً لها، وحداثة النشأة تعتبر سبباً في أن لا يزال الباحثون فيه يتناولون بالبحث بعض المفاهيم الأساسية التي قد نعتبرها في غيره من التخصصات مسلّمات معرفية أو منهجية تقوم عليها البحوث وتُجرى بها التحليلات، لكن الكمّ المعرفي الذي كُتبَ ويُكتبُ في هذا التخصص يسير بأسسه المعرفية نحو الاستقرار ممّا يعين الباحثين على تلمّس طريقه والاستفادة منه في تكريس المعرفة اللسانية.

وأهم تلك المفاهيم التي يتناولها الباحثون في تخصصِ تحليلِ الخطابِ مفهومُ الخطاب في حدّ ذاته، باعتباره المفهوم المميّز للتخصص والذي يقوم عليه التأسيس المعرفي له، وسنحاول فيما يلي بيان أهم التعريفات التي يعطيها محلّلو الخطاب لهذا المفهوم، إذ يعقد له أصحاب معجم "تحليل الخطاب" مجموعةً من التقابلات التي يمكن تحديده وفقها، ويمكن أن نلخّص أهم تلك التقابلات المميزة له في النقاط التالية[1]:

1 P.Charaudeau & D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, éditions de Seuils, Paris, 2002, pp 185-186.

- **الخطاب والجملة:** يعتبر الخطاب في ظل هذا التقابل وحدةً لسانية مكوَّنَةً من تتابعٍ من الجمل، وفي ظل هذا التصور أطلق "ز. هاريس" اسم "تحليل الخطاب" على ذلك الفرع من اللسانيات الذي يهتم بتحليل هذه الوحدة المتجاوزة للجملة.

- **الخطاب واللغة:** ويعتبر الخطاب في ظل هذا التقابل بديلاً اصطلاحيا للكلام في الثنائية المعروفة "اللغة والكلام" التي أطلقها "دي سوسير" وتكون بمقتضاها اللغة نظاماً من القيم الافتراضية الموجودة في أذهان المجموعة البشرية الناطقة بها والتي تتقابل مع الكلام أو الخطاب أي الاستعمال الفردي لذلك النظام، وفي ظل هذا التقابل اقترح "غيوم" مثلاً استعمال مصطلح الخطاب بدل استعمال مصطلح الكلام الذي يرجع إلى سوسير.

- **الخطاب والنص:** ويتم تصور الخطاب وفق هذا التقابل على أنه نصٌّ تم إدخاله ضمن سياقٍ معيّن، أي ينظر إلى هذا النص في ظل ظروف إنتاجه وتلقّيه.

- **الخطاب والملفوظ:** ويكون النظر في ظل هذا التقابل من زاويتين متقابلتين: فإما أن يُنْظَرَ إلى الوحدات التي تتجاوز الجملة على أنها ملفوظات أي هي وحدة لسانية متجاوزة للجملة وهي نتيجة لفعل التلفظ، وإما أن ينظر إليها في ظل هذا الفعل التلفّظي أي باعتباره حدثاً تواصليا في ظل ظروف إنتاج محدّدة.

ربما يمكن لهذه التقابلات المتعدّدة والتي تستند إلى أوجه نظر متعدّدة كذلك، أن تضيء لنا الطريق في سبيل التعريف بتحليل الخطاب، بالرغم من أن هذا التعدّد قد انعكس على تيارات تحليل الخطاب الموجودة في الفترة الراهنة، ولذلك يقترح علينا "مانغينو" تعريفاً للخطاب من خلال الخصائص التي تميّز هذا المفهوم، وذلك انطلاقاً من أبحاث تحليل الخطاب نفسها، تلك الأبحاث التي تتّسم بتداخل الاختصاصات فيها وتتأثّر كثيرا بالتصورات التداولية، وأهم خصائص مفهوم الخطاب انطلاقاً من هذا التصور الذي يرى مانغينو أنه "عَرَضٌ لِتَغَيُّرٍ في الطريقة التي يتمّ إدراك اللغة بها"[1] هي:

1 P.Charaudeau & D.Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, p187.

- **الخطاب يفترض تركيباً أشمل من الجملة:** وهذا لا يعني في نظر مانغينو أن كل خطاب إنما هو تتابع لكلماتٍ يكون ضرورةً في حجمٍ أكبر من الجملة، بل هو استعمال لِبُنىً من مستوى آخر غير تلك التي نجدها في مستوى الجملة، وعلى هذا يمكن أن نعتبر "المَثَل" خطاباً لأنه يشكّل وحدةً مكتملةً رغم أنه في بعض الأحيان ليس إلا جملة واحدة، وعلى هذا تختلف قواعد التنظيم في مستوى الخطاب عن تلك التي نجدها في مستوى الجملة.

- **الخطاب مُوَجَّهٌ:** وهذا يعني أن الخطاب ليس موجها فقط حيث يتوجه به متكلم ذو قصد معين نحو مخاطب أو متلقّ معين، بل يعني أنه يتضمن أيضاً بعض العبارات التي تدل على هذا التوجيه والتي لا تخلو منها التحاورات اليومية، كما لا تخلو بعض الخطابات من بعض العبارات الدالة على الخروج من القصد الأساسي أو الرجوع إليه[1].

- **الخطاب شكل من أشكال الفعل:** تحت تأثير نظرية الأفعال الكلامية يتم النظر إلى الملفوظات على أنها أفعال، وتشكّل هذه الأفعال الجزئية أفعالاً كليةً هي خطابات يُنظَرُ إليها وفق أجناس الخطاب أي باعتبارها صورةً من صور النشاط الاجتماعي.

- **الخطاب تفاعليّ:** ويظهر الشكل التفاعلي للخطاب خصوصاً فيما يسمّى بالتحاورات، والتي يتوجّه فيها كل متحاور إلى الآخر بالكلام، ومع أن كثيراً من الخطابات لا تظهر فيها هذه الخاصية التي تقتضي وجود متحاورين إلا أنه في ظل اعتبار هذا الشكل (أي التحاور) الأصلَ في أشكال التفاعل الأخرى يتم النظر إلى أن الأنواع الأخرى من الخطابات تفاعلية أيضاً إذ تقتضي دائماً وجود متلقّين – واقعيين أو مفترضين– يتم التوجه بالكلام إليهم أو يتم صياغة الخطاب بالنظر إليهم.

- **الخطاب مسيَّقٌ:** لا يفضّل مانغينو هنا الحديث عن أنّ الخطاب يدخل ضمن سياق إذ يمكن النظر إلى السياق بهذا الاعتبار على أنه ليس إلا إطاراً، ولذا فهو يفضل القول بأنه

1 في ظل هذا التصور "التوجيهي" للخطاب اقترح ديكرو وأنسكومبر نظريتهما عن الحجاج في اللغة والتي من مضامينها الأساسية اعتبار كل ملفوظ موجّها توجيها حجاجيا، ينظر: د. شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف: د. حمادي صمود، ص360.

لا يمكن تصور خطاب دون سياقٍ معين، بل لا يمكننا إعطاءُ معنىً لملفوظٍ ما خارج السياق، في حين أن الخطاب يمكن أن يُسهِمَ في تعريف سياقه أو في تغييره أثناء التلفظ.

- **الخطاب مستعمل:** لا يمكن تصور الخطاب إلا باعتباره متعلقا بذاتٍ تستعمله، وتحيل عليها الضمائر الموجودة فيه، وتكون مرجعاً للإحالات الزمانية والمكانية، وتشير إلى الموقف الذي تتخذه مما يقوله الخطاب ومن المخَاطب، والنظر في أشكال الذاتية التي يفترضها الخطاب تعتبر من أهم المحاور في تحليل الخطاب.

- **الخطاب محكومٌ بمعايير:** مثل أي سلوك اجتماعي فإن الخطاب محكوم بمعايير شديدة العمومية، كما أنه محكومٌ بمعايير نوعية خاصة مثل تلك التي نجدها في إشكالية قوانين الخطاب، وعلى هذا فإن كل فعل تلفظي يعطي التبرير لتقديمه على الوجه الذي تم تقديمه به من خلال الأعراف الاجتماعية، ويتم النظر إليها في مستوى الخطاب وفق الأجناس الخطابية التي ينتمي إليها الخطاب والتي تعدّ نوعا من إضفاء الشرعية عليه.

- **الخطاب مأخوذٌ ضمن تداخل الخطابات:** وهذا يعني أن الخطاب لا يأخذ معنىً إلا بالنظر إليه داخل عالمٍ من الخطابات يحدّد وفقه، ولتأويل أدنى ملفوظ لابد من النظر في علاقته بالملفوظات الأخرى التي يمكن أن يرتبط بها، وهكذا فإن لكل جنس خطابي طريقته الخاصة في ربط العلاقة بين الخطابات المنتمية إليه، ومجرّد كون الخطاب منتمياً إلى جنس معين يقتضي ربطه بغيره من الخطابات المندرجة ضمن نفس الجنس.

وحين ننظر في هذا التصور التداولي للخطاب باعتباره التصور الأكثر شيوعاً نلاحظ أن هذه الخصائص التي تحدّد مفهوماً بهذا القدر من الأهمية تُظهِرُ إلى حدٍّ كبير نوعاً من المرونة المعرفية التي ينتفي فيها الجزم بالمفهوم، وليس هذا إلا نتيجة لما عليه حال التخصص نفسه، فالقدر الكبير من التوجهات المعرفية والكم الهائل من البحوث والكتب والمقالات التي يعرفها تحليل الخطاب تجعل ضبط المفهوم بشكلٍ دقيقٍ أمراً من الصعب إدراكه، ولعل أهم الملاحظات التي نسجلها هي أن الأستاذ مانغينو لا يخفي في هذه الخصائص التي قدّمها تأثّره بأحد تيارات تحليل الخطاب وهو التيار الفرنسي، والذي يعطي

أهمية أساسية للجانب الاجتماعي من الخطاب، كما سجّلنا عدم اعتباره الانسجام خاصّية من خصائص الخطاب، وهو المسلّمة التي تحظى باهتمام كبير لدى محلّلي الخطاب، ولم تخلُ جهود مانغينو نفسه من الاهتمام بها.

ويمكننا أن ننظر أيضاً إلى مجموعة أخرى من تعريفات الخطاب والتي يظهر من خلالها تعدّد أوجه النظر في التخصصات التي تتخذ منه موضوعاً لها، وننقل هذه التعريفات كما جاءت في جدولٍ توضيحي عن "بايلون ومينيو"[1]:

خطاب 1	"الكلام" عند سوسير، كل إنتاج لملفوظ.
خطاب 2	وحدة الخطاب هي وحدة أعلى من الجملة، والملفوظ عموماً، وهو موضوع الدراسة في "نحو النص"
خطاب 3	الملفوظ من وجهة النظر التفاعلية، وقدرته على التأثير في الآخر، واندراجه ضمن مقام تلفظي، وهو موضوع الدراسة في نظريات التلفظ أو في التداولية.
خطاب 4	التحاور، باعتباره الشكل الأساسي للتلفظ، وهو موضوع التحليل التحاوري.
خطاب 5	مقابل اللغة(باعتبارها نظام القيم الخاص نوعا ما) أي التنوع السطحي المرتبط بتنوع الاستعمال اللغوي.
خطاب 6	نظام من المقتضيات التي تحكم إنتاج مجموعة غير منتهية من الملفوظات انطلاقاً من وضعية اجتماعية وإيديولوجية معينة.
خطاب 7	الملفوظ منظوراً إليه من جهة الآلية الخطابية التي تشترطه.
خطاب 8	مكافئ لـ"النص": أي ملفوظ مكتوب منتج في إطار مؤسسات تقتضي التلفظ به، ومنضوٍ تحت تداخل للخطابات محصور، والذي يرسّخ رهانات تاريخية أو اجتماعية أو فكرية... إلخ.

1 Christian Baylon & Xavier Mignot, Initiation à la sémantique du langage, p196.

إن هذه الاعتبارات المتعدّدة تؤكّد ما قرَّرْناه سابقاً من أن تنوّع وجهات النظر إلى مفهوم الخطاب تجعل تعريفه صعباً، وفي نفس الوقت تجعل تحديد التخصص الذي نطلق عليه اسم "تحليل الخطاب" صعباً كذلك، غير أن الرابط الذي يجمع بين هذه التعاريف المختلفة والذي يمكننا أن نستخلصه، منها ومن تعريف الأستاذ مانغينو، هو رابط الاستعمال، أي إنه مهما كان الاعتبار الذي ننظر إلى الخطاب من خلاله فهو يدور في فلك استعمال اللغة، فالملفوظ أو النص أو الكلام أو التحاور كلها مصطلحات تؤدّي معنى الاستعمال اللغوي، والحديث عن الاستعمال يعني بالضرورة الحديث عن مقتضيات ذلك الاستعمال سواءٌ أكانت تلك المقتضيات تواصلية أو مقامية أو اجتماعية أو نفسية[1]، وهذا المزيج من المقتضيات التي تؤطر مفهوم الخطاب هي التي جعلت أوجه النظر إليه تتعدّد وتعاريفه تختلف.

وكما تختلف تعريفات الخطاب تختلف التوجهات في ضبط ما يعنيه مصطلح "تحليل الخطاب" أو بعبارة أخرى: ما موضوع تحليل الخطاب؟ وما الذي يتكفل هذا التخصص بدراسته؟، ويمكننا التمييز ابتداءً بين توجّهين أساسيين في تحليل الخطاب: الأول هو ما يسمى بالمقاربة الأنجلوساكسونية والثاني هو المقاربة الفرنسية، وقد أشرنا سابقاً إلى أن الاستعمال الأول للمصطلح "تحليل الخطاب" قد كان على يد اللساني الأمريكي "ز. هاريس"، إلا أن استعماله لم يكن بنفس ما هو مقصود بالمصطلح في الفترة المعاصرة، ونستطيع أن نحكم من الجهة التاريخية بأن جهود "هاريس" ليست الحدثَ المؤسّس لهذا التخصص، وفي نفس الوقت لا نستطيع إرجاع ظهور التخصص إلى حدث تأسيسي، بينما يذهب البعض من الباحثين إلى اعتبار جهود هاريس منضويةً تحت "نحو النص" إذ كان أغلب جهده منصباً على تطبيق بعض قواعد تحليل الجملة على وحدة أعلى هي الخطاب، وإن كنّا قد وجدنا "فان دايك" مثلاً يذهب إلى أن البلاغة القديمة تمثّل تحليلاً للخطاب[2]، غير أن أوائل البحوث التي

1 شبيه بهذا التصور التداولي للخطاب ما عرّفه به "براون ويول "في كتابهما تحليل الخطاب، انظر:

– G. Brown & G. Yule, Discourse analysis, Cambridge university press, 1983, p1.

2 ورد ذلك في:

تتدرج ضمن التصورات والمفاهيم والمبادئ التي تنتمي الآن إلى تحليل الخطاب قد كانت في سنوات الستينات وتواصلت إلى سنوات التسعينات من القرن العشرين الميلادي، حين استقرّ التعارف على التخصص وصار يمكن الحكم باستقلاله المعرفي والمنهجي، وأهمّ المقاربات الأنجلوساكسونية التي أسهمت في تحليل الخطاب هي ما لخصته الباحثة "ديبورا شيفرن" في المقاربات التالية:

1- **مقاربة أفعال الكلام:** وهي الناشئة عن نظرية الأفعال الكلامية التي أتى بها الفيلسوف الإنجليزي "جون أوستين" وأضاف إليها وعدّلها الفيلسوف "جون سيرل"، وهي نظرية تنطلق من أنّ اللغة لا تُستَعْمَلُ لتصفَ العالم فقط، وإنّما لتُحدثَ أفعالاً كذلك بمجرّد النطق بالملفوظات، «ومقاربة أفعال الكلام للخطاب تتركّز حول معرفة الشروط الأساسية لإنتاج وتأويل الأفعال عبر الكلمات»[1] ويتمّ ذلك بدراسة العلاقة القائمة بين الملفوظات وبين سياقاتها المختلفة، ومع أنّ نظرية أفعال الكلام لم تنشأ في أول أمرها لتُعنى بتحليل الخطاب إلاّ أنّ بعض القضايا الجزئية مثل الأفعال الكلامية غير المباشرة وتعدّد الوظائف والعلاقة مع السياق تؤدّي إلى تحليل الخطاب.

2- **مقاربة اللسانيات الاجتماعية التفاعلية:** ولها أصول متعدّدة من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع واللسانيات وتشترك معها في حقولها المعرفية الثلاثة وهي: الثقافة والمجتمع واللغة، وبعض المقاربات التفاعلية التي تأثّرت بعالم الأنثروبولوجيا الأمريكي "جون غامبرز" تركّز حول كيف يمكن لأفرادٍ من ثقافات متعدّدة الاشتراكُ في معرفةٍ نحويةٍ بلغةٍ ما مع الاختلاف في السياقات التي أنتجت فيها الأقوال المختلفة، بينما بعض المقاربات التفاعلية الأخرى التي تأثّرت بالأنثروبولوجي "إرفينغ غوفمان" تركّز حول كيفية انسياق اللغة في ظروفٍ خاصة من الحياة الاجتماعية وكيف تؤدّي ضروبًا مختلفةً من المعاني والمباني المتعلقة بهذه الظروف، وحسب هذه الباحثة فإنّ المقاربة التفاعلية باعتمادها

- D. Maingueneau, L'analyse du discours et ses frontières, Marges linguistiques, Mai 2005, pp65.

1 Deborah Schieffrin, Approeches to discourse, p 6-7.

على ملفوظات واقعية في سياقات اجتماعية، يكون تحليلها متركّزاً حول كيف يتأسّس التأويل والتواصل على العلاقات المتبادلة بين المعاني الاجتماعية(العرفية) والمعاني اللسانية[1].

3- **مقاربة إثنوغرافيا التواصل:** وهي مقاربة للخطاب تتأسس على الأنثروبولوجيا وتشترك معها في كثير من التقاليد الأنثروبولوجية التي تهتمّ بالتفسيرات الكلية للمعاني والسلوكات، وأهم الدوافع لهذه المقاربة هو نقاش "ديل هايمز" لـ "تشومسكي" حول نظرية اللغة التي أسّسها على مفهوم الكفاءة، فمقترح هايمز البديل هو أن تهتمّ الدراسات بالكفاءة التواصلية فالمعارف الضمنية الاجتماعية والنفسية والثقافية واللسانية تحكُمُ الاستعمال الخاصّ للغة. وبعض التحاليل الإثنوغرافية الأخرى تركّز دراستها حول كيف يعكس النحو في حدّ ذاته المعرفة الثقافية وأنظمة الفعل[2].

4- **المقاربة التداولية:** إنّ المقصود بهذه المقاربة في نظر الباحثة "شيفرن" هو مجموع التحليلات التي تأثّرت بعمل الفيلسوف الأمريكي "بول غرايس P.Grice" فهو يقترح التفريق بين أصنافٍ من المعاني ويبرهن على أنّ مسلّمات التعاون العامة تؤدّي استلزاماتٍ لمقاصد المتكلّم التواصلية. فالتداولية كثيراً ما تُعنى بتحليل مقاصد المتكلّم في مستوى الملفوظات، المساوية للجملة أكثر من النصّ، والملفوظات هي الوحدة المحدَّدة في استعمال اللغة. ولكن انطلاقًا من تحديد الملفوظ بأنّه يقع ضمن سياقٍ، فإن التداولية لتصل إلى نتائجها قد تحتوي تحليلاتٍ للخطاب أو تتوسّل بتحليل الخطاب أثناء الدراسة[1].

5- **مقاربة التحليل التحاوري:** وهي مقاربة للخطاب تتأسّس أيضاً على الفلسفة الظاهراتية، واهتماماتُها الأساسية تحدّدت بشكل شامل مع عالم الاجتماع الأمريكي "هارولد غارفينكل" الذي طوّر المقاربة المسمّاة بـ "الإثنوميتودولوجيا" وتمّ تطبيق هذه المقاربة على

1 Ibid, p8.

2 Ibid, p8.

التحاورات خصوصاً عند كلّ من "هارفي ساكس" و"إيمانويل شيغلوف" و"جيل جيفرسون"، وأهمّ ما يحاول التحليل التحاوري اكتشافه هو المناهج التي يتّبعها أفراد مجتمعٍ مّا إنتاج معنىً عرفي اجتماعي، والتحاور هو مصدر الكثير من المعاني العرفية الاجتماعية، ويُظهر كذلك نظامه ومعنى البنية الخاصين به. وإذا كان التحليل التحاوري يشترك مع اللسانيات الاجتماعية التفاعلية في الاهتمام بالنظام الاجتماعي وكيفية إنشاء اللغة ونشأتها في نفس الوقت عن طريق السياق الاجتماعي، وتركيزهما على التحليل التفصيلي لجملٍ ملفوظٍ بها فعلياً، فإنّه على العكس من تفضيل اللسانيات الاجتماعية التفاعلية الحكم على مقاصد المتحادثين وتأويلاتهم بالاستعانة بمعلومات سياقية، يبحث التحليل التحاوري عن تعميمات حول السياق وحول السلوك والحياة الاجتماعيين من توالي الملفوظات في حدّ ذاته[2].

6- **المقاربة التنوعية:** وهي تتأسّس حول التنوع والتطوّر اللسانيين، وجاء منهجها ونظريتها من جهود "ويليام لابوف"، والافتراضات الأساسية للدراسات التنوّعية هي أنّ التنوّع اللساني نموذجٌ اجتماعي ولسانيّ معاً، ومثل هذه النماذج لا يمكن الكشف عنها إلا عبر بحوثٍ منظّمةٍ لمجموعة متكلّمة، مع ذلك انحصرت الدراسات التنوّعية في دراسة التنوعات المتكافئة دلالياً، وبعضها امتدّ للبحث في النصوص. ولقد كان جزءٌ مهمٌّ من المقاربة التنوعية للخطاب هو الكشف عن النماذج الشكلية للنصوص (السردية غالباً) وتحليل كيفية تقيّد مثل هذه النماذج بالنص. والمقاربة التنوّعية للخطاب أيضاً تستعمل بعض الأدوات الأساسية للتحليل اللساني فهي تقطّع النصّ إلى مقاطع، وتصنّف هذه المقاطع على أساس أنّها جزءٌ من بنية، وتربط وظائفَ بهذه المقاطع، إنّ هذه المقاربةَ تترك الكثير من استقلالية السياق[3].

1 Schieffrin, Approeches to discourse, p9

2 Ibid, p9-10.

3 Ibid, p11.

وإذا كان هذا ملخّص ما عرضته الباحثة "شيفرن" في تعدادها لمقاربات تحليل الخطاب في التقاليد الأنجلوساكسونية، فإنّ الناظر في هذه المقاربات يستطيعُ أن يستنتج التنوّع الذي أحدثه تداخل الاختصاصات المتعدّدة التي تهتمّ بظاهرة الخطاب، غير أنّ الشيء الأكيد الذي من الممكن أيضاً استنتاجه هو أنّ ظاهرة الخطاب ظاهرةٌ لسانيةٌ متعلّقة بالاستعمال اللغوي بغضّ النظر عن تجلّيها أو حدودها هل تستقرّ ضمن جملةٍ متعلقّة بسياقٍ ما أو ملفوظاتٍ متعدّدة أو نصٍ منظّمٍ بشكل جيّد؟.

على أنّ أهمّ توجُّهٍ في تحليل الخطاب في البلدان الأنجلوساكسونية هو ما يسمّى بـ"التحليل النقدي للخطاب critical discourse analysis"، ويؤكّد أحد أعلامه، وهو "نورمان فاركلوف"، الأهمّية التي يأخذها الجانب الاجتماعي في تحليل الخطاب، لذا نجده يقول في معرض حديثه عن هذا النوع من تحليل الخطاب: «تستند معالجتي في دراسة الخطاب (صيغةٌ من صيغ التحليل النقدي للخطاب) إلى التسليم بأنّ اللغة جزءٌ من الحياة الاجتماعية لا يمكن اختزاله، وبينه وبين عناصر الحياة الاجتماعية الأخرى علاقةٌ منطقية جدلية تجعل من الضروري أن يأخذ البحث والتحليل الاجتماعي اللغةَ دائماً بعين الاعتبار»[1]، ونجده يفرّق في نفس الوقت بين توجّهين عامّين أو صيغتين من صيغ تحليل الخطاب وذلك إذ يقول: «توجد عدّة صيغٍ لتحليل الخطاب، أحد التقسيمات الأساسية هو الفصلُ بين المعالجات التي تتضمّن تحليلاً مفصّلاً للنصّ، وتلك التي ليست كذلك»[2] ويقول بشأن موقع تحليل النصوص من تخصّص تحليل الخطاب: «تحليل النصّ جزءٌ أساسيٌّ من تحليل الخطاب، لكنّ تحليل الخطاب لا يقتصر على التحليل اللساني للنصوص، أرى أنّ تحليل الخطاب يتأرجح بين التركيز على نصوصٍ معيَّنةٍ والتركيز على ما أسمّيه نطاق الخطاب (Order of discourse) أي البناء الثابت نسبيًّا للغة الذي يشكّل مكوّناً في بناء الممارسات الاجتماعية والشبكة التي تؤلّفها، الثابتيْن نسبياً أيضاً. ويهتمّ التحليل النقديّ للخطاب بالاستمرارية والتغيير

1 نورمان فاركلوف، تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة: د. طلال وهبه، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص19.

2 نفس المرجع، ص20.

على هذا المستوى الأكثر تجريداً وبنائيةً من مستوى النصوص، كما يهتمّ أيضاً بما يحصل في النصوص بعينها. تربط طريقة تحليل النصوص في التحليل النقديّ للخطاب بين الاهتمام بالنصوص وبنطاق الخطاب»[1]، إنّ هذا التصوّر الذي يرى في تحليل الخطاب أداةً للدراسات الاجتماعية يؤكّد إلى حدّ كبيرٍ التنوّع الذي يأخذه تحليل الخطاب في الأوساط الأكاديمية الأنجلوساكسونية.

أما المقاربة الفرنسية فقد أثّرت بعض الأبحاث الفلسفية والإيديولوجية في النشوء المباشر لها مثل أفكار "ميشال فوكو" والتحليل الآلي للخطاب عند "بيشو"، غير أن المميز الرئيس لهذه المقاربة هو التأثر بالنظريات التلفظية والتداولية فيما بعد، ويعدّ "إميل بنفنيست" أحد أهمّ اللسانيين الفرنسيين الذين استطاعوا فتح أفقٍ جديدٍ للبحث انطلاقاً من تمييز مفهوم الخطاب، فقد ذهب بنفنيست في بحثه عن مستويات التحليل اللساني إلى وجود مستوياتٍ مختلفة في البنى اللغوية، إذ تتكوّن الفونيمات عبر مجموعةٍ من السمات المميّزة، وتجتمع الفونيمات مكوّنةً "مورفيمات" أي كلماتٍ، وتدخل الكلمات أيضاً في تكوين جملٍ، غير أنّ سبل التكوّن والبناء في هذه المستويات تختلف عن مستوى أعلى من الجملة تستطيع جمل قليلة أو عديدة أن تكوّنه، وهو ما يُدخلُ مفهوم الخطاب، فالمبدأ الذي يحكم هذه المستويات هو مبدأ التقابل، أما الجملة فهي «إبداع لا نهائي، وتنوّعٌ بدون حدودٍ، وهي حياة اللغة نفسها في الاستعمال، ويمكننا تلخيص ذلك بأنّنا مع الجملة نتجاوز مجال اللغة باعتبارها نظاماً من العلامات، وندخل في عالمٍ آخرَ، وهو اللغة باعتبارها وسيلةَ تواصلٍ والتي نعبّر عنها بالخطاب»[2].وبناءً على هذا استنتج بنفنيست أنّ الجملة مخصوصةٌ بالخطاب، ومن هنا يمكن تعريفها بأنها: وحدة الخطاب، فهي مكوّنةٌ له، ووحدةٌ كاملةٌ تحمل معنىً وتحيل إلى مرجعٍ، تحمل المعنى من جهة دلالتها، وتحيل إلى مرجع لأنها متعلّقة بمقامٍ معيَّنٍ[3]، وهذه العلاقة التي حاول بنفنيست إقامتها بين الجملة من جهةِ تكوينها للخطاب (باعتباره اللغة في الاستعمال

1 نفس المرجع، ص21.

2 Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Tome 1 p130-131.

3 Ibid, p131.

التواصلي)، وبين المقام الذي قيلت فيه الجملة هو جوهر ما أتى به في نظريته للتلفظ، فهو يعرّف التلفّظ بقوله هو وضع اللغة في الاستعمال عبر حدثٍ فرديٍّ[1] ويربط التلفظ بالخطاب فيقول في تعريفٍ آخر: "يجب أن نفهم الخطاب في مدلوله الأوسع، كلُّ تلفّظٍ يفترض متكلّماً وسامعاً وعند الأول قصد التأثير على الثاني بطريقةٍ ما"[2] ولا شكّ أن هذا التوجّه الجديد في النظر إلى اللغة قد أثّر كثيراً فيمن أتى بعد بنفنيست، ولا يمكننا الجزم بإمكانية استيحاء "فوكو" لبعض أفكار التلفظ والخطاب انطلاقاً مما قدّمه بنفنيست غير أنّها إمكانية قائمة الاحتمال.

وإذا كانت المقاربة الفرنسية قد تأثّرت بأعمال هذين العالميْن، فإنّ صياغتها الأساسية لم تظهر إلا في سنوات الثمانينات حين أخذ المحلّلون فيها مبادئهم وتصوّراتهم من اللسانيات التلفظية التي بدأها بنفنيست وتواصلت عند "أوزوالد ديكرو" و"أنطوان كيليولي"، ومن بعض النظريات التداولية كنظرية أفعال الكلام التي دخلت مجال اهتمامهم، كما يضافُ إليها انتشار نوعٍ آخر من اللسانيات التي تهتمّ بالنصوص التي تجلّت في "أنحاء النص" وقد باشرها اللسانيون الألمان ثم توسّعت بشكل لافتٍ للنظر، وكان من نتائج انتشارها أن شاع كثيراً ذلك التصوّر الذي يرى تحليل الخطاب مجالاً لتحليل النصوص، وهو تصوّرٌ ينطلق من كون النصِّ وحدةً مجاوزةً للجملة، ومقالُ الباحثيْن "ميشال شارول" و"برنارد كومبيت" يدور في هذا الفلك[3]، فقد عرضاَ فيه إلى أربع مقاربات تجلّت عبرها في رأيهما محاولةُ إيجاد موضوعٍ خاصٍّ بالبحث في تحليل الخطاب وهو موضوعٌ لا تقف حدوده عند مستوى الجملة، وهذه المقاربات هي:

- التحليل التلفّظي عند بنفنيست

---

1 Ibid, Tome 2 p12

2 E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Tome 1 p240-241.

3 عنوان المقال هو:

- Contribution pour une histoire récente de l'analyse du discours, In: Langue française, N°121, 1999, pp76-116.

- تحليل التماسك عند "هاليداي ورقية حسن"[1]

- الأنحاء النصّية عند كلٍّ من فان دايك وبتوفي وهارتمان وهارفيغ وبالمر ورايزر ودرسلر وغيرهم، وقد ركّزا حديثهما عن فان دايك لأنّه الاسم الأكثر ظهوراً في هذا المجال[2].

- تحليل الخطاب والتداولية وفيه أشارا إلى بعض النظريات التداولية كنظرية الملاءمة عند "سبربر وويلسون" أو بعضِ مقاربات تحليل الخطاب التي اعتمدت على تحاورات فعلية كما نجده عند "يول وبراون"[3].

وفي ظلّ هذه المقاربات تساءل هذان الباحثان عن الجدوى من فرضيّة أطلقها "موشلير وربول" ومفادها أنّه لا يوجد في تحليل الخطاب موضوعٌ محدّدٌ إذا كان تأويل الملفوظات في خطاب متتابعٍ لا يتمّ إلا عبر مبدأ واحدٍ هو مبدأ الملاءمة الفُضْلَى[4]، وهذا ما يطرحُ في نظرهما مشروعية تحليل الخطاب الذي يُعنى ليس بتأويل الملفوظات وإنّما بدراسة خصائص التركيب بين الجمل في الخطاب وهو ما يمكن التعبير عنه بالتماسك والانسجام، وقد حاولا في إطار هذا إثباتَ أحقّية الوجود بالنسبة لهذا التخصّص انطلاقاً من النظر في تركيب الجمل بعضها إلى بعضٍ ووجود ظواهر تقتضي نوعاً آخر من الدراسة يختلف عمّا يوجد في الأنحاء التي تُعنى بالجملة[5].

وعلى هذا فقد لخّص هذان الباحثان مرادهما من المقال في نقطتين أساسيتين هما:

1- أن الجملة ليست وحدةً منسجمةً من الجهة البنيوية، فبعضُ مكوّناتها الخارجة عن إطار العلاقة الإسنادية تحتلّ مكاناً غير مستقرٍّ بين الجملة والخطاب.

---

1 عنوان هذا الكتاب هو: التماسك في الإنجليزية، وقد قدّم الأستاذ د. محمد خطابي عرضاً له في:
د. محمد خطابي، لسانيات النصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ص

2 M. Charolles & B. Combettes, Contribution pour une histoire récente de l'analyse du discours, pp 83-89.

3 Ibid, p91.

4 Ibid , pp 93-94.

5 Contribution pour une histoire récente de l'analyse du discours, p 94.

2- أنّه حين يُنظَرُ إلى علم التراكيب نظرةً مخالفةً للتصوّرات البسيطة السائدة، فإنّ الفجوة بين الجملة وبين الوحدة المجاوزة لها ستظهر أقلّ عمقاً[1]. وفي هذه النظرة الجديدة يتمّ التركيز خصوصاً على العلاقة الموجودة بين علم التراكيب من جهة وبين علم الدلالة والتداولية من جهة أخرى، ومن خلالها أيضاً يمكن أن ينشأ تحليل الخطاب أو تحليل النصّ في نظرهما[2].

وإذا كان هذا التصوّر الذي يوازي بين تحليل الخطاب من جهةٍ وبين تحليل النصوص في تسمياته المختلفة من جهة أخرى (نحو النص، ولسانيات النص، والتحليل النصّي) تصوّراً له من الباحثين من ينظّر له ويبرهن على وجوده، فإنّ جهود "فان دايك" حين نتتبعها نجد أنّها قد ابتدأت من هذه النقطة التي ترى في الخطاب وحدةً متجاوزةً للجملة، وعلى هذا لابدّ من اقتراح مبادئ جديدة لتحليلها، فالمصطلح المقابل الذي نجده لدى "فان دايك" في كتابه المعرَّب "النصّ والسياق" هو مصطلح الخطاب، إذ يقول في سياق الكلام عن إحدى المسلّمات التي يقوم عليها هذا الكتاب: «وهناك أسبابٌ أدّت بنا إلى أن نسلّم بأنّ العبارات المنطوقةَ يجب أن تعاد صياغتها تبعاً لوحدةٍ أوسع ما تكون وأعني بذلك المتن أو النصّ، وهذا الاصطلاح الأخير إنّما استعمل هنا ليفيدَ الصياغة النظرية المجرّدة المتضمّنة لما يسمّى عادةً بالخطاب»[3]، إلاّ أنّه لم يقلّل من فوائد القواعد النحوية الخاصة بالجملة في استعمالها في الدراسة اللسانية للخطاب بهذا الاعتبار[4]، ولكنّه يقترح أيضاً استعمال مصطلح النحو في مفهومٍ واسعٍ شبيهٍ بما رأيناه عند "شارول وكومبيت"، أي النحوُ مضافاً إليه الدلالة والتداولية

1 Ibid, p 95.

2 Ibid, p 103.

3 توين فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، ط1، 2000، ص19.

4 نفس المرجع، ص22.

معاً، ونستطيع القول بأنّ مشروع فان دايك المتواصل يصبّ في إطار واحد هو اقتراح نحوٍ خاصٍّ بالنصوص[1].

ونستطيع إيجاد أهمّ صياغة لعلاقة تحليل الخطاب باللسانيات النصية في الصياغة الفرنسية التي قدّمها "جان ميشال آدام" فهو يحدّد اللسانيات النصية باعتبارها "لسانيات عابرة، وهي إلى جانب لسانيات اللغة، تهتمّ بتماسك النصوص وانسجامها"[2]، ويرى فيها جزءاً من تحليل الخطاب أو تخصّصا مساعداً لتحليل الخطاب، ويمكن تلمّس بعض المفاهيم التي قدّمها "إميل بنفنيست" و"ميخائيل باختين" في غضون صياغته التي فرّق فيها بين مفاهيم النصّ والخطاب وجنس الخطاب ومن خلالها حدّد العلاقة بين تحليل الخطاب واللسانيات النصية[3]، فالنصّ باعتباره موضوعاً مجرّداً يتعلّق لديه بالنحو المُجاوِز للجملة الذي يعتبر امتداداً للسانيات التقليدية، أما الخطاب فهو الأخذ بعين الاعتبار لمقام التلفّظ المتفرّد دائماً والعلاقة بين الخطابات التي يتمّ أخذ النصّ فيها، وعلى هذا فإنّ النصّ لا يصير واقعةً خطابيةً إلاّ إذا أخذ ضمن هذه العلاقة بين الخطابات (بين الخطابية Interdiscours) في تكوينةٍ خطابية اجتماعية، ويمكن تعريف هذه التكوينة بأنها الفضاء التي تسري فيه نصوصٌ ما، أما أجناس الخطاب فهي عبارة عن وسيلة لعرض التنوّع الاجتماعي والثقافي المضبوط للممارسات الخطابية الإنسانية، ومن هنا يمكن الحديث عن نصوصٍ هي عبارةٌ عن مواضيع

---

1 يمكن أن نضيف إلى الكتاب المترجم السابق ذكره، كتباً أخرى مكرّسة لتحليل الخطاب أو للبحث في مفهوم الخطاب ومنها:

- T.A. Van Dijk, (edi) Handbook of discourse analysis, Academic press, London, 1985.
- T.A. Van Dijk, (edi) Discourse as Structure and Process, Discourse studies: A Multidisciplinary Introduction, Sage publications, London, 1997.
- T. A. Van Dijk, Studies in the pragmatics of discourse. The Hague: Mouton. (1981).
- T.A. Van Dijk, Discourse and Context, Cambridge university press, 2008.

2 J.M. Adam, linguistique textuelle, In: Dictionnaire d'analyse du discours, p 345.

3 J.M. Adam, La linguistique textuelle, introduction à l'analyse textuelle des discours, Armand colin, Paris, 2005, p 28.

متحقّقة مادية وتجريبية تصبح موضوعاً للتحليل في اللسانيات النصية[1]، وفضّل "آدام" إطلاق مصطلح "التحليل النصّي للخطاب" على ما تفعله اللسانيات النصية.

وتبعاً لهذه الوضعية التي تكشف التعدّد والتنوّع في تحديد مجال البحث والدراسة في تحليل الخطاب يذهب بعض المنظّرين إلى التمييز بين لسانيات الخطاب وبين تحليل الخطاب انطلاقاً من أن لسانيات الخطاب هي تخصص نظري يضم بعض التخصصات التطبيقية المندرجة فيه ومن بينها تحليل الخطاب ونظرية الحجاج والتحليل التحاوري والتحليل النقدي للخطاب وغيرها من التخصصات التي تباشر عملية التحليل استناداً إلى مرجعية نظرية، والتعبير عن هذه المرجعية النظرية بمصطلح "لسانيات الخطاب" هو تعبيرٌ عن مجموعة من المسلّمات النظرية والمنهجية التي تتجاوز فيها تخصصات فرعية معينة- كالمذكورة سابقاً- لسانيات الجملة إلى ما فوق الجملة أو ما بعدها[2]، ويتعلق الأمر أساساً بإدخال مفاهيم المقام والقصد والتلفظ والاستعمال والفعل والتماسك والانسجام والاستدلال في الدراسة اللسانية، هذا وإن كان في التعبير عن هذه المرجعية النظرية دليلٌ على حيرةٍ ابستمولوجية تكتنف مقترحيها، إذ ما جدوى الفصل بين التخصص النظري العام وبين الحقول التطبيقية إلا محاولةُ الجمع بين تخصصات شتى قد تختلف في أسسها المعرفية والمنهجية تحت مسمى واحدٍ، ومن هذه النقطة تظهر الوضعية الحرجة التي ما زال يعيشها تخصص تحليل الخطاب، مما يدلّ على أنه لا يزال يحظى بعدم استقرار معرفي خاصة في اختلاف وجهات نظر منظّريه ومطبّقيه، ولعل السبب في ذلك في نظرنا هو اختلاف مشارب النشأة التي أدت إلى تبلور التخصص معرفياً ومنهجياً، وتعبيراً عن هذه الوضعية دافع مانغينو عن فكرة أن ظاهرة الخطاب لا يمكن أن تكون موضوعاً معرفياً إلا إذا دُرِسَت في تخصصات متعددة لكل منها فائدة معينة مثل

1 Ibid, p 28.

2 استعمل هذا المصطلح الأستاذ مانغينو في تعريفه الخطاب في المعجم المذكور سابقاً، ثم أعاد صياغة وجهة نظره بخصوص العلاقة بين لسانيات الخطاب وتحليل الخطاب في مقال متخصص على مجلة إلكترونية، انظر:

- D. Maingueneau, L'analyse du discours et ses frontières, pp 64-75.

اللسانيات الاجتماعية ونظرية الحجاج وتحليل الخطاب والتحليل التحاوري والتحليل النقدي للخطاب وغيرها[1].

إن هذه الوضعية التي تختلف فيها نقاط التركيز ومواضع الاهتمام بين مجموعة من التخصصات التي تتخذ الخطاب موضوعاً لها هي التي بلورتْ مصطلح لسانيات الخطاب في نظر من يستخدمه، وعلى هذا فتحليل الخطاب في نظر مانغينو مثلاً وكما أشرنا إليه من خلال التعريف السابق ذِكره في بداية هذا المدخل يتخذ موضوعاً له ربطَ العلاقة بين النص وبين وسطه الاجتماعي الذي أدى إلى ظهور النص على ما هو عليه، والتفكير في هذه العلاقة ودراستها وتحليلها يمثل في نظرنا جوهر التميز في تحليل الخطاب عن غيره من التخصصات التي تطرق الموضوع نفسه، وقد حاولت أيضاً "ديبورا شيفرن"– من وجهة نظر أنجلوساكسونية– أن تفرّق بين مستويين في دراسة ظاهرة الخطاب: الأول هو تحليل الخطاب بما يشبه مصطلح لسانيات الخطاب والثاني مجموعة مفتوحة من المقاربات، والتي تشترك في جملة من المسلمات هي بإيجاز[2]:

– كون تحليل الخطاب تجريبياً.

– كون الخطاب ليس متتالية من الوحدات اللسانية فحسب، ذلك أن انسجامه لا يمكن فهمه إذا قصرنا النظر على المحتوى والشكل اللسانيين.

– كون مصادر الانسجام تساهم معاً في الإنجاز المشترك وفي فهمِ ما قد قيل وما قُصدَ وما يفعل في غضون الحديث اليومي.

---

1 Ibid, p 66.

2 Deborah Schieffrin, Approaches to discourse, p 416.

ويذهب "فان دايك" إلى تفريق مشابه بين مختلف التخصصات وأساليب البحث في الخطاب التي تندرج لديه ضمن "دراسات الخطاب discourse studies"، ينظر مثلاً:

– T.A. Van Dijk, The study of Discourse, In: Discourse as Structure and Process, Discourse studies: A Multidisciplinary Introduction, edited by: T.A. Van Dijk, Sage publications, London, 1997, pp23-24.

- أن مباني الخطاب في الكلام اليومي ومعانيه وأفعاله هي منجزات متفاعلة.
- أن كلما يُقال ويُقصد ويُعطى من قبل متكلم مّا لابد أن يكون في إطار سياق، والملفوظات تُنتَجُ وتُؤَوَّلُ في سياقاتها المحلية التي تكون مرتبطة بسياقات أخرى لملفوظات أخرى.
- أن ما يُلفَظُ وما يُقصَدُ وما يُفعَلُ(اختيارات المتكلمين بين أساليب متنوعة باعتبارها طرائق بديلة للكلام) هي مُوجَّهَةٌ بعلاقات من بينها: مقاصد المتكلمين، الاستراتيجيات الوضعية في صياغة المقاصد حتى تكون مقبولة، المعاني والوظائف التي تأخذها الأشكال اللسانية داخل سياقاتها، خصائص نمط الخطاب(الوصف والسرد والعرض)، السياق الاجتماعي مثل الذوات المشاركة وعلاقاتها وهيئة المقام والمحيط، الإطار الثقافي للأفكار والأفعال.

ولا شك في أن وجهة النظر هذه لا تستقل عن تصور عام هو الذي ركزنا عليه في تعريف مفهوم الخطاب، ذلك أن المسلمات المنهجية التي ركزت عليها "شيفرن" هي نفسها المسلمات المنهجية التي تطرحها المقاربة الفرنسية، وهذا ما يقودنا إلى تمييز أهم الأبعاد المشتركة في المقاربتين، وهو في ظننا البعد التداولي للخطاب.

2ـ تحليل الخطاب في الدراسات العربية المعاصرة:

صار مصطلح تحليل الخطاب يستعمل بكثرةٍ في الدراسات العربية غير أنّ مدلوله في أغلب تلك الدراسات قد يختلف عن المقصود به في الدراسات الغربية، وعلى هذا فقد ارتأينا في محاولة ضبط مقصودنا به في هذه الدراسة أن ننظر في الاستعمال العربي لمفهوم الخطاب أولاً ثم ننظر في المقصود من تحليل الخطاب ثانياً.

أما أصل الكلمة في العربية فهي تدلّ على الكلام المقصود الموجّه وهذا ما نجده في معاجم اللغة إذ يقول ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": «(خَطَبَ) الْخَاءُ وَالطَّاءُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْكَلَامُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، يُقَالُ خَاطَبُهُ يُخَاطِبُهُ خِطَابًا، وَالْخُطْبَةُ مِنْ ذَلِكَ. وَفِي النِّكَاحِ الطَّلَبُ أَنْ يُزَوَّجَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ**﴾ [سورة البقرة: 235] . وَالْخُطْبَةُ: الْكَلَامُ الْمَخْطُوبُ بِهِ. وَيُقَالُ اخْتَطَبَ الْقَوْمُ فُلَانًا، إِذَا دَعَوْهُ إِلَى تَزَوُّجِ صَاحِبَتِهِمْ. وَالْخَطْبُ: الْأَمْرُ يَقَعُ ؛ وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِمَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ التَّخَاطُبِ وَالْمُرَاجَعَةِ»[1]، ويقول ابن منظور في "اللسان": «والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبةً وخطاباً وهما يتخاطبان»[2]، فأصل التوجيه موجودٌ في الاستعمال الفصيح للكلمة، وعلى هذا عرّفه الكفويّ في "الكليات" بقوله: «وهو الكلام الذي يُقصدُ به الإفهام»[3]، وعرّفه سيف الدين الآمدي (ت631هـ) في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام": «الخطاب هو اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيِّءٌ لفهمه»[4]، وهذا التعريف الاصطلاحي وإن كان في أصله إنّما تمّت صياغته من أجل التقسيم المعروف للأحكام الشرعية إلا أنّه كان أشهر تعريفٍ للخطاب في عُرف الأصوليين بعد الآمدي، وليس ببعيدٍ أن

1 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج2 ص198.

2 أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار الفكر، بيروت. لبنان، ط1، 1428-2008/1429، مادة "خطب"، ج1 ص280.

3 أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، ط2، 1998/1419، ص419.

4 الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983/1403، ج1 ص136.

يكون المتأخّرون من البلاغيين قد أخذوا المفهوم بهذا التعريف أيضاً كما سنرى في القادم من المباحث، غير أن هذا الضبط الاصطلاحي لمفهوم الخطاب مختلفٌ بعضَ الاختلاف عن الاستعمال في الدراسات العربية الأكاديمية، وتبعاً لذلك نجد اختلافاً في تحديد المقصود بتحليل الخطاب، ويمكننا النظر في بعض الأمثلة على الدراسات التي حملت عناوينُها هذا المصطلح ليتبيّن لنا وجه الاستعمال المعاصر.

وقبل ذلك نشير إلى تطرّق عبد الله إبراهيم لهذه القضية الاصطلاحية في كتابه "الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة" فيما يتعلّق بمصطلحي النصّ والخطاب في الثقافتين العربية والغربية، فقد ركّز الأستاذ في حديثه عن هذين المصطلحين على إشكالية إبستمولوجية تخصّ سبل الانتقال بين الثقافات التي تتعرّض لها المصطلحات المنتمية إلى مجالات معرفية متنوعة، وفي هذا يقول: «إنّ الثقافة – أية ثقافة كانت – تنهض ويستقيم صرحها، كلما أفلحت في إنتاج معرفة خصبة وجديدة، وتوجّهها اصطلاحات واضحة الدلالة، ومن المؤكّد أن ثقافة أية أمّة من الأمم تقوّض وتتلاشى لأسباب كثيرة، منها: اضطراب دلالة المصطلح، وتعارض المفاهيم، وشيوع الغموض والقلق في التراسل العلمي بين مصادر المعرفة، وجهات التلقي... إنّ سمة الخلط والغموض والارتباك التي تسم جميع الممارسات التي تتصل بأمر المصطلح تفاعلت فأصبحت إشكالية أساسية من إشكاليات الثقافة العربية الحديثة»[1]، وقد أرجع الأستاذ عبد الله إبراهيم الأمر إلى سببين هما:

1- **إشكالية الأصالة:** تتجلى في محاولة إضفاء دلالات حديثة على المصطلح المنتج في الماضي وانتزاعه من حقل معرفي إلى حقل معرفي آخر دون مراعاة الخصائص التي اكتسبها ضمن حقله الأصلي.

1 د. عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. بيروت، ط1، 1999، ص96.

2- إشكالية المعاصرة: وتتجلى في نقل مصطلح من ثقافة أجنبية إلى الثقافة العربية دون مراعاةٍ لخصائصه التي اكتسبها من بنيته الثقافية الأصلية التي تشكّل فيها، ودون مراعاة لخصائص الثقافة التي نُقل إليها[1].

والحقّ أنّ هاتين الإشكاليتين قد لازمتا الثقافة العربية الحديثة، ولا شكّ أنّ المصطلحين "النص والخطاب" قد تجسّد فيهما أثرُ ما أسماه "بالمركزية الغربية"، غير أنّ هذا يؤكّد ما أشرنا إليه سابقاً من كون التعدّد الذي تشهده مقاربات تحليل الخطاب ولسانيات النصّ قد انعكس بشكلٍ مباشرٍ على الدراسات العربية، وهذا ما لم يقدّمه لنا عبد الله إبراهيم فقد تتبّع المصطلحين في منشئهما العربيّ ثمّ انتقل مباشرة إليهما في الدراسات الغربية، دون الإشارة إلى الدراسات العربية التي كما سنرى تحاول أن تجد لنفسها مكاناً بين الدراسات الحديثة سواءٌ عبر الابتداعية التي تنطلق من خصائص اللغة العربية أو عبر الانتقائية التي تجمع بين أشتاتٍ متنوّعة.

يتكلّم محمد مفتاح عن محاولة تركيب حاول اقتراحها في كتابه "تحليل الخطاب الشعري" بعد أن عرَضَ لثلاثة تيارات أسهمت في "تحليل الخطاب"، الأدبي منه خصوصاً، وهي التيار اللساني، والتيار السيميائي، والتيار الشعري، ويخلُصُ في آخر المدخل إلى تركيبٍ يقول عنه: «ذلك أنّ ما استقينا منه مادّة هذا التأليف سواء أكان عربيا قديما أو معاصرا أم كان أجنبياً حديثاً وقفنا إزاءه ثلاثة مواقف:

1- تقديم ما ثبت الإجماع عليه مثل المقاطع، ونبر الكلمات، وبعض أمثلة النظرية الجشتالتية، والموجّهات،

2- مناقشة النموذج لتبيين ثغراته لإعادة تصنيفه عن طريق الإضافة أو الحذف مثل الأفعال الكلامية ونموذج "كريماص"،

1 نفس المرجع، ص96-97.

3- إعادة صياغة المشاكل مما ينتج عنه بنية جديدة مثل التشاكل واللعب والتناص والتفاعل»[1]، ثمّ يعرض في القسم الأول من هذا الكتاب "عناصر لتحليل الخطاب الشعري" هي حسب الفصول التي تكوّن هذا القسم:

- التشاكل والتباين - الصوت والمعنى - المعجم - التركيب - التركيب البلاغي - التناص- التفاعل - المقصدية.

وفي خلاصة عرضه يتطرّق محمد مفتاح إلى نتيجة مهمّة تعكس تصوّره لتحليل الخطاب، ففي إقراره بوجود تصوّرين للبحث اللساني والسيميائي وهما عبارة عن نظريتين أساسيتين: **نظرية وضعيةٍ** تتركّز في استخراج القواعد العامّة والقوانين العلمية لتفسير الظواهر اللغوية، **ونظرية ذاتية** تقدّم مقاربات لاكتشاف أسرار اللغة وخصبها واستعصائها على التقنين، يرى أن اقتراحه في كتابه يمكن أن يتخذ أداةً لدراسة الخطاب الفقهي، أو الفلسفي أو النحوي في وحدة متماسكة شمولية تجمع بين الشكل والمضمون وبين اللغوي وما فوق لغوي[2]. على أنّ الملاحظة التي يمكننا تسجيلها هنا هي أنّ تعدّد نظريات تحليل الخطاب وتنوّع المشارب التي تمدّه بالمفاهيم والتصوّرات قد انعكس في مشروع الأستاذ محمد مفتاح، لكنّ ذلك لم يمنعه من فتح مجال تحليل الخطاب ليشمل كل أنواع الخطاب الممكنة، وهي وجهة نظرٍ تطابق ما يوجد في التخصّص العالمي.

أما سعيد يقطين في كتابه "تحليل الخطاب الروائي" فقد انطلق من عرض أهمّ الدراسات التي تناولت مفهوم الخطاب أو انضوتْ تحت عنوان تحليل الخطاب، غير أنّ الخصوصية التي أضفاها عنوان دراسته أي في كون الخطاب المراد تحليله "روائيا" كانت مدعاةً لاستلهام المفاهيم التحليلية من اللسانيات والشعريات والأسلوبية ثمّ السرديات خصوصاً، ولكنّ الاستعانة

1 د. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. بيروت، ط4، 2005، ص15-16.

2 نفس المرجع، ص168.

بهذا النموذج الغربي لم تحمِ مقترحاته من الانتقائية التي حذّر من الوقوع فيها[1]، على أنّ المميّز لكتاب "يقطين" هو انضواؤه تحت مسمّى "السرديات" التي تعدّ رافداً من روافد تحليل الخطاب لكنّها لا تحتويه، وعلى هذا يمكن أن ننظر إلى الاختلاف الجليّ في تسمية الدراسة التي قام بها.

أما في كتاب محمد خطابي "لسانيات النصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب" فلا يخفى ما لهذا الكتاب من أهمية في التعريف بأهمّ المقاربات الغربية في دراسة الوحدة اللغوية المتجاوزة للجملة، وقد عرض فيه إلى أهم أربع مقاربات هي:

1- المنظور اللساني الغربي والمتمثل في كتاب "هاليداي ورقية حسن" "الاتساق في اللغة الإنجليزية"،

2- منظور لسانيات الخطاب ومثّل له بكتاب "توين فان دايك" "النص والسياق"،

3- منظور تحليل الخطاب وعرض فيه كتاب "يول وبراون" "تحليل الخطاب"،

4- منظور الذكاء الاصطناعي وعرض فيه دراسةً لعالمين هما "جري سيمت وروجي شانك" متعلّقة بالعمليات الذهنية التي يوظّفها الإنسان في معالجة اللغة فهماً وتأويلاً[2].

لكنّ اللافت للنظر في دراسة محمد خطابي هي تلك المقترحات التي استقاها من التراث اللغوي العربي في شتّى اختصاصاته وسمّاها "المساهمات العربية" وقد خصّص لها جزءاً كبيراً من الدراسة وانطلق في ذلك من افتراضٍ أسّسه أحمد المتوكّل مفاده «بأنّ النشاط اللغوي العربي القديم ينقسم إلى "لسانيات الجملة" و"لسانيات الخطاب" (البلاغة، التفسير، أصول

1 وذلك إذ يقول: «بهذا العمل وجدتني أوسّع تحليل نفس المكوّنات والخصائص مع الحفاظ على الانسجام النظري اللازم، لذلك وجدت العمل الذي أنهج يتقاطع مع سرديات الخطاب كما نجدها عند السرديين (جينيت / تودوروف) ومع سوسيولوجيا النص الأدبي عند زيما دون أن أتبنى أطروحاته أو أطبقها من الخارج، ...، وهذا المسلك جعلني لا أقع في الانتقاء الذي نجده عند العديد من الباحثين الذين يستفيدون من إنجازات متعدّدة بدون مراعاة مبدأ الانسجام أو المواءمة»: ينظر: د. سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي (الزمن- السرد- التبئير)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. المغرب، ط4، 2005، ص15-17.

2 محمد خطابي، لسانيات النصّ، مرجع سابق، ص77.

الفقه)، أي أنّ المباحث الأخيرة تواجه (تتخذ لها موضوعاً) **وحدةً لغويةً أكبر من الجملة رغم تفاوتها في استحضار مقتضيات التواصل أثناء مواجهة الخطاب**»[1]، إنّ هذه الملاحظة التي أكّدنا عليها تعكس التصور الذي انطلق منه الأستاذ محمد خطابي في مقاربة العلوم التراثية الثلاثة: البلاغة والنقد الأدبي والتفسير، فالملاحظة تتأسّس على مفهوم تواصليّ للخطاب وهو ما يقارب المفهوم الذي ننطلق منه في هذه الدراسة، ورغم اقتصار محمد خطابي على ما يخدم عنوان بحثه إلاّ أنّ في الملاحظات التي أبداها من خلال تطرّقه للبلاغة العربية مثلاً ما يفيدنا كثيراً في مقاربة مفاهيم الاتساق والانسجام، أمّا في الجانب التطبيقي من عمله والذي يمكن أن نسلكه ضمن "لسانيات النص"، فإنّ مستويات التحليل الباحثة عن انسجام الخطاب الشعري في نصّ نموذج هي:

- المستوى النحوي المعجمي
- المستوى الدلالي
- المستوى التداولي
- المستوى البلاغي

وفي هذا الترتيب نلاحظ التصوّر الخطّي للمستويات الفاعلة في انسجام النصّ أو الخطاب، فبحث محمد خطابي على هذا لا ينفكّ عن تصوّر لسانيّ شائعٍ يرى في التداولية المتعلّقة بالمستوى التواصلي التفاعلي مستوى إضافياً يأتي تابعاً للمستويين النحوي (المعجمي) والدلالي، أما النظر في المستوى البلاغي على أنّه مستوى مجاوزٌ نابعٌ من الطبيعة الخاصة للخطاب المدروس أي من كونه خطاباً شعرياً ففي هذا بعضُ الجديدِ الذي نظنّ أن خطابي قد احتمله في سياق التأسيس للسانيات النص أو الخطاب في العربية.

---

1 نفس المرجع، ص95، (التأكيد من عندي) وقد ورد نصّ أحمد المتوكل في:

- A. Moutaouakil, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des Lettres, Rabat.1982.

ونجد تصوراً آخر في كتاب آمنة بلعلى "تحليل الخطاب الصوفي في ضوء المناهج النقدية المعاصرة" إذ تنطلق من نفس الملاحظة وهي الطبيعة الخاصة للخطاب، ولكن برؤية جديدة تركّز على مفهوم التواصل المميّز لمفهوم الخطاب، غير أنّ المميّز لهذه الدراسة هي أنها "أشبه ما تكون بالدراسة النسقية التي تنظر إلى الخطاب الأدبي على أنه نسق من الاتصال السيميولوجي، والخطاب الصوفي نسقٌ من الاتصال الأدبي، وتحقيقٌ لإمكانات أنساق اللغة العربية"[1] ولذلك فلا عجب أن يكون الخطاب المدروس قد فتح الآفاق لتحليل الخطاب لئلاّ يتركّز في البعد التواصلي المتعلق بالمتكلّم بل ليتجاوزه إلى المخاطَب أو المتلقّي.

على أنّ أهمّ دراسة نظرية في هذا المجال هي الدراسة الضخمة التي قدّمها محمد الشاوش بعنوان "أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النصّ)" ورغم أنّ الدراسة تحصر نفسها في النظرية النحوية إلاّ أنّها لم تقف عند حدود النحو بل تجاوزته إلى كتب البلاغيين والأصوليين والمفسرين، وأهمّ ما يميّز هذه الدراسة هو التأسيس الابستمولوجي الواعي بإمكانية الإجابة عن الأسئلة الحديثة بمفاهيم واردةٍ في التراث القديم وعنوان الدراسة يدلّ على ذلك ويؤكّده، وقد انطلق محمد الشاوش في دراسته من بحث موقع النصّ ضمن النظريات اللسانية المختلفة وفرضية وجود وحدة مجاوزة للجملة وسعي بعض النظريات إلى اتخاذ منهج دارسٍ لهذه الوحدة في تسمياتها المختلفة نصاً أو خطاباً، وهذا ما يلخّصه قائلاً: «ويمكن أن نرى ما حدث في علم النصّ عملية تداركٍ récupération بمقتضاها أصبح للقول المنجَز الخاصّ المسوّق منزلةٌ في الدراسة اللغوية مع المحافظة على إفراده بمنوال خاص يضمن عدم اختلاطه بالبناء النمط العام غير المسوّق»[2]، وقد استعان الشاوش بمنهج تأصيلي لضبط المفاهيم في المقاربة التي قام بها، والتي نتقاطع معه في كثيرٍ من جوانبها كما سنرى في القادم من مباحث هذه الدراسة، ومن أهمّ تأصيلاته ضبطه

1 د. آمنة بلعلى، تحليل الخطاب الصوفي في ضوء المناهج النقدية المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2002، ص12.

2 د. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية القديمة (تأسيس نحو النص)، مج1 ص179.

لمفهومي النصّ والخطاب في نظر النحاة، أما النصّ بالمفهوم الحديث فلم يعثر له على إطلاق عند النحاة ولذلك استنتج قائلاً: «ونحن نرجّح أن انعدام هذا المعنى من كلمة النصّ راجعٌ إلى كون مجاله المفهومي مشغولاً بمصطلحات أخرى هي القول والخطاب والكلام، وقد وجد فيها النحاة ما يُغني لأنهم لم يصدروا في تناول المادّة اللغوية عن تصورات غيرهم من المشتغلين بالمادة اللغوية كالأدباء والنقاد أو المفسّرين إنما صدروا من تصورٍ خاصٍ للمادة اللغوية، تصوّرٍ يبقيها في أعمّ وجوهها باعتبارها كلاماً وخطاباً وأقوالاً ولا يقيّدها بنوعٍ معيّنٍ من الأشكال التي يمكن أن تكون عليها بحكم المقاييس المؤسسية والعرفية»[1]، وفي الفصل الذي خصّصه لدراسة "قدرة بعض المفاهيم النظرية في النحو العربي على استيعاب نصّ الخطاب" يظهر لنا التصوّر الذي يحكم مقاربة الشاوش إذ يستبطن المفهوم الغربي للنصّ من كونه تركيباً لغوياً شاملا متجاوزاً للجملة، بينما الخطاب سيرورة تواصلية تتضمّن بالضرورة هذا التركيب اللغوي، ومن أهمّ الإشارات التي تظهر فيها دقّة المقاربة مع مراعاة الحدود المعرفية بين النظرية النحوية والنظريات اللسانية الحديثة المندرجة ضمن "نحو النص" ما صاغه الشاوش من تمييزٍ بين القوانين الكلية واستعمال المتكلّم في الفصل الذي أشرنا إليه أعلاه، فالنحو العربي في إطار هذا التصور هو: «نظرية تقرأ حساباً في بناء منوالها النظري للجوانب التالية من الظاهرة اللغوية: – الظواهر الشكلية البنيوية المجرّدة (الصوتية والاشتقاقية التصريفية والتركيبية الإعرابية وغير الإعرابية).– الظواهر الإجرائية المحقّقة للتخاطب المعتمدة على نظرية القول ونظرية السياق المقالي والمقاميّ»[1] وميزة هذه الثنائية في نظر الشاوش ليس انبناؤها على التقابل كما نجده في النظريات اللسانية المعاصرة، بل على الشمول وهو ميزةٌ في منوال النحاة العرب.

ونحن نرى أن محمد الشاوش قد استطاع أن يكشف عن تصوّر متعدّد الجوانب لنحو النصّ في استعانته بالتراث النحوي الضخم، ولا شكّ أن مثل هذه الدراسة التي تنطلق من تأسيسٍ إبستمولوجيّ واعٍ بما يحمله التراث اللغوي العربي من زادٍ معرفيّ وجهاز مفاهيميّ

1 نفس المرجع، مج1 ص197.

متماسكٍ من أهمّ الدواعي التي تحثّنا على مواصلة الجهد في اكتشاف هذا التراث وهذا ما نحاوله في دراستنا هذه عبر تعرّفنا على جزءٍ ثريٍّ من التراث هو شروح التلخيص، ونودّ قبل الانتقال إلى الحديث عن موقف الباحثين المعاصرين من البلاغة العربية عموماً وشروح التلخيص خصوصاً أن نلخّص ما قد وصل إليه تصوّر تحليل الخطاب وما يتبعه من مفاهيم مثل الخطاب أو النصّ في الدراسات العربية وذلك عبر النقاط التالية:

1- وجود تصوّرٍ عامٍّ لتخصّص يحاول أن يدرس الوحدةَ المتجاوِزةَ للجملة الواحدة، سواءٌ كان ذلك التجاوز مقالياً عبر التلفّظ بأكثرَ من جملة واحدةٍ (بما يساوي النصّ)، أو كان سياقياً عبر التلفّظ بالجملة الواحدة أو ما هو أكثر منها في مقامٍ تواصليٍّ معيّنٍ (بما يساوي الخطاب).

2- تبعاً للاختلاف الموجود في الدراسات اللسانية المعاصرة التي نشأ فيها هذا التخصص فقد نشأ اختلاف في التصورات العربية له، بين قصرٍ له على مستوى نحو النصّ فيما لا يتجاوز الأنحاء المقترحة في إطار ما يسمّى بـ"نحو النصّ أو علم النصّ أو لسانيات النصّ"[2]، وبين مدٍّ له على أرجاء الظاهرة التواصلية بكلّ ما تحمله من مكوّناتٍ سواءٌ كانت لغوية أو غير لغوية، وهو امتدادٌ جعل بعض العلوم والتخصصات من غير اللسانيات تشترك معها في وضع المبادئ والمفاهيم وتطبيق الإجراءات.

3- لعلّ أهمّ التصورات الشائعة لتحليل الخطاب في الدراسات العربية هو اعتباره تخصّصاً أدبياً بامتياز وبهذا يكون المفهومان المرتبطان به (الخطاب والنص) مقصورين على الخطاب الأدبي والنصّ الأدبي، وفي هذا يظهر تأثيرٌ غير خافٍ للنظريات البنيوية والسيميائية التي تقتصر دراستها على هذين الموضوعين وكان تنظير أصحابها مُرْبِكاً من الناحية الاصطلاحية فقد تكلّموا عن النصّ وهم يعنون به النصّ الأدبيّ خصوصاً وتكلّموا

---

1 نفس المرجع، مج1 ص211-212.

2 يمكن أن نجد الكثير من الأمثلة التي انطلقت من هذا التصور مثل دراسة د. محمد الشاوش أو د. محمد خطابي اللتين أشرنا إليهما، ويضاف إليهما تصوّر الأزهر الزناد، في كتابه: نسيج النصّ، بحثٌ فيما يكون به الملفوظُ نصًّا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. المغرب، ط1، 1993.

عن الخطاب وهم يعنون به الخطاب الأدبي خصوصاً[1]، إلاّ أنّ هذا التصوّر لتحليل الخطاب لم يَحُلْ دون ظهور تصوّر جديدٍ يواكب ما عليه التخصص العالمي ولعل أهمّ مظهرٍ لذلك هو ترجمةُ المعجم الخاص بتحليل الخطاب إلى العربية في سنوات قليلة بعد صدوره في لغته الأصلية[2]، وقد أدّى هذا الفتح الجديد إلى دخول إجراءات التحليل في تخصّصات غير اللسانيات والأدب، وطَرْقِ أنواعٍ أخرى من الخطاب مثل الخطاب السياسي والفلسفي والشرعي وغيرها.

4- وجود تصوّر معرفيٍّ حثيثٍ يسعى إلى إثبات احتواء التراث لبعض المبادئ والمفاهيم التي تُسهم في إثراء تحليل الخطاب، ولعل أهمّ أسباب هذا التصوّر هو الغنى المعرفيّ الذي فرضته اللغة العربية على الأقدمين ثمّ تنبّه إليه المحدثون، فصاروا يسعون إلى إثبات ذلك الغنى المعرفي في شتّى أنواع الدراسات، ومن أهمّها الدراسات المجاوزةُ لمستوى الجملة، وتندرج دراستنا ضمن هذا التصوّر غير أنّها تختصّ بالتراث البلاغي.

---

1 لعل أوضح مثال لذلك أعمال كلّ من: جوليا كريستيفا، ورولان بارت، وجيرار جينيت، وتزفيتان تودوروف، ينظر مثلاً:
- جوليا كريستيفا، علم النصّ، ترجمة: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. المغرب، ط2، 1997.
- تزفيتان تودوروف، الشعرية، ترجمة: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. المغرب، ط2، 1990.
- Roland Barthes: Introduction à l'analyse structurale des récits. In: Communications, 8, 1966. pp. 1-27.

2 نقصد به معجم تحليل الخطاب (Dictionnaire d'analyse du discours, مرجع سابق) الذي صدر باللغة الفرنسية سنة 2002 من تأليف مجموعة من الباحثين وتم نقله إلى العربية في:
معجم تحليل الخطاب، بإشراف باتريك شارودو ودومنيك منغنو، ترجمة: د. عبد القادر المهيري ود. حمادي صمود، منشورات دار سيناترا، والمركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2008.ومن هذا الشأن أيضاً ما وجدناه في دراسةٍ أخرى هي عبارةٌ عن تطبيق لأحد صور تحليل الخطاب ألا وهو التحليل التحاوري أو تحليل المحادثات، في: د. خليفة الميساوي، الوصائل في تحليل المحادثة دراسة في استراتيجيات الخطاب، عالم الكتب الحديث، إربد. الأردن، ط1، 2012. وبالإمكان أيضاً إضافة الترجمة العربية التي سبق أن أشرنا إليها لكتاب أحد رواد التحليل النقدي للخطاب "نورمان فاركلوف": تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة: د. طلال وهبه، المنظمة العربية للترجمة، بيروت. لبنان، ط1، 2009.

3ـ سُبُل النظر في التراث البلاغي العربي وشروح التلخيص:

يظهر مقصودُنا في هذه الدراسة بالتراث البلاغي العربي عموماً انطلاقاً من فكرةِ أنّ هذا التراث يمكن أن يحويَ بعض المبادئ المساهمة في تحليل الخطاب، كما نظنّ أنّ البلاغة بمفهومها الحديث تحتاج إلى نوعٍ من الضبط الاصطلاحيّ، فقد تمّ النظر إليها باعتبارها مفهوماً مكافئاً للخطابة الأرسطية القديمة وتُرْجِمَ المصطلح الغربي"Rhétorique" في كثيرٍ من الدراسات العربية بالبلاغة بما يكشف عن ثغرةٍ منهجية عميقةٍ، كما أنّ أهمّ الدراسات التي توجّهت إليها اكتفت بالسرد التاريخي أو بالاختصار والتلخيص في عرضها على المتعلّمين، مع شيوعِ تصوّرٍ يحصرها في دراسة الصور البيانية ويستغني عن علم المعاني باعتباره تابعاً للنحو، وعن البديع باعتباره زخرفةً شكليةً ليس لها داعٍ، وكان لهذا التصوّر أثره في إبعادها نظراً وتطبيقاً عن محاورة النصوص أو الكشف عما تحويه من مفاهيم ومبادئ يمكن الاستعانة بها. ويتبع هذا مقصودُنا بشروح التلخيص خصوصاً إذ يتوجه نظرنا إلى جزءٍ مهمٍّ من التراث البلاغي نرى أنّ المقاربات المعاصرة قد استنكفت عنه وتوقّفت في أحسن الأحوال عند عبد القاهر الجرجاني باعتباره صاحب مفاهيم التأسيس النظريّ، وفيما يلي من الفقرات ما نريد أن نلخّص به سُبُلَ النظر في التراث البلاغي عموماً وشروح التلخيص خصوصاً، ونبدأ أولاً بالنظرة الحديثة إلى البلاغة العربية عموماً.

لاشكّ أن التأريخ للبلاغة العربية لدى المعاصرين قد ابتدأ مبكّراً، لكنّنا وجدنا أولى القضايا نقاشاً هي التأثير الأرسطي الممكن في مباحث البلاغة العربية ويدلّ على ذلك مقال "بلاغة" في "دائرة المعارف الإسلامية The Encyclopaedia of Islam " الذي حرّره "ج. فون غرونبوم" وتحدّث فيه عن ترجمة كتابي أرسطو "فن الشعر" و"الخطابة" إلى العربية ثم حديث الفلاسفة الشرّاح عنه، غير أنّ أهمّ ملاحظة سجّلناها عن "غرونبوم" هي قوله بأنّ علم

البلاغة مثل النظرية الأدبية العربية كلّها كان عبارةً عن وسيلةٍ تعليميةٍ لا يرتقي أن يكون نظريةً جماليةً مثل التصور الأفلاطوني المعروف أو تصوّر الغربيين المعهود للجمال[1].

لقد كانت تلك أولى النظرات التي ما فتئت تجد لها نظائر في كتابات الباحثين العرب ومن ذلك كلام د. طه حسين عن البيان العربي وقد حاول إثبات الأثر الأرسطي في تطوّره وفي عبد القاهر الجرجاني خصوصاً، إذ يقول عمّن أتى عقب عبد القاهر: «لم يتقدّم البيان العربي بعد عبد القاهر تقدُّماً ما، بل لقد أخذ على العكس من ذلك في التأخّر والانحطاط، ومنذ القرن السابع جعل يفقد كلَّ صفةٍ أدبيةٍ له، ويصبح فريسةً للشرّاح والمقرّرين الذين شُغلوا بالجدل فيما ليس بشيءٍ وكادوا يجهلون الأدب العربي جهلاً تامًّا»[2]، ولقد كان لهذه الكلمة التي قدّمها طه حسين أثرها في بعض الباحثين الأكاديميين بغضّ النظر عن موقفهم منها، فحاول بعضهم إعادة التأريخ للبلاغة العربية، بينما حاول بعضهم الآخر التجديد في البلاغة. وينقل إلينا أمين الخولي ما أراده بالتجديد الأدبي من خلال مقاله في "دائرة المعارف الإسلامية" الصادرة بالعربية تحت عنوان "البلاغة اليوم" في غرضين أساسيين: – غرض قريبٌ هو تسهيل دراسة الموادّ الأدبية، – وغرضٌ بعيدٌ القصدُ منه أن يكون هذا التجديد سبيلاً إلى النهوض الاجتماعي بالأمة[3].وبعد عقده لمقارنةٍ بين صورة البلاغة عند العرب وصورتها عند الغربيين[4] يعرضُ أمين الخولي إلى منهج البحث بين البلاغتين ويركّز بشكل لافتٍ على شروح التلخيص، فيما سنناقشه في القادم من المباحث، ويقول في تحديده لموضوع البلاغة أو فنّ القول كما يعرضه إنّه يتلخّص في ثلاثة مبادئ: «وتلك هي المراحل الثلاث: **الإيجاد، الترتيب، والتعبير**، التي يدور الدرس الحديث في فن القول عليها، وتتحدّد بها دائرة بحثه، وهي ما يُدركُ كلُّ قارئٍ متأمّلٍ أنّ كُلَّ متفنِّنٍ قد مرَّ بها لا محالةَ حتّى أنجز عمله الأدبي»[5]،

---

1 The Encyclopaedia of Islam, Leiden, E.J. Brill, 1986, "BALĀGHA" V 1 p 982.

2 د. طه حسين، تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، ضمن: نقد النثر، لقدامة بن جعفر، تح: عبد الحميد العبادي، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، دت، ص30.

3 أمين الخولي، فن القول، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996، ص63.

4 المرجع نفسه، ص77 وما بعدها، وص85 وما بعدها.

5 المرجع نفسه، ص99. والتأكيد من المؤلف.

وفي هذه المراحل يظهر تأثّر أمين الخولي بصورة البلاغة الغربية وخصوصاً خطابة أرسطو، فهذه المراحل هي نفس الخطوات الثلاث التي قرّرها أرسطو في تحديده للفعل الخطابي وأضاف إليها اثنتين هما الذاكرة والإلقاء[1]. وعلى هذا يمكننا الاستدلال على وجود رؤيةٍ جديدةٍ للبلاغة تأثّرت بالتصوّرات الغربية التي بدأت تنتشر زمانَ تأليف الأستاذ الخولي لكتابه "فن القول".

ويمكننا الإشارةُ إلى مثال آخر هو كتاب "الأسلوب" لأحمد الشايب وفيه يشير إلى ضرورة وضع البلاغة في إطار رؤية جديدة تتعلّق بالأسلوب تُظهر أيضاً تأثّره بالتصور الغربي للبلاغة، ولذلك وجدناه يقول: « إن البلاغة العربية في حاجة إلى وضع علمي جديد يشمل هذه الأبواب والفنون التي أشرنا إليها، ويصل بينها وبين الطبيعة الإنسانية لملابستها الزمانية والمكانية، حتى يخدم الأدب، وذلك كله غير البحث التاريخي الذي يفرد له درس خاص، وقد نوهنا في مقدمة هذه الطبعة بهذا المنهج الجديد الذي ينبغي أن يوضع على أصوله علم البلاغة العربية ونعيد ذلك هنا؛ لا نمل الدعوة إليه فقد مضت القرون ونحن متخلفون في هذا الميدان، وها نحن أولاء ننتظر كتاب البلاغة الجديد حتى لا نعيش على ترديد ما سبقنا إليه في غير فائدة ولا تجديد»[2].

ويقول رجاء عيد في بحثه الذي أراد أن ينظر فيه للبلاغة نظرةً تجديديةً أيضاً: «وسوف نتناول في الفصول الآتية المباحث البلاغية محاولين أن نأخذ من القديم ما نراه مفيداً لحياتنا الأدبية فاقدين ما نرى طرحه حتى يكون البحث البلاغي صورةً متكاملةً تتناول العمل الفني تناولاً متكاملاً، بدلاً من تفتيت هذه الصورة في متاهات جزئيةٍ لا تروي غلّةً»[3].

هذه بعض الرؤى التجديدية التي نشير إليها على سبيل التمثيل في وجود طريقةٍ جديدةٍ للنظر في التراث البلاغي، أما الطريقة الثانية التي أشرنا إليها سابقاً فهي المتعلّقة بالتأريخ

1 ينظر للتفصيل مثلاً في: أرسطو، الخطابة، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب.

2 أحمد الشايب، الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط12، 2003، ص39.

3 د. رجاء عيد، في البلاغة العربية، مكتبة الطليعة، أسيوط. مصر، دت، ص38. ويذكر أنّه أعاد طبع هذا الكتاب بعنوان: فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية. مصر، ط2، دت.

للبلاغة العربية، والكتب التي أخذت بهذا المنهج كثيرةٌ يضيق المقام بذكرها ههنا، لكنّنا على سبيل التمثيل نشير إلى بعضها ونرى من خلالها وجهةَ النظرِ إلى البلاغة العربية في صورتها النهائية التي وصلت إلينا.

فلقد أشار شوقي ضيف في كتابه "البلاغة تطور وتاريخ" إلى تقسيم المراحل التاريخية للبلاغة العربية إلى أربع مراحل أفرد كلّ مرحلةٍ ببابٍ من الدراسة وهذه المراحل هي: 1- النشأة، 2- الدراسات المنهجية، 3- ازدهار الدراسات البلاغية، 4- التعقيد والجمود، والمقصود بهذه المرحلة الأخيرة هي جهود السكاكي والقزويني ومن تبعهما من الشرّاح، وفي خلاصة التأريخ الذي قام به يقول شوقي ضيف ملخّصاً رأيه في ما عرض للبلاغة العربية في الفترة المعاصرة: «من يقرن مباحث البلاغة العربية إلى مباحث البلاغة الغربية يلاحظُ توًّا أنّ الغربيين عُنُوا في بلاغتهم بدراسة الأساليب والفنون الأدبية، بينما لم يكد يُعنى بهذه الجوانب أسلافنا، إذ صبُّوا عنايتهم على الكلمة والجملة والصورة، وفي رأينا أنّ ذلك يرجع من بعض الوجوه إلى أنّهم قصدوا بقواعدهم البلاغية تعليل بلاغة العبارة القرآنية وما تحمل من خصائص تعبيرية وصور بيانية، واستوفوا تصوير ذلك تصويراً دقيقاً رائعاً»[1] وهذه ملاحظة دقيقةٌ تنمّ عن معرفةٍ حصيفةٍ بالتراث البلاغي، ولكنّ شوقي ضيف يقول مصوّراً بعض المشكلات التي يرى أنّ البلاغة واقعةٌ فيها من خلال التطور الذي جرى في الأدب العربي المعاصر: «وهذا التطور الواسع لأدبنا في شكله ومضمونه وأساليبه وفنونه حريٌّ أن يقابله تطوّر في بلاغتنا بحيث تصوّر فنوننا الشعرية والنثرية وأساليبها المتنوّعة، وبحيث تكون صورة صادقة لحياتنا الأدبية الحديثة، وليس معنى ذلك أن نهمل تراثنا البلاغي القديم، إنما نهمل منه الأصداف العاطلة عن الدلالة وخاصة في فنون البديع، ...، كما نهمل منه الأعشاب الضارة التي علقت به من الفلسفة والمنطق والكلام والأصول والنحو...»[2]، إنّ هذه الرؤية التي تفتح الأفق أمام البحث في التراث البلاغي احتوت بشكل واضحٍ حكماً معيارياً

1 د. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط9، 1995، ص376.

2 نفس المرجع، ص378.

تمثّل في وصف ما وصلت إليه البلاغة عند السكاكي والقزويني وأصحاب الشروح بالمباحث غير المفيدة، وهذا ما سنحاول بيان وجهة نظرنا المخالفة له.

أما بدوي طبانه فيفضّل إطلاق مصطلح قديم على المباحث البلاغية في محاولته التأريخ لها وذلك في كتابه "البيان العربي، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية" فهو يعني بالبيان البلاغة العربية كلها، ورافداها الأساسيان عنده هما: الإعجاز والأدب، ونجده يطلق على البلاغة كما استقرت عند السكاكي ومن تبعه "البيان البلاغي"[1]، وقد اقترح أيضاً في آخر الكتاب إعادة النظر في مفهوم المطابقة، انطلاقاً من أنّ البلاغة تعني مطابقة الكلام لمقتضى الحال[2]، لكنّ المميّز لوجهة نظره هو انطلاقها من التراث البلاغي حتى في الاقتراحات التي ضمّنها خاتمة دراسته.

ويحاول شفيع السيد في كتابه "البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقييم" التأريخ للبلاغة العربية ولكن من وجهة نظرٍ أخرى لا تركّز على المراحل الزمنية التي مرّت بها البلاغة بل من خلال النظر إلى القضايا المؤثرة في نشأتها ثم تطورها، ويقول ملخّصاً مراده من القسم الثاني المتعلّق بالتقييم إنّه: «محاولة ربط البلاغة التراثية التي فرض عليها العزلة من جانب الدارسين المتأخرين- بالتعبير الأدبي الحديث بما استجدّ فيه من ظواهر تعبيرية استساغها العُرفُ الأدبي، ولا سبيل إلى تجاهلها، في الوقت نفسه يمكن للدرس البلاغي أن يستوعبها إذا تحلّى بشيءٍ من سعة الأفق والمرونة في التطبيق»[3]، والحقيقة أنّ مثل هذا التصوّر يختلف عن التصور السابق الذي رأيناه عند شوقي ضيف من جهةِ كونه يفتح الأفق للبحث البلاغي ولكن باقتراح تعديلات احتواها هذا القسم المتعلق بالتقييم.

ومثل هذه النظرات التي تعترف بالبلاغة العربية ولا تقصيها أو تنطلق في اقتراح تعديلٍ أو تجديدٍ من المباحث البلاغية كما وصلت إلينا هي نظرات إيجابيةٌ، لكنّها وإن احتوت الفائدة

1 د. بدوي طبانه، البيان العربي، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. مصر، ط2، 1958/1377، ص194 وما بعدها.

2 نفس المرجع، ص364 وما بعدها.

3 د. شيع السيد، البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر، دت، ص9.

من الناحية التأريخية إلا أنها لم ترتق إلى إجراء المقاربة وقراءة التراث قراءةً مستوحيةً لما فيه من المفاهيم والمبادئ التي تعينُ في مباشرة النصوص والخطابات، وقد ظلّت هذه الدراسات التي احتوت بعض الاقتراحات يُنظَر إليها من زاوية فائدتها التأريخية فقط.

لكنّ ثُلَّةً من الباحثين حاولت النظر من زاويةٍ أخرى للتراث البلاغي وذلك لتأثّرهم بما استجدّ لدى الغربيين أيضا من النظر في البلاغة الغربية، وما وصلت إليه العلوم اللغوية ومناهج النقد الأدبي، وللتمثيل على هذه النظرة الجديدة يمكننا الإشارة إلى بعض الدراسات التي انطلقت من مقاربة التراث البلاغي بمفاهيمَ هي نتاج المعرفة المعاصرة، يقول حمادي صمود في كتابه "التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس" في معرض نقده للتصوّرات التي دعتْ إلى تجديد النظر في البلاغة وقصورها عن إثبات فاعليتها في الحياة الأدبية: «وسبب هذا القصور يعود من وجهة نظرنا، إلى غياب جدلية "التراث" و"الحداثة" في هذه المؤلّفات وتصدّيها لدراسة التفكير البلاغي، في الغالب، من منظور أحاديّ البُعد يقع على هامش النقاش الجوهري المطروح، اليوم، في أغلب التيارات النقدية الحديثة والدائر حول إمكانية إعادة قراءة البلاغة على ضوء المكتسبات المنهجية الجديدة ولا سيّما مكتسبات اللسانيات أو عدم إمكانية ذلك، وبالتالي الإقرار بموت البلاغة وقيام "الأسلوبية" بديلاً عنها»[1]، ولذلك نراه يختار وجهةً جديدةً في التأريخ للتفكير البلاغي ويقول في حديثه عن الهدف من منهج الدراسة: « ولذلك حرصنا، في هذه المحاولة، على مباشرة التراث من منطق التفاعل بينه وبين الحداثة قصدَ فهمهِ في ذاته واستجلاء أبعاد النظرية الأدبية التي يتضمّنها، ثم لمحاصرة مظاهر المعاصرة فيه التي يمكن استحضارها، اليوم، للمساهمة بها في تغذية النقاش القائم حولنا في هذه القضايا»[2].ويستطيع الناظر في هذه الدراسة أن يجد مفهوم المقاربة الذي ننطلق منه في بحثنا فإن انشغال حمادي صمود بالإجابة عن الأسئلة والقضايا الراهنة (مع اعتبار الفارق الزمني بين كتابته لهذه الدراسة وبيننا) في إطار المعرفة المعاصرة

1 د. حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ط1، 1981.ص11.

2 نفس المرجع والصفحة.

هو جوهر المقاربة التي لا تقع في إقصاء القديم ولا إسقاط الحديث عليه، ويكفي في ذلك النظر في الباب الذي خصّه لجهود الجاحظ وقد أخذ قسطا كبيراً من الدراسة.

وعلى خطى هذه الدراسة أيضاً نجد محمد العمري يقدّم تصوّراً يُثْري البلاغة ويضفي بعض الحيوية عليها من خلال بحثه في أصولها وامتداداتها، ويقول آخذاً بيد الباحث في التراث البلاغي: «وعليه، فلن يحول بين الدارس البلاغي الحديث وبين الاهتمام بأسئلة البلاغة العربية واقتحاماتها إلا عدم استيعابها سؤالاً وإنجازاً، أو تلقّيها من أيدي قومٍ عاجزين، أقاموا أنفسهم سدنةً لهذا التراث العظيم فحنّطوه حين لم يفهموا منه إلا جوانبه الضعيفة التي لا تتطلّب جهداً»[1].

ومن جهةٍ أخرى وتحت تأثير الحركات النقدية الجديدة التي دعت إلى إيجاد "بلاغة جديدة" حاول مثلاً صلاح فضل في كتابه "بلاغة الخطاب وعلم النصّ" الكلام عن مشروع جديد في تصوّر مباحث البلاغة وما تدرسه، ونظنّ أنه أقرب إلى تصوّره الخاصّ لتلاقح تحليل الخطاب ولسانيات النص من جهةٍ والبلاغة وما أفرده الغربيون فيها من نظرات جديدة من جهة أخرى، ولذلك وجدناه تحت عنوان الاتجاهات الجديدة في "بلاغة الخطاب" يعدّد ويشير إلى نظريات بعينها هي:

- بلاغة البرهان وهي نظرية "بيرلمان" في الحجاج انطلاقاً من الخطابة الأرسطية،
- والبلاغة البنيوية العامة وهي نظرية أتى بها مجموعةٌ من اللسانيين الفرنسيين سمّوا أنفسهم "جماعة م groupe Mu"،
- التحليل التداولي للخطاب وهي مجموعة من المفاهيم المستمدّة من نظريات تحليل الخطاب انطلاقاً من المبادئ التداولية[2].

1 د. محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، ط1، 1999، ص32.

2 د. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 1994، ص90-138.

ولكنّ المميّز لهذه الرؤية التي ينطلق منها صلاح فضل هي وجهةُ نظر مخالفة للرؤية التي وجدناها عند محمد العمري مثلاً في كتابه السالف ذكره، أو في كتابه "البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول"، إذ لا يجعل صلاح فضل من التراث منطلقاً في اقتراحه لمباحث بلاغة الخطاب، ولا في التأسيس لعلم النص.

أما النظرة إلى شروح التلخيص في إطار التأريخ للتراث البلاغي العربي فيمكننا أن نميّز في أغلب الدراسات بين رؤيتين متقابلتين، رؤية أولى سلبية وتمثل الأغلبية منها، ورؤية ثانية إيجابية وتمثل القليل منها:

- **الرؤية السلبية:**

تتعدّد المعايير التي قاس على أساسها أصحاب هذه الرؤية رؤيتهم إلى شروح التلخيص، على أن أغلب هذه المعايير تعتمد على أساسٍ من التأثرّ بالمفاهيم النقدية المعاصرة التي يتخذها أصحابها أو يرون فيها النموذج الأوفى في دراسة الكلام الأدبي، والأمثلة على هذه الرؤية كثيرةٌ يضيق المقام بإحصائها[1]، وللتمثيل عليها نورد الإشارة إلى أهمّ كتابٍ كان موضوعه البحث في شروح التلخيص وهو كتاب "القزويني وشروح التلخيص" لأحمد مطلوب وهو أحد روّاد التأريخ للبلاغة العربية ببحوثه المختلفة ابتداءً من عبد القاهر الجرجاني إلى السكاكي ثم إلى القزويني وشرّاح التلخيص في هذا الكتاب، وفي ختام بحثه التفصيلي لما ورد في الشروح المختلفة لمتن التلخيص يناقش أحمد مطلوب قيمة الشروح قائلاً: «وهي حلقات أقل ما يقال فيها أنّها مفرغةٌ لا نفع فيها، ولعل الذي وجّه البلاغة هذه الوجهة أمران:

1 ينظر كلّ من: بدوي طبانة، البيان العربي، ص208، ود. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص358 وص375، ود. شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب، ص142، وص154، ود. رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص35-36.ود.مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، دمشق، دت، ص113-114. ود. علي عشري زايد، البلاغة العربية(تاريخها، مصادرها، مناهجها)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط7، 2009/1430، ص104-106، وص133 وما بعدها. وتتفاوت الآراء في الشروح بين نقد واضح لا مجاملة فيه وبين وصف يكتفي بإيراد بعض المعلومات التاريخية فقط.

- الأول: موت الملكات الأدبية والمواهب الفنية بسبب ما أصاب الحياة من تدهور في جميع نواحيها،

- والثاني أن معظم هؤلاء الشراح كانوا معلّمين يجلسون إلى طلابهم يشرحون لهم علوم اللغة العربية، ولم تكن طريقتهم في التدريس يومذاك إلا قراءة المتن والتعليق عليه، ومن هنا جاءت الشروح والحواشي والتقريرات الكثيرة، وأصبحت البلاغة طلاسم وألغازاً يحار في فهمها الدارسون. وجميع هذه الشروح ملأى بمسائل فلسفية استعارها الشراح من الفلسفة، ومفعمة بمسائل أصولية أخذوها من علم الأصول، ...، أما النقد الصحيح والذوق المرهف والإحساس المدرك فلا نجده فيها إلا قليلاً»[1].ورغم أنّه قد أدلى بهذا الرأي إلا أنّه لم ينكر وجود بعض القيم في الشروح، ولكنّ هذا التقييم أتى من باب الإشارة العابرة أو الاستخلاص الموجز الذي لا يصف المنهج في الاستفادة من الشروح.

والذي استطعنا تجميعه من النظر في الدراسات التي تحكمها الرؤية السلبية بضعُ خصائصَ هي:

1- إجراء المقارنة بين الشروح وبين التأليفات المتقدّمة عليها تاريخيا أو التي تعدّ مصادر لها وهي تأليفاتٌ تميّزت عنها بنصاعة الأسلوب وهذه النقطة هي الأكثر تركيزاً في كثيرٍ من النقود التي وُجِّهت إلى الشروح وأصحابها إذ توصف بالركاكة والعجمة وشيوع الأخطاء النحوية والصرفية فيها، والمعلوم أنّ هذا الحكم السلبي يجري مجرى الحرص على الانتقاد دون النظر إلى الترتيب العلمي والمنهجي الذي تميّزت به هذه الشروح، وهو الترتيب الذي اكتسبته تبعاً لاعتمادها على "مفتاح" السكاكي و"تلخيص" القزويني.

2- النظر إلى الشروح عموماً على أنها عالةٌ على جهدٍ سابقٍ، وقد كان من الممكن النظر إلى هذا الأمر من وجهة النظر الابستمولوجية باعتبار الظاهرة العلمية ظاهرةً تنبني على التراكم المعرفي في شتى المجالات.

---

1 د. أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة، بغداد. العراق، ط1، 1967/1387، ص606-607.

3- حصر الاختلاف بين الشروح وما سبقها من الكتب البلاغية في الاعتماد على مفهوم الأدبية وهو مفهوم ناتج عن النقد المعاصر يتركّز في الاهتمام بالخصائص الفنية للنصوص الأدبية، وحين نلاحظ الفروق بدقة نجد أن الفرق في الظواهر المدروسة في الشروح من جهة والظواهر المدروسة في كتب البلاغة الأدبية من جهة أخرى هو فرق يكاد ينعدم، إذ كلا الرؤيتين تبيّن خصائص القول البليغ مع إضافةٍ جديدةٍ أتت في الشروح تبعاً للسكاكي والقزويني هي التقديم المنهجي والعلمي للمادة، وهو تقديم تأثّر بالتلاقح الذي شهدته العلوم العربية الإسلامية في فترة زمنية معينة يمكن أن نعبّر عنه بأثر التقسيمات المنطقية في هذه العلوم.

- **الرؤية الإيجابية:**

يمكننا أن نحصر الرؤية الإيجابية في بعض الملامح التي اكتستها دراساتٌ جعلت من الشروح موضوعاً لها، فحاولت أن تستخرج منها الفوائد العلمية التي احتوتها، أو أن تقاربها ببعض المفاهيم اللسانية المعاصرة، ولكنّ التنبّه لبعض الخصائص الإيجابية في الشروح لم يكن وليد إجراء المقاربة فقد وجدنا من أصحاب التراث العاملين عليه من يتنبّه إلى بعض الخصائص العلمية التي تميّزت بها الشروح، يقول مثلاً الشيخ أحمد مصطفى المراغي في كتابه "علوم البلاغة": «ومن أجلّ تلك الشروح شروح مسعود سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 791 هـ وشرح السيد الجرجاني المتوفى سنة 816هـ، ثم تتابعت التقارير والحواشي توضّح ما انبهم من تلك التراكيب المجملة والعبارات الغامضة وليس علينا من غضاضة في التصريح بأن أساليب التأليف في تلك العصور قد ملكت عليها العجمة أمرها، وجلبت عليها أنواع التعقيد بخيلها ورجلها، فلم تكن هي الأساليب التي يجدر أن تكتب بها علوم البلاغة، أو بالأحرى علوم خصائص اللسان العربي المبين، ومن ثمة **لم يكن القارئ ليجعلها قدوة في أساليبها، أو نماذج في تركيبها، فهي أحرى أن تكون أساليب اصطلاحية علمية، لا لغوية أدبية، تشرح خصائص كلام العرب وتبين مزايا أساليبه**، ومازالت تتدلّى وتتدهور حتى

وصلت إلى ما تراه اليوم تتضاءل في أطمارها البالية وتتزوي أمام أهل الجيل الحاضر»[1]، إنّ هذه الأساليب الاصطلاحية العلمية في رأينا أجدر أن تتم مقاربتها بالنماذج العلمية المعاصرة التي أنتجتها المعرفة المعاصرة، ومثل هذه الملاحظة التي أكّدنا عليها في كلام الشيخ المراغي يمكن أن نجدها في أكثر من موضع من الدراسات التي تناولت الشروح بالنظر. ونجد الشيخ محمود شاكر يقول في مقدمة تحقيقه لكتاب "أسرار البلاغة" لعبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن انتقاد الشيخ "محمد رشيد رضا" للسكاكي ومن تبعه من الشراح: «فقد دعاني ما كتبه عن كُتُبِ "السعد" أن أنظر فيها وأقرأها، فوجدت أنه قد ظلم "السعد" ظلماً بيِّناً، لأنّ الرجل كان يكتب لأهل زمانه، وما أَلِفُوا من العبارة عن علمهم، وأنّ فيه من النظر الدقيق في البلاغة، قدراً لا يستهين به أحدٌ يحمل في نفسه قدراً من الإنصاف»[2]، ويقول في سياق آخر بخصوص الشروح: «لقد كانت هذه الكتب جميعاً منذ السكاكي إلى الدسوقي، تقعيداً لبعض ما كتبه عبد القاهر في كتابيه في البلاغة، فهو أول من أسّس علم البلاغة تأسيساً بالغ الدقة، ومن طلب البلاغة منهما وحدهما، فقد وقع في بحر تتلاطم أمواجه، راكبُه على غرر الغرق، والذي يضمن لراكبه النجاة هم الذين قعّدوا قواعد علم البلاغة، وكتبوا الكتب والحواشي وضمّنوها درراً لا يعرض عنها إلا جاهل، ولا يذمّها ويحثّ الناس على الإعراض عنها إلا من استهان بالعلم والعلماء»[3]، وهذه المقولات على ما فيها من المماهاة الشديدة في التراث إلا أنّها تصوّر تقييما حقيقيا لما قدّمه شراح التلخيص.

ولذلك حُقَّ للباحثين الذين انطلقوا من محاولة مقاربة التراث أن يتناولوا شروح التلخيص بما يتوافر فيها من هذا الترتيب العلمي الدقيق، والقواعد المتناثرة ليجعلوا منها مدوّنةً أمامهم، ونحن إذ سنحاول فيما يلي من فصول هذا البحث الكشف عن بعض تلك المبادئ وإجراء شيء من المقاربة، نرى من الجدير الإشارة إلى دراسات سبقت في الموضوع نفسه، فشكري

1 أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص12-13.

2 محمود محمد شاكر، مقدمة تحقيق: أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، دار المدني جدة، ط1، 1991/1412، ص17.

3 نفس المرجع، ص26-27.

المبخوت يقول في معرض بحثه عن خصائص اللزوم البلاغي في الشروح: «ولعلّنا لا نخفي أنّ هذه الشروح والحواشي، على الرغم من النظرة السلبية السائدة عنها عند الكثير من أهل زماننا، تتضمّن حين نتأمّلها إضافات عديدة تحتاج منا إلى صبر وأناة في استخراجها والوقوف عليها بحكم أن القدماء قلّما يتباهون بإضافاتهم وكثيراً ما يجعلونها منسربة ضمن إعادة كتابتهم لأبواب علم البلاغة... هذه الشروح والحواشي تمثّل في تقديرنا أرقى ما وصلت إليه المنظومة المعرفية القديمة من ربطٍ مُحكمٍ بين العلوم المختلفة من منطق وعلوم لغوية وعلم كلامٍ وأصول فقه وبلاغة»[1].

وقد اتخذ صابر الحباشة من الشروح موضوعاً لدراسته غير أنّه خصّها بأحوال المسند إليه وعنوان بحثه هو: "الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني" وفي البحث تساؤلات عميقةٌ تصبّ في جوهر المقاربة التي نتبعها في دراستنا هذه، وينطلق الأستاذ الحباشة من احتواء هذه الشروح على خليطٍ من المعارف المشكّلة للبرنامج التعليمي ولذلك يقول في معرض حديثه عن وصف المعاصرين للشروح بأنها كتب تعليمية: «وإن كنّا لا ننكر هذا القول، فإنّنا نعترض على حصر كتب الشروح في ذلك الأمر التعليمي من ناحية، كما نعترض من ناحية ثانية على الاعتبار المسبق أنّ الكتب التعليمية مطلقاً لا غَناءَ علمياً منها، صحيحٌ أنّ النظر في مبادئ العلم النظرية لا ينبغي أن يتجه إلى الكتب التعليمية، لكن لا يليق بنا أن نذهل عن أنّ الكتب التعليمية من أكثر الأدوات المساعدة على تقييم ثقافة العصر نظراً إلى اتجاهها إلى شريحة كبيرة من المهتمّين، وهذا الأمر أسهم إسهاماً واضحاً في احتواء الشروح والحواشي خليطاً من المعارف المترافدة التي تشكّل المعارف الأساسية في البرنامج التعليمي لذلك العهد»[2]، وقد دعاه غنى هذه المدوّنة بالمفاهيم التي يمكنها أن تؤسّس المقاربة إلى الانطلاق من افتراضين مختلفين تجلّى له بعد النظر أن الجمع بينهما ممكن، وهذا الافتراضان هما:

---

1 د. شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، كلية الآداب منوبة، ودار المعرفة للنشر، تونس، ط1، 2006، ص136.

2 صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط1، 2010/1431، ص19.

- **الأول:** أن شروح التلخيص تشتمل على أبعاد تداولية، فعلينا أن نستخرجها منها ونتبين طبيعتها

- **الثاني:** أن شروح التلخيص تخلو من الأبعاد التداولية، ونحن سنضطلع بإضفائها عليها وذلك بإثراء المقاربة التراثية بتسليط أضواء جديدة عليها تنتحي منحىً تداولياً، يلو من الإسقاط والتقويل.[1]، ويقول في أمر المزاوجة بين الافتراضين: « ولما نظرنا في المدونة المخصوصة ونعني أحوال المسند إليه (الذكر والحذف والتعريف والتأخير) وجدنا أن القطع بأحقية أحد الافتراضين على الآخر أمرٌ يُجافي الصواب، فعدّلنا نظرتنا وزاوجنا بين كليهما»[2].

ولعل من مهمّ النتائج التي توصل إليها صابر الحباشة من خلال دراسته أنّ مجهود الشرّاح كان متجهاً إلى استخلاص معانٍ للملفوظات التي اشتغلوا عليها، وقد نجحوا في رأيه في بعض الحالات، ووقعوا في حالات أخرى دون ذلك نظراً إلى قلّة العدّة النظرية التي تجعلهم ينفكّون من خلالها عن النحو ورباطه الوثيق، ويرجع الحباشة هذه العدّة النظرية إلى: الخلفية الابستمولوجية، والافتراضات، والنظريات التداولية3، لكنّنا سنرى من خلال الفصل القادم الذي خصّصناه للتأسيس المعرفي للنموذج البلاغي في شروح التلخيص أنّ هذه العدّة لم تنقص الشراح لذلك سنقرأ نتائج دراستهم في إطار تخصّص أكثر شمولية في إدراج الأبعاد التداولية ألا وهو تحليل الخطاب.

1 ينظر: نفس المرجع، ص10،

2 نفس المرجع، ص10-11.

3 صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، ص186-187.

الفصل الثاني

خصائص النموذج البلاغي

في شروح التلخيص

أشرنا فيما سبق من هذه الدراسة إلى تقاسم الرؤية إلى شروح التلخيص بين رؤيةٍ سلبيةٍ تنطلق من التصورات البلاغية والأدبية المعاصرة، ورؤيةٍ إيجابيةٍ قوامها مقاربة هذه الشروح وكشف ما تختزنه من مفاهيم ومبادئ في الدرس اللغويّ والأدبي عموماً والبلاغي خصوصاً، والشروح بعد هذا وذاك مدوّنةٌ ضخمةٌ تغطّي فترة زمنية معتبرةً غير أنّه اشتهر من بين تلك الشروح كتابُ "الإيضاح في علوم البلاغة" للخطيب القزويني صاحب التلخيص نفسه (ت739هـ) و"عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" لبهاء الدين السبكي (ت773هـ)، و"مختصر السعد على تلخيص المفتاح" لسعد الدين التفتازاني (ت791هـ)[1]، و"مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح" لابن يعقوب المغربي (ت1128هـ)، و"حاشية الدسوقي على مختصر السعد" للدسوقي (ت 1230هـ)، ونستطيع الحكم مبدئياً بأنّ البلاغة العربية وصلت إلى أن تكون نموذجاً علمياً عبر ما أتى به عبد القاهر الجرجاني من خلال نظرية النظم، ثمّ ما أضافه السكاكي من تنظيم منهجي وترتيب منطقيٍّ لأبوابها، وهذا ما جعلها تبدو في متن "التلخيص" للقزويني أكثر تماسكاً من الناحية الابستمولوجية، لذا يتمثل الغرض الأساسي في هذا الفصل في البحث عن خصائص النموذج الذي نجده في التلخيص وشروحه بما يمكّننا أن نكشف عن مبادئ تحليل الخطاب من خلاله.

ولعلّه يمكننا أن نسجّل ههنا أنّ الكثير من الدراسات المعاصرة تغفل عن أهمية المدخل الابستمولوجي في دراسة التراث اللساني العربي، وقد كان من نتائج هذا الإغفال الدخول في الإسقاطات المباشرة للمفاهيم والنظريات المعاصرة بالرغم مما يكون قد علق بها من إفادة تتمثل في تسليط الضوء على غنى التراث بالمفاهيم، لذا تدعونا هذه الدراسة إلى إجراء مدخل ابستمولوجي من خلال التطرق إلى ما تقترحه ابستمولوجيا النماذج العلمية (les paradigmes).

1 من الجدير بالذكر أن التفتازاني قد قدم شرحين الأول مطول والثاني اختصر فيه المطول وسمي مختصراً لذا سيكون تركيزنا على المختصر أكثر، مع اعتمادنا على المطول في بعض التفصيلات.

1ـ خصائص متن التلخيص وشروحه:

نرى أنّه من الأولى في هذا المقام التعرّف على متن التلخيص من خلال طرق الدواعي التي دعتْ إلى تأليفه وإلى تأليف شروحه أيضاً، ثمّ بيان ما احتوته هذه التآليف من خصائص ميّزتها عن غيرها من كتب البلاغة العربية.

يقول الخطيب القزويني في مبتدأ متن "التلخيص" شارحاً سبب التأليف: «أمّا بعد، فلمّا كان علم البلاغة وتوابعها من أجلّ العلوم قدراً، وأدقّها سرّاً، إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها، وتكشفُ عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها، وكان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" الذي صنّفه العلاّمة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظمَ ما صنّف فيه من الكتب المشهورة نفعاً، لكونه أحسنها ترتيباً، وأتمّها تحريراً، وأكثرها للأصول جمعاً، ولكن كان غير مصونٍ عن الحشو والتطويل والتعقيد، قابلاً للاختصار مفتقراً إلى الإيضاح والتجريد، ألّفتُ مختصراً يتضمّن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آلُ جهداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتّبته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه، ولم أبالغْ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه، وأضفتُ إلى ذلك فوائد عثرْت في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر في كلام أحدٍ بالتصريح بها ولا الإشارة إليها، وسميته "تلخيص المفتاح"»[1]، وفي مثل هذه الكلمات المختصرات تظهر في رأينا بعض الدواعي التي انتشرت في عصر القزويني لتأليف هذا الكتاب، فهي في أغلبها تدور حول:

1- الفضل الناشئ لعلم البلاغة من كونها تُسهِمُ في بيان دقائق العربية وأسرارها، وبيان وجوه الإعجاز في نظم القرآن.

2- الغاية الأكيدة للاستفادة من كتاب "مفتاح العلوم" للسكاكي باعتباره أفضل الكتب المؤلّفة في البلاغة من جهة الترتيب المنطقي وجمع أصول العلم.

---

1 الخطيب القزويني، متن كتاب التلخيص في علوم البلاغة، ضمن: سعد الدين التفتازاني، المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 1428/2007، ص14.

3- الحاجة إلى الاختصار في علم البلاغة، مع جمع المختصر للأمثلة والشواهد.

وإنّ الملاحظة التي سجّلناها من خلال هذه الدواعي هي إندراجها ضمن أصلٍ عامٍّ هو الغاية التعليمية التي كان يسعى إليها المؤلّفون من خلال كتابة المختصرات أو شرحها عموماً، وقد أشار المؤرّخون للبلاغة العربية إلى هذه الغاية فلم تقتصر في ذلك الوقت على علمٍ دون علمٍ آخر على أنّ النظرة السلبية إلى هذه المختصرات والشروح كانت الغالبة في آراء المؤرّخين فلم يتمّ في رأينا الاستفادة من بنيتها وما يمكنها أن تحمله من صورةٍ عامةٍ للنموذج البلاغي، وللتمثيل على هذه الآراء نشير إلى رأيٍ تطرّقنا إليه سابقاً متعلّقٍ بتصنيف اتجاهات الدراسات البلاغية إلى مدرستين هما: المدرسة الكلامية والمدرسة الأدبية، وتمّ على هذا الأساس تصنيفُ "مفتاح العلوم" للسكاكي و"متن التلخيص" للقزويني في إطار المدرسة الكلامية، يقول أحمد مطلوب مبيّناً الأثر الفلسفي في متن التلخيص وما شابهه من المؤلّفات في المدرسة الكلامية: «ومن شواهد الأثر الفلسفي في هذه المدرسة الإقلال من الشواهد والأمثلة الأدبية وذلك لأن رجالها اهتموا بالتحديد المنطقي والحصر والتقسيم فكانوا يذكرون لكل قاعدةٍ شاهداً واحداً أو مثالاً قصيراً، وأحياناً يذكرون أكثر من مثالٍ أو شاهدٍ، ...، ولعلّ اهتمام البلاغيين المتأخّرين بالاختصار وتلخيص الكتب المتقدمة، كان سبباً في الإقلال من الشواهد والأمثلة والاكتفاء بأقلها وأقصرها، وبما ينسجم مع أذواقهم التي سيطرت عليها الصنعة الكلامية والبديعية، وبذلك بقي تمثيلهم منحصراً في الجملة أو الجملتين ولم يتجاوزها إلى القطع الطويلة التي تكون وحدة فنية وتصور صوراً كاملة لها معناها الواضح وتأثيرها العظيم»[1]، وبالرغم من أن الأثر الفلسفي في متن التلخيص وشروحه هو أثرٌ واضح المعالم إلا أنّنا نرى أنّه من غير الجدير أن نحاكم هذا التراث البلاغي الممتدّ خلال فترة زمنية معيّنة إلى ما وصلت إليه الأبحاث المعاصرة من محاولة فصلٍ بين الدراسة اللغوية والأدبية من جهةٍ والفلسفة والمنطق من جهة أخرى، بالرغم من أنّ بعض الدراسات المنضوية تحت

1 أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص16-17.

الاتجاه التداولي قد حاولت أن تُرْجِعَ ذلك التواصل بين مباحث الحجاج وقوانين التخاطب ومباحث الفلسفة والمنطق.

وقد حاول بعض المؤرّخين أيضاً أن يبرز هذه الخاصّية التي اجتمعت عليها شروح التلخيص تأثّراً بالسكاكي ومنهجه في "مفتاح العلوم" فأطلق عليها مصطلح "المنهج التقنيني المنطقي" وهو منهج يهتمّ بالقانون والقاعدة على حساب التذوّق الفنّي والتحليل الأدبي، وتحوّلت البلاغة في إطاره إلى مجموعةٍ من القواعد والتعريفات، وأصبح النص في ظلّ هذا المنهج مجرّد شاهدٍ على القاعدة أو مثالٍ على قسمٍ من أقسامها[1]، وفي رأينا أنّه كُتِبَ للبلاغة العربية أن تصل عموماً إلى درجة كبيرةٍ من التنظيم المنهجي تأثّراً بعلومٍ أخرى وشيوعِ الآراء الكلامية والمنطقية فمهّد ذلك إلى منهجية صياغة القواعد البلاغية أوّلاً ثمّ التمثيل عليها ثانياً، وقد أشرنا من قبل إلى أنّ متن التلخيص هو متن تعليمي في أصله، لذلك كانت منهجية التقعيد أكثر المناهج إفادةً من الناحية التعليمية.

ومن جهة أخرى يحتوي المتن وشروحه التابعة له على تنظيمٍ منهجيٍّ في تراتبية العلوم البلاغية الثلاثة، وتبرزُ لنا هذه التراتبية في الصياغة المنطقية التي قدّمها القزويني لأبواب كلّ علمٍ، مع ورود إشكالية اصطلاحية بالنسبة لمجموع العلوم الثلاثة، فالمقدّمة التي ابتدأ بها القزويني كتابه هي مقدّمةٌ في بيان المقصود بالفصاحة والبلاغة وقد حاول من خلال ذلك ربط كلٍّ من علمي المعاني والبيان بما نشأ عن ضبط مفهومي الفصاحة والبلاغة، ويمكننا الإشارة إلى هذا الترابط عبر التطرّق لمفهومي الفصاحة والبلاغة كما عرض لهما القزويني، فالفصاحة عنده يتّصف بها المفرد والكلام والمتكلّم، أمّا في المفرد (أي الكلمة) فهي خلوّه من:

- تنافر الحروف
- والغرابة
- ومخالفة القياس

1 ينظر: علي عشري زايد، البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها، ص133.

- ويضاف إليها الكراهة في السمع

أمّا فصاحة الكلام فهي خلوصه من:

- ضعف التأليف

- وتنافر الكلمات

- والتعقيد

- ويضاف إليها كثرة التكرار، وتتابع الإضافات.

أمّا فصاحة المتكلّم فهي "مَلَكَةٌ يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظٍ فصيحٍ"[1]، والجدير بالذكر ههنا أنّ هناك أثراً واضحاً لابن سنان الخفاجي لأنّ بحثه كان الأكثر تنظيماً بخصوص ضبط المقصود بالفصاحة، كما يظهر ذلك الفرق الذي أقرّه البلاغيون الأوائل بين الفصاحة والبلاغة حول تعلّق الفصاحة بالألفاظ وتعلّق البلاغة بالمعاني، فالقزويني مثلاً حين يعرّف البلاغة يقول: «والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»[2]، ويضيف إلى هذا ملاحظة اصطلاحيةً حول وجه العلاقة بين البلاغة واللفظ فيقول: «فالبلاغة راجعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيراً ما يسمّى ذلك فصاحةً»[3]، ثمّ يحاول القزويني أن يضبط العلاقة بين علوم البلاغة ومفهومها، فالمتكلّم يصل إلى درجة البلاغة عبر عاملين اثنين هما:

1- الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

2- تمييز الفصيح من غيره[4].

وإذا كان يُرجَعُ في تمييز الفصيح إلى علم متن اللغة (أي المعجم بالاصطلاح الحديث) أو التصريف أو النحو أو الإدراك الحسّي، فإنّ الشرط الأول المتعلّق بالاحتراز عن الخطأ في

1 القزويني، متن التلخيص ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص117-120.

2 نفس المصدر، ج1 ص122.

3 نفس المصدر، ج1 ص134-137.

4 نفس المصدر، ج1 ص144-145.

تأدية المعنى يرتبط بعلم المعاني، بينما يحترز عن التعقيد المعنوي بعلم البيان، ثمّ يكون علم البديع أو فنّه منوطاً بمعرفة وجوه تحسين الكلام، ومن الواضح أنّ تحديد الوظيفة الخاصّة بكلّ علمٍ هو إجراءٌ منهجيّ يكفل للعلم بعض الاستقرار المعرفي، وهي إيجابية نسجّلها لمتن التلخيص، ويمكننا أن نمثّل هذا الربط الوظيفي بالمخطّط التالي:

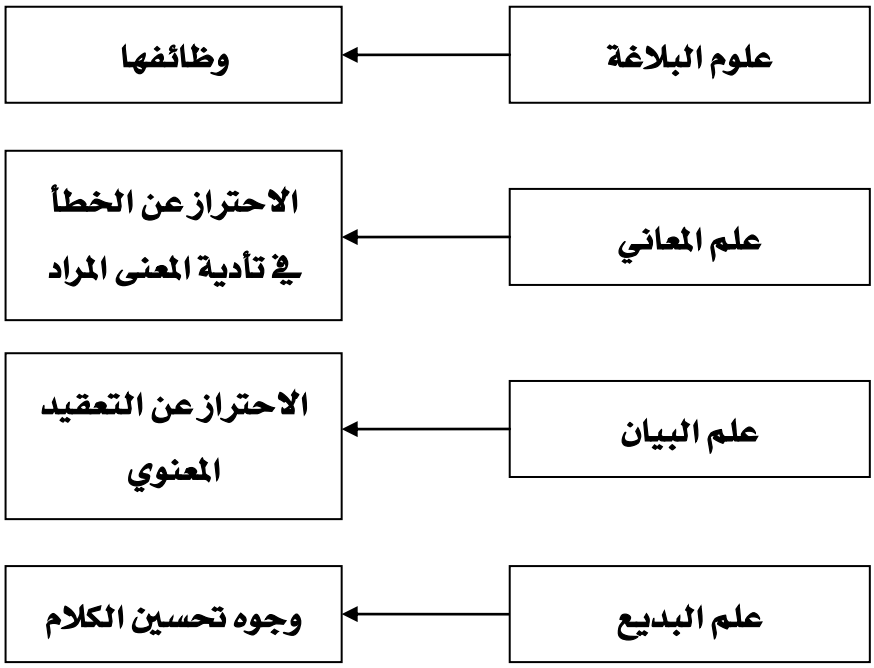

أمّا من جهة الاصطلاح فيذهب القزويني إلى أنّه قد يطلق مصطلح علم البيان على مجموع العلوم، وقد يسمّى الأول علم المعاني والأخيرين علم البيان، وقد يسمّى الثلاثة علم البديع، وقد حاول شرّاح التلخيص تبرير تلك التسميات على أنّ الوجه الأبرز هو اختلاف في الاصطلاح فقط.

إذن يظهر عموماً متن التلخيص متناً منظّماً تحدّدت أهدافه وضوابطه من صفحاته الأولى، ولذلك سَهُلَ على القزويني أن يضبط لكلّ علمٍ من العلوم الثلاثةِ الأبوابَ التي يبحثها، فعلم المعاني أوّلاً هو «علمٌ يُعرَفُ به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال

وينحصر في ثمانية أبوابٍ»[1] ويقدّم القزويني بعد هذا سبب حصر أبواب علم المعاني في هذه الأبواب الثمانية:

- أحوال الإسناد الخبري
- أحوال المسند إليه
- أحوال المسند
- أحوال متعلّقات الفعل
- القصر
- الإنشاء
- الفصل والوصل
- الإيجاز والإطناب والمساواة

فيقول: « ووجه الحصر أنّ الكلام إمّا خبرٌ وإمّا إنشاءٌ، لأنّه إمّا أن يكون لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارجٌ، الأول الخبر، والثاني الإنشاء، ثمّ الخبر لابدّ له من إسنادٍ ومسند إليه ومسندٍ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى، ثمّ المسند قد يكون له متعلّقاتٌ إذا كان فعلاً أو متّصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع، ثمّ الإسناد والتعلّق كلّ واحدٍ منهما يكون إمّا بِقَصْرٍ أو بغيرِ قصرٍ وهذا هو الباب الخامس، والإنشاء هو الباب السادس، ثمّ الجملة إذا قُرِنَتْ بأُخرى فتكون الثانية إمّا معطوفةً على الأولى أو غير معطوفةٍ وهذا هو الباب السابع، ولفظ الكلام البليغ إمّا زائدٌ على أصل المراد لفائدةٍ أو غير زائدٍ عليه وهذا هو الباب الثامن»[2].

1 شروح التلخيص، ج1 ص162-163.

2 القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ضمن شروح التلخيص، ج1 ص163-172.

وبملاحظة هذا التقسيم لأبواب علم المعاني يمكننا أن نسجّل بعض الدقّة في ضبط موضوع العلم ووحدة المنهج فيه، فهو علمٌ يهتمّ بدراسة العلاقة بين النظام اللغوي والمقام التواصلي ولذلك اعتبر علماً زائداً على النحو، وإذا كانت الظواهر اللغوية التي يدرسها علم المعاني محصورةً في هذه الأبواب التي حدّدها القزويني فإنّ ربطها بالمقام التواصلي هو نفسه ما أتى به كلّ من عبد القاهر الجرجاني والسكاكي، والفارق في الصياغة العلمية هي أنّ عبد القاهر مثلاً تطرّق للظواهر اللغوية مثل التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والذكر والحذف دون النظر في صيغة التركيب هل هي خبرٌ أم إنشاءٌ مع أنّه أشار إلى النفي والاستفهام مثلاً في فصول متتالية، لذا يبدو أنّ السكاكي هو أوّل من أتى بالترتيب المنهجي لأبواب علم المعاني ثمّ استطاع القزويني أن يصوغه صياغةً أكثر دقّةً من الجهة المنهجية، وقد حاول بعض المؤرّخين أن يسجّل بعض الملاحظات على تقسيم القزويني لأبواب المعاني فوسمه بعضهم بأنّه غير متماسك "فثمّةَ أمورٌ درست في الفصل المخصّص لأحوال المسند إليه، مثل التقديم والتعريف والوصف، كان ينبغي تناولها كذلك في الفصل الخاص بالمتعلّقات، حيث إنّها لا تنطبق على العبارات الاسمية التي تشغل موقع المسند إليه فحسب، بل تنطبق على أيّ عبارة اسمية"[1]، والعجب مما رآه أحمد مطلوب حين زعم أنّ هذا التقسيم يختلف عن منهج السكاكي "وهو أقرب إلى الكمال منه، لأنّ القزويني ضمّ الموضوعات المتشابهة ووضعها تحت فصل واحد، وكان في طريقته أقلّ شكلية من السكاكي"[2] ثمّ يعيد نقد هذا التقسيم فيقول: "ومع هذا لن نتّخذ منهجه في بحث موضوعات علم المعاني عند القزويني، لأنّ فيه تمزيقاً لموضوعات التقديم والتأخير، والذكر والحذف، لقد تكلّم في باب المسند إليه على الحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، وعاد فذكر الموضوعات نفسها في فصل المسند وبذلك فرّق الموضوعات المتشابهة وكان الأولى به أن يجمعها ويوحّدها، فيضع للتقديم

1 بوهاس وجيوم وكولوغلي، التراث اللغوي العربي، ترجمة: د. محمد حسن عبد العزيز ود. كمال شاهين، دار السلام، القاهرة. مصر، ط1، 2008/1429، ص177.

2 أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص294.

والتأخير فصلاً، وللحذف والذكر فصلاً، وللتعريف والتنكير فصلاً"[1]، وهذه الملاحظات التي تمّ تسجيلها على تقسيم أبواب المعاني هي ملاحظات دقيقةٌ غير أنّنا نُرجِعُ السبب في التزام القزويني بهذا الترتيب إلى محاولته إيجاد صياغة منهجية أكثر فائدةً من الناحية التعليمية، وإذا كان أقرب العلوم إلى البلاغة هو النحو إذ هو مقدّمةٌ لابدّ من معرفتها قبل التطرّق لعلوم البلاغة، فقد كانت محاولة ترتيب العلوم البلاغية أو أقربها إلى النحو وهو علم المعاني ترتيباً يوافق الأبواب النحوية، فالنحو في الأصل علمٌ للتراكيب من ناحيتها الشكلية، وعلم المعاني هو علم للتراكيب من جهة علاقتها بالمقام التواصلي، وعلى هذا لا نعجب إن وجدنا بذور نظرية العامل النحوية في تفاصيل علم المعاني، وهي واضحةٌ في متن التلخيص وفي شروحه أيضاً.

وكما حاول القزويني تقسيم أبواب علم المعاني تقسيماً منهجياً أجرى مثل ذلك التقسيم على علم البيان أيضاً، فحدّد وظيفة علم البيان في الاحتراز عن ظاهرة التعقيد المعنوي، وعرّفه بقوله: «هو علمٌ يُعرَفُ به إيراد المعنى الواحد، بِطُرُقٍ مُختلفَةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليه»[2]، ومن خلال هذا التعريف يظهر علم البيان أكثر التصاقاً بظاهرة الدلالة، إذ هو منوطٌ بالكشف عن طرق الدلالة على المعنى، ولذلك أعقب القزويني – تأثّراً بالسكاكي– هذا التعريف بالإشارة إلى أنواع دلالة اللفظ على المعنى، فقال: «ودلالة اللفظ إمّا على تمام ما وُضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه»[3] وهذه الدلالات هي الدلالات الثلاثة التي اشتهرت لدى المناطقة أي المطابقة والتضمّن والالتزام، وقد حاول القزويني حصر مباحث البيان في الدلالتين الأخيرتين "العقليتين" وهما التضمّن والالتزام فقال: «ثمّ إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتّى بالدلالة الوضعية، لأنّ السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعضٍ، وإلا لم يكن كل واحدٍ منها دالاًّ، وإنّما يتأتّى بالدلالات العقلية، لجواز أن يكون للشيء لوازمُ بعضها أوضحُ لزوماً من بعض، ثمّ اللفظُ المرادُ بهِ لازمُ

1 نفس المرجع، ص294.

2 شروح التلخيص، ج3 ص256–258.

3 نفس المصدر، ج3 ص262–264.

ما وُضِعَ له: إن قامت قرينةٌ على عدم إرادة ما وُضِعَ له فهو مجازٌ، وإلاّ فهو كنايةٌ، ثمّ المجاز منه الاستعارة وهي ما تُبْتنىَ على التشبيه فيتعيّن التعرّض له، فانحصر المقصود في الثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية، وقُدِّمَ التشبيه على المجاز لما ذكرناه من ابتناء الاستعارة التي هي مجازٌ على التشبيه، وقُدِّمَ المجاز على الكناية لنزول معناه من معناها منزلة الجزء من الكلّ»[1].

وقد وجّه المؤرّخون للبلاغة العربية الكثير من الانتقاد لهذا التقسيم الذي أتى به السكاكي والقزويني لمباحث علم البيان، فإذا كان علم المعاني يظهر أكثر ارتباطاً بالنحو، فإنّ البلاغة لدى المؤرّخين إنّما تظهر موضوعاتها وخصوصياتها في علم البيان، وعلى هذا فالاستناد إلى التقسيم المنطقي في رأيهم غير مقبولٍ، وقد رأينا أثناء بحثنا في التطور التاريخي للمصطلحات البلاغية الأساسية كيف كان يعدّ مصطلح البيان مرادفاً للبلاغة، ونحن نظنّ أنّ وجهة نظر المؤرّخين إنّما أتت من هذا الجانب أي اعتبارهم مصطلح البيان دالاً على المباحث البلاغية كلِّها، يقول "بدوي طبانة" مثلاً: «إنّ حصر "علم البيان" في الدلالات العقلية لم يقلْ به أحدٌ قبل السكاكي لأنّ البحث البياني كان بحثاً حُرًّا، يتناول صور العبارة جميعاً، ولا يفصل بينها، لأنّها صور تتفاوت وتتفاضل، وتلك الصور في الأدب من صنيع الأدباء، وليس في وسع أحدٍ إنكار التفاوت والتفاضل بينهم بسبب هذه العبارة، سواءٌ أكانت دلالتها دلالةً وضعيةً أم كانت دلالةً عقليةً»[2]، والراجح أنّ استعانةَ السكاكي بالدلالات المنطقية إنّما أتى لتفسير العلاقة التي ربطها بين علمي المعاني والبيان من جهة وعلم الاستدلال من جهةٍ أخرى، بما يضعُ المباحثَ البيانيةَ خصوصاً في قلب العملية التواصلية التي يراد بها الحجاج والاستعانة بالبراهين والأدلة هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية فإنّ السكاكي، والقزويني معه، بالرغم من أنّهما يريان في التشبيه مبحثاً ناشئاً عن الدلالة الوضعية إلا أنّه مقدّمٌ على المبحثين الأساسيين في علم البيان، وهما المجاز والكناية، اللذان يعتبران

1 القزويني، الإيضاح، ضمن: شروح التلخيص، ج3 ص 274-288.

2 بدوي طبانة، البيان العربي، مرجع سابق، ص215.وينظر أيضاً: أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص104-105.

دلالتين عقليتين ويمثّلان جوهر الموضوع في القواعد البيانية، وذلك لأنّ التشبيه مبحثٌ ضروريٌّ لابدّ من التعريف به ليسهل التطرّق لظاهرة الاستعارة التي هي فرعٌ من فروع المجاز، كما أنّ بحوث علماء البلاغة الذين سبقوا السكاكي والقزويني، ومن بينها كتاب "أسرار البلاغة" لعبد القاهر الجرجاني، كلّها تشير إلى اعتبار التشبيه موضوعاً أساسياً من موضوعات البلاغة، ومن جهة أخرى كذلك يبدو من ملاحظة الموضوعات التي احتوتها مباحث علم البيان أنّ الموضوع الأكثر تناولاً فيها هو ما عُرِفَ بالصورة الفنّية في الدراسات المعاصرة، وهو موضوعٌ متشعّبٌ تتداخل فيه الأسلوبية مع الشعرية مع تحليل الخطاب.

أمّا البديع فقد عرّفه القزويني بأنّه: «علمٌ يُعرَفُ به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة»[1]، وهذه الصيغة توحي بالتراتبية التي تقتضي أن يكون البديع علماً يضاف إلى علمي المعاني والبيان، وإذا كان السكاكي قد أشار إلى هذه الوجوه التحسينية ولم يقدّمْ لها مصطلحاً جامعاً دالاًّ عليها وأعطى تقسيماً لهذه الوجوه إلى محسِّنات معنوية ومحسّنات لفظية، فإنّ القزويني أطلق عليها مصطلح "البديع" وعدّه علماً، ويبدو أنّ إطلاقه عليها اسم البديع أتى تأثُّراً بالسابقين للسكاكي ثمّ اللاّحقين به فقد أورد بدر الدين ابن مالك في كتابه "المصباح" اسم البديع للدلالة على هذه الوجوه التحسينية وقسّمها إلى ثلاثة أقسام[2].

وقد التزمَ القزويني بتقسيم السكاكي للمحسّنات إلى نوعيْن: معنويةٍ وبحث منها المطابقة والمقابلة ومراعاة النظير والإرصاد والمشاكلة والمزاوجة والعكس والرجوع والتورية والاستخدام واللف والنشر والجمع والتفريق والتقسيم والجمع مع التفريق والجمع مع التقسيم والجمع مع التفريق والتقسيم والتجريد والمبالغة والمذهب الكلامي وحسن التعليل والتفريع وتأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح والاستتباع والإدماج والتوجيه والهزل يراد به الجد وتجاهل العارف والقول بالموجب والاطّراد، ومحسّنات لفظية وبحث منها الجناس وردّ العجز على الصدر والسجع والموازنة والقلب والتشريع ولزوم ما لا يلزم.

---

1 شروح التلخيص، ج4 ص282-283.

2 بدر الدين ابن مالك الشهير بابن الناظم، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق:حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1989/1409، ص159-161.

وهذه المباحث التي احتواها البديع أنواعٌ مختلفةٌ من الظواهر اللغوية الأسلوبية اعتبرها القزويني تأثّراً بالسكاكي مباحث إضافية تأتي لتحسين الكلام البليغ، ولذلك فقد يُقْرَأُ تعريفه لها على أنّها ليست من المكوّنات الأساسية للبلاغة، وقد كان هذا الاعتبار محلّ نقاشٍ لدى المؤرّخين المعاصرين للبلاغة العربية، فذهب أحمد مطلوب إلى أنّ البديع "عند القزويني وغيره يعود على الكلام بالتحسين العرضي لا الذاتي، مع أنّ كثيراً من ألوان البديع يقتضيها الحال، ويحتاج إليها الأديب في شعره ونثره"[1]، ورأى رجاء عيد أنّه لا يمكن فصل صور البديع عن النسق اللغوي العام فهي جزءٌ من بنية التركيب الفنّي جميعه[2].

والذي ظهر لنا أنّ محاولة التنظيم العلمي للجوانب البلاغية حملتْ السكاكي والقزويني على خطاه إلى اقتراح جمع الظواهر الأسلوبية تحت مسمّى المحسّنات، وهي رغم ذلك لم تصلْ إلى درجة التقعيد وهو ما يمكن أن يلاحَظَ في علم البيان أيضاً، كما أنّ محاولة الترتيب الخطّي بين فروع البلاغة جعلتْ البديع يأتي أخيراً في الترتيب لأنّ ظواهره أسلوبية لا تمسّ جوهر التركيب وسبل المطابقة بينه وبين مقتضى الحال، ولذلك كان أبسط وصفٍ لها نعتُها بوجوه التحسين، مع أنّه يمكن إيجاد مقامٍ تواصليٍّ مثلاً يقتضي نوعاً من أنواع البديع، وقد حاول بعض شرّاح التلخيص إيجاد مبرّرٍ لهذه الإشكالية فقال بهاء الدين السبكي: «والحقّ الذي لا ينازع فيه منصفٌ أن البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة، وأنّ كل واحدٍ من تطبيق الكلام على مقتضى الحال ومن الإيراد بطرق مختلفةٍ ومن وجوه التحسين قد يوجدُ دون الآخريْن، وأدلّ برهان على ذلك أنّك لا تجدهم في شيءٍ من أمثلة البيان يتعرّضون إلى بيان اشتمال شيءٍ منها على التطبيق ولا تجدهم في شيءٍ من أمثلة البديع يتعرّضون لاشتماله على التطبيق والإيراد بل تجد كثيراً منها خالياً عن التشبيه والاستعارة والكناية التي هي طرق علم البيان، هذا هو الإنصاف، وإن كان مخالفاً لكلام الأكثرين»[3]، وأغلب الظنّ أنّ المقصود بهذا التبرير هو محاولةُ إيجاد سببٍ لاشتمال البلاغة على المحسّنات عموماً، ولذلك

1 أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص430-431.

2 ينظر: رجاء عيد، في البلاغة العربية، ص260.

3 بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص، ج4 ص284.

حاول السبكي تجزيء البلاغة إلى أجزاءٍ ينفصل بعضها عن بعضٍ، يكمّل الثاني منها (البيان) الأوّلَ (المعاني)، ثمّ يأتي الثالث (البديع) لتكملتهما معاً.

وقد ختم القزويني متن التلخيص بخاتمة تطرّق فيها لقضية أدبيةٍ جوهرية ألا وهي قضية السرقات الشعرية، وأضاف إليها فصلاً متعلّقاً بالابتداء والانتهاء والتخلّص، وإذا كان التراث البلاغي عموماً قد أشار إلى مثل هذه القضايا في مسلك التأثّر بالنقد الأدبي فإنّ أبرز من أثّر في صياغة القزويني لقضية السرقات الشعرية هو عبد القاهر الجرجاني، إذ لم يخلُ كتاباه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من طرقٍ جديدٍ لهذه القضية، كما يمكن أن يكون القزويني قد تأثّر بابن الأثير صاحب "المثل السائر"، ولكنّ الجديد حقًّا في خاتمة التلخيص هو ربط قضيتي السرقات والابتداء وما يعقبه بالبديع، وإذا كان لا يوجد في متن التلخيص رابطٌ مُصَرَّحٌ به يجمع بينها، فإنّ ما جاء في كتاب "الإيضاح" كان صريحاً حيث يقول: «هذا ما تيسّر، بإذن الله تعالى، جمعُهُ وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها فيه بعض المصنّفين، منها ما يتعيّن إهماله ...، ومنها ما لا بأس بذكره، لاشتماله على فائدة وهو شيئان: أحدهما القول في السرقات الشعرية وما يتّصل بها، والثاني القول في الابتداء والتخلّص والانتهاء»[1]، كما نجد الشرّاح يربطون بين البديع وهذه القضايا في شرح تسمية القزويني الفصل الخاص بالقضية "خاتمة" فيقول ابن يعقوب المغربي مثلاً: «هذه خاتمة للفنّ الثالث وليست خاتمة لما ذكر في الكتاب الشامل للفنون الثلاثة، إذ لا يرجع معناها إلى ما تشترك فيه الفنون الثلاثة أو ينفع فيها حتّى تكون خاتمة لمجموع ما في الكتاب»[2]، وقد كان هذا الربط محلَّ نقاشٍ عند مؤرّخي البلاغة العربية، فإن أمكننا أن نقرّ بوجود علاقة بين البلاغة عموماً باعتبارها فنّ الكلام البليغ والسرقات الشعرية مثلاً باعتبارها ظاهرةً متعلّقة بتناقل المعاني أو الألفاظ، فإنّ الإقرار بحصول علاقة بين البديع والسرقات يبقى وجهةَ نظرٍ مغمضة، وقد حاول ابن يعقوب أن يجد مبرّراً لهذا الربط فقال: «وإنّما جمع هذه الأشياء في الخاتمة ولم يجعلها باباً من البديع أو يجعل كل واحدٍ منها باباً على حدةٍ لوجهيْن: أحدهما أنّ

1 القزويني، الإيضاح، ص301.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص، ج4 ص474.

كلاّ منها ليس أمراً يعمّ كل كلامٍ ويغلب مكان جريانه في كلّ موطن، أمّا في السرقات فظاهرٌ لخروج النثر وكذا فيما يتّصل بها لاختصاصها بالأخذ عن الغير، وأمّا في الابتداء والانتهاء والتخلّص فلخروج ما ليس في تلك المحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعها لاشتراكها فيه، والوجه الثاني أن الحسن فيها دون الحسن في غيرها مع سهولة التناول فلم تجعل باباً لقلّة الاهتمام بشأنها ويسرها باعتبار غيرها وإن كان الناس يهتمّون بأمورها، أمّا في السرقات فَلِمَا عُلِمَ من أنّ الابتداع أرفع وأصعب من الاتّباع وإن كان فيه تغيير ما، وكذا فيما يتّصل بها، وأمّا في الابتداء وما والاه فَلِمَا عُلِمَ من أنّ رعاية تمام الحُسْن في جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب، ويمكن جعل هذا أيضاً هو السرّ في جمعها»[1]، وباختصارٍ فقد رأى أنّ هناك سببين محتملين هما:

- **أولاً:** عدم وصول ما يطرح في قضايا السرقات والابتداء والانتهاء والتخلّص إلى درجة العموم لأنّ السرقات مثلاً تُبْحَثُ في الشعر فقط.

- **ثانياً:** اختلاف درجة الاهتمام بهذه القضايا ولذلك لم تصل إلى درجة التقعيد.

والواضح أنّ هذه القضايا إنّما استلهمتْ من النقد الأدبي، وقد بيّنا في فصلٍ سابقٍ كيف نشأ مفهوم البديع انطلاقاً من قضية نقديةٍ متعلّقة بظاهرة الشعراء الجدد، وقد كانت المقارنة بين أبي تمّام والبحتري مثلاً أو طرق سرقات المتنبّي موضوعاً أساسياً لهذه القضايا النقدية، وقد قسّم القزويني في متن التلخيص السرقة والأخذ إلى قسمين: ظاهر وغير ظاهر، "أمّا الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كلّه، إمّا مع لفظه كلّه، أو بعضه، أو وحده" وأعطى لكلّ نوعٍ من هذه الأنواع اسماً فمنها النسخ والانتحال، ومنها الإغارة والمسخ، ومنها الإلمام والسلخ[2]، وأمّا غير الظاهر فمنه تشابه المعنيين، والنقل، وأن يكون الثاني أشمل، والقلب، وأن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسّنه، ومما له صلة بقضية السرقات مباحث: الاقتباس والتضمين والعقد والحلّ والتلميح، ثمّ عقد القزويني فصلاً أخيراً خاصّاً بالابتداء والانتهاء

1 نفس المصدر، ج4 ص485.

2 شروح التلخيص، ج4 ص480-492.

والتخلّص وقال: «ينبغي للمتكلّم أن يتأنّق في ثلاثة مواضع من كلامه، حتّى يكون أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً، وأصحّ معنىً، أحدها: الابتداء ...»[1].

وبعد هذا الاطلاع العام على ما احتواه متن التلخيص من أبوابٍ وموضوعات يمكن أن نشير إلى أنّ ما احتوته شروح التلخيص كان سعياً لتقريب هذا المتن إلى الأفهام ولذلك ركّز أغلب الشرّاح على هذه الوظيفة أثناء التأليف، كما لم يخرج أحدٌ منهم عن الإطار العام الذي يشكّل في رأينا نموذجاً متماسكاً من الجهة المعرفية، وهو ما سنشير إليه في اللاحق من المباحث.

1 نفس المصدر، ج4 ص529-530.

2ـ خصائص النموذج في شروح التلخيص:

يسمح لنا الحديث عن مفهوم النموذج وضبط المقصود منه الدخول في إطار إبستمولوجيّ يكفل لنا إبراز أهمّ المفاهيم التحليلية التي يمكننا استخلاصها مما قدّمه شرّاح التلخيص عبر دراستهم، وعلينا أن نسلّم أولاً بالفرق بين النموذج وبين الفرضيات، إذ تمثل الفرضيات مجموع الإشكاليات النظرية التي تحاول أي نظرية علمية (أو أي نسقٍ معرفيّ) أن تجيب عنه وهي مجموعة من الفرضيات الصورية المتناسقة فيما بينها التي تشكّل نظاماً، بينما يمثل النموذجُ مجموعةً من الفرضيات القابلة للتحقق الاختباري، أي القواعد الإجرائية التي يجيب بها الدارسون عن مجموع الفرضيات، وتبدو العلاقة في المعرفة العلمية المعاصرة بين هذين الجانبين معقَّدةً نوعاً ما، لأن صحة الفرضيات في جانبها النظري أو في جانبها الإجرائي الاختباري، لا يؤدّي بالضرورة إلى صحة النماذج المعتمدة، وصحتهما معاً لا تؤدّي بالضرورة إلى صحة النتائج التي نتوصّل إليها[1]، والترابط الموجود بين هذه المستويات الثلاثة أي الفرضيات والنموذج والنتائج معقّدة أيضاً، وقد شهدت اللسانيات والعلوم المعاصرة تطورات ملفتة للنظر بسبب استيعاب الباحثين فيها للعلاقة الرابطة بين تلك المستويات.

ونظنّ أنّه إن أمكننا صياغة الفرضيات التي اعتمدها البلاغيون المتأخرون فإنّ استخلاص مبادئ التحليل النموذجيّ تصبح يسيرةً، إذ إنّ ميزة التخصصات الحديثة هي التأسيس الإبستمولوجي، وعلى هذا يمكننا تلخيص أهمّ الفرضيات من خلال صياغة مجموعةٍ من التساؤلات النظرية ذات البعد الابستمولوجي وهي كالتالي:

- إذا كانت الغاية من علم النحو في الأساس هي غاية تعليمية (ليلحق من ليس من العرب بهم في الكلام) فهل الغاية هي نفسها التي نجدها في البلاغة؟

---

1 اعتمدنا في هذا التفريق الأساسي على العرض القيّم المقدّم في: د. عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب، سوسة، ودار محمد علي الحامي، صفاقس. تونس، ط1، 1998، ص49-62. ود. شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 2006، ص20-23.

- هل أثّر الأساس التعليمي في صياغة بنية متماسكة من المبادئ النظرية والقواعد الإجرائية عند القزويني ومن تبعه من الشرّاح؟

- ما الذي زاده القزويني في التلخيص على نموذجي عبد القاهر الجرجاني والسكاكي وما الذي أحدثه من التعديلات؟

قليلون هم أولئك الباحثون المعاصرون في البلاغة العربية الذين تكلّموا عن التأسيس الابستمولوجي للنموذج البلاغي، وقد كنّا أشرنا من قبل في سبل النظر إلى التراث البلاغي إلى اقتصار النظر لدى أغلب الباحثين على التأريخ للبلاغة العربية دون الخوض في التأسيس المعرفي لها، لكنّنا وجدنا تمام حسان يقدّم مناقشةً شبيهةً لما نقوم به أثناء محاكمته البلاغة عند السكاكي والقزويني وشراح التلخيص في إطار مبادئ التفريق بين الصناعة والمعرفة، غير أنّ مفهوم الصناعة عنده أشبهُ ما يكون بمفهوم النموذج العلميّ في التخصصات المعرفية المعاصرة، وسنرى ضوابطه بعد التعرّف إليه في التراث العربي، ففي كتب التعريفات المختصّة بضبط المصطلحات المستعملة في العلوم نجد مجموعةً من التعريفات المتعدّدة لهذا المفهوم، يقول أبو البقاء الكفويّ: «كلُّ علمٍ مارسه الرّجلُ سواءٌ كان استدلالياً أو غيره حتّى صار كالحرفة له فإنه يسمّى صناعةً»[1]، ونجد بعضاً من علماء التراث يربطون بين الصناعة وبين المَلَكَة يقول صاحب التعريفات مثلاً: «الصناعة ملكةٌ نفسانيةٌ تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير رويّة»[2]، ويقول التهانوي: «وقد تفسّر بمَلَكةٍ يقتدر بها على استعمال موضوعاتٍ مّا لنحو غرضٍ من الأغراض صادراً عن البصيرة بحسب الإمكان»[3]، والظاهر أنّ مفهوم الصناعة كان متعلّقاً في الأصل بالحرفة ثمّ تطوّرت دلالته عبر الاستعمال ليصير دالاً على كلّ علمٍ ذي طابعٍ تطبيقيٍّ، والمقصود بهذا النوع من العلوم أيُّ علمٍ مضبوطٍ في مجموعةٍ من القواعد، ويدلّ على ذلك أنّ الإعراب مثلاً أصبح صناعةً

1 أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص544.

2 علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق:محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة. دت، ص115.

3 التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان، ج2 ص1097.

كما أنّ الفقه صناعة وكلٌّ منهما له قواعد، وقد رأى تمّام حسّان أنّ البلاغة المدرسية أي تلك التي توصّل إلى صياغتها السكاكي ولخّصها القزويني هي صناعة أو علم مضبوط وذلك بالنظر في الخصائص التالية:

1- **الموضوعية:** والمقصود بها أن يكون التفكير مرتبطاً بسلوك الظواهر الخاضعة للملاحظة وتصبح بذلك طبيعة موضوع الدراسة هي الفيصل في الحكم على الظواهر، وتتجلّى الموضوعية في أمريْن هما: الاستقراء الناقص وهو ملاحظة عيّناتٍ من الظاهرة المدروسة تصلح لاستنتاج قاعدة، وقد استخرج البلاغيون قواعد البلاغة من نصوص الأدب العربي "ولم يكن لدى واحد منهم بعينه إلا ما تيسّر له من نصوص هذا الأدب أثناء تصدّيه للبحث، بل إنّ المتأخّرين من البلاغيين اعتمدوا فيما يبدو على شواهد المتقدّمين في الأغلب الأعم، فإن خرجوا عنها لم يكن خروجهم إلا بمقدار ما يتمكّنون من الوصول إلى حقيقةٍ جديدةٍ تضافُ إلى ما سبق أو تعزّزه أو تختلف معه"[1]، والأمر الثاني الذي تتحقّق به الموضوعية هو صلاحية النتائج للتحقيق والضبط باختبار صدق القواعد المتوصّل إليها عن طريق الاستقراء، ويرى الأستاذ تمام حسان في هذا الشرط أنّه أوضح في بعض فروع البلاغة منه في البعض الآخر، فمن ذلك القواعد الخاصة بالمجاز في علم البيان إذ يمكن للناظر أن يتحقّق من صدقها، أمّا قواعد أو معايير فصاحة اللفظ فيرى أنّها فضفاضة لا يمكن ضبطها[2].

2- **الشمول:** وهو استيعاب النظر للظاهرة كلّها ويتمثّل في أمريْن هما الحتمية وتجريد الثوابت، أمّا مبدأ الحتمية فتتمثّل في صدق القواعد المستخرجة بالاستقراء على جميع الجزئيات حتماً، ويرى تمام حسّان أنّه متحقّق في البلاغة، فقد توصّل البلاغيون إلى ضبط قواعد خاصّة بالاستعارة أو الكناية والسبب في ذلك أنّ البلاغيين الذين استنبطوا القواعد البلاغية اعتمدوا بحسب العادة المألوفة على قياس الغائب على الشاهد، أمّا

1 د. تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000/1420، ص281.

2 نفس المرجع، ص281.

تجريد الثوابت فالمقصود به تمييز الثوابت عن المتغيّرات إذ تقدّم الجزئيات المتكرّرة فكرة عامّة تحصل على حكم الثابت، ويبدو أنّ البلاغيين كما يرى تمام حسان قد "اعتمدوا إلى حدٍّ كبيرٍ على المتوارث من قواعد التوجيه النحوية وبخاصة ما دار منها حول المعنى من الخبر والإنشاء والذكر والحذف والتقديم والتأخير والفصل والوصل والتعريف والتنكير والعلاقة والقرينة والوجه إلخ"[1] وللبلاغيين أيضاً ثوابتُ خاصّة بهم مثل الحقيقة والمجاز والتشبيه والكناية وغيرها.

3- **التماسك:** وهو الترابط العضوي بين عناصر الموضوع المدروس بحيث يبدو في صورته النهائية نظاماً متكاملاً، وتتجلّى هذه الخاصية في مبدأين: أولاً عدم التناقض أي أن ينسجم أوّل الموضوع مع آخره فلا تطعن إحدى النتائج في النتيجة الأخرى ويرى تمام حسان أنّه "متوافرٌ في بناء الهيكل البنيوي للبلاغة الذي يشكّل نظاماً متكاملاً قوامه المعاني التي يرتبط بعضها ببعض إيجاباً وسلباً وتقوم بينها العلاقات الوفاقية والخلافية"[2]، وثانياً التصنيف وهو يساوق التجريد فيحصل من كلّ تصنيف تحت قسمٍ من الأقسام في الظواهر خلق فكرة كلّية مجرّدة ثابتة تندرج تحتها مفردات القسم، وللبلاغة تصنيفاتها وتفريعاتها التي تمثل هذا المبدأ مثل تلك التي نجدها للتشبيه والمجاز والمحسّنات البديعية.

4- **الاقتصاد** الذي يتمثّل في الاستغناء بالكلام في الأصناف عن الكلام في المفردات كما يتمثّل في التقعيد، أمّا الاستغناء بالأصناف عن المفردات فيظهر في المصطلحات التي مثّلت أصنافاً كالتشبيه والمجاز وغيرها، وأمّا التقعيد "فلكلّ فرعٍ من فروع البلاغة قواعده التي يمكن بواسطتها اقتصاد القول فيه على طريقة الاقتصاد في العلم"[3].

---

1 نفس المرجع، ص282.

2 نفس المرجع، ص282، وقد أتبع الأستاذ تمام حسان هذا المبدأ خصوصاً بمبحث مفصّل حول موضوع المعنى المدروس في البلاغة العربية

3 نفس المرجع، ص283.

وبالنظر في هذه الخصائص الأربعة يرى تمام حسّان أنّ البلاغة صناعةٌ كصناعة النحو، بل يمكن في رأيه أن يعدّ علم المعاني من النحو، غير أنّه "نحو النصّ المتّصل"[1]، وهذه الخصائص محاولةٌ منه لبيان خصائص النموذج البلاغي الذي وجدناه عند السكاكي والقزويني ومن تابعهما من المتأخّرين، غير أنّنا في سبيل إدراج خصائص النموذج البلاغي ضمن تصوّر المقاربة بين البلاغة وتحليل الخطاب نسجّل ههنا ملاحظةً مهمّةً مفادها أنّ النظر في اختيار البلاغيين للنصوص المدروسة لديهم وهي نصوص الأدب العربي في إطار التحلّي بشرط الاستقراء الناقص مثلاً يوحي بأنّ القواعد التي استنتجها البلاغيون ظلّت مندرجةً ضمن الظاهرة الخطابية التي لا تفصل بين الخطاب متمثّلاً في آيةٍ أو جملةٍ أو بيتٍ شعريٍّ وبين مقامه الذي قيل فيه، ولعلّ هذا الرابط الذي تحلّت به البلاغة العربية هو ما يكفل لها في رأينا إمكانية الاحتواء لمبادئ تحليل الخطاب، والنصوص التي تمثّل موضوعاً للدراسة البلاغية عند القزويني وشرّاح التلخيص هي في مجملها نصوصٌ معروفةُ المصدر واضحةُ المعالم شكلاً ومعنىً.

ومن المراجعات الحديثة للنموذج البلاغي أيضاً ما وجدناه عند أحمد المتوكّل في تفريقه بين نموذجي عبد القاهر والسكاكي، و"مفتاح" السكاكي هو الأصل الذي بُنيَ عليه التلخيص وشروحه، لذلك يرى في سياق التفريق بينهما أنّ نموذج عبد القاهر نموذجٌ "توليدي" وحجّته في ذلك أنّه يقوم على أنّ العنصر الدلالي التداولي لا يكتفي بدور تأويل بنية القول وتخصيصها بدلالةٍ ما، وإنّما هو عنصر محدّد للقول ومولّدٌ له[2]، في حين أنّ نموذج السكاكي يقوم على اعتبار النحو عنصراً تحليلياً من جملة سائر العناصر داخل النظرية العامة للوصف اللساني، "ومحصول رأيه أنّ الجرجاني يعتبر العنصر الدلالي أي المقام مكوّناً أساسياً للبنية

1 نفس المرجع والصفحة، بما أنّ النحو في رأيه هو نحو الجملة الواحدة.

2 Moutaouakil, A: Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, 1982, p 108.

عن: د. خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، كلية الآداب بمنوبة، تونس، والشركة العربية للتوزيع، ط1، 2001/1421، ص320.

النحوية ينعكس فيها، وتفسّر البنية النحوية بما كان المقام قد اقتضاه، بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنيةً نحويةً ما، أمّا السكاكي فإنّه يجعل من البنية النحوية مستوىً من مستويات الدلالة، وعنصراً من عناصرها يُسْهِم مع العناصر الصرفية والعناصر المقامية في تكوين دلالة القول"[1]، ويسمّي أحمد المتوكّل العناصر المقامية "عناصر تداولية" ومقصوده بها مباحث المعاني والبيان، باعتبار أنّ المهمّة التي تقوم بها هذه المباحث هي وصف علاقة المطابقة بين القول ومقام الخطاب[2].

وقد قدّم خالد ميلاد وجهةَ نظرٍ مختلفةً تعليقاً على رأي أحمد المتوكّل ففي رأيه بالرّغم من أنّ التفريق بين النموذجين مُغْرٍ إلاّ أنّهما يعودان إلى منظومةٍ واحدةٍ تتّصل بعلم الأدب وتتمثّل في «أنّ لطف المعاني إنّما يكمن في حسن استخدام معاني النحو في ما يناسبها من مقامات، فالعناصر التداولية في النموذجين المشار إليهما هي المحدّدة للبنية النحوية المنجزة، وإنّما الفرق بين النموذجين هو أنّ الجرجاني اهتمّ بلحظة إنشاء الكلام وإنجازه فاعتبر أغراض المتكلّم محدّدة لإنجاز ما يناسبها من معاني النحو الحاصلة في نفسه، في حين فَصَلَ السكاكي تلك اللحظة، وصنّفها تصنيفاً "خطّياً" يقوم على التدرّج الذي اقتضاه منهج التصنيف حسبُ. ذلك أنّ السكاكي لا يفصل في الحقيقة بين علم النحو وعلمي المعاني والبيان، وإنّما علم النحو "تمامُهُ بعلمي المعاني والبيان" لأنّ علمي المعاني والبيان إنّما هما الصور المنجزة في المقامات المخصوصة لأحكام النحو في مختلف المستويات اللغوية المعجمية والتصريفية والاشتقاقية والإعرابية»[3].

ولاشكّ أنّ مثل هذه النظرة التي عبّر عنها كلّ من أحمد المتوكّل وخالد ميلاد تندرج ضمن منهج المقاربة الذي يحاول أن يكتشف في التراث اللغوي عموماً والبلاغي خصوصاً بعض الجوانب العامة التي ترتقي إلى اقتراح نموذجٍ يضمّ مباحث البلاغة وعلومها، وقد حاول كلٌّ من الباحثيْن اختصار المباحث البلاغية في ظاهرةٍ يمكن أن تجتمع فيها مباحث المعاني

1 ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص320.

2 نفس المرجع، ص320.

3 نفس المرجع، ص321.

والبيان والبديع لتكون تكميلاً للنحو، وهذا التصوّر رغم أنّه مفيدٌ إذا حاولنا ترسيخ صورةٍ متكاملةٍ لمباحث البلاغة إلا أنّه في نظرنا يبقى تصوّراً مختصراً للنموذج.

ويمكننا أن نشير أيضاً إلى رؤية شبيهةٍ بهذا التصوّر الاختزالي للنموذج البلاغي فيما وجدناه عند "محمد عبد المطلب" في كتابه "البلاغة العربية، قراءةٌ أخرى"، فهو ينطلقُ من إثبات وجود منهجية علميةٍ في البلاغة العربية وفي بنائها الذي استقرّت عليه في "شروح التلخيص"، ويأتي هذا الإثبات في سياق الإقرار بمرور البلاغة بثلاث مراحل تطوّرية هي: مرحلة التذوّق الفطري، ومرحلة التجميع التأليفي، ومرحلة التنظيم السكاكية[1]، وهذه المرحلة الأخيرة هي الصيغة التي استقرّت عليها البلاغة العربية، كما يؤكّد أنّ المتابع للدرس البلاغي "يُدْرِكُ قيامه على أساسٍ من الخبرة الدقيقة، والمعرفة الصحيحة بكلّ مفرداته، وكلّ هذا كان ناتجاً لممارسة تطبيقية مع النماذج الأدبية الراقية، بحيث أفرزت التطبيقاتُ كمّاً هائلاً من المواصفات الجيّدة وغير الجيّدة أمكن جمعها في محاور كلّية، وأمكن إخضاعها لمجموعةٍ من التقاليد الثابتة أحياناً، والمتغيّرة أحياناً أخرى، وهذا الثبات أو التغيّر محكومٌ بمجموعة القوانين التحوّلية التي كشفها البلاغيّون من ممارستهم الفعلية للخطاب الأدبي عموماً، والخطاب القرآني على وجه الخصوص"[2]، وقد أتاحت الصياغة العلمية للبلاغة منهجيةً في التعامل مع الظاهرة المدروسة بما يشابهها بالأسلوبية، وهذا لأنّ المتابعة الصحيحة لمباحث البلاغة الكلّية والفرعية تؤكّد خطّتها العلمية التي لم تتوفّر لغيرها من العلوم القديمة، وهي خطّة لم تنحصر في المباحث البلاغية الخالصة، بل اتصلت بعلوم أخرى كعلم اللغة وعلم النحو والصرف، وبناءً على صلتها بعلم المنطق أيضاً يرى محمد عبد المطلب أنّه لا تناقض من اعتبار البلاغة فنّاً وعلماً في الآن نفسه "ذلك أنّ البلاغة ترتبط بظاهرة إنسانية خطيرة، هي لازمة الكلام، ولإحكام التعامل مع هذه اللازمة لابدّ أن يكون هناك منهجٌ، والمنهج يقتضي بالضرورة وجود قواعد إجرائية تنظيمية"[3]، وقد بقيت الملاحظات التي قدّمها تدور في إطار ما أسماه

1 محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءةٌ أخرى، ص18.

2 نفس المرجع، ص3.

3 نفس المرجع، ص4.

ببنية التحوّل أو أسلوبية التحوّل[1]، لكنّه لم يفرد النموذج البلاغي بفصلٍ يبحث خصائصه المنهجية بدقّةٍ، رغم إيراده الكثير من الملاحظات القيّمة، والتي سنحاول الإشارة إليها في حينها.

وعلى هذا فإنّ محاولة ضبط خصائص النموذج البلاغي تقودنا أن ننظر في النقاط التالية:

1- ضبط الظاهرة التي يدرسها العلم وما يمكن أن ينتج من التعرّف عليها.

2- ضروب الاستدلال وقواعد التحقق؛ أي كيف استدلّ البلاغيون على قواعدهم وكيف وصلوا إلى استنباط القواعد؟ ثم كيف يتحققون من صحّة القواعد؟، وهل القواعد المستعملة في مباحث المعاني هي نفسها المستعملة في مباحث البيان مثلاً؟ وهل هي نفسها المستعملة في مباحث البديع؟ أي ما هي وجوه التكامل المعرفي بين الفروع الثلاثة؟.

2ـ 1: الظاهرة المدروسة في النموذج البلاغي:

لقد حاولَ القزويني وشرّاح التلخيص بعده أن يضبطوا موضوع الدراسة في البلاغة ابتداءً من المقدّمة التي صاغها في "متن التلخيص" وأتى فيها بتعريفين لمفهومي الفصاحة والبلاغة ثمّ حدّد موضوعاً لكلّ علمٍ من العلوم الثلاثة (المعاني والبيان والبديع)، ونحن نزعم ههنا أن هناك ترابطاً قائماً بين هذه العلوم الثلاثة، وسنحاول أن نقدّم الصيغة المنهجية لهذا الترابط، غير أنّنا نزعم أن موضوعه كما رأينا فيما سبق موضوعٌ يتجاوز مستوى الجملة كما يطرقها النحو بمستوياته المندرجة ضمنه من أصوات وصرف وتراكيب، ولنعطي الصيغة المنهجية نستعير ههنا ما قدّمه "نولكه" في كتابه "اللسانيات المنظومية" إذ يمكن أن ينبني عليه التفريق بين ما يدرسه النحو كما ذكرنا سابقاً وبين ما تدرسه البلاغة بعلومها الثلاثة.

1 نفس المرجع، ص 89-103، وص104-127.

يسعى في نظرنا كل نموذجٍ لساني تفسيري إلى ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى، باعتبار أن التأويل هو عملية "تحليلٍ Analyse" ينتقل فيها الذهن من اللفظ أو الشكل إلى المعنى، وعكس التحليلِ التوليدُ Génération الذي ينتقل من المعنى إلى اللفظ أو الشكل، يقول "نولكه": « حين نودّ تفسير العلاقة بين الشكل والمعنى، فإننا إما أن ننطلق من المعنى أو من الشكل، في الحالة الأولى نتكلم عن مقاربة توليدية، وفي الحالة الثانية نتكلم عن التحليل، ومن المعلوم أن هاتين المقاربتين تختلفان الواحدة عن الأخرى بشكل ملموس فيما يخص الميدان والمنهج والنتائج»[1]، وعلى هذا فحين ننطلق في تحديد ما يدرسه البلاغيّ من تعريف البلاغة لدى القزويني: « البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»[2] سنلاحظ أنّ هناك موضوعاً آخرَ يتجاوز وصف نظام اللغة كما يتجاوزُ مستوى الجملة الذي يمثّل مجال الدراسة في النحو العربي، إذ ترتبط البلاغة كما جاء في تعريفها بالعلاقة بين الكلام من حيث هو إنتاج لغويٌّ وبين مقتضى الحال وهو السياق التواصلي الذي تمّ إنتاج الكلام فيه، ويمكن أن نضيف عنصريْن اثنين يمثّلان مجال الاهتمام البلاغي وتتمّ قراءتهما عبر التعريف أيضاً وهما:

- عنصر الفصاحة المتعلّق بمبدأ الوضوح الدلالي.
- عنصر التركيب الذي يعني أنّ الحديث في البلاغة عن الكلام المركّب والذي تكون الجملة أصغر وحداته.

وبناءً على هذا التصوّر لموضوع الدراسة في البلاغة العربية يمكننا أن نعتبر أنّ البلاغة من جهةِ كونِها مفهوماً واصفاً تعني القدرة التواصلية المُثْلى والتي يمكن من خلالها إنتاج الخطاب في أمثل الصور الممكنة له، وتتجلّى هذه الصور في مراعاة مبدأ الوضوح الدلالي الذي حدّده البلاغيون بمفهوم الفصاحة، ومراعاة مبدأ التركيب أي إنتاج الجمل

---

1 H. NOLKE, Linguistique modulaire, p16.

وقد اختار هو مثلاً في نموذجه الذي قدّمه في كتابه التوليد، بينما يرى في التحليل "مقاربةً تنطلق من النصوص المنجزة، تلك التي نجدها في السياقات الواقعية، ليتم تحليل المبادئ الضرورية للتأويل" ص17.

2 شروح التلخيص، ج1 ص122.

المفيدة، ومراعاة مبدأ التخاطب الذي يشير إلى العلاقة بين إنتاج الخطاب والمقام التواصلي الذي يتمّ الإنتاجُ فيه، وتعتبر هذه الشروط الثلاثة الأولى شروطاً أساسيةً في وصف الكلام بأنّه بليغٌ.

وقد يتبادر إلى أذهاننا بعض التساؤلات انطلاقاً من هذا التصوّر للظاهرة المدروسة في التراث البلاغي، من ذلك مثلاً السؤال عن موضوعات الدراسة في علوم البلاغة كما نجدها عند القزويني وشرّاح تلخيصه، وعن موقع كلِّ علمٍ من علومها وما يحويه من مباحثَ وموضوعاتٍ، والسؤال عن محلّ الظواهر البيانية أو البديعية في إطار هذا التصوّر، وكلا السؤاليْن مهمّ بالنسبة لنا من أجل توضيحٍ كافٍ لمجال الدراسة في النموذج البلاغي.

أمّا السؤال المتعلّق بضبط موضوعات الدراسة في فروع البلاغة فالإجابة عنه تقتضي إعادة تحديدٍ للمباحث التي عرضناها فيما سبقَ من هذا الفصل وهي المباحث التي احتواها متن التلخيص، فمباحث المعاني هي أقرب المباحث التصاقاً بذلك التصوّر وتظهر عبرها القدرة التواصلية حين يتمّ تعريف العلم بأنّه «علمٌ يُعْرَفُ به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»، فالمطابقة بين التراكيب اللغوية وبين مقتضى الحال أو المقام التواصلي هي الموضوع الأساسي لعلم المعاني، وبذلك يمكن أن نقسّم المباحث المندرجة تحت هذا العلم عبر التصوّر الذي صغناه من قبل، غير أنّ الاقتراحات المعطاة في هذا الشأن قليلةٌ لأنّ أغلب الدّارسين الذين حاولوا تقديم "تجديدٍ" في مباحث البلاغة لم يتجاوزوا الصياغة وانحصرت جهودهم في إعادة ترتيب للمباحث البلاغية ولكن لأغراضٍ أخرى تعليميةٍ أو أدبيةٍ نقديةٍ في الأغلب[1].

وعلى هذا نرى أنّ النموذج البلاغي يسعى إلى وصف العلاقة الممكنة بين التركيب اللغوي والمقام التواصلي عبر تحليلِ النصوص أساساً، وذلك عبر مراحل متعاقبةٍ تفرضها درجات التعقيد في الظاهرة المدروسة، ولذلك أتى الترتيب بين فروع البلاغة أي المعاني

1 نشير في هذا السياق إلى مجموعةٍ من الدراسات التي لا يكفلنا التفصيل في ما أخذ به أصحابها، ومنها على الخصوص: أحمد الشايب، الأسلوب، (مرجع سابق).

والبيان والبديع ترتيباً مدروساً من هذه الجهة، فعلم المعاني هو القاعدة الأكثر دِقَّةً من الجهة العلمية وتتقابل فيه الألفاظ وهي المكوّنات اللغوية مع عنصرين اثنين لا ينفصلان هما: المعاني أو الدلالات من جهة أولى، والمقامات التواصلية من جهة ثانيةٍ، وتقدّم لنا مباحث علم المعاني في هذا الإطار مجموعةً من الظواهر التي يتميّز بها النموذج البلاغي لعلّ أبرزها:

- دراسة كيفية إنتاج الأقوال في أبسط صيغها، وقد استنتج شرّاح التلخيص أنّ أبسط التراكيب أي الأقوال هي الجملة التي يمكن أن تتكوّن من مسند ومسند إليه تجمعهما علاقة إسنادية، على أنّ الشرّاح ركّزوا على التفريق بين هذه المكوّنات الثلاثة لما يمكن أن ينتج عنها، إذ يمكن أن تكون هذه الجملة من جهة إفادتها الدلالية إمّا خبريةً وإمّا إنشائيةً، يقول السبكي في شرح التلخيص: «إنّما لم يقيّد المسند إليه والمسند بكونه خبرياً لأنّ أحوال كلّ منهما في الإنشاء كأحوالهما في الخبر غالباً، بخلاف الإسناد نفسه فإنّ أحواله إذا كان خبرياً تغلب فيها المخالفة لأحواله إذا كان إنشائياً»[1]، ويعدّ هذا التقسيم المبدئي تقسيماً تداولياً إذ يعتمد على ما يمكن أن ينشأ عبر الجملة من أفعالٍ إنجازيةٍ.
- دراسة العلاقة الرابطة بين إنتاج الأقوال في أبسط صيغها وبين المقامات التواصلية التي تقتضيها، ويمكن الكشف عن هذه العلاقة بين القول في مجمله والمقام المقتضي له عبر ظواهر معيّنةٍ مثل التقديم والتأخير، أو الحذف والذكر، أو التعريف والتنكير، ولذلك استنتجوا أنّ هذه المقامات متغايرةٌ متفاوتةٌ وهي التي ربطوها بمفهوم "مقتضى الحال"، يقول القزويني في "الإيضاح": «ومقتضى الحال مختلفٌ، فإنّ مقامات الكلام متفاوتةٌ، فمقام التنكير يباين مقامَ التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقامَ التأخير، ومقامُ الذّكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافهِ، ومقام

1 بهاء الدين السبكي، "عروس الأفراح" ضمن شروح التلخيص، ج1 ص162-163.

الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذّكيّ يباين خطاب الغبيّ، وكذا لكلّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ»[1].

- دراسة بعض الظواهر الإضافية الناتجة عن التراكيب اللغوية والتي يمكن اعتبارها مستويات أخرى من التركيب تعلو عن المستوى الأبسط من الجملة، مثل دراستهم لمتعلّقات الفعل أو أسلوب القصر، ولا تخلو هذه الدراسة من بيانٍ للرابطة التي أسلفنا ذكرها بين التركيب ومقامه التواصلي، ومن الجهة المنهجية يمكن تفسير اختصاص هذه الظواهر بالدراسة باعتبارها مجسّدة لأهمية المقام التواصلي وأثره في التركيب.
- الوصول عبر الترتيب المنطقي لأبواب المعاني إلى دراسة وحدةٍ أشمل من الجملة من جهة تركيبها والتي يعبّر عنها في الدراسات المعاصرة بالنصّ، وذلك عبر تركيزهم على أبسط صور التركيب بين الجمل أي باب الفصل والوصل.

أمّا علم البيان في ظلّ التصوّر المعطى للبلاغة فهو مرحلةٌ ثانيةٌ من الدراسة، ويُعْنى أساساً بدراسة آليات إيصال المعاني عبر ما يسمّى بالصور، فإذا كان التصوّر الذي يتبنّاه النموذج البلاغي لمفهوم البلاغة يرى بأنّها القدرة التواصلية المثلى فإنّ أحد مميّزاتِ المثالية تلك الصور البيانية التي يدرسها البلاغيون في علم البيان، والعلاقة بين المعاني والبيان في النموذج البلاغي هي علاقة خاصٌّ بعامٍّ فيجب للكلام عن الصور البيانية استيفاء الكلام عن قضايا التركيب اللغوي وأدائها للمعاني المرادة في المقام التواصلي، غير أنّ هناك فارقاً بين العلمين يتجلّى في درجة المعنى المدروس فيهما، إذ يقع المعنى المدروس في علم البيان في درجة أعلى قليلاً من درجة المعنى المدروس في علم المعاني، وقد عبّر شرّاح التلخيص عن العلاقة بين العلمين فقال ابن يعقوب المغربي: «أنّ إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ الذي هو مرجع علم البيان إنّما يعتبر بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي مرجع علم

1 القزويني، "الإيضاح" ضمن شروح التلخيص، ج1 ص124-129.

المعاني، وتوقّف المراد من البيان على المراد من المعاني كتوقّف الكلّ على الجزء»[1]، واللافت للانتباه أنّ الوسيلة التي اعتمد عليها البلاغيون في دراسة هذا النوع من أداء المعاني المعبّر عنها بالصور هي طرق الدلالات ممّا يؤكّد غرضهم في محاولة ضبطها علمياً.

وأمّا البديع فهو مرحلة ثالثةٌ يُعْنى بدراسة ظواهر المبالغة في إيصال المعاني هي في أغلبها ظواهر أسلوبية، والظاهر أنّ هذا الجزء من النموذج البلاغي هو جزءٌ إضافيٌّ، ولا نستطيع أن نحدّد درجة المعاني المدروسة فيه، ذلك أنّ البديع يتناول محسّنات معنوية وأخرى لفظية غير أنّ بعض الظواهر فيه يمكن وضعها في مرتبةٍ عاليةٍ من المعاني المدروسة في علمي المعاني والبيان كالتورية أو مراعاة النظير أو الجمع أو التفريق أو غيرها، ولعلّ كلام الشرّاح عن ترتيبه يقدّم لنا تفسيراً لذلك، يقول الدسوقي تعليقاً على مختصر السعد التفتازاني: «وحاصل كلامه أنّ تلك الأوجه إنّما تعدّ محسّنة للكلام إذا أتى بها بعد رعاية الأمرين: الأمر الأول مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهذا يتضمّن الخلوّ عن ضعف التأليف المبيّن في النحو، والخلوّ عن الغرابة المبيّن في اللغة، والخلوّ عن مخالفة القياس المبيّن في الصرف، والخلوّ عن التنافر المدرَك بالذوق، وذلك لأنّ المطابقة لا عبرة بها إلا بعد الفصاحة، والفصاحة تتوقّف على الخلوّ عن هذه الأمور المبيّن بعضها في تلك العلوم، والمدرك بعضها بالذوق، الأمر الثاني وضوح الدلالة المبيّن في علم البيان»[2]، ونستطيع من خلال ما أسلفناه أن نحدّد الظواهر الدلالية المدروسة في فروع البلاغة في إطار نموذج التلخيص وفق المخطّط التالي:

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتّاح، ضمن شروح التلخيص، ج3 ص256. وقال الدسوقي في حاشيته على مختصر السعد: «قدّم المعاني على البيان لكونه منه بمنزلة المفردِ من المركّب؛ لأنّ رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي مرجع علم المعاني معتبرةٌ في علم البيان مع زيادة شيءٍ آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفةٍ»، نفس المصدر والصفحة.

2 شروح التلخيص، ج4 ص284.

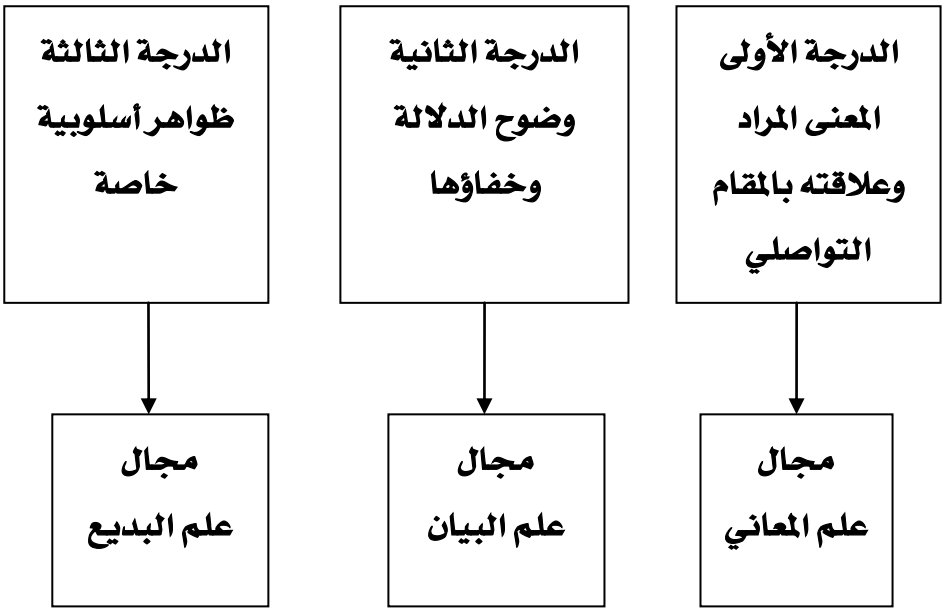

2ـ 2: البناء المنهجي للنموذج البلاغي:

يسعى في نظرنا النموذج البلاغي إلى محاولة دراسة جوانب من المعنى تختلفُ درجاتها حسب موضع التركيز غير أنّ موضوعها الأعمّ هو القدرة التواصلية المثلى، وكما رأينا سابقاً تعدّ درجة الاهتمام في علم المعاني أبسط من درجة الاهتمام في علم البيان، وكذلك الأمر بالنسبة للبديع فدرجة الاهتمام أدقّ وأفصل من درجة الاهتمام في علمي المعاني والبيان، ويقودنا هذا الترتيب المنطقي إلى إبراز بعض الخصائص المنهجية للنموذج البلاغي من خلال عدّة مسائل، ولعلّ أَوْلاَها بالمناقشة هي السؤال عن إمكانية الحكم على النموذج البلاغي بأنه نموذجٌ مُحْكَمٌ من الجهة الابستمولوجية إذ علينا أن نتأكّد على الأقلّ من استيعاب النموذج لكافة جوانب الظاهرة المدروسة، وشموليته، وكفايته التفسيرية للعلاقة الموجودة بين جوانب الظاهرة، وسنحاول من خلال مناقشة هذه المسألة أن نتجاوز الرؤية العامّة لشروح التلخيص أو البلاغة المدرسية عموماً التي تحصر البناء المنهجي للنموذج البلاغي في الآثار المنطقية والفلسفية.

يتأتّى اكتشاف مبدأ الاستيعاب أو الشمول لجوانب الظاهرة المدروسةِ من خلال ربط العلاقة بين القواعد التي يطرحها النموذج البلاغي والظواهر التي يدرسها، يقول "نولكه" في

سياق بيان أهمّية القواعد الواصفة: «كلّما كان نظام القواعد بسيطاً وكلّما كان العرْضُ الذي يقدّمه دقيقاً في الجزئيات كانت قيمته التفسيرية كبيرة»[1]، والمثال الأوضح في رأينا على هذا الترابط بين القواعد الواصفة والظواهر الموصوفة هي مباحث علم المعاني التي نجد فيها مجموعةً من الأبواب العامّة تنحصر فيها أهمّ جوانب الظاهرة المدروسة، فالظاهرة كما يحدّدها النموذج البلاغي هي القدرة التواصلية المثلى بشرطيها الأساسيين وهما عنصرا الفصاحة والتركيب مع مراعاة المقام التواصلي الذي يتمّ إنتاج الخطاب فيه، ولقد حاول القزويني كما رأينا فيما سبق أن يحصر المفهوم الذي أعطاه لعلم المعاني في مجموعةٍ من المباحث، وهو حصرٌ يراعي شيئاً من الشمول، فالقدرة التواصلية المثلى حين يُنْظَرُ لها من الجهة التركيبية يتمّ تقسيمها إلى نوعين أساسيين: النوع الأوّل هو جملةٌ محتويةٌ على علاقة الإسناد وهذا في أبسط مكوّناتها، وأمّا النوع الثاني فهو نوعٌ يفوقُ الجملةَ الواحدة، ونستطيع بالاعتماد على ما جاء في بيان مباحث المعاني أن نحصرَ النوع الأوّل المتعلّق بالجملة الواحدة في مباحث: الإسناد الخبري والمسند إليه والمسند ومتعلّقات الفعل والإنشاء والقصر، وينحصر النوع الثاني المتعلّق بما يفوق الجملة الواحدة في مبحثين هما: الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، هذا من الجهة التركيبية، ويمكن تفسير العلاقة بين مفهوم البلاغة وهذه المباحث بأنّ الجملة الواحدةَ تكون في أبسط أحوالها متكوّنة من علاقة إسنادٍ بين مسند ومسندٍ إليه، وإذا كانت المعرفة النحوية تقدّم للبلاغيّ التفسير الشكليّ الكافي للعلاقة الإسنادية، فإنّ البلاغي يحاول أن يضبط دراسته في تعقّب المعاني التي تأخذها العلاقات الإسنادية عبر نموذجٍ شاملٍ من القواعد، ولعلّه يمكن تسجيل اعتراضٍ ههنا في وجه حصر بعض الظواهر الشكلية كالكلام عن متعلّقات الفعل أو أسلوب القصر دون غيرها من الظواهر التركيبية التي تردُ في الجملة الواحدة كذلك، فيجابُ عن هذا بأنّ البلاغيين خصّوا بعض الظواهر بشيءٍ من التفصيل في نموذجهم لسببين هما:

1 Hening Nolke, Linguistique modulaire, de la forme au sens, p 26.

- أنّ المتقدّمين من البلاغيين خصّوا هذه الظواهر بالبحث فجرى بينهم اعتبارها مبحثاً بلاغياً يمكن التفصيل فيه، ومثيلُ ذلك ما جرى لدى علماء أصول الفقه مثلاً حين درسوا أسلوب الاستثناء وهو بابٌ من أبواب النحو وخصّوه بمباحث صارت لديهم من المسلّمات المنهجية[1]، ولعلّ صاحب الأثر لدى البلاغيين في التطرّق لهذه المباحث هو عبد القاهر الجرجاني عبر كتابه "دلائل الإعجاز".

- أنّ دراسة البلاغيين لهذه الظواهر إنّما تتأتّى من جهة ما تفيده من معانٍ ودلالاتٍ ترتقي إلى درجة البلاغة في إطار تصوّرهم لها باعتبارها القدرة التواصلية المثلى، وعلى هذا فقد كان همّهم في البحث أوّلاً وأخيراً الحصول على الفروق بين المعاني، ويؤكّد ذلك في رأينا ما لاحظناه من متابعة البلاغيين لأسلوب الشرط أو أسلوب النفي مثلاً وهما مبحثانِ تركيبيان أيضاً غير أنّهما لم يحظياَ بمباحث مستقلّة وإنّما درسهما البلاغيون نظراً لما يمكن أن ينشأ عبرهما من المعاني[2].

أمّا من جهة العلاقة بين الكلام والمقام التواصلي فقد حاول البلاغيون (القزويني وشرّاح التلخيص)، بالاعتماد على ما قدّمه عبد القاهر الجرجاني وأبو يعقوب السكاكي، تفسير تغيّر معاني الكلام عبر تغيّر المقام التواصلي الذي تمّ إنتاج الكلام فيه، وفي محاولة ضبط هذه العلاقة صاغوا مجموعةً من القواعد التي تراعي مبدأ الشمول لمباحث الدراسة، يقول القزويني في "التلخيص" موضّحاً هذه العلاقة بين الكلام ومقامه التواصلي: «والبلاغة في الكلامِ: مطابقته لمقتضى الحال، مع فصاحته، وهو مختلفٌ، فإنّ مقامات الكلام متفاوتةٌ: فمقامُ كلٍّ من التنكير والإطلاق والتقديم والذِّكْرِ يباينُ مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقامَ خلافه، وكذا خطاب الذكيّ مع خطاب الغبيّ، ولكلّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ»[3]، ويمكن أن يسجّل بعض الاعتراض على وجه الحصر في هذه المقامات إذ

1 ينظر مثلاً: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2 ص416-452.

2 بحث القزويني وشراح التلخيص في أسلوب الشرط عبر باب متعلّقات الفعل، أما النفي فتعدّدت أوجه النظر إليه مع اعتبارهم إيّاه فرعاً عن الخبر.

3 شروح التلخيص، ج1 ص122-129.

كيف يفترض فيها خضوعها لمبدأ الشمول، فيُبَرَّرُ ذلك بكونهم اعتمدوا الاستقراء الناقص وهو خاصيةٌ منهجيةٌ تضمن للقواعد المقترحة في النموذجِ الشمولَ واستيعابَ الظواهر، وقد أشار السعد التفتازاني إلى ذلك بقوله تعليقاً على إيراد القزويني لهذه المقامات: «وفي هذا الكلام إشارةٌ إجماليةٌ إلى ضبط مقتضيات الأحوال»[1]، وقال الدسوقي شرحاً لهذا التعليق: «المراد بضبطها حصرها وعدّها، وذلك أنّ المصنّف حصر مقتضيات الأحوال في أقسام ثلاثة: ما يتعلّق بأجزاء الجملة، وما يتعلّق بالجملتين فصاعدا، وما لا يختصّ بشيءٍ من ذلك بل يتعلّق بهما معاً مرتّباً لهذه الأقسام على هذا الترتيب، فأشار إلى القسم الأول بقوله: "فمقام كلّ إلخ"، وإلى الثاني بقوله: "ومقام الفصل يباين مقام الوصل"، وإلى الثالث بقوله: "ومقام الإيجاز" إلى قوله: "ولكلّ كلمةٍ مع صاحبتها مقام"»[2]، والجدير بالملاحظة أنّ المقامات التي ركّزوا عليها هي مقامات تنبني على خاصية التخاطب مما يجعل طرفي العلاقة بين الكلام والمقام متقابلين: طرفٌ ثابتٌ في مجموعةٍ من الخصائص هو الكلام، وطرفٌ متغيّرٌ هو المقام، فكلّما تغيّر الطرف الثاني أدّى ذلك إلى تغيّر الطرف الأول، ولعلّ المثال على ذلك ما نجده في أنواع الخبر، يقول القزويني في "الإيضاح": «وإذا كان غرض المُخْبِرِ بخبره إفادة المخاطَب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان المخاطَبُ خاليَ الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردّد فيه استغنى عن مؤكّدات الحكم كقولك "جاء زيدٌ" و"عمرو ذاهبٌ" فيتمكّن في ذهنه لمصادفته إيّاه خالياً، وإن كان متصوّراً لطرفيه متردّداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حَسُنَ تَقْوِيَتُهُ بِمُؤَكِّدٍ كقولك "لَزَيْدٌ عَارِفٌ" أو "إنّ زيداً عارِفٌ"، وإن كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول "إنّي صادقٌ" لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره، و"إنّي لصادقٌ" لمن يبالغ في إنكاره»[3]، فالصيغ الثلاثة المعطاة ههنا تعبّر عن الاختلاف بين المقامات ويرجع الأصل في بحث هذه الصيغ في التراث البلاغي إلى ملاحظة قدّمها أبو العبّاس المبرّد النحوي إلى الكندي الفيلسوف كما

1 نفس المصدر، ج1 ص126.

2 حاشية الدسوقي ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص126.

3 القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص9.

حكاها عبد القاهر في "دلائل الإعجاز": « روي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون "عبد الله قائم"، ثم يقولون: "إن عبد الله قائم"، ثم يقولون: "إن عبد الله لقائم"، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: "عبد الله قائم" إخبار عن قيامه، وقولهم" إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وقوله: "إن عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني»[1] ومن الناحية المنهجية يمكن النظر إلى أنّ صيغ الخبر لا تخرج في الأصل عن هذه الصيغ الثلاثة بمعناها العام وهو عدم وجود المؤكّد أو وجود مؤكّدٍ واحدٍ أو وجود أكثر من مؤكّدٍ واحدٍ، ولذلك لاحظ البلاغيون أنّ الخروج عن الأصل يمكن أن يكون لأغراضٍ معيّنةٍ، وفي هذه الأمثلة تظهر العلاقة بين القاعدة التي يطرحها البلاغيون وبين الظاهرة المدروسة، فالقواعد المعطاة شاملةٌ من جهة كونها تحاول ضبط العلاقة بين الكلام من جهة والمقام من جهةٍ أخرى.

ويقودنا هذا إلى محاولة ربط العلاقة الممكنة بين القواعد المطروحة في مباحث المعاني والظاهرة المدروسة أي الكلام البليغ، فالقواعد بصيغها المتعدّدة تحاول أن تعرّف جوانب الظاهرة في قسميها الأساسيين وهما: الجملة، وما يفوق الجملة الواحدة، هذا من جهة التركيب، كما أنّها تربط العلاقة بين التركيب وبين المقام الذي يمكن أن يقال فيه، فالجملة الواحدة من جهة دلالاتها متغيّرة حسب مواضع التركيز، وكذلك تمّ تسجيل مثل هذه الملاحظة فيما يخصّ التراكيب التي تفوق الجملة الواحدة، غير أنّ القزويني وشرّاح التلخيص كما سنرى في فصلٍ لاحقٍ حاولوا التركيز على الجوانب التركيبية في تفسير علاقتي الوصل والفصل ولا يخلو ذلك، مع تأثّرهم بعبد القاهر الجرجاني والسكاكي، من إعطاء الفروق الدلالية الممكنة، وهي فروقٌ يمكن قراءتها تداولياً باعتبارها متعلّقةً بالمقام التواصلي.

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.

ولنستطيع توضيح طرحنا هذا يمكن أن نستعين بما يسمّى في النماذج المعاصرة بمبدأ البساطة، وهو ذو علاقة قويّة بمبدأ الشمولية، وقد كنّا أشرنا إليه سابقاً في نصٍّ منقولٍ عن "نولكه"، وعلى هذا يمكن وصف النموذج بالبساطة فيما إذا كانت القواعد التي يقدّمها في تناول الظاهرة قواعد بسيطةً أي قابلة للتحديد، وإذا كنّا فيما سبق من الفقرات قد نبّهنا إلى التناول البلاغي لمباحث المعاني، فإنّ هذه المباحث نفسها تُظهِرُ لنا مبدأ البساطة، ولعلّ أهمّ مظهرٍ يمكن إبرازه من بساطتها هو ما نجده في التعريفات والقواعد المطروحة من تركيزٍ على الثنائيتين التاليتين:

- الحال ومقتضى الحال.

- مقتضى الظاهر والخروج عن مقتضى الظاهر.

وهاتان الثنائيتان تظهران بشكلٍ كبيرٍ درجة الاعتماد على العلاقة بين الكلام من جهةٍ والمقام من جهة أخرى، كما تبرزان لنا نقطة التركيز الأساسية التي كفلت للنموذج البلاغي بساطته وشموليته، ففي الثنائية الأولى أكثرُ المقصودِ بالحال إنّما هو المقام، وقد حاول شرّاح التلخيص وخصوصاً منهم السعد التفتازاني وابن يعقوب المغربي والدسوقي أن يبيّنوا العلاقة بين المقام والحال ومقتضى الحال اعتماداً على علاقة (الإنكار – التأكيد)، وهي علاقةٌ مميّزة من جهةِ إفادتها لتقابل الكلام مع المقام، وإذا كنّا قد أشرنا إليها فيما سبق عند الحديث عن أضرب الخبر، فإنّ حديث الشرّاح عنها في سياق توضيحهم للمقصود بالحال والمقام ومقتضى الحال يفيدنا كذلك في التفسير المنهجي، يقول سعد الدين التفتازانيّ في "المختصر": «الحال هو الأمر الداعي للمتكلّم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّى به أصلُ المراد خصوصيّة ما وهو مقتضى الحال، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال، وقولك له: "إنّ زيداً في الدار" مؤكَّداً بإنّ كلام مطابق لمقتضى الحال، وتحقيق ذلك أنّه جزئيٌّ من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فإن الإنكار مثلاً يقتضي

كلاماً مؤكّداً وهذا مطابقٌ له»[1]، ويمكننا بالاعتماد على هذا النصّ أن نصوغ المقولتين التاليتين:

(1)- إذا كان المخاطَب منكراً للحكم ـ اقتضى تأكيد الكلام.

(1َ)- الحال ـــــ مقتضى الحال.

وبالرغم مما ذهب إليه شرّاح التلخيص من اصطلاحات ومفاهيم منطقية في شرح هذه الثنائية (الحال ومقتضى الحال)، إلاّ أنّهم حاولوا ضبط المصطلحات البلاغية وفق النموذج الذي اتّخذوه، وعلى هذا كان لديهم فرق بين "الحال" و"المقام"، وبين "الخصوصية" و"الاعتبار المناسب"، فالخصوصية لديهم تعني "النكتة والمزيّة المختصّة بالمقام"[2] أو هي بمفهومٍ آخر الكيفيةُ التركيبيةُ التي يستلزمها المقام، فالإنكار مثلاً مقامٌ يستلزمُ خصوصيةً في الأداء تتجلّى بوجود المؤكّدات، أما "الاعتبار المناسب" فهو أمرٌ يقتضيه الحال أي هو بمصطلح آخر "مقتضى الحال"، وهو ما عبّر عنه القزويني في التلخيص بقوله: «فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب»[3]، وبالاعتماد على هذا التقابل بين مفهومي الحال ومقتضى الحال في علاقة (الإنكار – التأكيد) يتّضح لدينا أنّ المقصود بالإنكار هو: الحال والمقام أي بتفسير معاصرٍ هو كون المخاطَب في حالة إنكار تستلزم وجود مؤكّدات، ويكون المقصود بوجود التأكيد في الكلام: مقتضى الحال أو الاعتبار المناسب أو الخصوصية[4]، يقول ابن يعقوب المغربي: «وقد يطلق مقتضى الحال على كيفية الكلام التي هي نفس التأكيد مثلاً المناسبة

1 سعد الدين التفتازاني، المختصر في شرح التلخيص، ضمن شروح التلخيص، ج1 ص122-124، ويقول في المطوّل: «المراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلّم على وجهٍ مخصوصٍ، أي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّى به أصلُ المعنى خصوصيّة ما وهو مقتضى الحال، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيده، والتأكيد مقتضاها، ومعنى مطابقته له أنّ الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكّداً، وإن اقتضى الإطلاق كان عارياً عن التأكيد، وهكذا إن اقتضى حذفَ المسند إليه حذفَ، وإن اقتضى ذكرَه ذُكِرَ» سعد الدين التفتازاني، المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط2، 1428/2007، ص153.

2 حاشية الدسوقي على مختصر السعد، شروح التلخيص، ج1 ص123.

3 شروح التلخيص، ج1 ص132.

4 يقول الدسوقي في حاشيته: «لأنّ مقتضى الحال هو الخصوصية المعتبرة»، شروح التلخيص، ج1 ص123.

لذلك الحال»[1]، أمّا تصوّر الفرق بين الحال والمقام فهو تصوّر اصطلاحي فقط، إذ المفهوم واحدٌ ويدلّ على ذلك قول السعد التفتازاني: «الحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباريٌّ فإنّ الأمر الداعي مقامٌ باعتبار توهّم كونه محلاًّ لورود الكلام فيه على خصوصية ما، وحالٌ باعتبار توهّم كونه زماناً له، وأيضاً المقام تعتبر إضافته إلى المقتضى، فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال إلى المقتضى فيقال: حال الإنكار وحال خلوّ الذهن وغير ذلك، فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة أنّ الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك، واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال»[2]، وعلى هذا يمكننا أن نتمثّل المقولة التالية أيضاً:

(1)- إذا كان المخاطَب منكراً للحكم ـ اقتضى تأكيد الكلام.

(1)- المقام ـــــ مقتضى المقام.

والمطابقة هي محوَرُ الاشتغال في البلاغة إذ يُطلَبُ من المتكلّم أن يطابق كلامُهُ مقتضى الحال أو مقتضى المقام، فما يحتاج إلى تأكيد يؤكّده، وما يحتاج إلى تقديمٍ يقدّمه، وما يحتاج إلى حذفٍ يحذفه وهكذا بالنسبة للحالات الأخرى وهذه المطابقة هي التي فسّر بها البلاغيون مفهوم "النظم" عند عبد القاهر الجرجاني، يقول الخطيب القزويني في "الإيضاح": «وهذا؛ أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال؛ هو الذي يسمّيه الشيخ عبد القاهر بالنظم، حيث يقول: النظمُ تأخّي معاني النحو فيما بين الكلِم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام»[3].

وإذا كانت تظهر لنا أهمّية الاصطلاح البلاغي بالنسبة لثنائية الحال ومقتضى الحال، فإنّ المنهجية العلمية تبعاً لخضوعها لمبدئي الشمول والبساطة فرضت على البلاغيين النظرَ في الحالات التي لا يكون فيها الكلام مطابقاً لمقتضى الحال أحياناً، فيؤتى فيه بخصوصية أخرى أطلقوا عليها مصطلح "الخروج عن مقتضى الظاهر"، وبالنظر في نصوص الشرّاح أثناء

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتّاح، ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص124.

2 التفتازاني، المطوّل، ص153-154.

3 القزويني، الإيضاح، ص9.

محاولتهم شرح المصطلح يتبيّن لنا اعتمادهم على مبدأ الشمول في محاولة استيفائهم مجمل الظواهر ضبطاً وتدقيقاً، فهم يذهبون إلى إيراد فرقٍ بين مصطلحي "الحال" و"ظاهر الحال" وعليه ينبني فرقٌ آخرُ بين "مقتضى الحال" و"مقتضى ظاهر الحال" وهذا المصطلح الأخير هو الذي قد يخرج الكلام عنه أحياناً، يقول الدسوقي في بيان هذين الفرقين: «اعلمْ أنّ الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيّفاً بكيفيّةٍ ما، سواءٌ كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلّم كتنزيل المخاطَب غير السائل منزلة السائل، وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيّفاً بكيفيةٍ مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع، فلذا كان ظاهر الحال أخصّ من الحال مطلقاً، فالتطبيق على الثاني إخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال، وعلى الأول إخراج له على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال»[1]، ونستطيع التمثيل على هذا الفرق بحال الإنكار فهو يقتضي إيراد التأكيد، أمّا إن كان ظاهر الحال من المخاطَب أنّه غير منكرٍ فيرى المتكلّم أن يورد الكلام مؤكّدًا فإنّ هذه الظاهرة تسمّى الخروج عن مقتضى الظاهر، وهي ظاهرة سننظر تداعياتها الممكنة فيما يأتي من الفصول.

وإذا كانت مباحث علم المعاني بهذا الاعتبار قد أبانت لنا نوعاً من المنهجية العلمية في التطرّق للظواهر وحصرها عبر مبدأي الشمول والبساطة، فإنّ السؤال الذي يمكن توجيهه هنا هو كيف كان موقع الفرعيْن البلاغيين الآخريْن أي البيان والبديع من هذا البناء المنهجي للنموذج البلاغي؟، وفي هذا التساؤل طرحٌ لمصداقية البناء المنهجي الذي حاولنا أن نبيّن معالمه فيما سبق، والقزويني وشرّاح تلخيصه يطرقون السبل نفسها في سبيل تحديد موضوعات البيان خصوصاً، والبديع بقدرٍ مَا، فإذا كنّا قد ربطنا علمَ البيان بالمبالغة في أداء المعاني أثناء حديثنا عن تصوّر البلاغيين لموضوع الدراسة في النموذج البلاغي، فإنّهم أيضاً أثناء تحديدهم درجة الاشتغال فيه بيّنوا الرابط الممكن من الناحية المنهجية، فالاختلاف بين علميْ المعاني والبيان هو اختلاف في نقطة التركيز، ولذلك يقول الدسوقي في نوعٍ من التفصيل لبيان هذا الرابط: «لأنّ علم

1 شروح التلخيص، ج1 ص208.

المعاني علمٌ يُعرَفُ به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان علمٌ يُعْرَفُ به إيراد المعنى بكلامٍ مطابقٍ لمقتضى الحال بطرقٍ مختلفةٍ، مثلاً إذا كان المخاطَب ينكرُ كون زيدٍ مضيافاً، فالذي يقتضيه الحال بحسب المقام جملةٌ مفيدةٌ لردّ الإنكار سواءٌ كان إفادتها إياه بدلالة واضحةٍ أو أوضح أو خفيّة أو أخفى، نحو "إنّ زيداً لمضيافٌ" أو "لَكَثِيرُ الرَّمَادِ" أو "لَمَهْزُولُ الفَصِيلِ" أو "لَجَبَانُ الكَلْبِ"، فإفادتها لذلك المعنى بدلالة المطابقة كالمثال الأول من وظيفة علم المعاني، وإفادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان»[1]، وبناءً على هذا الفرق يتبيّن لنا أنّ القواعد التي استخرجها البلاغيون في علم البيان متعلّقةٌ بالطريقة التي يتمّ بها أداء المعاني، وهذه القواعد تخضع لمبدأ الشمول من جهة كونهم لاحظوا أنّها مبنيّةٌ على طريقين من طرق الدلالة هما التضمّن والالتزام، ولذلك كان لهم في بداية التعريف بعلم البيان تفصيلٌ في الدلالة وأنواعها، أمّا شرط البساطة في القواعد الواصفة فيكفي في رأينا أن ننظر في تعريفهم للعلم لنرى كيف يصدق على الفروع التي تشكّل أبرز الظواهر المدروسة فيه، فالقزويني يعرّفه، كما رأينا سابقاً، بقوله: «هو علمٌ يُعرَفُ به إيراد المعنى الواحد، بِطُرُقٍ مُختلفَةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليه»[2]، فإذا أتينا إلى فروع العلم وجدنا القزويني يحدّدها تبعاً لطريقة الدلالة ويبني التقسيم المنهجي لها فيقول: «ثمّ إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتّى بالدلالة الوضعية، لأنّ السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعضٍ، وإلا لم يكن كل واحدٍ منها دالاًّ، وإنّما يتأتّى بالدلالات العقلية، لجواز أن يكون للشيء لوازمُ بعضها أوضحُ لزوماً من بعض، ثمّ اللفظُ المرادُ بهِ لازمُ ما وُضِعَ له: إن قامت قرينةٌ على عدم إرادة ما وُضِعَ له فهو مجازٌ، وإلاّ فهو كنايةٌ، ثمّ المجاز منه الاستعارة وهي ما تُبْتنىَ على التشبيه فيتعيّن التعرّض له، فانحصر المقصود في الثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية، وقُدِّمَ التشبيه على المجاز لما ذكرناه من ابتناء الاستعارة التي هي مجازٌ على التشبيه، وقُدِّمَ المجاز على الكناية لنزول معناه من معناها منزلة الجزء من الكلّ»[3]، وإذا كنّا قد أشرنا سابقاً إلى أنّ هذا التقسيم يرجع إلى السكاكي، فإنّ فوائده من الناحية

1 نفس المصدر، ج3 ص258.

2 شروح التلخيص، ج3 ص256-258.

3 القزويني، الإيضاح، شروح التلخيص ج3 ص274-288.

المنهجية تتجلّى في تحديد مباحث العلم واستقامة التفريعات عنها، فالفرعان الأساسيان اللذان يندرجان في الظاهرة الأساسية التي يدرسها علم البيان هما المجاز من جهةٍ، والكناية من جهة أخرى، ثمّ لمّا كانت الاستعارة فرعاً عن المجاز وجب دراستها ولكن عبر التطرّق لعلاقتها وهي المشابهة، وهذا ما أدّى إلى التفصيل في التشبيه أوّلاً، ثم التطرّق للمباحث اللاحقة.

أمّا البديع فالملاحظ أنّ الظواهر التي تكفّل بدراستها هي ظواهر تَبْرُزُ فيها المبالغة، وهي على هذا ألصق ما تكون بظواهر أسلوبية نتج عن ملاحظتها لدى البلاغيين الأوائل تحديدها ووصفها، ولعلّ الشمول أو البساطة لا يظهران إلا من جهة وصف الظواهر، ولذلك أقرّ القزويني وشرّاح تلخيصه بأنّ البديع لا يرتقي لدرجة القواعد، ففي شرح تعريف القزويني للبديع بقوله: «وهو علمٌ يُعْرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد الرعاية لمقتضى الحال ووضوح الدلالة»[1] يقول الدسوقي في تفريقٍ بين المعرفة الوصفية الإدراكية والمعرفة بالقواعد التي يمكن أن يُتصوَّرَ لها فروع: «أشار به إلى أنّ المراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك الشامل للتصوّر والتصديق، فيُعرف بذلك العلم أنّ الأمور المُحَسِّنة عِدَّتُها كذا وأنّ الوجه الفلانيّ يُتصوَّر بكذا، وليس المراد بالمعرفة هنا الإدراكات الجزئية المتعلّقة بالفروع المستخرجة من القواعد كما سبق في المعاني والبيان، لأنّه لا قواعد لهذا العلم حتّى يستخرج منها فروع»[2].

وحين ننظر في هذا الوصف للظواهر البديعية سنرى أنّ التصنيف المنهجي اقتضى لدى السكاكي ثمّ القزويني وشرّاح التلخيص أن يكون الوصف مستنداً إلى تقسيم الظواهر إلى ما يتعلّق باللفظ، وإلى ما يتعلّق بالمعنى، وليس هذا التقسيم نقضاً لما أسلفناه من اعتبار البديع دراسةً لظواهر أسلوبية في أداء المعاني، فقد تنبّه شرّاح التلخيص إلى مثل هذا النقض فبيّنوا أنّ المحسّنات اللفظية مع أنّها متعلّقة بتحسين للألفاظ لكنّ لها علاقةً بالمعاني أيضاً، يقول ابن يعقوب المغربي عند حديثه عن هذين النوعين من المحسّنات: «أحدهما معنوي، أي ينسب إلى المعنى لأنّه تحسينٌ للمعنى أوّلاً وبالذات، بمعنى أنّ ذلك التحسين قصد أن يكون

1 شروح التلخيص، ج4 ص282-283.

2 نفس المصدر، ج4 ص283.

تحسيناً للمعنى، وذلك القصد متعلّق بتحسين المعنى أوّلاً، ومتعلّق به لذاته، وأمّا تعلّق القصد بكونه تحسيناً للفظ فيكون ثانياً وبالعرض؛ أي لأجل عروض كون الغرض فيه أيضاً، وإنّما قلنا هكذا لأنّ هذه الأوجه قد يكون بعضها محسّنا للفظ لكنّ القصد الأصلي منها إنّما هو إلى كونها محسّنة للمعنى»[1].

ونودّ أن نشير ههنا إلى مسألتين متعلّقتين بالبناء المنهجي للنموذج البلاغي ومرتبطتين بما سبق لنا بحثه من الظواهر المدروسة ومبدأي الشمول والبساطة، وهاتان المسألتان هما: الاصطلاحات المعتمدة في النموذج، والشواهد المستعان بها، وقد اجتمع لنا من النظر فيهما ما نوجزه فيما يلي:

- أصبح الاستعمال الاصطلاحي أميل إلى الثبوت والاستقرار مع متن التلخيص وشروحه، وفي هذا ميزةٌ إيجابيةٌ من ناحية انعكاسها على البناء المنهجي للنموذج البلاغي، بحيث صار لكلّ جزئيةٍ يمكن دراستها داخل الحيّز العام للظاهرة البلاغية مصطلحٌ دالٌّ عليها مستقرٌّ وواصفٌ لها، وقد يحمل المصطلح في بعض الأحيان تداخلاً مع مصطلحات أخرى من علوم أخرى، لكنّ تميّز التناول البلاغي للمصطلحات إنّما يأتي من الصياغة المنهجية المرتبطة بالظاهرة المدروسة، ولعلّ أبرز الأمثلة على هذا التداخل الاصطلاحي ما نجده في مصطلحات: الخبر والإسناد والمسند إليه والمسند والقصر والوصل والفصل، فمصطلح "الخبر" ظلّ مصطلحاً تتداوله علومٌ مختلفةٌ فهو في النحو غير "الخبر" في الاصطلاح الأدبي العام، وهو غير "الخبر" في علم أصول الفقه، ولذلك تفرّدت البلاغة بإطلاقه على ظاهرةٍ معيّنة من ظواهر الكلام، وهكذا بالنسبة للمصطلحات الأخرى.
- أنّ ضروب الاعتناء بالأمثلة قد قلّ لدى القزويني وشرّاح تلخيصه لأنّهم اشتغلوا بصياغة القواعد وشرحها وقد كان ذلك تبعاً لغرضٍ تعليمي شائع في أغلب المدوّنة، ولذلك لا عجبَ إن وجدنا في بعض القواعد أمثلةً مصطنعةً تقريباً للفهم، لكنّ المتداول من الأمثلة والشواهد المثبتةِ للقواعد هي في أغلبها تلك التي أوردها عبد القاهر الجرجاني واعتمدها السكاكي.

1 نفس المصدر، ج4 ص285.

خاتمة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نبحث عن خصائص النموذج البلاغي من خلال المدوّنة التي اتّخذناها موضوعاً لبحثنا في المقاربة بين البلاغة العربية وتحليل الخطاب، وقبل حديثنا عن الخصائص المعرفية للنموذج البلاغي أدرجنا عنصراً متعلّقاً بالبحث في خصائص "متن التلخيص" للقزويني وبعض الشروح المشهورة، ووصلنا عبر هذا العنصر إلى الإقرار بتميّز متن التلخيص بمنهجية علميةٍ منطقيةٍ في عرض المواضيع والربط بين علوم البلاغة الثلاثة وهي المعاني والبيان والبديع، كما أشرنا إلى أغلب الملاحظات التي أثارها مؤرّخو البلاغة العربية، وبالرغم من أنّ تأليف متن التلخيص وشروحه قد كان لغرضٍ تعليميٍّ إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من وجود بناءٍ منهجي حاولنا التعرّف عليه بعد أن تطرّقنا إلى تحديد الظاهرة المدروسة فيه أوّلاً، وهي الظاهرة التي افترضنا أنّها القدرة التواصلية المُثلى التي تستوعب شرطين أساسيين هما شرط الفصاحة وشرط التركيب، وترتبط بالمقام التواصلي الذي تجري فيه وعلى هذا تحدّدت لدينا المباحث التي يدرسها كلّ علمٍ من العلوم الثلاثة المكوّنة للنموذج البلاغي وهي المعاني والبيان والبديع في إطار هذا التصوّر للظاهرة المدروسة، فعلم المعاني يركّز في أغلبه على دراسة العلاقة الرابطة بين إنتاج الأقوال في أبسط صيغها وبين المقامات التواصلية التي تقتضيها عبر مجموعةٍ من الظواهر، كما يركّز في جانبٍ آخر منه على دراسة وحدةٍ أشمل من الجملة من جهة تركيبها، أمّا علم البيان فقد حاولنا تحديد الجوانب التي يدرسها انطلاقاً من التصوّر العام لموضوع النموذج البلاغي فلاحظنا أنّه يصبّ في دراسة ظواهر دلالية أخصَّ من الظواهر الدلالية التي يدرسها علم المعاني وهي ما يعبّر عنه بالصور البيانية، أمّا علم البديع فقد تميّز باشتغاله بظواهر أسلوبية أكثر خصوصية بالكلام البليغ وهي أخصّ كذلك من درجة المعاني التي يدرسها كلٌّ من علمي المعاني والبيان.

أمّا البناء المنهجي للنموذج البلاغي فقد قادنا البحث فيه إلى بيان احتكام النموذج إلى مبدأين متميّزين من مبادئ الدراسة العلمية هما الشمول والبساطة، أمّا الشمول فقد أردنا من خلاله بيان استيعاب النموذج البلاغي للظواهر المدروسة عبر مجموع القواعد والمباحث المتعلّقة بها التي درسها القزويني وشرّاح التلخيص، وظهر لنا ذلك عبر مباحث علم المعاني

خصوصاً، وتتّضح صور الاحتكام لمبدأ الشمول في تلك المباحث عبر القواعد المعطاة فيها إذ لا تعدو في أغلبها أن تكون محصورة بين الجملة، وما يفوق الجملة هذا من جهة التركيب، وقد نشأ عن هذا الحصر ربطٌ تفسيريّ بين مباحث المعاني والمقامات التواصلية تتغيّر الدلالة كلّما تغيّرت مواضع التركيز لدى منتج الخطاب ومتلقّيه، وأمّا فيما يخصّ مبدأ البساطة فهو مبدأ يظهر عبر بساطة القواعد الواصفة للظواهر وقد ضربنا لذلك المثالَ بمباحث المعاني وارتباطها بالمقام التواصلي فيما عُرف بمصطلحي الحال ومقتضى الحال ثمّ مصطلح "الخروج عن مقتضى الظاهر"، ثمّ حاولنا الاستدلال على خضوع علمي البيان والبديع أيضاً لمبدأي الشمول والبساطة، وذلك من خلال تعريفات الشرّاح لهما وللمباحث التي تنطوي تحتهما، ولعلّ في هذا الفصل الذي توخّينا من خلاله الضبط المنهجي لما أسميناه بالنموذج البلاغي ما يفتح لنا باب المقاربة بمبادئ تحليل الخطاب وأوّلها كما أشرنا إلى ذلك في أثناء هذا الفصل هو مبدأ التخاطب.

الفصل الثالث

مبدأ التخاطب في تحليل الخطاب

من خلال شروح التلخيص

1ـ مفهوم التخاطب:

سنحاول فيما يلي من الفقرات أن ننظر في المقصود بمفهوم التخاطب في ضوء ما قدّمته الدراسات المعاصرة في تحليل الخطاب والتداولية، ثم نعرّج لاحقاً على ما يمكن أن نجده لدى شرّاح التلخيص من إشارات إلى هذا المبدأ والتي يمكن أن تشكّل مبدأً من مبادئ تحليل الخطاب لديهم.

لم نجد لهذا المصطلح الذي نقدّمه مقابلاً مباشراً فيعدّ ترجمةً له، غير أنّ هناك بعض التداخل بينه وبين التواصل (Communication) بمعناه العام من جهة الاحتواء، أو بين ما يسمّى بالتحاور أو المحادثة (Conversation) من جهة التمثيل، فالتواصل أو التفاعل هو الوظيفة الأساسية لاستعمال اللغة[1]، وأمّا التحاور فهو أحد الأشكال الممكنة للتواصل أو التفاعل اللغوي القائم على استعمال النظام اللغوي والذي ينبني على وجود متكلِّمَيْن فأكثر، وقد ارتبط الطرح التداولي المعاصر لمفهوم التواصل بمفهومٍ موازٍ للتخاطب يتجلّى فيما يسمّى بالتلفّظ (L'énonciation)، ومن المسلّمات تبعاً لذلك «التفريق بين الجملة، باعتبارها تجريداً لسانياً ذهنياً، والتي من الممكن استعمالها في كمٍّ غير منتهٍ من المقامات المختلفة، والملفوظ، وهو تحقّقٌ معيّنٌ لجملةٍ مّا من قِبَل متكلّمٍ معيّن، في موضع معيّن، في زمان معيّنٍ»[2]، وعلى هذا إذا كان التخاطب يقومُ في الأصل على وجود متكلّمٍ ومخاطَبٍ معيّنين ومقامٍ تواصلي معيّن، فإنّ مفهوم التلفّظ بشكلٍ مبدئيٍّ هو مفهوم مقاربٌ للتخاطب، غير أنّ هناك فرقاً دقيقاً متعلّقاً باستعمال المفهوم والقواعد المندرجة تحته كما نتصوّره في شروح التلخيص، سنشير إليه

---

1 ينظر كل من:

- Catherine Kerbrat-Orecchioni , L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris, 2006, p13.
- Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Edition de Seuil, Paris, p 108-112.

2 Oswald Ducrot et Jean-Marie Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Editions de Seuil, 1995, p 728.

في أثناء حديثنا عن مبدأ التخاطب في شروح التلخيص، ومفهوم التلفّظ يعود في استعماله الأول إلى تلميذ "دي سوسير" اللساني والأسلوبي الفرنسي "شارل بالي"، أمّا المفهوم كما هو متداول الآن فهو يعود إلى تعريف "إميل بنفنيست" الذي يقول فيه: «إنّ التلفّظ هو توظيف اللسان عبر فعلِ استعمالٍ فرديٍّ»[1]، ومن ملاحظة التعريف تظهر لنا الثنائية التقابلية بين اللسان والوحدة المدروسة فيه وهي الجملة المنتظمة، وبين الكلام أي الاستعمال الفردي لظاهرة اللسان ووحدته المدروسة وهي الملفوظ، وهي ثنائية تطرح علينا مجالاً دقيقاً من البحث، فإذا كان التلفظ أقرب المفاهيم للتخاطب وإذا أردنا أن ندرس التخاطب باعتباره مبدأً من مبادئ التحليل في شروح التلخيص فإنّ ممّا ينبغي علينا إذن أن نحدّد المفهوم الدالّ على التخاطب بمقابلته بالملفوظ، ولعلّ هذا يقودنا إلى التفريق بين ثلاثة مفاهيم أساسية نجدها كثيرة الاستعمال في شروح التلخيص وهي الجملة والكلام والتركيب.

1ـ 1: **الجملة والكلام والتركيب**:

قامت المسلّمة الأولى في النموذج البلاغي، كما ذكرنا سابقاً، على الاستعانة بمفاهيم النحو وإقرار الارتباط الأساسي بين النحو والبلاغة، فلا حديثَ عن قواعد البلاغة في النموذج إلا في إطار نظامٍ من المبادئ النحوية، وقد تجلّى ذلك الرابط في حصر البلاغة في التراكيب، على أنّ هناك فرقاً متضمّناً في هذا الارتباط بين الجملة بمفهومها النحوي الذي يجسّد دراسةً لنظام اللغة، وبين الكلام باعتباره أداءً للجملة أو التركيب متعلّقاً بالمقام التواصلي الذي قيل فيه، ويمكننا بالانطلاق من هذا التفريق بين الجملة أو التركيب من جهة، والكلام أو الخطاب من جهة أخرى أن نصل إلى مفهوم البلاغيين للخطاب.

يشير عددٌ من الباحثين إلى أنّ هناك تفريقاً نحوياً بين الجملة والكلام، نقله البلاغيون المتأخّرون عن النحاة، ويقوم هذا التفريق على أساس دلالي، إذ يختص الكلام بالإفادة التي يحسن السكوت عليها بينما تشمل الجملة كلَّ تركيب إسناديٍّ بين مسند ومسند إليه، يقول ابن

1 Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Edi. Gallimard, Paris,1966, T2. p80.

هشام في "مغني اللبيب": «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسنُ السكوت عليه، والجملة عبارةٌ عن الفعل وفاعله كقام زيدٌ، والمبتدأ وخبره كزيدٌ قائمٌ وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللصُّ، وأقائمٌ الزيدانِ، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس»[1]، وقد حاول رضي الدين الاستراباذي أن يجد لهذا التفريق تفسيراً شكلياً، يقول في "شرح كافية ابن الحاجب": «والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواءٌ كانت مقصودةً لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، "والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس" وإنّما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار لأنّه أعمُّ إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي»[2].

وإذا كان النحاة لم يركّزوا في صياغة هذا التفريق بين الجملة والكلام على أسس نظرية معرفية تستطيع أن تحدّد لنا سبب الأفضلية التي أعطاها البلاغيون لمفهوم الكلام واستعمالهم له في بيان قواعد النموذج البلاغي، فإنّ محاولة التفسير التي أخذ بها بعض الباحثين المعاصرين تستندُ إلى فصلٍ بين الوضع والاستعمال وهما مفهومان يحدّدان مجال استخدام المصطلحين، فالجملة أقربُ ما تكون إلى مجال الوضع لأنّها متعلّقةٌ بتفسير بنية النظام اللغوي، بينما يتعلّق الكلام بالاستعمال أي أنّ مجاله هو استعمال النظام اللغوي ويرتبط هذا الاستعمال عادةً بالمقام التواصلي ووجود متكلّم ومخاطَب، أو يمكن القول تبعاً لعبد الرحمن الحاج صالح بأنّه فصلٌ بين جانبين في التحليل اللغوي "بين الجانب الوظيفي من جهةٍ وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطقٍ وسامع، وبين الجانب

1 ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، دت، ج2 ص374.

2 رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1 ص33.

اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخصّ اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤدّيه من وظيفةٍ في الخطاب غير الدلالة اللفظية"[1].

وبناءً على هذا التفريق المفاهيمي بين ما يتعلّق بالوضع أو النظام اللغوي أي الجملة من جهة، والاستعمال اللغوي أي الكلام من جهة أخرى، كانت مناقشة البلاغيين لعلاقة الكلام بالفصاحة وجهاً من وجوه هذا التفريق، يقول ابن يعقوب المغربي في بيان معنى الكلام: «والكلام إذا أُطْلِقَ ينصرفُ عُرْفاً للمفيد»[2]، فالشرط الأساسي لاعتبار الفصاحة في الكلام هو كونه مفيداً، ثمّ أتبعوا هذا الشرط في الفصاحة بشرطٍ قريبٍ منه كقولهم في فصاحة الكلام إنّه لا بدّ أن يكون جارياً في تركيبه على القانون المشهور عند جمهور النحويين[3].

وقد كان المعهود لدى البلاغيين إطلاق الكلام أيضاً على "المركّب التامّ كما هو المعنى العرفيّ عند النحاة"[4]، وفي هذا الإطلاق مقابلةٌ أخرى بين الكلام والتركيب مع ربط الكلام بما تمّ من التراكيب، والمقصود بالمركّب التامّ كما يذهب إلى ذلك شرّاح التلخيص ما كان مفيداً بحيث يتحقّق فيه شرط النحاة السابق ذكره أي ما يحسُن السكوت عليه، وفي هذا إطلالةٌ على البعدِ التواصلي للتركيب، ذلك أنّ الطرح النحوي لمفهوم التركيب يرتبط أساساً بالبحث عن الأوجه الصحيحة لتركيب الكلمات وما يلزم عن ذلك من ظواهر إعرابيةٍ، أمّا الطرح البلاغي فهو طرحٌ يتجاوز الاهتمام بأشكال التراكيب إلى البحث في معانيها أثناء التواصل، وهو ما عبّر عنه القزويني وشرّاح التلخيص في قول القزويني في متن التلخيص: «فالبلاغة راجِعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب»[5]، ويفسّر لنا ابن يعقوب المغربي هذا بقوله: «ونبّه به على أنّ البلاغة لمّا كانت مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي هو خصوصيةٌ زائدةٌ على أصل المراد تعيّن أنّ وجودها فرعُ وجود التركيب المفيد، فإنّ وجود الأخصّ وهو الاعتبار

1 عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ج1 ص292.

2 مواهب الفتّاح، ج1 ص72.

3 شروح التلخيص، ج1 ص97.

4 حاشية الدسوقي، ج1 ص71

5 شروح التلخيص، ج1 ص134-135.

الزائد على أصل المراد فرع وجود الأعمّ الذي هو أصل المراد، وأصل المراد لا يكون إلا بالتركيب المفيد»[1].

وتفتح لنا هذه المسلّمة المتعلّقة بارتباط المباحث البلاغية بالتراكيب المفيدة والتي نجدها في مصطلح "الكلام" البابَ أمام إدخال مفهوم الخطاب من جهة، والتعرّف من جهة أخرى على خصائص الخطاب كما يدرسه البلاغيون.

1ـ 2: **مفهوم الخطاب**:

لم يخرج استعمال مصطلح الخطاب في شروح التلخيص عن معناه المتداول في التراث اللغوي والأصولي أي التعبير عن الكلام الموجّه إلى المخاطَب، ومن ذلك قول الدسوقي: «والمرادُ بالخطابِ ما خُوطِبَ به سواءٌ أريدَ به الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها»[2]، ولتوضيح هذا المفهوم الذي يمكن أن نبنيَ عليه تصوّر الخطاب لدى البلاغيين وتعميم اصطلاحهم له بحيث يكون كل كلامٍ (أي كلٌّ تركيب إسناديّ مفيد) موجّهٍ إلى مخاطَبٍ في مقام تواصليٍّ معيّنٍ خطاباً يمكن أن نتطرّق لبعض القواعد التي توصّلوا إليها عبر تحليلهم لأنواع الخبر وأضربه وهي قواعدُ كان وراءَ صياغتها الاعتماد على مبدأ التخاطب كما نتصوّره، يقول القزويني في متن التلخيص: «لا شكّ أنّ قصدَ المُخْبِرِ بخبره إفادة المخاطَب إمّا بالحكم، أو كونه عالماً به، ويسمّى الأوّل فائدة الخبر، والثاني لازمها»[3]، ومن هذا النصّ تتبني ثلاث قواعد أساسية:

- **(1)**: لا يخلو الكلامُ في صيغة الإخبار من كونه موجّهاً إلى مخاطَبٍ ومحتوياً على قصدٍ مّا.
- **(2)**: القصد من الكلام الموجّه إلى المخاطَب إفادته الحكم إذا كان غير عالمٍ به.
- **(3)**: القصد من الكلام الموجّه إلى المخاطَب إذا كان عالماً بالحكم أنّ المتكلّم عالمٌ به أيضاً.

---

1 نفس المصدر، ج1 ص135.

2 نفس المصدر، ج1 ص129.

3 نفس المصدر، ج1 ص192-196.

إنّ تصوّرنا لمثل هذه القواعد المستخرجة من أحد المباحث البلاغية المهمّة يكفل في رأينا تحديد مفهوم الخطاب وخصائصه الأساسية، إذ يقوم المفهوم في اعتبارنا على أساسين: الأساس الأول نحويٌّ متعلّقٌ بخاصّية التركيب وهي التي عبّر عنها البلاغيون في أبوابٍ متفرّقةٍ بمفهوم الكلام، وقد درس القزويني وشرّاح التلخيص هذه الخاصية عبر أبسط المكوّنات التركيبية أي الجملة حاويةً لعلاقة الإسناد.

أمّا الأساس الثاني فهو الأساس التخاطبي والمتعلّق بظاهرة التواصل، فالخطاب كما تصوّرناه في مبحث "أحوال الإسناد الخبري" مثلاً يقوم على خاصية التوجيه من جهة أي توجيه المتكلّم خطابه إلى مخاطَبٍ معيّنٍ، ومن جهة أخرى يكون هذا التوجيه في مقام تواصلي معيّنٍ، وهذا الأساس الثاني هو ما وجدناه يحظى باهتمام بلاغي كبيرٍ، وإذا كنّا قد أشرنا إليه في فصلٍ سابق أثناء بحثنا عن الخصائص المنهجية للنموذج البلاغي في شروح التلخيص، فإنّنا نعيد الإشارة إليه ههنا من جهةٍ أخرى متعلّقةٍ بالخصائص المعبّرة عن مبدأ التخاطب، إذ يقول القزويني مثلاً في "الإيضاح": «والبلاغة في الكلامِ: مطابقته لمقتضى الحال، مع فصاحته، وهو مختلفٌ، فإنّ مقامات الكلام متفاوتةٌ: فمقامُ كلٍّ من التنكير والإطلاق والتقديم والذِّكْرِ يباينُ مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقامَ خلافه، وكذا خطاب الذكيّ مع خطاب الغبيّ، ولكلّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ»[1]، وإذا كنّا قد فسّرنا البلاغة بأنّها القدرة التواصلية المثلى لدى المتكلّم التي من خلالها يستطيع إنتاج الخطاب المناسب في مقامه التواصلي الذي يقتضيه، فإنّ هذا النصّ يفسّر إلى حدٍّ كبيرٍ الأساسَ التخاطبي لمفهوم الخطاب كما يضع أمامنا مفاهيمَ ضرورية يتطلّبها هذا الأساس، ويمكننا أن نلخّص ملاحظاتنا في النقاط التالية:

1- يقوم الأساس التخاطبي لمفهوم الخطاب على خاصّية التوجيه التي تعني توجيه المتكلّم خطابه إلى مخاطَبٍ معيّنٍ، إذ لا خطابَ في عُرْف البلاغيين إلاَّ ما كان موجَّهاً وذا فائدة تواصلية، ولذلك عبّروا عنه بالمصطلح المعبّر عن هذه الخاصية التوجيهية أي الكلام

1 شروح التلخيص، ج1 ص122-129.

وفضّلوا استعماله بدلاً عن مصطلح الجملة، وتضع خاصية التوجيه أمامنا إحدى النقاط الأساسية التي تعبّر عن الأساس التخاطبي ألا وهي وجود المخاطَب، فلا توجيه دون وجود مخاطَبٍ يوجَّهُ إليه الكلام، وقد كان من نتائج تركيز القزويني وشرّاح التلخيص على هذه النقطة تحليلهم الكثير من التراكيب في مباحث المعاني بما يصبّ في إطار فرض وجود المخاطَب وكأنّ محلّل الخطاب أي البلاغي كما نفترضه ههنا إنّما هو مخاطَب أوّلي يمكنه فهم المعاني والدلالات.

2- الخاصية الثانية للأساس التخاطبي وجود مقامٍ تواصليٍّ يتوجّه من خلاله المتكلّم بخطابه إلى مخاطب معيّنٍ، وقد عبّر القزويني وشرّاح التلخيص عن مفهوم المقام كما نتصوّره من خلال عدّة مصطلحات هي: الحال والمقام ومقتضى الحال والخصوصية والاعتبار المناسب ومقتضى الظاهر والخروج عن مقتضى الظاهر، ولكلّ مصطلح من هذه المصطلحات اعتبارٌ مّا يقتضي استعماله بدلاً عن غيره من المصطلحات، وفي نصّ القزويني السابق ورد مصطلحان أساسيان هما مقتضى الحال، والمقام، وقد تكفّل شرّاح التلخيص بشرح المقصود بهذين المصطلحين، فالحال "هو أمرٌ يقتضي أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصةٍ تناسبه"[1]، وليس الأمر المقتضي في رأينا إلاّ المقام التواصلي الذي يجري فيه التخاطب بين المتكلّم والمخاطَب، ويقترب إطلاقُ مصطلحي الحال والمقام كثيراً في التلخيص وشروحه، بحيث يصعب إيجاد الفرق بينهما، غير أنّ السعد التفتازاني أشار إلى شيءٍ من هذا الفرق إذ يقول: «الحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباريٌّ فإنّ الأمر الداعي مقامٌ باعتبار توهّم كونه محلاًّ لورود الكلام فيه على خصوصية ما، وحالٌ باعتبار توهّم كونه زماناً له، وأيضاً المقام تعتبر إضافته إلى المقتضى، فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال إلى المقتضى فيقال: حال الإنكار وحال خلوّ الذهن وغير ذلك، فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة أنّ الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك، واختلافها عين

1 ينظر: ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، شروح التلخيص، ج1 ص122-123.

اختلاف مقتضيات الأحوال»[1]، وعلى هذا يظهر لدينا اتّساع النظر لدى القزويني وشرّاح تلخيصه في تناولهم لمفهوم المقام، بحيث نجد استعماله أوسع باعتبارات سنتكفّل بشرحها لاحقاً.

3- الخاصية الثالثة للأساس التخاطبي هي وجود غرضٍ معيّنٍ يعبّر عنه المتكلّم أثناء توجيه كلامه إلى المخاطب في المقام التواصلي، وليس الغرض كما نفهمه من كلام القزويني وشرّاح التلخيص إلاَّ تلك العلاقة التي يرتبط من خلالها الكلام بمقامه التواصلي الذي يقال فيه، ويمكننا التعبير عن الغرض بالقصد أيضاً كما أشرنا إليه في القاعدتين السابقتين (2) و(3) المذكورتين أعلاه، ولهذه الخاصية بهذا الاعتبار أهمّية كبيرةٌ إذ عبرها تظهر أهمّية التحليل البلاغي للخطاب ونخصّ بالذكر منها ما كان في مباحث علم المعاني مثل البحث عن أغراض التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والذكر.

ونستطيع من خلال هذه النقاط الثلاثة أن نشير إلى خصائص مفهوم التخاطب كما نتصوّره في شروح التلخيص وهي: التوجيه والمقام والغرض، وهذا ما سندرسه بالتفصيل في المبحث التالي.

1 التفتازاني، المطوّل، ص153-154.

2ـ خصائص التخاطب:

2ـ 1: التوجيه:

يعني التوجيه كما أسلفنا وجود مخاطَبٍ يوجّه المتكلّم إليه كلامه، ونستطيع أن نلتمس خاصية التوجيه في أكثر من مبحث من مباحث النموذج البلاغي، ولعل من أهمّ المباحث التي اعتنى فيها البلاغيون بالإشارة إلى ضرورة وجود المخاطَب هو المبحث المتعلّق بأضرب الخبر، وهو مبحث تأتي فيه مراعاة حال المخاطَب أوّلاً مع المقام التواصلي الذي قيل فيه الكلام ثانياً، إذ يقسّم البلاغيون الخبر إلى ابتدائي وطلبي وإنكاري، فإن كان المخاطَب «خالِيَ الذهن من الحكم والتردّد فيه استغنيَ عن مؤكّدات الحكم، وإن كان متردّداً فيه طالباً له حَسُنَ تقويته بمؤكّدٍ، وإن كان مُنْكِراً وجب توكيده بحسب الإنكار»[1]، ويمكن أن نستنتج ما ينبني على هذا المبحث من قواعد وقد تصاغ القاعدة بصيغةٍ أو أكثر فمثلاً خلوُّ الكلام من المؤكّدات يقودنا إلى قاعدتين:

- **(4)**: إذا كان الكلام خالياً من المؤكّدات سمّي الخبر ابتدائياً.
- **(4أ)**: كلّما كان المخاطَب خالي الذهن حسُن عدم إيراد المؤكّدات في الكلام.

وبمثل هذا يمكن صياغة القواعد الخاصة بالشك أو الإنكار:

- **(5)**: إذا كان في الكلام مؤكّدٌ واحدٌ على الأكثر سمّي الخبر طلبياً.
- **(5أ)**: كلّما كان المخاطَب شاكّاً في الخبر حسُن الإتيان بمؤكّد واحد على الأكثر.
- **(6)**: إذا كان في الكلام أكثر من مؤكّد واحد سمّي الخبر إنكارياً.
- **(6أ)**: كلّما كان المخاطَب منكراً للخبر حسُن الإتيان بأكثر من مؤكّد واحد.

1 القزويني، متن التلخيص، ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص203-205.

ونستطيع اعتماداً على هذه القواعد أن نقرّر بأنّ التوجيه أصلٌ في كلِّ كلامٍ ينتجه المتكلّم، غير أنّ ما نبّه إليه محلّلو الخطاب المحدثون هو أنّ المخاطَب في إطار مبدأ التخاطب هو من يمكنه أن يأخذ موقع المتكلّم أيضاً، فتحصل بذلك دائرة التواصل بينه وبين المتخاطب معه فهو "الشخص الذي يمثّل معاً في تبادلٍ لغويٍّ شفويٍّ المرسَل إليه من الذات المتكلّمة والذي له حقّ تناول الكلمة بدوره، والإجابة والردّ على المتكلّم السابق"[1]، ونستطيع أن نلتمس مثل هذا التصوّر في المبحث البلاغي الذي أشرنا إليه أعلاه أي أضرب الخبر، فإذا كنّا لا نتصوّر للمخاطَب كلاماً في الضرب الأول أي الخبر الابتدائي، فإنّنا لا نتصوّر كذلك وجود شكٍّ أو إنكارٍ في الضربين الثاني والثالث على التوالي دون وجود كلامٍ من المخاطَب يدلّ على ذلك، وقد تطرّق الشرّاح للخبر الإنكاري الذي يكون فيه التعبير عن الإنكار صريحاً بكلام المخاطَب عبر تناولهم للآيتين الكريمتين من سورة (يس) فقد كان جواب المرسَلين في تخاطبهم مع القوم الذين أُرْسِلُوا إليهم على قدر إنكارهم الذي عبّروا عنه، وكان هذا جواب الرسل على حسب الحال التي عبّر عنها المنكرون في مرّتين اثنتين، إذ كذّبوهم في المرّة الأولى فكان جوابهم:

(7)- ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ [سورة يس- 14]

وقد عدّ البلاغيون هذا الجواب من باب الخبر الطلبي الذي يحوي مؤكِّداً واحداً، أمّا في الحالة الثانية فقد عبّر المنكرون عن إنكارهم بأن قالوا:

(8)- ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾ [سورة يس- 15].

فكان جواب الرسل على قدر هذا الإنكار وورد في جوابهم أكثر من مؤكّدٍ واحد:

(9)- ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [سورة يس- 16].

---

1 معجم تحليل الخطاب، بإشراف باتريك شارودو ودومينيك منغنو، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، ص316. وينظر:

- Dictionnaire d'analyse du discours, p 326.

يقول ابن يعقوب المغربي: «ولا شكّ أن التأكيد في قول الاثنين الأولين في المرة الأولى "إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ" أدنى من التأكيد في قول الثلاثة في التكذيب الثاني "رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ" لأنّ الأول ليس فيه إلا التأكيد بإنّ والجملة الاسمية لعدم مبالغة المرسَل إليهم في الإنكار، والثاني فيه التأكيد بالقسم المتضمّن لجملة "ربنا يعلم" لأنّها في تأويل تقسيم "بعلم ربنا" أو "بربنا العليم" وبإنّ والجملة الاسمية لمبالغة المخاطَبين في الإنكار حيث قالوا: " مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا" ففي هذا الكلام إنكار الرسالة بطريق الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة، لأنّ البشرية في زعمهم تستلزم نفي الرسالة، وقالوا: ﴿ **مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ** ﴾ فبالغ المرسَلون في التأكيد إزالةً لهذا الإنكار البليغ»[1]، ولعلّ هذا التحليل الذي قدّمه ابن المغربي يفسّر لنا تصوّر المخاطَب في النموذج البلاغي، فهو مخاطَبٌ يفترض فيه أن يعبّر عن رأيه أيضاً مما يجعل خاصية التوجيه متبادلةً بين المتكلّم والمخاطَب.

ونحن لا نزعم أنّ خاصية التوجيه هذه مقتصرةٌ على مبحث أضرب الخبر أو أحوال الإسناد الخبري فقط، بل إنّنا نجد القزويني وشرّاح التلخيص يراعون وجود المخاطَب وتوجيه الخطاب إليه وتبادله معه في كثيرٍ من مباحث المعاني، وسنحاول فيما يلي أن نشير إلى بعض النماذج قبل التطرّق إلى مباحث البيان والبديع إن كانت هذه الخاصية موجودةً فيها أو لا؟.

يشير القزويني وشرّاح التلخيص في أثناء حديثهم عن أحوال المسند إليه إلى بعض الأحوال التي يقتضيها توجيه الخطاب إلى مخاطَبٍ معيّنٍ، من ذلك مثلاً ما وجدناه في حالات حذف المسند إليه أو ذكره، يقول الدسوقي في الفصل المتعلّق بالحذف: «اعلمْ أنّ الحذف يتوقّف على أمرين: أحدهما وجود ما يدلّ على المحذوف من القرائن، والثاني وجود المرجّح للحذف على الذكر، أمّا الأول فهو مذكور في غير هذا الفنّ كالنحو، وأمّا الثاني فقد شرع المصنّف في تفصيله ...، وحاصله أنّ من جملة مرجّحات الحذف على الذّكر: قصد التحرّز والتباعد عن العبث، وذلك أنّ ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطَب فذكره يعدّ عبثاً أي خالياً عن الفائدة فيحذفه البليغ لئلاّ ينسب إلى العبث أي الإتيان بشيء زائدٍ عن الحاجة لإتيانه بما هو ظاهر

1 مواهب الفتاح، شروح التلخيص، ج1 ص206.

معلومٌ، والعابث لا يلتفت إلى كلامه ولا يتلقّى منه بالقبول»[1]، فحذف المسند إليه إذن في بعض الأحوال تكون للاحتراز عن العبث بالمخاطَب وهو ما يُظْهِرُ في رأينا درجة توجيه الخطاب التي تكون في هذه الحال، ومن أحوال ذكر المسند إليه كذلك والتي يراعى فيها توجيه الخطاب إلى المخاطَب "بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، أي في مقامٍ يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلّم لعظمته وشرفه"[2]، ويقدّم القزويني مثالاً لذلك الآيةَ الكريمة:

(10)- ﴿ **هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا**﴾ [سورة طه- 18]

وهذا جوابٌ عن سؤال الله لموسى عليه السلام ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى**﴾ [سورة طه- 17].

وفي مبحث التعريف والتنكير كذلك نجد للتوجيه دوراً في بيان المعاني التي يذهب إليها تعريف المسند إليه أو تنكيره، ومنها على سبيل المثال تعريف المسند إليه بالعلَمية إذ من دلالات ذلك "إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختصٍّ به"[3] والمراد "بإحضاره في ذهن السامع التفات نفسه إليه وتوجّهها إليه"[4]، وكذلك تقديم المسند إليه قد يكون "ليتمكّن الخبر في ذهن السامع أي تتحقّق أهمّية تقديم المسند إليه، لأنّ في ذلك التقديم ما يوجب تمكّن الخبر في ذهن السامع لاشتمال المسند إليه على تطويل مّا بحيث يوجب التشوّق إلى الخبر، والحاصل بعد الشوق ألذّ وأمكن في النفس"[5]، ومن ذلك قول المعرّي:

(11)- والذي حارتِ البَرِيَّةُ فِيهِ حيَوانٌ مستحدثٌ من جَمَادِ[6]

"فكون المسند إليه موصوفاً بحيرة البرية فيه يوجب الاشتياق إلى أنّ الخبر عنه ما هو وقوله حيوانٌ مستحدث من جماد خبر مسوقٌ بعد التشويق إليه فيتمكّن في ذهن السامع،

1 حاشية الدسوقي، شروح التلخيص، ج1 ص274.
2 مختصر السعد، نفس المصدر، ج1 ص284-285.
3 متن التلخيص، نفس المصدر، ج1 ص293-294.
4 الدسوقي، نفس المصدر، ج1 ص293.
5 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، نفس المصدر، ج1 ص391.
6 البيت لأبي العلاء المعري في: سقط الزند، دار صادر، دار بيروت، لبنان، 1957/1376، ص12.

والحال قد اقتضى مزيد اهتمام بتمكينه في أذهان السامعين، ليحترز المحترز عن الضلال فيه ويزداد المهتدي فيه هدى"[1].

إذن فهذا استخلاص لبعض أحوال المسند إليه التي رأينا فيها مراعاةً لمنزلة المخاطَب في الخطاب، وهو ما يؤكّد في نظرنا خاصية التوجيه من خصائص مبدأ التخاطب، ومثيلُ هذه الأحوال ما نجده كذلك في بعض أحوال المسند ومنها على سبيل المثال ما كان متعلّقاً بأسلوب الشرط في استعمال "إن" الشرطية مع المسند، يقول القزويني: «وقد تستعمل "إن" في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتةٍ، كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه، وكعدم جزم المخاطَب كقولك لم يكذّبك فيم تخبر: "إن صدقتُ فقلْ لي ماذا تفعل"، وكتنزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذي أباه: "إن كان أباك فلا تؤذِهِ"، وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أنّ المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال لغرضٍ كقوله تعالى: ﴿ **أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ**﴾»[2]، فهذه بعض الأحوال التي يراعى فيها توجيه الخطاب إلى المخاطَب ووضع حالته في حسبان المتكلّم.

ومن أوضح المباحث تعبيراً عن خاصية التوجيه كذلك مبحث القصر، وتظهر هذه الخاصية في تفريع القزويني وشرّاح التلخيص القصر إلى ثلاثةِ أقسام هي قصر الإفراد وقصر القلب وقصر التعيين "لأنّه هو الذي يعتبر فيه حال المخاطَب"[3]، فالمخاطَب بقصر الإفراد من يعتقد الشركة «أي شركة صفتين في موصوف واحد فيقصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، فالمخاطَبُ بقولنا "ما زيدٌ إلاَّ كاتبٌ" من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، وبقولنا "ما كاتب إلاّ زيدٌ" منْ يعتقد اشتراك زيدٍ وعمرو في الكتابة»[4]، أمّا في قصر القلب فسمّي بذلك لقلبِ حكم المخاطَب لأنّه يعتقد مثلاً عكس الحكم

1 مواهب الفتاح، ج1 ص392.

2 القزويني، الإيضاح، شروح التلخيص، ج2 ص43-46.والآية مثالٌ لدى من قرأ بكسر همزة "إن" وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف، وقرأ الباقون بالفتح، ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ج2 ص368.

3 حاشية الدسوقي، نفس المصدر، ج2 ص167.

4 السعد التفتازاني، مختصر السعد، شروح التلخيص، ج2 ص179.

الذي أثبته المتكلّم "فالمخاطَب بقولنا ما زيدٌ إلا قائمٌ من اعتقد اتّصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد"[1]، أمّا قصر التعيين فهو للمخاطَب الذي تساوى عنده الأمر وعكسه فيجيبه المتكلّم بتخصيص أحد الشيئين إمّا الصفة في الموصوف أو الموصوف في الصفة، وسمّي بالتعيين "لتعيينه ما هو غير معيّن عند المخاطَب"[2]، وبهذا يظهر لدينا كيف اعتمد البلاغيون خاصية التوجيه في تحديد أقسام القصر.

ومثل مبحث القصر ما نجده في مبحث الإنشاء ودليلُ ذلك أنّ محور الاهتمام في مباحث الإنشاء إنّما هو الإنشاء الطلبي وهو نوعٌ من الكلام يقوم على طلب المتكلّم من المخاطَب، ونخصّ بالذكر من تلك المعاني ما تخرج إليه أساليب الإنشاء الطلبي من معانٍ تستفاد من المقام، مثل ما يخرج إليه الاستفهام من معانٍ كالاستبطاء والتنبيه على الضلال والوعيد والإنكار والتوبيخ وغيرها من المعاني التي سنرى في فصلٍ لاحقٍ كيف يتمّ النظر إليها في ضوء نظرية الأفعال الكلامية، غير أنّها توضّح لنا خاصية التوجيه في الإنشاء عموماً، ومثلها ما نجده في باب الفصل والوصل أو في باب الإيجاز والإطناب والمساواة.

وهذه المباحث التي أشرنا إليها في سبيل إثبات خاصية التوجيه تندرج ضمن مباحث علم المعاني، ولتعميم هذه الخاصية في مباحث البيان والبديع نظرنا في بعض المباحث التي اتّضحت فيها الخاصية، ويمكننا للاستدلال على ذلك النظرُ في المثالين التاليين وفق القواعد التي استخرجناها في أثناء حديثنا عن مفهوم الخطاب أي أن ننظر إليها على أنّها أخبارٌ ابتداءً، والمثالان هما:

(12)- زيدٌ كالأسدِ

(13)- كأنّ زيداً الأسدُ

فالمخاطَبُ بالعبارة (12) لا يخلو من أن يكون غير عالمٍ بشجاعةِ زيدٍ أو عالماً بها، فإن كانت الحال الأولى تبيّن أن الإخبار لفائدة إعلامه بالحكم، وإن كانت الحال الثانية تبيّن أنّ

1 نفس المصدر، ج2 ص180.

2 نفس المصدر، ج2 ص181.

الإخبار للازم الفائدة، أمّا المخاطَب بالعبارة (13) فهو إما شاكٌّ في الخبر وإمّا منكرٌ له بدليل ورود مؤكّدٍ فيها، غير أنّ هناك إضافةً في المعنى يفصّل فيها علم البيان ويهتمّ بدراستها ألا وهي ظاهرة التشبيه، وهذا الاهتمام ببعض الظواهر الدلالية لا ينفي المسلّمة التي أقررناها والتي مفادها أنّ خاصية التوجيه من مبدأ التخاطب توجد في الظواهر البيانية والبديعية كذلك، وعلى هذا أيضاً يمكن الوصول إلى نتيجة عامّةٍ هي أنّ هذا المبدأ هو ما تنشأ عنه القواعد المتعلّقة بإنتاج الخطاب سواءٌ كان الخطاب حاوياً لظواهر بيانية أو ظواهر بديعية.

إذن فقد يسّر لنا النظر في المباحث البلاغية الإقرار بوجود خاصية في الخطاب الذي يحلّله البلاغيون ألا وهي خاصية التوجيه، فالمتكلّم في إطار خضوعه لمبدأ التخاطب يوجّه خطابه إلى مخاطَبٍ معيّنٍ، وقد قادنا ذلك النظر إلى أنّ وجود المخاطَب في تحليل البلاغيين للخطاب لم يتمّ حصره فيمن يتلقّى الخطاب دون أن يشارك فيه، بل إنّ الخطاب في أحوال كثيرةٍ قد يكون ردًّا على متكلّمٍ مّا أو تحاوراً معه فيما يصبّ في رأينا في إطار ما أسميناه بمبدأ التخاطب، غير أنّ وجود المخاطَب وتوجيه الكلام إليه لا يخلو من وجود خاصية أخرى مهمّة هي خاصية المقام وهي ما سنتطرّق إليه فيما يلي.

2ـ 2: **المقام**:

لا نبالغ في الرأي إن أقررنا ابتداءً أن المقام أصلٌ تقوم عليه كلّ الصيغ التي يتكوّن منها الخطاب، وهذا ما ميّز النموذج البلاغي في تعريفه لموضوع بحثه أي البلاغة بفروعها، إذ عرّف القزويني البلاغة بأنّها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، وقد أشرنا من قبل إلى أنّ مفهوم المقام كما نتصوّره يشمل الكثير من المفاهيم التي وردت في شروح التلخيص مثل الحال والمقام ومقتضى الحال والخصوصية والاعتبار المناسب، وإذا كان اعتبار وجود المخاطَب مميّزاً أساسياً لخاصية التوجيه في التخاطب من جهة، فإنّه يمكننا النظر إلى وجود المخاطَب كذلك مميّزاً من جهة أخرى لخاصية المقام، غير أنّ للمقام أبعاداً أخرى، وقد أشار "صابر الحباشة" إلى ذلك التقابل الذي يمكننا افتراضه بين مكوّنات المقام اللغوية ومكوّناته غير اللغوية، فبشكلٍ أو بآخر فإنّ المخاطَب باعتباره جزءاً أساسياً في إنتاج الخطاب في

إطار مبدأ التخاطب نجد له جانباً في المكوّنات اللغوية كما نجد له جانباً مقابلاً في المكوّنات غير اللغوية، ولذلك استعمل صابر الحباشة مصطلح السياق للتنبيه على هذا التمييز بين المكوّنات، يقول: «إذا أخذنا برؤية شمولية للسياق في الشروح البلاغية أمكن لنا تمييز نوعين: السياق المقامي وهو متّصلٌ بالأحوال المنعكسة في الصياغة اللغوية فهو بمثابة السبب الذي يؤثّر في نصّ الملفوظ فيصاغ بموجبه مؤدّياً عملاً لغوياً معيّناً دون آخر، ومن أمثلة هذا النوع من السياق: مقام التأكيد ومقام الإطلاق ومقام الحذف ومقام الإثبات، فالمقام هو الذي يوجب خصوصية العمل اللغوي، وهذا الضرب من السياق ذو بعد دلالي تركيبي، السياق الحالي ولا يخالف السياق المقامي في تعريفه إلا من ناحية اعتبارية، ...، إذن فالسياق الحالي "هو الأمر الداعي إلى كلامٍ مكيّف بكيفية مخصوصة مناسبة" ومن أمثلة هذا النوع من السياق: حال الإنكار وحال خلوّ الذهن وحال التردّد فهو سياق يتعلّق بالمخاطَب خاصّة وهو يؤثّر في السياق المقامي المتّصل بدوره بالكلام أو الملفوظ»[1]، ولا شكّ أن صابر الحباشة قد استعان في إجراء هذا التفريق بنصّ السعد التفتازاني في الفرق بين مصطلحي الحال والمقام الذي أشرنا إليه في فقرة سابقة، وهو تفريقٌ مهمٌّ على كلّ حال لأنّه يمهّد لنا النظر في مفهوم المقام نظرةً أوسع من أن تنحصر في مصطلح واحد.

وإذا كنّا قد أشرنا في فصلٍ سابقٍ إلى عمومية مفهوم المقام في المباحث البلاغية التي نجدها في متن التلخيص وشروحه عبر نصّ القزويني في تعريف البلاغة وتعليقات الشرّاح عليه[2]، فإنّ لنا أن نستعيد بعض النتائج التي وصلنا إليها لننظر في مفهوم المقام نظرةً أكثر ارتباطاً بمبدأ التخاطب وأهمّيته في تحليل الخطاب، ومن ذلك إعادة النظر في الثنائية (الإنكار – التأكيد) لضبط المقصود بالمقام والحال ومقتضى الحال ومقتضى الظاهر والخروج عن مقتضى الظاهر، وكلّها مفاهيم ضرورية في تحديد مفهوم المقام في شروح التلخيص، يقول السعد التفتازاني في ضبط العلاقة بين مفهومي الحال ومقتضى الحال: «الحال هو الأمر الداعي للمتكلّم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّى به أصلُ المراد خصوصيّة ما وهو

1 صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، ص183.

2 ينظر: شروح التلخيص، ج1 ص122-129.

مقتضى الحال، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال، وقولك له: "إنّ زيداً في الدار" مؤكَّداً بإنّ كلام مطابق لمقتضى الحال، وتحقيق ذلك أنّه جزئيٌّ من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فإنّ الإنكار مثلاً يقتضي كلاماً مؤكّداً وهذا مطابقٌ له»[1]، وقد استنتجنا سابقاً المقولتين التاليتين اعتماداً على هذا النص:

(14)- إذا كان المخاطَب منكراً للحكم ــ اقتضى تأكيد الكلام.

(14َ)- الحال- مقتضى الحال.

فالإنكار بوجهٍ يعتبر حالاً يقتضي التوكيد، وحال الإنكار كما يمكننا أن نفهمه هو مقام الإنكار الذي يمكن أن يؤدّى في مقامٍ تواصليٍّ بواسطة إنتاجٍ كلاميٍّ صريحٍ دالٍّ على الإنكار بما يقتضيه ذلك من وجود متخاطبين وزمان ومكانٍ معيّنين ومعلومات متداولة مشتركة بين المتخاطبين، أو قد يؤدّى كذلك في ضوء هذا المقام التواصلي بواسطة إنكارٍ بنظرات العينين أو إعراضٍ عن الاستماع لدى المخاطَب ممّا يقود المتكلّم إلى إنتاج الخطاب الرادّ على الإنكار بواسطة التوكيد، وقد يخرج الكلام عن مقتضى الظاهر أي ظاهر الحال فينزّل غير المنكر منزلة المنكر أو العكس، وذلك لاعتبارات يقتضيها السياق الحالي كما تصوّره صابر الحباشة، يقول الدسوقي في بيان هذا الفرق: «اعلمْ أنّ الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيّفاً بكيفيّةٍ ما، سواءٌ كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلّم كتنزيل المخاطَب غير السائل منزلة السائل، وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيّفاً بكيفيةٍ مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع، فلذا كان ظاهر الحال أخصّ من الحال مطلقاً، فالتطبيق على الثاني إخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال، وعلى الأول إخراج له على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال، ثمّ إنّ تلك الكيفية هي المقتضي للحال أو لظاهره، فكلّ كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كلّ كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره»[2]، واعتماداً على هذا

1 سعد الدين التفتازاني، مختصر السعد، ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص122-124.

2 شروح التلخيص، ج1 ص208.

النصّ وما سبقه من نتائج نجد أنّ أقرب المفاهيم إلى التعبير عن مقام الخطاب (Situation du discours) هو مفهوم الحال أي ذلك "الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيّفاً بكيفيةٍ مخصوصةٍ"، وقد حاول التداوليون المعاصرون البحثَ عن مكوّنات المقام فيما أسموه بالمشيرات المقامية (Les déictiques)[1] وأغلب هذه المشيرات يندرج ضمن أبوابٍ لغويةٍ درسها النحاة بالتفصيل فكانت للبلاغيين مجالاً آخر للدراسة عبر ما تأخذه من معانٍ دالّةٍ على الأحوال والمقامات، وهذه المشيرات هي أسماء الإشارة والظروف الزمانية والمكانية، وضمائر المتكلّم والمخاطب والغائب، وإذا كانت ثنائية "الإنكار والتأكيد" قد بيّنت لنا أهمّية المقام في النموذج البلاغي سواءٌ عبر إنتاج الخطاب أو عبر تحليله، فإنّنا نجد الكثيرَ من الأحوال التي تندرج ضمن مفهوم المقام ومكوّناتها والتي تتوزّع بين المباحث البلاغية، وسنشير إلى بعض النماذج منها فيما يلي.

نجد القزويني وشرّاح التلخيص يناقشون قضية الضمائر المحيلة لمقام الخطاب في أحد أحوال المسند إليه المتعلّق بتعريفه خصوصاً، ولا شكّ أنّ مبحث الضمائر أحد أهمّ المشيرات المقامية التي بنى عليها "بنفنيست" نقاشه للقضية[2]، وقد وجدنا القزويني وشرّاح تلخيصه يربطون بين وجود الضمائر والدلالة على المقام التواصلي الذي جرى إنتاج الخطاب فيه، يقول القزويني: «ثمّ التعريف مختلفٌ فإن كان بالإضمار فإمّا لأنّ المقام مقام التكلّم كقول بشّار:

---

1 في بيان مفهوم المشيرات يمكن النظر في:

- Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T1 pp 252-253.
- Catherine Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, p 39-42.
- Oswald Ducrot et Jean-Marie Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, pp 369-371.
- Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, pp 158-160.

والدراسة القيّمة: د. نرجس باديس، المشيرات المقامية في اللغة العربية، مركز النشر الجامعي، منوبة، تونس، ط1، 2009.

2 Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T1 p 252.

أَنَــا المُرَعَّــثُ لاَ أَخْفَــى عَلَــى أَحَــدٍ ذَرَّتْ بِــيَ الشَّـمْسُ لِلْقَاصِــي وَلِلـدَّانِي[1]

وإمّا لأنّ المقام مقام الخطاب كقول الحماسية:

وَأَنْــتَ الَّــذِي أَخْلَفْتَنِــي مَــا وَعَــدْتَنِي وَأَشْـمَتَّ بِــي مَــنْ كَــانَ فِيــكَ يَلُــومُ[2]

وإمّا لأنّ المقام مقام الغيبة لكون المسند إليه مذكوراً أو في حكم المذكور لقرينة، كقوله:

مِــنَ البِــيضِ الوُجُــوهِ بَنِــي سِنَــانٍ لَــوَ انَّــكَ تَسْتَــضِيءُ بِهِــمْ أَضَــاؤُوا

هُــمُ حَلُّــوا مِــنَ الشَّــرَفِ المُعَلَّــى وَمِـنْ حَسَـبِ العَشِـيرَةِ حَيْـثُ شَـاؤُوا[3]

وقوله تعالى: ﴿ **اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [سورة المائدة– 08] أي العدلُ، وقوله تعالى: ﴿ **وَلأَبَوَيْـهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ**﴾ [سورة النساء– 11]، أي ولأبوي الميت»[4]، فاستعمال الضمائر يكون دالاً على المقام، مع أنّنا لا نجد فرقاً بين استعمال الضمير وعدم استعماله إذ لا يفترض أن يوجد خطابٌ في المفهوم الأعم الذي أخذنا به دون وجود مقام تخاطبي، وهذه القضية محلّ نقاشٍ للتفريق بين مجال دراسة النظام اللغوي أي النحو ومجال دراسة استعمال هذا النظام، والأحسن أن ننظر إلى الضمائر على اعتبارها إحالةً على المقام، فمن جهةٍ تدلّ ضمائر المتكلّم والمخاطَب والغائب على المكوّنات اللغوية المحيلةِ للمقام، ومن جهة أخرى يمكن النظر إليها على أنّها محدّدات للمقام التواصلي الذي تمّ إنتاج الخطاب فيه ولكن من وجهة نظر بلاغية تربط بين المقام وحال المخاطَب وغرض المتكلّم، وهذا ما تنبّه إليه القزويني وشرّاح التلخيص في مناقشتهم لقضايا الإضمار، ولعلّ أهمّ مبحث حوى ملاحظاتهم

1 هذا البيت من الخفيف وهو في: ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر. تونس، ودار السلام، القاهرة، ط1، 2008/1429، ج2 ص236.كما ورد في: الخطيب التبريزي، شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب، بيروت، دت. ج1 ص120.

2 هذا البيت من الطويل لأمامة تجيب عبد الله بن الدمينة وهو في: أبو علي المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1952/1371، ط1، مج3 ص1381، والخطيب التبريزي، شرح ديوان الحماسة، ج3 ص177.

3 هذان البيتان من الوافر وهما لأبي البرج المرّي، وورد البيتان في: الآمدي، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، تحقيق: ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991/1411، ص76.

4 القزويني، الإيضاح، شروح التلخيص، ج1 ص287–288.

الدقيقة في هذا الموضوع هو مبحث الالتفات وهو "التعبير عن معنى بطريقٍ بعد التعبير عنه بطريق آخر"[1] ومقصودهم بالطريق أحد الطرق الثلاثة السابق ذكرها في مجال الإضمار أي: التكلّم أو الخطاب أو الغيبة، وقد قرّر القزويني قبل بحثه في الالتفات مسلّمةً خاصّة بأصل التخاطب إذ يقول: «وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، وقد يترك إلى غير معيّن كما تقول: "فلانٌ لئيمٌ، إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك"، فلا تريد مخاطَباً بعينه، بل تريد: إن أُكْرِمَ وإن أُحْسِنَ إليه، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد»[2]، ومراد القزويني بهذه المسلّمة التنبيه إلى ما يمكن أن ينشأ عن الضمائر من دلالات، ومبحث الالتفات مبحثٌ أكثر تفصيلاً في الدلالات الناشئة عن الضمائر غير أنّه مخصوصٌ بالانتقال الذي نجده في صيغة الخطاب سواءٌ من صيغة المتكلّم إلى صيغة المخاطب أو من صيغة المخاطب إلى صيغة الغائب أو العكس وبالإجمال فهي ستّ حالات:

- **الحالة الأولى:** الالتفات من التكلّم إلى الخطاب مثال قوله تعالى: ﴿**وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [سورة يس– 22] و«المراد: "ما لكم لا تعبدون"، لكن لمّا عبّر عنهم بطريق التكلّم كان مقتضى السَّوْقِ إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب»[3].

- **الحالة الثانية:** الالتفات من التكلّم إلى الغيبة ومثاله قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ(1) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ(2)**﴾[سورة الكوثر– 1، 2]، «فقوله: " إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ" تكلّم، وقوله: " لِرَبِّكَ" غيبة لأنّ الاسم الظاهر من قبيل الغيبة فهو التفات إلى غيبة والأصل "فصلِّ لنا"»[4].

- **الحالة الثالثة:** الالتفات من الخطاب إلى التكلّم والمثال قول علقمة بن عبدة:

1 الدسوقي، نفس المصدر، ج1 ص464.

2 القزويني، الإيضاح، ج1 ص289–290.

3 السعد التفتازاني، نفس المصدر، ج1 ص468.

4 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، شروح التلخيص، ج1 ص268.

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حِينَ مَشِيبُ

يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ[1]

«فالتفت في قوله "تكلّفني" عن قوله "بك" من الخطاب إلى التكلّم وهذا مما خالف فيه الظاهر لفظاً لا معنىً»[2]

- **الحالة الرابعة:** الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ومنه قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ**﴾ [سورة يونس- 22] فقد «عبّر بطريق الخطاب في قوله "كنتم" ثم بطريق الغيبة في قولهم "بهم"»[3].

- **الحالة الخامسة:** الالتفات من الغيبة إلى التكلّم ومنه قوله تعالى: ﴿**واللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ**﴾ [سورة فاطر- 9] «فقد عبّر أوّلاً باسم الجلالة موصوفاً بالموصول وعاد عليه ضمير الغيبة، فكان الأصل أن يساق الكلام على طريق الغيبة فيقال "فساقه" أي: فساق الله ذلك السحاب إلى بلد ميت فأحياه به، ثمّ عدل عنها إلى التكلّم فقال "فسقناه"»[4].

- **الحالة السادسة:** الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ومنه قوله تعالى: ﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ(4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ [سورة الفاتحة- 4، 5]، «فقوله "ملك يوم الدين" وصف بظاهر، وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا، فاقتضى الظاهر سوق الكلام على طريق الغيبة ثم عدل إلى الخطاب في قوله "إيّاك نعبد" ومقتضى الظاهر أن يقال "إيّاه نعبد"»[5].

وإذا كان مبحث الالتفات يلخّص لنا أوجه الانتقال من صيغة للخطاب إلى صيغة أخرى فإنّ التحليل الذي استند إليه القزويني وشرّاح التلخيص جعلهم يربطون هذا الانتقال بهدفٍ عامٍّ معيّن هو تجديد نشاط السامع وإيقاظ إصغائه، وقد يوجد "لكلّ التفاتٍ سوى هذا الوجه العام

1 هذا البيتان من الطويل وهما في: شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. حنّا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط1، 1993/1414، ص23.

2 السبكي، عروس الأفراح، شروح التلخيص، ج1 ص269

3 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص271.

4 نفس المصدر والصفحة.

5 نفس المصدر والصفحة.

لطيفة، ووجه مختصٌّ به بحسب مناسبة المقام"[1]، إذن فمبحث الالتفات مؤشّرٌ من مؤشّرات المقام التي تدلّ عليه عبر أحد مكوّناته وهو الضمائر، غير أنّ له في النموذج البلاغي تخريجاً آخر بحسب المقام الذي يردُ فيه ويتعلّق هذا التخريج بالغرض المرادِ من الالتفات في حدّ ذاته، ولعلّ هذه النتيجة التي نصل إليها توجّهنا إلى البحث عن الغرض باعتباره خاصية من خصائص مبدأ التخاطب.

2ـ 3: **الغرض**:

تمثّل في رأينا خاصّية الغرض أهمّ الخصائص التي تندرج ضمن مبدأ التخاطب والتي تجسّد تحليل الخطاب في النموذج البلاغي، إذ في كل الأحوال كان الهدف من التحليل في شروح التلخيص هو الوصول إلى الأغراض الممكنة للكلام البليغ، وقد تجاوزَ القزويني وشرّاح التلخيص التعرّف على هذه الأغراض في حملها على ظواهرها اللغوية إلى محاولة ضبطها ضبطاً استقرائياً، وقد كفل لهم هذا البحثُ محاولةَ صياغتها في قواعد، وهي محاولةٌ ناشئةٌ عن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني وملاحظات أبي يعقوب السكاكي في "مفتاح العلوم"، ولا عجبَ أنْ نجد الشيخ عبد القاهر الجرجاني نفسَه يورد المصطلح في سياق بيانه لأهمّية الأساس النحوي لنظرية النظم: «وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبةٍ لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرضُ بسبب المعاني و**الأغراض** التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»[2]، ويقول في نصٍّ آخرَ مبيِّناً المقصود بالمصطلح: «لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها، فإن قلت: إذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك فليستا عبارتين عن معنى واحد بل هما عبارتان عن معنيين اثنين، قيل لك: إن قولنا "**المعنى**" في

1 السعد التفتازاني، المطوّل، ص293، وينظر: شروح التلخيص، ج1 ص472-473.

2 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص87.الإظهار من عندي.

مثل هذا يرادُ به **الغرض** والذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول: "زيد كالأسد"، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: "كأن زيداً الأسدُ" فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنّه لا يروعه شيءٌ بحيث لا يتميّز عن الأسد ولا يقصّر عنه حتّى يتوهّم أنّه أسدٌ في صورة آدميّ، وإذا كان هذا كذلك فانظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق إلا بما تُوُخِّيَ في نظم اللفظ وترتيبه، حيث قُدِّمَ "الكافُ" إلى صدر الكلام وركّبت مع "أن"»[1]، فالغرض هو المعنى الناشئ عن التركيب اللغوي الخاضع للقواعد النحوية الذي يُنْظَرُ إليه في مقامه التواصلي ويوجّهه متكلّم إلى مخاطَب معيّن، وعلى هذا نجد أغلب المباحث البلاغية تحوي مصطلحَ الغرض المستفاد من الخطاب، والنماذج على ذلك كثيرةٌ لا تنحصر في مباحث علم المعاني بل تتعدّاها إلى مباحث البيان والبديع، وسنشير إلى بعضها فيما يلي.

يمكننا أوّلاً الإشارة إلى ثنائية الإنكار والتوكيد بما تحمله هذه الثنائية من تعبيرٍ عن الغرض، وإذا كان القزويني وشرّاح التلخيص قد ربطوا هذه الثنائية بالمقام التواصلي الذي تجري فيه فإنّ النظر إليها في ضوء مفهوم الغرض سيقدّم لنا صورةً أوضح لها، إذ لمّا ارتبط الغرض بالمقام التواصلي الذي قيل فيه جُعِلَ للمقام اللفظُ الذي يعبّر عن الغرض والدليل على ذلك أنّ الإنكار كما وصفه القزويني في نصوص سابقةٍ هو حالٌ تقتضي توكيداً، ولذا يمكن أن نقول "مقام الإنكار"، وليس التوكيد مقاماً وإنّما هو مقتضى الحال الذي يُعبَّر عنه بواسطة التركيب اللغوي، على أنّنا لو أردنا أن نعبّر عن الإنكار بأنّه غرضٌ لم نجد لأنفسنا اعتراضاً عن ذلك، وكذلك التوكيد، فالغرض بهذا أقربُ صلةً بالتركيب اللغوي أو الكلام ولكن من جهة تأديته لمعناه المراد منه، وهذا هو جوهر الاهتمام في النموذج البلاغي، يقول ابن يعقوب المغربي في شرح كلام القزويني: «"فالبلاغة راجعةٌ إلى اللفظ" فيصحّ وصفه بها فيقال: هذا اللفظ بليغٌ، ولكنّ وصفه لا باعتبار كونه لفظاً ومجرّد صوت، ولا باعتبار أنّه دلّ على المعنى الأوّل الذي هو مجرّد إفادة النسبة بين الطرفين على أيّ وجه كانت تلك النسبة، فإنّ هذا

1 نفس المصدر، ص 258، والإظهار من عندي.

المعنى مطروحٌ في الطريق يتناوله الأعرابي والأعجمي والبدوي والقروي فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة، وإنّما يوصف بها "باعتبار إفادته" أي اللفظ "المعنى" الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام، ويتعلّق بها الغرض لاقتضائها المقام، كالتأكيد بالنسبة للإنكار، وكالإيجاز في الضجر، وكالإطناب في المحبوبية، وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد»[1]، ويمكننا أن نستنتج أيضاً تبعاً لهذا النصّ أنّ الغرض يُعْرَفُ بالتركيب، فالتوكيد مثلاً ظاهرةٌ تركيبيةٌ معيّنةٌ وهو غرضٌ في الوقت ذاته، وعلى هذا اهتمّ البلاغيون بتتبّع التراكيب اللغوية استكشافاً منهم للأغراض مثل تراكيب التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتنكير وربطوا هذه الظواهر بعلاقة الإسناد عبر طرفيها المسند إليه والمسند ثمّ متعلّقات الفعل كالمفعول به والحال، ثمّ تطرّقوا لبعض الظواهر التركيبية الأخرى فبحثوا عن الأغراض منها كالقصر والإنشاء والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة.

ولمحاولة التمثيل لتحليل القزويني وشرّاح التلخيص للأغراض المرتبطة بالتغيّرات التركيبية نشير إلى بعض منها، فبالنسبة لأحوال المسند إليه يمكننا الإشارة إلى بعض الأحوال والغرض منها مع طرح الأمثلة التي قدّمها القزويني أو الشرّاح من بعده:

أولاً: أغراض حذف المسند إليه:

1- الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر: « يعني بقوله في الظاهر أنّ ذكره يكون في الظاهر عبثاً لإغناء القرينة عنه، وإن كان في الحقيقة غير عبثٍ كقولك لمن يستشرف الهلال "الهلالُ والله" أي هذا الهلالُ فلو صرّحت بذكر المبتدأ لكان ذكره عبثاً في الظاهر بمعنى أنّه لا يظهر له فائدة»[2].

2- تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ: أي «أن يخيّل المتكلّم السامعَ بذلك الحذف أنّه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل،... كقوله:

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، شروح التلخيص، ج1 ص134-135.

2 السبكي، عروس الأفراح، ج1 ص275.

قَـالَ لِـي كَيْـفَ أَنْـتَ قُلْـتُ عَلِيـلُ سَهَـرٌ دَائِـمٌ وَحُـزْنٌ طَوِيـلُ[1]

لم يقلْ: "أنا عليلٌ" للاحتراز أو التخييل المقرّرين أو لهما معاً، لأنّ لكلّ امرئٍ في باب البلاغة ما نوى»[2].

3- اختبار تنبّه السامع عند القرينة: أي أيتنبّه أم لا يتنبّه.

4- اختبار مقدار تنبّه السامع: «ومبلغ ذكائه هل يتنبّه بالقرائن الخفيّة أو لا؟»[3].

5- إيهام صونه عن اللسان: تعظيماً له.

6- عكس ذلك: أي تحقيراً له.

7- تأتّي الإنكار لدى الحاجة: أي تيسّره لدى المتكلم.

8- لتعيّن المسند إليه.

9- ادّعاء تعيّنه.

ثم يقول القزويني: "أو نحو ذلك" أي أغراض حذف المسند إليه، ويشرح التفتازاني ذلك بقوله: «كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك، كقول الصياد: "غزال" أي هذا غزال وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل "جاء"، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل "رميةٌ من غير رامٍ" أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذمّ أو الترحّم»[4].

1 هذا البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص238، و: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص، ج1 ص36.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص276-277.

3 نفس المصدر، ج1 ص277.

4 شروح التلخيص، ج1 ص280-282..

ثانياً: أغراض تعريف المسند إليه:

1- تعريف المسند إليه بالإضمار:

- للتعبير بأحد الضمائر: «وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، وقد يترك إلى غير معيّن كما تقول: "فلانٌ لئيمٌ، إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك"، فلا تريد مخاطَباً بعينه، بل تريد: إن أُكْرِمَ وإن أُحْسِنَ إليه، فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد، وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾ [سورة السجدة- 12] أُخْرِجَ في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد إلى تفظيع حالهم وأنّها تناهت في الظهور حتّى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤيةُ راءٍ مختصّ به، بل كلّ من يتأتّى منه رؤيةٌ داخل في هذا الخطاب»[1].

2- تعريف المسند إليه بالعلمية:

- "لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختصٍّ به"[2] نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾ [سورة الإخلاص- 1]،

- أو تعظيمه أو إهانته؛ "ليفيد تعظيماً لإشعاره به لكونه من الألقاب الدالّة على ذلك، أو ليفيد إهانة لإشعاره بها، كما إذا قيل في التعظيم: هذا عليٌّ حضرَ، وفي الإهانة: هذا أنفُ النّاقة حضر"[3]،

- أو كنايةً أي "ليكون كنايةً عن معنى يستفاد منه باعتبار أصل وضعه قبل النقل، فيقال مثلاً: أبو لهبٍ قال كذا، لينتقل منه إلى كونه جهنّمياً"[4]؛

- أو إيهام استلذاذه «أي إيهام المتكلّم السامع أنّ العلمَ وجده لذيذاً فأحرى إذا وجده لذيذاً بالفعل كقوله:

---

1 القزويني، الإيضاح، ج1 ص289-291.

2 شروح التلخيص، ج1 ص293-294.

3 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص298.

4 نفس المصدر والصفحة.

بِـاللهِ يَـا ظَبْيَـاتِ القَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا لَـيْلاَيَ مِـنْكُنَّ أَمْ لَيْلَـى مِـنَ البَشَـرِ [1]

كرّر ليلى لإيهام الاستلذاذ أو لوقوع الاستلذاذ وكان يكفيه "أم هي"، وإيهام الاستلذاذ يظهر عند تكرار اسم ما يظنّ محبوباً»[2]،

- أو التبرّك به،

- أو نحو ذلك كالتفاؤل والتطيّر والتسجيل على السامع.

3- تعريف المسند إليه بالموصولية:

- لعدم علم المخاطَب بالأحوال المختصّة به سوى الصلة،

- أو لاستهجان التصريح بالاسم،

- أو لزيادة التقرير نحو: ﴿**وَرَاوَدَتْـهُ الَّتِـي هُـوَ فِـي بَيْتِهَـا عَـنْ نَفْسِـهِ**﴾ [سورة يوسف- 23] "فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله"[3]،

- أو التفخيم نحو: ﴿**فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**﴾ [سورة طه- 78]،

- أو تنبيه المخاطَب على خطأ نحو:

إِنَّ الَّذِيـــنَ تَرَوْنَـــهُمْ إِخْـــوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا[4]

---

1 هذا البيت من البسيط، أورده القزويني في الإيضاح ونسبه إلى "الحسين بن عبد الله الغريبي"، ينظر: شروح التلخيص، ج4 ص405، وأشار العباسي إلى اختلاف نسبة البيت إلى المجنون وذي الرمّة والعرجي، ينظر: معاهد التنصيص، ج2 ص53، وينظر أيضا: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ط4، 1961/1380، ج2 ص482، وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج1 ص97.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص301.

3 السعد التفتازاني، مختصر السعد، شروح التلخيص، ج1 ص305.

4 هذا البيت من الكامل، وهو لعبدة بن الطبيب في: شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق: يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، 1971/1391، ص48، وينظر: عبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص36، والمفضّل الضبّي، المفضّليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1942/1361، ص147.

- أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر: "يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أنّ بناء الخبر عليه من أي وجه وأيّ طريق من الثواب والعقاب والمدح والذمّ أو غير ذلك"[1] نحو: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**﴾ [سورة غافر- 60] "ففي مضمون الصلة الذي هو الاستكبار عن عبادة الرب إيماءٌ إلى أنّ الخبر المبني على الموصول وصلته أمرٌ من جنس الإذلال والعقوبة وهو قوله تعالى: ﴿**سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**﴾، أي صاغرين فالمراد بالوجه كما تقدّم الخبر ونوعه الذي يأتي عليه"[2]،

- ورُبَّما جُعِلَ ذريعةً إلى التعريض بالتعظيم لشأنه نحو:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[3]

«ففي قوله: "إنّ الذي سمك السماء" إيماءٌ إلى أنّ الخبر المبني عليه أمرٌ من جنس الرفعة والبناء عند من ذوق سليم، ثمّ فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه من فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع»[4]،

- أو ذريعة لتعظيم شأن غيره نحو قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ**﴾ [سورة الأعراف- 92]، «ففيه إيماءٌ إلى أنّ الخبر المبني عليه ممّا ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام، وربّما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو: "إنّ الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنّف فيه"، أو لشأن غيره نحو: "إنّ الذي يتبع الشيطان خاسر"، وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر أي جعله محققاً ثابتاً نحو:

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتاً مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ[5]

1 السعد التفتازاني، مختصر السعد، ج1 ص308.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص308.

3 هذا البيت من الكامل، للفرزدق في ديوانه ينظر: شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ط1، 1983، ج2 ص318.و: العباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص37.

4 مختصر السعد، ج1 ص310.

5 هذا البيت من البسيط، لعبدة بن الطبيب في شعره، ص59.

فإنّ في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليه إيماءٌ إلى أنّ طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبّة وانقطاع المودّة ثمّ إنّه يحقّق زوال المودّة ويقرّره حتّى كأنّه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل: "إنّ الذي سمك السماء" إذ ليس في رفع السماء تحقيق وتثبيتٌ لبنائه لهم بيتاً، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر»[1].

4- تعريف المسند إليه بالإشارة:

- لتمييزه أكمل تمييز، نحو:

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ[2]

«فقوله هذا إشارة إلى تمييز أبي الصقر أكمل تمييز ليكون مدحه في الأذهان كالنار على علَم، وظهور نعته عند الناس كظهور البدر بلا غيم ولا خسوف، وإنّما أفاد اسم الإشارة أكمل التمييز لتنزّله في المحسوس الذي أصله أن يستعمل فيه منزلة وضع اليد، ولو كان في المعارف ما هو أعرف منه فإنّ ذلك لا ينافي أن تكون فيه خصوصية يفوت بها ما سواه، لأنّ المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنّها أكثر بعداً من عروض الالتباس، وذلك لا ينافي أن يكون ما هو دونه أقوى منه في المعنى في بعض الصور»[3]،

- التعريض بغباوة السامع وأنّه لا يدرك غير المحسوس، «لأنّ اسم الإشارة الأصلُ فيه أن يستعمل في المحسوس المشاهد فيقع التعريض به كما يقع بنفس الإشارة الحسّية وبنفس وضع اليد على الشيء كقوله:

---

1 مختصر السعد، ج1 ص310-313.

2 هذا البيت من البسيط، وهو لابن الرومي، ورد في: معاهد التنصيص، ج1 ص38. وبصيغة أخرى في: ديوان ابن الرومي، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، دت، ج6 ص2399، هي:

هـذَا أَبُـو الصَّقْـرِ فَـرْدٌ فِـي كِتَابَتِـهِ وَهْوَ ابْنُ شَيْبَـانَ بَيْنَ الطَّلْحِ والسَّلَمِ

3 المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص314.

أُولَئِـــكَ آبَـــائِي فَجِئْنِـــي بِمِـــثْلِهِم إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَرِيـرُ المَجَـامِعُ[1]

ففي قوله "أولئك آبائي" تعريض بغباوة جرير، وأنّه لا يدرك غير المحسوس بخلاف لو قال "فلان وفلان وفلان آبائي" وقوله "فجئني بمثلهم" تعجيز أي لا تقدر أن تأتي بمثلهم في مناقبهم إذا جمعتنا مجامع الافتخار والإنشاد يوماً مَا»[2]،

- بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسّط كقولنا: "هذا زيدٌ، وذلك عمرٌو، وذاك بشرٌ"[3]،
- أو تحقيره بالقُرْب نحو: ﴿**أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ**﴾ [سورة الأنبياء- 36]،
- أو تعظيمه بالبُعد نحو: ﴿**ألم (1) ذَلِكَ الكِتَابُ**﴾ [سورة البقرة- 1، 2]،
- أو تحقيره بالبعد كما يقال: "ذلك اللعين فعل كذا"[4]،
- أو التنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصافٍ على أنّه جديرٌ بما يرِدُ بعده من أجلها نحو: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ**﴾ [سورة البقرة- 7]، «فقد عقب المشار إليه وهو مصدوق المتّقين بأوصاف هي الإيمان بالغيب وإقام الصلاة والإنفاق مما رزق والإيمان بما أنزل والإيمان بالآخرة، ثمّ عرّف المسند إليه باسم الإشارة وهو "أولئك" المشار به على مصدوق الذين تنبيهاً على أنّ المشار إليه كان جديراً بما يَرِدُ بعد اسم الإشارة من الحكم الذي هو الهدى عاجلاً والفلاح وهو البقاء الأبدي في النعيم آجلاً من أجل تلك الأوصاف»[5].

5- تعريف المسند إليه باللام:

- الإشارة إلى معهودٍ "أي إلى شيءٍ من أفراد الحقيقة واحداً كان أو أكثر معهود بين المتكلّم والمخاطب، نحو: ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى**﴾ [سورة آل عمران- 36]، أي ليس الذكَر الذي

1 هذا البيت من الطويل، للفرزدق: إيليا الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج2 ص72، ومعاهد التنصيص، ج1 ص42.
2 المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص315.
3 القزويني، الإيضاح، ج1 ص315.
4 شروح التلخيص، ج1 ص317.
5 المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص319-320.

طلبته امرأة عمران ليكون من سدنة بيت المقدس كالأنثى التي وهبت لها"[1]،

- أو إلى نفس الحقيقة «كقولك: "الرجلُ خير من المرأة" و"الدينار خيرٌ من الدرهم"، ومنه قول أبي العلاء المعرّي:

وَالخِلُّ كَالمَاءِ يُبْدِي لِي ضَمَائِرَهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الكَدَرِ»[2]

- للدلالة على واحد من أفراد الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن كقولك "ادخل السوق" وليس بينك وبين مخاطَبك سوقٌ معهود في الخارج، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ**﴾ [سورة يوسف- 13] «فليس المراد كلَّ ذئبٍ، ولا حقيقة الذئب، ولا ذئب معيّن، بل فرد من أفراد حقيقة الذئب، وهذا معنى قوله "وهذا في المعنى كالنكرة" يعني: باعتبار القرينة، ... كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي[3]

فيسبّني: نعتٌ للّئيم، والمراد به فردٌ باعتبار عهدية حقيقته المقدّرة فيه، ولم يجعل يسبني حالاً، لأنّ الغرض أنّ اللّئيم دأبه السبّ، ومع ذلك تحمّله القائل وأعرض عنه»[4]،

- وقد يفيد الاستغراق لجميع الأفراد نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ [سورة العصر- 2] لأنّ استغراق المفرد أشمل[5].

---

1 نفس المصدر، ج1 ص320-321.

2 القزويني، الإيضاح، ج1 ص323، والبيت من البسيط، وهو لأبي العلاء المعرّي في: أبو العلاء المعرّي، سقط الزند، دار بيروت ودار صادر، بيروت، 1957/1376، ص58، و: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص249.

3 البيت من الكامل، لعميرة بن جابر الحنفي في: أبو عبادة البحتري، الحماسة، تح: كامل مصطفى، المكتبة التجارية، مصر، ط1، 1929، ص271.ونسبه عبد القادر البغدادي لرجل من بني سلول في: البغدادي، خزانة الأدب، ج1 ص357-258، والبغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف بقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1989/1410، ج2 ص287.

4 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص325-326.

5 شروح التلخيص، ج1 ص328.

6- تعريف المسند إليه بالإضافة:

- لأنّه أخصر طريقٍ يمكن إحضاره به إلى ذهن السامع والاختصار يناسب المقام نحو قول الشاعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدُ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ[1]

«أي مَهْوِيِّي، وهذا أخصر من "الّذي أهواه" ونحو ذلك، والاختصار مطلوبٌ لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل»[2]،

- أو تعظيماً لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كالقول: "عبدي حضرَ" و"عبد الخليفةِ ركِبَ" و"عبدُ السلطانِ عندي"،

- أو تحقيراً نحو: "وَلَدُ الحَجَّام حاضرٌ".

هذه مجمل الأغراض التي حاولَ القزويني وشرّاح التلخيص الإشارة إليها في حذف المسند إليه ثمّ في تعريفه عبر أنواع التعريف التركيبية، وقد حاولنا تلخيصها قدر الإمكان للوصول إلى بعض النتائج التي تبرزُ خاصّية الغرض في تحليل الخطاب عبر النموذج البلاغي، وقبل الإشارة إلى هذه النتائج نودّ أيضاً كما أسلفنا البحث في بعض الأغراض الناتجة عن أحوال المسند ومتعلّقات الفعل.

ثالثاً: بعض الأغراض من أحوال المسند:

تتّفق أحوال المسند مع أحوال المسند إليه في بعض الأغراض المتعلّقة بالحذف أو الذكر أو التقديم أو التأخير، غير أنّ هناك بعض الأغراض التي يتميّز بها المسند عن المسند إليه، فمن أغراض كون المسند فعلاً مثلاً التقييدُ بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجدّد كقول الشاعر:

---

1 البيت من الطويل، وهو لجعفر بن عُلبة الحارثي ورد في: أبو تمام، ديوان الحماسة، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998/1418، ص14، وفي: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج1 ص51، و: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج10 ص307.

2 مختصر السعد، ج1 ص345.

أَوَ كُلَّمَـــا وَرَدَتْ عُكَـــاظَ قَبِيـــلَةٌ بَعَـــثُوا إِلَـــيَّ عَرِيـــفَهُمْ يَتَوَسَّـــمُ[1]

«أي يصدر عنه تفرّس الوجوه وتأمّلها شيئاً فشيئاً ولحظةً فلحظة»[2]، وأمّا الغرض من كونه اسماً فلإفادة الدوام والثبات «وذلك لأغراض يقتضيها المقام ككمال المدح أو الذم، لأنّهما بالدائم الثابت أكمل كقوله:

لا يألفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِـنْ يَمُـرُّ عَلَيْهَـا وَهْـوَ مُنْطَـلِقُ[3]

فتعبيره "بمنطلق" للإشعار بأنّ انطلاق الدرهم على الصرّة أمرٌ ثابتٌ دائم لا يتجدّد مبالغة في مدحهم بالكرم، وأنّ الدرهم ليس له استقرار مّا في الصرة أصلاً»[4].

ومن بين أغراض تقديم المسند مثلاً التفاؤل أو التشويق لذكر المسند إليه كقول الشاعر:

ثَلاَثَـــةٌ تُشْـــرِقُ الـــدُّنْيَا بِبَهْجَتِـــهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ[5]

«فقوله "ثلاثةٌ" خبر مقدّم، ووصفه بالإشراق الذي هو أن يصير الشيء مضيئاً، وأسند ذلك الإشراق إلى الدنيا وجعل سبب إشراق الدنيا بسبب بهجة تلك الثلاثة، فاشتاقت النفوس إلى معرفة من ببهجته تشرق الدنيا وهو المسند إليه الذي هو قوله: "شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمرُ" لتتمكّن هذه الثلاثة في النفوس، وتمكّنها آكدُ في مدحها، ثمّ الغرض من الثلاثة أبو إسحاق، وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو إيهاماً لعدم العلم بأنّ الشمس أقوى من أبي إسحاق في الإشراق»[6].

---

1 البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم العنبري في: الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، دت، ص127.

2 مختصر السعد، ج2 ص28-29.

3 البيت من البسيط، وهو للنضر بن جؤية، ورد في: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص174، ومعاهد التنصيص، ج1 ص72.

4 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج2 ص29-30.

5 البيت من البسيط، وهو لمحمد بن وهيب الحميري في مدح المعتصم وقد ورد في: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وآخران، دار صادر، بيروت. لبنان، ط3، 2008/1429، ج19 ص57، ومعاهد التنصيص، ج1 ص74.

6 المغربي، مواهب الفتاح، ج2 ص116.

رابعًا: بعض الأغراض من أحوال متعلّقات الفعل:

يقرّر القزويني تبعاً لما وُجِدَ عند النحاة أنّ الفعل المتعدّي إذا أُسْنِدَ إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

- **الضرب الأول:** أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك، وهذا ينزّل منزلة اللازم أي لا يُذْكَرُ له مفعولٌ لئلاّ يتوهّم السامع أنّ الغرض الإخبار به باعتبار تعلّقه بالمفعول، ولم يقدّر له أيضاً لأنّ المقدّر في حكم المذكور، وهذا الضرب قسمان: لأنّه إمّا أن يجعل الفعل مطلقاً كنايةً عن الفعل متعلّقا بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينةٌ أو لا، الثاني كقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة الزمر – 9]، «إذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئاً مخصوصاً والذين لا يعلمون ذلك الشيء، بل المرادُ الذين وجدت لهم حقيقة العلم والذين لم توجد لهم إيماءً إلى أنّ من لا يفهم حقيقة الدّين يعدّ ممن لا عقل له ولا علم أصلاً كالجمادات أو كالبهائم بدليل "إنّما يتذكّر أولو الألباب"»[1].

والأوّل الذي تدلّ عليه القرينة كقول البحتري في مدح المعتزّ بالله:

شَجْــوُ حُسَّـــادِهِ وَغَيْــظُ عِــدَاهُ أَنْ يَـرَى مُبْصِـرٌ وَيَسْـمَعَ وَاعِـي[2]

«أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع، يقول: محاسن الممدوح وآثاره لم تخْفَ على من له بصرٌ لكثرتها واشتهارها، ويكفي في معرفة أنّها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصرٌ ويَعِيَهَا سمعٌ، لظهور دلالتها على ذلك لكلّ أحدٍ، فحسّاده وأعداؤه يتمنّون أن لا يكون في الدنيا من له عينٌ يُبْصِرُ بها وأُذُنٌ يسمع بها كي يخفى استحقاقه للإمامة، فيجدوا

1 نفس المصدر، ج2 ص123.

2 البيت من الخفيف، ورد في: ديوان البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ط3، دت، مج2 ص1244.

بذلك سبيلاً إلى منازعته إيّاها، فجعل كما ترى مطلق الرؤية كنايةً عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السماع كنايةً عن سماع أخباره»[1]، ومثل ذلك قول "عمرِو بن معدي كرب":

فَلَـوْ أَنَّ قَـوْمِي أَنْطَقَتْنِـي رِمَـاحُهُمْ نَطَقْـتُ وَلَكِـنَّ الرِّمَـاحَ أَجَـرَّتِ[2]

«لأنّ غرضـه أن يُثْبِـتَ أنّـه كـان مـن الرمـاح إجرارٌ وحـبسٌ للألسـنِ عـن النطـق بمـدحهم والافتخار بهم، حتّى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنّها أجرّته»[3]، ومثله قول طفيل الغنوي:

جَـزَى اللهُ عَنَّـا جَعْفَـراً حِـينَ أَزْلَقَـتْ بِنَـا نَعْـلُنَا فِـي الوَاطِئِيـنَ فَزَلَّـتِ

أَبَـوْا أَنْ يَمَلُّـونَا وَلَـوْ أَنَّ أُمَّـنَا تُلاَقِـي الَّـذِي لاَقَـوْهُ مِنَّـا لَمَلَّـتِ

هُـمُ خَلَطُونَـا بالنُّفُـوسِ وَأَلْجَـؤُوا إِلَـى حُجُـرَاتٍ أَدْفَـأَتْ وَأَظَلَّـتِ[4]

«فإنّ الأصل "لملّتنا" و"أدفأتنا" و"أظلّتنا" إلاّ أنّه حذف المفعول من هذه المواضع ليدلّ على مطلوبه بطريق الكناية»[5].

- **الضرب الثاني:** أن يكون الغرض إفادة تعلّقه بمفعول، فيجب تقديره بحسب القرائن ثمّ حذفه من اللفظ، والغرض من ذلك متعدّد منه:

- للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [سورة الأنعام- 149] «أي لو شاءَ هِدايَتَكُمْ لهداكم أجمعين فإنّه لمّا قيل: "لو شاء"

1 القزويني، الإيضاح، ج2 ص128-129.

2 البيت من الطويل، ورد في: شعر عمرو بن معدي كرب، جمع: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1985/1405، ص73، و: ديوان الحماسة، ص28، و: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج1 ص162.

3 القزويني، الإيضاح، ج2 ص129.

4 الأبيات من الطويل، وردت الأبيات في: ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، ص130. وبصيغة أخرى في: الأصفهاني، الأغاني، ج15 ص251، و: أبو تمام، الوحشيات، الحماسة الصغرى، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، ط3، 1987، ص251.

5 القزويني، الإيضاح، ج2 ص129.

عَلِمَ السامعُ أنّ هناك شيئاً علّقت المشيئة عليه لكنّه مبهم فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيّنًا وهذا أوقع في النفس»[1]،

- ودفع توهّم إرادة غير المراد ابتداءً أي «لدفع توهّم المخاطَب أنّ المتكلّم أراد شيئاً آخر غير مرادٍ ابتداءً»[2] ومثاله قول البحتري:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسَـوْرَةِ أَيَّـامٍ حَـزَزْنَ إِلَـى العَظْـمِ[3]

«إذ لو قال "حززن اللحمَ" لجاز أن يتوهّم السامع قبل ذكر ما بعده أنّ الحزّ كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم فتركَ ذكر اللحم ليبرى السامع من هذا الوهم ويصوّر في نفسه من أوّل الأمر أنّ الحزّ مضى في اللحم حتّى لم يردّه إلا العظم»[4].

لقد حاولنا فيما سبق من الفقرات الإشارة إلى خاصّية الغرض في تحليل الخطاب عبر النموذج البلاغي في شروح التلخيص وذلك انطلاقاً من اعتبارها خاصّية ضمن مبدأ التخاطب في تحليل الخطاب، وقد قادنا النظرُ في أنواع الأغراض التي أشرنا إليها إشارةً إجماليةً فقط إلى الوصول إلى بعض النتائج التي نلخّصها فيما يلي:

1- يمثّل البحث عن الغرض في النموذج البلاغي ومحاولةُ تحديده النقطةَ الأساسية التي تقوم عليها المباحث البلاغية في علم المعاني، والظاهر أنّ القزويني وشرّاح التلخيص قد استفادوا ممّا قدّمه كلٌّ من عبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب السكاكي في ربط الظواهر التركيبية المتعدّدة بالمعاني الناشئة عنها في محاولةٍ لضبط هذا الارتباط في صيغة قواعد هي التي شكّلت النموذج البلاغي كما نجده في شروح التلخيص.

2- يمكننا النظر إلى الغرض في ظلّ التداولية المعاصرة باعتباره أساساً تتبنى عليه نظرية الأفعال الكلامية، فقد كان الهدف من النظرية كما قدّمها "أوستين" محاولة التنبّه إلى ما

1 مختصر السعد، ج2 ص132.

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج2 ص136.

3 البيت من الطويل، ورد في: ديوان البحتري، مج3 ص2018، و: معاهد التنصيص، ج1 ص88.

4 القزويني، الإيضاح، ج2 ص137.

يمكن إنجازه من أفعال عبر استعمال اللغة، وهذا بوجهٍ أو بآخر هو ما يمكن أن نسمّيه بالغرض، فالمتكلّم المنتج لتركيبٍ لغويٍّ مّا في مقام تواصلي مّا يقصد غرضاً مّا عبر إنتاجه للتركيب اللغوي، ولعلّ هذا ما يكفل لنا في رأينا أن ننظر إلى الأغراض باعتبارها أفعالاً كلاميةً تنشأ التراكيب اللغوية، وهذا ما سنخصّص له فصلاً قادماً في إطار ما نسمّيه بمبدأ الإنجاز.

3- يرتبط الغرض ارتباطاً وثيقاً بالتركيب اللغوي من جهةٍ وهذا ما عمل البلاغيون في شروح التلخيص على توضيحه، ومن جهة أخرى لا يمكن أن يُحدَّدَ الغرضُ في إطار النماذج التحليلية التي قدّمناها من شروح التلخيص إلاّ في إطار ارتباطه بالمقام التواصلي، ولعلّ هذه النقطة تثيرُ بعض الإشكاليات إذ قد كان للغرض التعليمي الذي بُنِيَ عليه متن التلخيص الأثر في تقديم الأمثلة التحليلية مستقلّةً عن إشارات إلى مقاماتها التواصلية، وقد أشرنا في فصلٍ سابقٍ إلى أنّ من خصائص النموذج من وجهة النظر الابستمولوجية أن يكون بسيطاً وشاملاً ولذلك ليس من العجيب في رأينا أن تكون العلاقة بين المقام والغرض علاقةً تقابليةً فنتعرّفَ على الغرض من المقام، كما يمكننا أن نتعرّف على المقام من الغرض، ولكنّ كلّ ذلك لا يسير إلاّ في إطارٍ من النظر في التركيب اللغوي، ويمكننا أن نوضّح الفكرة عبر المخطّط التالي:

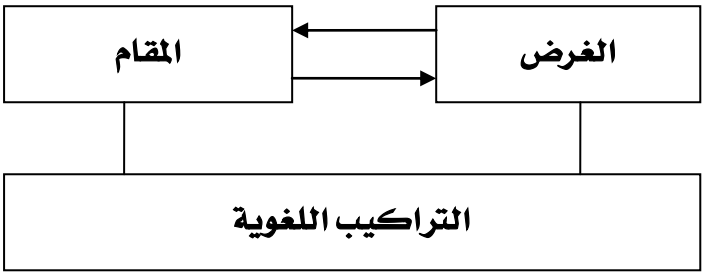

4- إنّ النظر في الغرض باعتباره خاصّية من خصائص مبدأ التخاطب والذي يكتمل بالنظر في خاصيتي التوجيه والمقام المرتبطتين به في إطار مباحث المعاني يدعونا إلى التساؤل عن إمكانية وجود هذه الخاصية في مباحث البيان والبديع كذلك، وهو تساؤلٌ يفرضه الحرص على اكتمال النموذج البلاغي وكيف تكون مبادئه شاملةً، ولا نظنّ أنّ الإقرار

بوجود خاصية الغرض يكتمل دون الخوض في بعض الأمثلة التي تظهر وجوده إن أمكن في مباحث البيان والبديع، لذا نروم فيما يلي تقديم مثالين من شروح التلخيص يثبتان وجود خاصية الغرض في مباحث البيان والبديع:

أولاً: الغرض من التشبيه:

تطرّق القزويني وشرّاح التلخيص لبيان الأغراض الممكنة من ظاهرة التشبيه، وهي ظاهرةٌ تركيبية لها مقوّماتها الدالّة عليها هي المسمّاة بأركان التشبيه أي المشبّه والمشبّه به وأداة التشبيه ووجه الشبه، ولذلك حدّد القزويني الغرض من التشبيه في كونه متعلّقاً في الأغلب بالمشبّه وقد يعود إلى المشبّه به[1]، أمّا الأغراض الممكنة والمتعلّقة بالمشبّه فهي:

- بيان إمكانه "أي بيان أنّ المشبّه أمرٌ ممكن الوجود"[2] ومن ذلك قول المتنبّي:

فَـإِنْ تَـفُقِ الأَنَـامَ وَأَنْـتَ مِنْـهُمْ فَـإِنَّ المِسْـكَ بَعْـضُ دَمِ الغَـزَالِ[3]

«فإنّه لمّا ادّعى أنّ الممدوح قد فاق الناس حتّى صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتجّ لهذه الدعوى وبيّن إمكانها بأن شبّه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثمّ إنّه لا يعدّ من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم»[4]،

- بيان حاله "ومعنى بيان حال المشبّه أن يبيّن الوصف الذي هو عليه للجهل به عند السامع من لون أو غيره بأن يُقرَّرَ بذلك التشبيه أيّ حالة وصفةٍ كان عليها المشبّه عند سؤال المخاطَب ذلك بلفظه أو بحاله"[5]،

1 شروح التلخيص، ج3 ص390.

2 حاشية الدسوقي، ج3 ص395.

3 البيت من الوافر في: ديوان المتنبي، دار بيروت، 1980/1400، ص268، و: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص123، و: العباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص151.

4 مختصر السعد، ج3 ص396.

5 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص397.

– بيان مقدار حاله في القوّة والضعف والزيادة والنقصان كما في قول الشاعر:

فَأَصْبَحْتُ مِنْ لَيْلَى الغَدَاةَ كَقَابِضٍ عَلَى المَاءِ خَانَتْهُ فُرُوجُ الأَصَابِعِ[1]

"أي بلغْتُ في بوار سعيي في الوصول إليها وأن أمتّع بها أقصى الغايات حتّى لم أحظَ منها بما قلَّ ولا بما كثُرَ"[2]، هذه بعض الأمثلة التي توضح لنا محاولةَ البلاغيين استخراج الأغراض الممكنة من ظاهرة التشبيه وهي أغراضٌ لا تقف عند الدلالة التركيبية بل تتّصل في الأغلب بالمقام التواصلي.

ثانياً: الغرض من تجاهل العارف:

تمثّل ظاهرة تجاهل العارف محسِّناً بديعياً يُؤْتَى به لأداء معانٍ معيّنةٍ ويعرّفه القزويني تبعاً للسكاكي بقوله: «سوقُ المعلومِ مساقَ غيره لنكتةٍ»[3]، وهذه النكت هي ما يمكننا أن نسمّيه بالأغراض، ومنها التوبيخ في قول الخارجية:

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ[4]

«فإنّها علمت أنّ الشجر لا علمَ له بابن طريف ولا بهلاكه فتجاهلت وأظهرت أنّها كانت تعتقد علمه بابن طريف ومآثره وأنّه يجزع عليه كغيره جزعاً يوجب ذبوله وأن لا يخرج ورقه،

---

1 البيت من الطويل في: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص124، ويرى "محمود شاكر" أنّ البيت ملفّق بين بيتين أحدهما للمجنون وهو قوله:

فأصبحتُ من ليلى الغداةَ كناظرٍ مع الصُّبْحِ فِي أَعْقَابِ نجمٍ مُغَرِّبِ

وقول معاذ العقيلي:

أَجْرَتْ فَلَم تَمْنَعْ وَكُنْتُ كَقَابِضٍ عَلَى الماءِ خَانَتْهُ فَرُوجُ الأَصَابِعِ

ينظر: المرزباني، معجم الشعراء، مع المؤتلف والمختلف للآمدي، تح: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 1982/1402، ص305، و: ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، 1979، ص64.

2 القزويني، الإيضاح، ج3 ص397.

3 شروح التلخيص، ج4 ص403، و: السكاكي، مفتاح العلوم، ص427.

4 البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد من الخوارج، ورد البيت في: الأصفهاني، الأغاني، ج12 ص63–65، و: حماسة البحتري، ص435، والبغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج1 ص277، والعباسي، معاهد التنصيص، ج2 ص50.

فلمّا أورق وَبَّخَتْهُ على إخراج الورق وأظهرت أنّها حينئذٍ تشكّ في جزعه، فإذا كان الشجر يُوَبَّخُ على عدم الجزع فأحرى غيره، فالتجاهل هنا المؤدّي لتنزيل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلةً للتوبيخ على الإيراق ووسيلةً إلى أنّ مآثره بلغت إلى حيث يعلم بها الجمادات ولو أتت بما يدلّ على أنّه لا يعلم بابن طريف وأنّه من جملة الجمادات ما حَسُنَ التوبيخُ ولا اتّضح ظهور المآثر حتّى للجمادات»[1]، ومن أغراض تجاهل العارف أيضاً المبالغة في المدح ومنه قول الشاعر:

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ أَمِ ابْتِسَامَتُهَا بِالمَنْظَرِ الضَّاحِي[2]

«وأراد بالمنظر الوجهَ والضاحي هو الظاهر حسًّا ومعنىً، فإنّه يعلم أن ليس ثمّ إلا ابتسامها فلمّا تجاهل وأظهر أنّه التبس عليه الأمر فلم يدرِ هل ذلك اللمعانُ المشاهَدُ من أسنانها عند الابتسام لَمْعُ برقٍ سرى أم هو ضوء مصباحٍ أم هو ضوء ابتسامتها الكائنة في منظرها الضاحي أفاد التجاهل المنزّل منزلة الجهل غاية المدح وأنّها بلغت إلى حيث يتحيّر في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها»[3].

هذه بعض الأمثلة التي أردنا من خلالها بيان وجود مفهوم الغرض في المباحث البيانية والبديعية، ونظنّ أنّه بعد خوضنا في مفهوم التخاطب باعتباره مبدأً من مبادئ تحليل الخطاب في النموذج البلاغي وتعرُّفِنا على أهمّ خصائصه وهي التوجيه والمقام والغرض، يمكننا أن نعرّج على مبحثٍ مهمٍّ تدرسه البحوث التداولية المعاصرة في إطار تحليل الخطاب ألا وهو قوانين التخاطب.

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص404.

2 البيت من البسيط وهو للبحتري في قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان ينظر: ديوان البحتري، مج1 ص442، والعباسي، معاهد التنصيص، ج2 ص52.

3 مواهب الفتاح، ج4 ص404.

3ـ قوانين التخاطب:

تطرّقت بعض البحوث التداولية المعاصرة إلى ما يسمّى بقوانين التخاطب، وقد كان من أوائل الباحثين الذين فتحوا هذا المجال للدراسة هو "هربرت بول غرايس H.P. Grice" في مقاله الشهير "المنطق والتحاور"، وحاول من خلال طرحه لمفهوم الاستلزام التخاطبي التمييزَ بين مقول القول من جهة والمستلزم من القول من جهة أخرى، وقد ربط في هذا الإطار ما أسماه بالاستلزامات التخاطبية التحاورية بمبدأ التعاون (le principe de coopération) الذي تقوم عليه قوانين التخاطب ومفاد هذا المبدأ:

- لِتَكُنْ مشاركتك التحاورية موافقةً لما هو مُتَطَلَّبٌ منك، عبر المرحلة التي تظهر فيها، وعبر الغرض والاتجاه المسلّم بهما في الحوار المتبادل الذي أنت مقبلٌ عليه[1].

وفرّع "غرايس" مجموعة من المسلّمات الناشئة عن مبدأ التعاون لخّصها في أربع مسلّمات هي:

1- مسلّمة الكمّ: وتخصّ كمّية المعلومات التي يجب أن تقدّم، وتتفرّع إلى قاعدتين هما:

- أن تضمّ مشاركتك من المعلومات ما هو مطلوبٌ (بالنسبة للمقاصد الموافقة للحوار)
- أن لا تضمّ مشاركتك ما يزيد على المعلومات المطلوبة.

2- مسلّمة الكيف: ومفادها: "أن تكون مشاركتك صادقة"، وتضمّ قاعدتين:

- لا تقل ما تعتقد أنّه خاطئ.
- لا تقل ما ليس لديك حجج عليه.

---

1 H. Paul. Grice, Logique et conversation, traduction française de: Frédéric Berthet et Michel Bozon, Revue Communication, n° 30, 1979, p 61.

- J. Moschler et A. Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p181.
- G. Yule, Pragmatics, Oxford University Press, 1996, p 37.
- Christian Baylon et Xavier Mignot, Initiation à la sémantique du langage, p 160.

3- مسلّمة العلاقة: ومفادها "قُلْ ما يلائِم".

4- مسلّمة النوع: والتي لا تتعلّق بما هو مقولٌ كالمسلّمات السابقة، وإنّما تتعلّق بكيف نقول ما نريد أن نقوله، ومفادها عند "غرايس": "لتكُنْ واضِحاً"، وتتفرّع عنها أربعُ قواعد هي:

- تجنّب التعبير بإبهامٍ.
- تجنّب اللبس.
- كُنْ مُوجِزاً (لا تكُن مُطنِباً فوق الحاجة).
- كُنْ مُنَظِّماً[1].

وقد استدرك بعض الباحثين على "غرايس" هذه القوانين التي قدّمها فاقترح بعضهم تعديلات وقوانين أخرى، يمكننا أن نشير ههنا إلى ما قدّمه "ديكرو" خصوصاً، وتصبّ اقتراحاته أيضاً في مجال الكشف عن المعاني غير الصريحة التي يكون خرق القوانين سبيلاً للتعرّف عليها، وأهمّ القوانين التي اقترحها هي:

1- قانون الإخبارية (L'informativité): ويقوم هذا القانون على شرطٍ أساسيٍّ هو أنّ الغرض من كل تلفّظ هو إخبار المخاطَب ولا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة إلاّ إذا كان المخاطَب لا يدري ما يُتكلَّمُ عنه، ولذا «فإنّ أيّ ملفوظٍ (أ) إذا قُدِّمَ على أنّه مصدر معلومةٍ

1 H. Paul. Grice, Logique et conversation, p 61-62.

- G. Yule, Pragmatics, p 37.
- Christian Baylon et Xavier Mignot, Initiation à la sémantique du langage, p 160-161.
- Martine Bracops, Introduction à la pragmatique, p 77-78.

ومن الترجمات العربية: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص238-239. ومسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص33-34. وعبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص96، و: آن روبول وجاك موشلير، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، منشورات دار سيناترا والمركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2010، ص214-215.

فإنّه يدلُّ بالقول المضمر على أنّ المخاطَب يجهل (أ)، أو حتّى ربّما يتوقّع نفياً لـ(أ)»[1]، لذلك فإنّ على المتكلم أن يقول ما لا يعرفه المخاطَب.

2- قانون الشمول (L'exhaustivité): ومفاده أن يعطي المتكلم المعلومات الأكثر إفادةً في الموضوع الذي يتكلم فيه، والتي من شأنها أن تفيد المخاطَب[2]، لذلك فإن خرق هذا القانون يتم عبر طريقتين: الأولى تتمثل في الصمت، والثانية تتجلى في إخفاء نصيب من المعلومات عن الموضوع.

3- قانون الصدق (La sincérité): ويتمثّل في قول المتكلّم للحقيقة كما يتصورها موجودة في الواقع أو كما يدركها في الواقع، والمثال على ذلك أن كلّ أفعال الكلام تقتضي مجموعة من الشروط والقواعد التي تخضع لها لعبة التواصل، فلِتقرير شيء مّا يلتزم المتكلم بأن يضمن حقيقة ما يقرره، وكذا إذا أمر فعليه أن يكون مريدا لتحقق المأمور به، لا أن يأمر بالمستحيل وقوعه، وعلى العكس من ذلك فإنّ المتكلم لا يلتزم بهذا القانون إذا تمنى شيئا لا يمكن تحققه[3].

4- قانون المنفعة (L'intérêt): وبه يكون المتكلّم مُلزَماً بالكلام فيما يفيد المخاطب أو ما من الممكن أن يهمّه الكلام فيه، ورغم أنه من المهم الالتزام بهذا القانون إلاّ أنّه أيضا يتمّ خرقه عند من يملكون حقّ السلطة حيث يمكن للأستاذ أو الواعظ أو الكاتب أن يتكلم فيما لا يفيد المخاطب لأنه يُفترضُ فيهم مثلاً أنهم يقولون ما هو جيد[4].

ونشير في ختام هذا المبحث إلى أنّ "ديكرو" قد أضاف عدداً من القوانين مثل قانون الاقتصاد (Economie) وقانون التلطيف (Litote) وقانون التسلسل (Enchaînement)[5].

---

1 O. Ducrot, Dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique), p 133.

2 Ducrot, Ibid, P134.

3 D. Maingueneau, Analyser les textes de communication, p 21.

- C. Baylon, Sociolinguistique, p 238.

4 Ducrot, Ibid, p 9.

5 Ducrot, Ibid, p 201, 137, 81, et Dictionnaire d'analyse du discours, P357-358.

ولعلّ أوّل ملاحظةٍ يمكننا تسجيلها من الجهة المنهجية هي أنّ بحث كلٍّ من "غرايس" و"ديكرو" في قوانين التخاطب هو بحثٌ في سبيل الكشف عن المعاني المستلزمة أو المعاني غير الصريحة التي تنشأ عن خرق هذه القوانين في تخاطب المتكلّم مع المخاطَب، ولذلك إذا حاولنا أن نبحث عن مثل هذه القوانين في النموذج البلاغي من خلال شروح التلخيص علينا أن نسجّل الفرق الأوّليّ بين ما كان يهدف إليه "غرايس" و"ديكرو" وما كان موضع اهتمام القزويني وشرّاح التلخيص عبر النموذج البلاغي، فهو نموذج باحثٌ عن خصائص الخطاب البليغ يمكن أن نجد فيه ما يرتقي لأن يكون في صيغة القوانين والقواعد التي يلتزم بها كلّ متكلّم، وما يمثّل دراسةً لبعض الظواهر اللغوية وتحليلها، وعلى هذا تتحدّد القوانين بكونها التزاماً لغوياً يجري أثناء التواصل بين المتخاطبين، ومن الناحية المنهجية كذلك قد يؤدّي خرق هذه القوانين إلى إيجاد بعض الظواهر الاستدلالية وستكون تلك الظواهر محلّ بحثنا في فصلٍ قادمٍ، أمّا أهمّ الإشارات إلى القوانين التي احتوتها شروح التلخيص فيمكننا الاستعانة أوّلاً بما قدّمه "محمد الشاوش" فيما أسماه بـ"سنن الكلام ونصبته وهيئته عند النحاة العرب"[1]، وبالرغم من أنّنا لا نظنّ أنّ هناك فارقاً كبيراً بين ما قدّمه النحاة وما قدّمه البلاغيون، غير أنّنا حين ننظر فيما طرقه النحاة ولخّصه "الشاوش" قد نجد بعضاً مما يعيننا في استخراج بعض الإشارات في "شروح التلخيص"، فمن هذه السنن التي عرضها "الشاوش"[2]:

1- لا كلام دون فائدة: ومما يتفرّع عنه:

1- 1- عدم جواز الابتداء بالنكرة لانعدام الفائدة منه.

1- 2- فائدة الكلام محكومةٌ بما يتوقّع المخاطَب (عدم جواز حذف الصفة)،

1- 3- أساس الباب عناية المتكلّم واهتمامه.

1 ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج2 ص922.

2 نفس المرجع، ص923-945.

2- تقدير السؤال: ومنه:

2- 1- الحكاية تحرّك السامعين،

2- 2- تقدير السؤال لتفسير حركيّة التخاطب،

2- 3- قاعدة السؤال الضمني وجوابه،

2- 4- سعي المتكلّم في كلّ كلام له إلى تلبية انتظار المخاطَب،

2- 5- صور إخراج النصوص القائمة على التخاطب/الحوار،

2- 6- الحركيّة في تأويل الكلام عند تلقّيه.

3- قواعد التخاطب: ومنها:

3- 1: قواعد التخاطب باعتبار المتخاطبين:

- امتناع الجمع بين متخاطبين في الخطاب الواحد،
- وجوب كون المخاطَب ممّا يصحّ توجيه الخطاب إليه،
- التضامن والتعاون بين المتخاطبين،
- قد يقوم التخاطب على الخذلان،

3- 2: بالنسبة إلى الكلام المخاطَب به (مكوّنات نصّ الخطاب):

- في مستوى الجملة: اللاحق لابدّ أن يزيد على السابق فائدة،
- في مستوى نصّ الخطاب: الجملة اللاحقة لابدّ أن تزيد على الجملة السابقة فائدة،
- التجدّد المعتدّ به هو تجدّد المعنى والفائدة والقصد دون تجدّد اللفظ،

3- 3: الاستقامة والإحالة والخطأ في الكلام:

- المحال والإحالة في الكلام،
- المحال والإحالة بين الجمل،
- الكذب،
- الخطأ.

ومن الطبيعي أن نلاحظ أنّ اختصارنا هذا للسنن والأصول التي استخلصها "الشاوش" يحذف الكثير من التفاصيل التي بنيت عليها، وبالرغم من ذلك فإنّنا نسجّل ملاحظة ههنا هي أنّ أكثر هذه السنن واصفةٌ أكثر من كونها لازمةً للمتكلّم، فهي في معظمها لا ترتقي لأن تكون قوانين يخضع لها المتكلّم في تواصله، وإذا كانت المسلّمة الأولى "لا كلام دون فائدة" تتّفق مع التعريف الشامل للبلاغة في كونها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته" فهي بالنظر إليها في ضوء المسلّمات التي قدّمها "غرايس" يمكن قراءتها على أنّها حاويةٌ للكمّ والكيف معاً، ولعلّ هذا يفتح لنا الباب لمحاولة العثور على صياغة قريبة مفهومياً من قوانين التخاطب التي صاغها كلٌّ من "غرايس" و"ديكرو" من خلال النموذج البلاغي في شروح التلخيص.

3ـ 1: **قانون الكمّ**:

نقصد بقانون الكمّ بعض المفاهيم والمبادئ التي صاغها القزويني وشرّاح التلخيص والتي يمكننا إيجادها في بعضِ مباحث المعاني، على أنّنا نقرّ ابتداءً بالاختلاف بين مسلّمة الكمّ التي أتى بها "غرايس" وقانون الكمّ الذي نبحث عنه في النموذج البلاغي، ويقوم هذا الاختلاف على أنّ "غرايس" فرّق تفريقاً دقيقاً بين القول ومضمونه، فمسلّمة الكمّ لديه متعلّقة بالمضمون بينما نجده يتكلّم عن القول في مسلّمة النوع وفيها القاعدة الثالثة التي مفادها "كُنْ مُوجِزاً" بمعنى "لا تكُنْ مطنباً فوق الحاجة"، أمّا النموذج البلاغي كما نجده في التلخيص وشروحه فليس فيه تفريقٌ بين القول ومضمونه والدليل على ذلك أحد المباحث المهمّة

المقاربة لمفهوم الكمّ وهو مبحث "الإيجاز والإطناب والمساواة"[1]، إذ هو جزءٌ من مباحث علم المعاني التي تتعلّق كما يوضّحه شرّاح التلخيص بالمقابلة الكمّية بين الألفاظ والمعاني، وحين نطّلع على هذا المبحث سنجد أنّه لا يوجد تفريقٌ بين بناء الألفاظ والمعاني المرادة منها إلاّ من حيث الكمّ وهو ما نشأ عنه التقسيم إلى إيجاز وإطنابٍ ومساواة، وملاحظة النقاش في شروح التلخيص حول ضبط مفهومي الإيجاز والإطناب ومحاولة الخروج بمقياسٍ وسطٍ بينهما يطرح لنا وجهاً آخر للنظر هو علاقتهما بالمقام التواصلي بما أنّ محلّ اهتمام البلاغيين هو البحث عن أسس مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإذا كان الإيجاز أو الإطناب متعلّقين بكمّية الألفاظ في مقابل المعاني فإنّ الداعي في نظرنا إلى الاختلاف في الكمّ هو العلاقة بالمقام التواصلي، ونستطيع قراءة هذا الارتباط بين الإيجاز والإطناب من جهة والمقام من جهة أخرى في تعريف هذين المفهومين، إذ ينقل لنا القزويني عبارة السكاكي في وصف الظاهرتين قبل صياغة تعريف لهما بقوله: «قال السكاكي: أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسّر الكلام فيهما إلاّ بترك التحقيق والبناء على أمرٍ عرفيّ، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى مُتَعَارَفِهِم في التأدية للمعاني فيما بينهم ولابدّ من الاعتراف بذلك مقيساً عليه، ولنسمّه "متعارف الأوساط" وأنّه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذمّ»[2]، ومفهوم "متعارف الأوساط" الذي قدّمه السكاكي من المفاهيم النسبية التي تنبني على معاينة النماذج والسبر في تحليلها، ولعلّ هذه النسبية هي التي دعت القزويني إلى الاعتراض عموماً على تعريف ظاهرتي الإيجاز والإطناب تبعاً لهذا المفهوم، فالسكاكي يعرّفهما بقوله: «فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراتهم سواءٌ كانت القلّة أو الكثرة راجعةً إلى الجمل أو إلى غير الجمل»[3]، ووجه الاعتراض عند القزويني ينبني على ملاحظة العلاقة بين الكلام

1 ينظر: بنعيسى أزاييط، نظرية الكمّ الخطابي في البلاغة العربية من ثوابت اللغة إلى متغيّرات الخطاب، ضمن: التداوليات علم استعمال اللغة، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011/1432، ص192.

2 القزويني، الإيضاح، ج3 ص160-162، وعبارة السكاكي في: مفتاح العلوم، ص276.

3 السكاكي، مفتاح العلوم، ص277.

والمقام فإنّ ما يحتاج إلى الضبط هو ما يلخّصه السؤالان التاليان: في أيّ مقامٍ نختصر الكلام؟ وفي أيّ مقام نطنبُ فيه؟، وعلى هذا الأساس كانت صياغة القزويني لتعريف آخر إذ يقول مفسّراً ما ذهب إليه السكاكي: «ثمّ قال: الاختصار لكونه من الأمور النسبية يُرْجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط ممّا ذُكِرَ أخرى، وفيه نظر، لأنّ كون الشيء نسبيًّا لا يقتضي أن لا يتيسّر الكلام فيه إلاّ بترك التحقيق والبناء على شيء عُرفيٍّ، ثمّ البناء على متعارف الأوساط والبسطُ الذي يكون المقصود جديراً به ردٌّ إلى جهالةٍ، فكيف يصلح التعريف، والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد هو تأدية أصل المراد بلفظٍ مساوٍ له، أو ناقصٍ عنه، أو زائد عليه لفائدةٍ»[1]، وإذا كان هذا المفهوم يقدّم لنا زاويةً للبحث عن قانون الكمّ المطلوب من الكلام في سبيل تأدية المعاني، فإنّ هذا النقاش الذي دار بين السكاكي من جهة والقزويني من جهة أخرى كان محلّ اهتمام لدى الشرّاح أيضاً بما أنّه محاولةٌ لضبط معيارٍ معيّنٍ تقاسُ على أساسه الأقوال لتكون من باب الإيجاز أو من باب الإطناب، وقد سجّلت "نور الهدى باديس" ملاحظةً مهمّةً على رأي القزويني في ردّه على السكاكي وهو أنّه أعرضَ عن "الأهمية النظرية التي احتواها قول السكاكي باعتباره النسبيّ يستمدّ وجوده وصفاته من العلاقة التي تقوم بينه وبين غيره، فالزيادة أو النقصان وهي أمورٌ كمّيةٌ لا بدّ فيها من كمٍّ معيارٍ نعتبره وسطاً بين هاتين الدرجتين"[2]، وعلى هذا تتّضح لدينا الإشكالية التي مرّ بها تعريفا السكاكي والقزويني في ضبط المقدار الذي يُرجَعُ إليه حين الحكم على الكلام بأنّه موجزٌ أو مُطْنبٌ، ودرجة النسبية التي أقرّ بوجودها السكاكي ووافقه عليها القزويني غير أنّه لم يرضَ بالوقوف عند عدم التعريف، مما جعل المبحث في نظرنا منبعاً للنقاش المنطقي والمنهجي، وقد حاول السعد التفتازاني أن يحدّد معياراً مّا يمكن الرجوع إليه في ضبط الظاهرتين، بتقدير مستوياتٍ معيّنةٍ من المتكلّمين، يقول: «الألفاظ قوالب المعاني، والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة

1 القزويني، الإيضاح، ج3 ص163-170.

2 نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، مبحث في الإيجاز والإطناب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. لبنان، ط1، 2008، ص79-80.

في الطول والقصر والتصرّف في ذلك بحسب مناسبة المقامات إنّما هي من دأب البلغاء، وأمّا المتوسّطون بين الجهّال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حدٌّ معلومٌ من الكلام، يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية تدلّ بحسب الوضع على المعاني المقصودة، وهذا معلومٌ للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضحٌ بالنسبة إليهما جميعاً، وأمّا البناء على البسط الموصوف فإنّما هو بالنسبة إلى البلغاء فقط، وهم يعرفون أنّ أيّ مقام يقتضي البسط وأنّ كلّ مقام أي مقدار يقتضي من البسط على ما مرّ نبذ من ذلك في الأبواب السابقة فلا ردّ إلى الجهالة»[1]، ولا شكّ أنّ معياراً مثل هذا الذي اقترحه التفتازاني يستمدّ أصله من مبدأ المفاضلة بين الأقوال والمزيّة في بعضها دون البعض الآخر، غير أنّنا حين ننظر إليه من وجهة نظر منهجية نجده بالرغم من تركيزه على علاقة الكلام بالمقام التواصلي إلاّ أنّه لا يقدّم حلاًّ عميقاً للمسألة، إذ يركّز على "البسط في الكلام" والتعرّف على مقاماته وهو بعبارةٍ أخرى تركيزٌ على الإطناب ومعرفة الأسباب الداعية إليه ولا محدّدَ للإيجاز في قوله، وعلى هذا لا نرى نفس الرأي مع "نور الهدى باديس" التي ذهبت إلى أنّ التفتازاني قدّم حلاًّ للمسألة[2].

وقد حاول ابن يعقوب المغربي كذلك اقتراح حلٍّ لتعريف الظاهرتين اعتماداً على العلاقة بالمقام أيضاً، ففي رأيه أنّ المقام هو الذي يقتضي بسط الكلام أو إيجازه، غير أنّه يقدّم تقسيماً للمقام بحسب "الظاهر والباطن" إذ يقول: «فالكلام الموجز على هذا هو كلام أقلّ ممّا يقتضيه المقام بحسب الظاهر، وإنّما قلنا "بحسب الظاهر" إشارةً إلى أنّ الكلام الموجزَ المأتي به في ذلك المقام لابدّ أن يقتضيه المقام بحسب التحقيق، لكونه من الإيجاز المعتبر في البلاغة، وإنّ اقتضاء ذلك المقام لما هو أبسط إنّما هو بحسب ظاهر المقام لا بحسب الاعتبار الباطني وقد تقدّم أنّ المقام يقتضي ظاهراً وباطناً»[3]، وقد حاول المغربي توضيح هذا المفهوم للمقام بالنظر في الآية: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَل الرَّأْسُ شَيْباً**﴾ [سورة مريم،

1 التفتازاني، المطوّل، ص481، وفي عبارة شبيهةٍ بها في: مختصر السعد، شروح التلخيص، ج3 ص168-169.

2 ينظر: نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، ص80-81.

3 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص164-165.

4]، فالقول في الآية هو أكثر من المتعارف، وهو "يا ربّ شختُ" وهو ليس إيجازاً في نظره بالنسبة للتفسير الأول المتعلّق بظاهر المقام، لكنّه إيجازٌ بالنسبة للتفسير الثاني المتعلّق بباطن المقام، ولتعليل هذين التفسيرين يقول: «لأنّ ظاهر المقام يقتضي أبسط منه إذ هو مقام التشكّي بانقراض الشباب وإلمام المشيب وهو أشدّ شيءٍ يشتكي منه لمن يدفع عوارضه الاستقبالية ويجدّد الفوائت الماضية، وذلك يقتضي ظاهراً أبسط ممّا ذكر كأن يقال: "وَهَنَ عظمُ اليدِ والرِّجْل وضعفت جارحة العين ولانت حدّة الأذن" إلى غير ذلك، لكنّ باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما ذكر ليتفرّغ لطلب المقصود»[1]، ويمكننا توضيح هذين الاعتبارين بأنّ المغربي انطلق في تفسيره من أنّ المعنى المراد هو الدلالة على الهرم ونزول الشيخوخة وقد دلّ عليه بقوله "المتعارف" وهو قوله مثلاً: "يا ربِّ شختُ"، فمن جهة قد يعدّ ما ورد في الآية إطناباً لأنّه أكثر لفظاً من المتعارف، وبالنسبة لمقتضى المقام ظاهراً الذي يقتضي ما هو أبسط من المتعارف يمكن أن نعدّ هذا إيجازاً لأنّه اختصر في وصفه لينتقل إلى بيان المطلوب من دعائه، وهذه وجهة نظرٍ أعطاها المغربي تبيّن ارتباط كمّ الكلام بمقامه الذي يقع فيه.

وحين نراجع مجمل عبارات القزويني والشرّاح تبعاً للسكاكي من قبلهم نجد أنّها تصف المبحث أي الإيجاز والإطناب بالنسبية، غير أنّ نقاش الشرّاح حول النسبية مختلفٌ، إذ أثرّت فيهم المبادئ المنطقية التي انطلقوا منها في تحليل المبحث فلم يستقرّوا على رأي في الإقرار بهذه النسبية، والدليل على ذلك أنّهم لم يعتبروها عائقاً في تعريف الظاهرة، ولعلّ ما سبق لنا أن أشرنا إليه في بيان العلاقة بين الكلام والمقام ودور المقام في تحديد القدر الكمّي من الكلام يُظْهِرُ إلى حدٍّ مّا تلك النسبية، وهناك ملاحظةٌ مهمّةٌ أوردها "أزاييط" تبيّن مفهوم النسبية هذا وتتعلّق بعدم محدودية "القدر الكلامي" بالنسبة للمتكلّمين[2]، وهو أمرٌ يؤكّده نصّ الدسوقي الذي ينقله مبيّناً فيه إشكالية تعيين مقدار الكلام حتّى يوصف بالإيجاز أو الإطناب: « والحاصل أنّ تعيين مقدارٍ من الكلام للإيجاز أو للإطناب بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن، لأنّ ذلك موقوف على كون المضاف إليه متّحد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر إطناب

1 نفس المصدر، ج3 ص165.

2 بنعيسى أزاييط، نظرية الكمّ الخطابي في البلاغة العربية، ص192.

وما نقص عنه إيجاز، والمنسوب إليه الإيجاز والإطناب غير متّحدٍ في القدر بل مختلف، فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر إيجازاً وإلى قدر إطناباً، ومن هذا تعلم أنّ مجرّد كونهما نسبيين لا يكفي في امتناع التعيين والتحقيق، بل لابدّ مع ذلك من اختلاف المنسوب إليه»[1].

وسنحاول فيما يلي أن نستجمع ما صاغه القزويني وشرّاح التلخيص من قواعد في مبحث المساواة والإيجاز والإطناب يمكنها الارتقاء لأن تكون قوانين للكمّ وهي:

أوّلاً: التطويل والحشو زيادة في الألفاظ قد تخلّ بالفائدة:

وهذان المصطلحان يتعلّقان أساساً بكمّية الألفاظ المستعملة في أداء المعاني، وقد أتى بهما القزويني في سبيل توضيح تعريفه للإيجاز والإطناب والمساواة الذي يقول فيه: «المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظٍ مساوٍ له، أو ناقصٍ عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدةٍ»[2]، فالزيادة تكون دائماً لفائدة، فإن ظهر التطويل أو الحشو كانا مخلّين بالفائدة، ويظهر هذا عبر توضيحه لمفهوم "التطويل" إذ هو: «أن لا يتعيّن الزائد في الكلام»[3]، أو هو بقول السعد التفتازاني: «أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعيّناً»[4]، ويوضّح القزويني ذلك بقول الشاعر:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً[5]

1 حاشية الدسوقي على مختصر السعد، شروح التلخيص، ج3 ص161.

2 القزويني، الإيضاح، ج3 ص163-170.

3 نفس المصدر، ج3 ص173.ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنّ البلاغيين قد أشاروا إلى هذه الظاهرة، والمثال على ذلك أن ابن سنان الخفاجي قد عرّف التطويل بقوله: «هو أن يعبّر عن المعاني بألفاظٍ كثيرةٍ كلُّ واحد منها يقوم مقام الآخر، فأيَّ لفظٍ شئتَ من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله، وليس هو لفظاً متميّزاً مخصوصاً كما كان الحشو لفظاً متميّزاً مخصوصاً»، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص219.

4 مختصر السعد، ج3 ص173.

5 البيت من الوافر وهو لعديّ بن زيد، وصدره: وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ

ورد في: ديوان عديّ بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جابر المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، العراق، 1965/1385، ص183، و: عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج6 ص97، والعباسي: معاهد التنصيص، ج1 ص104.

فالقزويني يرى أنّ الكذب والمين واحدٌ، يقول المغربي: «والمين هو الكذب ولا شكّ أنّ أحدهما تطويلٌ إذ لا فائدة له ولا يقال الفائدة التأكيد، لأنّ التأكيد إنّما يكون فائدة إن قصد لاقتضاء المقام إيّاه وليس مقام هذا الكلام مقتضياً لذلك كما لا يخفى»[1]، وقد ربط المغربي وغيره من الشرّاح تحليلهم للمثال بالمقام الذي قيل فيه.

أمّا الحشو فهو في الاصطلاح يختلف عن التطويل بأنّه لفظ زائد متميّز يمكن تحديده، يقول القزويني: «ما يتعيّن أنّه الزائد، وهو ضربان، أحدهما ما يفسد المعنى كقول أبي الطيب:

وَلاَ فَضْلَ فِيهَا للشَّجَاعَةِ والنَّدَى وَصَبْرِ الفَتَى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ[2]

فإنّ لفظ "الندى" فيه حشوٌ يفسد المعنى، لأنّ المعنى أنّه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى، لأنّ الشجاع لو علم أنّه يخلد في الدنيا لم يخشَ الهلاك في الإقدام، فلم يكن لشجاعته فضلٌ، بخلاف الباذل ماله، فإنّه إذا عَلِمَ أنّه يموت هان عليه بَذْلُهُ، ...، والثاني: ما لا يفسد المعنى، كقوله:

ذَكَرْتُ أَخِي فَعَاوَدَنِي صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالوَصَبُ[3]

فإنّ لفظ "الرأس" فيه حشوٌ لا فائدة فيه، لأنّ الصداع لا يستعمل إلا في الرأس، وليس بمفسد للمعنى، وقول زهير:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ[4]

1 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص173.

2 البيت من الطويل في: ديوان أبي الطيب المتنبي، ص322، وشعوب: عَلَمٌ على المنيّة أي الموت.

3 البيت من مجزوء الوافر، وهو لأبي العيال الهذلي، ورد في: ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995، ج2 ص242.، وفي: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ردع).

4 البيت من الطويل، وهو من معلّقة زهير: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى للأعلم الشنتمري، المطبعة الحميدية المصرية، ط1، 1323هـ، ص13، و: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط5، ص289.

فإنّ قوله "قبله" مستغنىً عنه غير مُفسدٍ»[1]. وعلى هذا يظهر لنا أنّ القانون الذي نصوغه من خلال هذين المفهومين (التطويل والحشو) يتعلّق بكمّية الألفاظ المستعملة في الفائدة، فإذا تمّت الفائدة من الكلام وزِيدَ عليه بألفاظ كان ذلك مخلاً ببلاغة الكلام، وعلى عكس التطويل والحشو أعطى القزويني مصطلحاً آخر للدلالة على نقص الألفاظ في أداء المعاني وهو الإخلال.

ثانياً: الإخلال قصورٌ في أداء المعنى:

حدّد القزويني الإيجاز بأنّه تأدية أصل المراد بلفظ ناقص لكنّه وافٍ، وقوله "وافٍ" احتراز عن الإخلال الذي يعرّفه بأنّه: «هو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى، كقول عروة بن الورد:

عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نُفُوسَهُمْ وَمَقْتَلُهُمْ عِنْدَ الوَغَى كَانَ أَعْذَرَا[2]

فإنّه أراد إذ يقتلون نفوسهم في السلم، وقول الحارث بن حلّزة:

والعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلاَ لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدَّا[3]

فإنّه أراد: العيش الناعم في ظلال النوك، خير من العيش الشاقّ في ظلال العقل»[4]، وبناءً على هذه القاعدة يتولّد قانونٌ يطلب فيه من المتكلّم تجنّب الإخلال لأنّه قصورٌ في تأدية المعنى عبر حذف الكلمات.

---

1 القزويني، الإيضاح، ج3 ص175-179.

2 البيت من الطويل، ورد بدل "لهم إذ يقتلون": "لقومٍ يخنقون" في: ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص83، كما ورد في: البغدادي، خزانة الأدب، ج10 ص64 .

3 البيت من مجزوء الكامل، ورد في: ديوان الحارث بن حلّزة اليشكري، صنعة: مروان العطية، دار الإمام النووي ودار الهجرة، دمشق، ط1، 1994/1415، ص116، وفيه رواية البيت بهذه الصيغة:

فالنّوكُ خَيرٌ في ظلا لِ العيشِ ممّن عاش كدًّا

كما ورد البيت بصيغة أخرى في: كتاب الوحشيات لأبي تمام، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، ط3، 1987، ص164، وفي: العباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص103، و: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج11 ص34.

4 القزويني، الإيضاح، ج3 ص171- 172.

ثالثاً: **المساواة أصلٌ**:

والمقصود بهذا القانون أنّ المساواة بين الألفاظ والمعاني أصلٌ في التعبير من جهة الكمّ، فيعرّفها ابن يعقوب المغربي مثلاً بأنّها: «لفظٌ أتي به ليدلّ على معناه بتمامه من غير أن يكون ناقصاً عن أجزاء المعنى المزاد ولا زائداً»[1]، ومثّل القزويني للمساواة بقوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّءُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ**﴾ [سورة فاطر، 43]، "فهذا الكلام مساواة لأنّ المعنى قد أُدِّيَ بما يستحقّه في التركيب الأصلي، والمقام يقتضي ذلك"[2]، وقول النابغة الذبياني:

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ المُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ[3]

"أي موضع البعد عنك ذو سعةٍ، شبّهه في حال سخطه وهَوْلِهِ بالليل"[4]، ففي هذين المثالين تساوت الألفاظ مع المعاني المرادة من جهة الكمّ.

رابعاً: **الإيجاز يكون بالقصر أو بالحذف**:

والفرق بينهما أنّ الإيجاز بالقصر ما ليس حذفاً كقوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾ [سورة البقرة، 179]، "فإنّ معناه كثيرٌ ولفظه يسير، وذلك لأنّ معناه: أنّ الإنسان إذا علمَ أنّه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثيرٌ من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان بارتفاع القتل حياةٌ لهم"[5].أمّا الإيجاز بالحذف فيكون إمّا بحذف جزء جملة أو حذف جملة أو حذف أكثر من جملة، والمثال على حذف جزء الجملة حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ القَرْيَةَ**﴾ [سورة يوسف، 72] أي أهلها، أو في قوله تعالى: ﴿**حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ**﴾ [سورة النساء، 160] أي تناول

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص180.

2 نفس المصدر، ج3 ص181.

3 البيت من الطويل، ورد في: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1985، ص38.

4 مختصر السعد، ج3 ص182.

5 نفس المصدر، ج3 ص183-184.

طيّبات أحلّ لهم تناولها[1]، أو حذف الصفة في قوله تعالى: ﴿**وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً**﴾ [سورة الكهف، 79] "أي كلّ سفينة صحيحة أو صالحة أو نحو ذلك بدليل ما قبله"[2]، وأمّا المثال على حذف الجملة فالمراد بها "ما يستقلّ بالإفادة بحيث لا يكون جزءاً من كلام آخر"[3] وهي إمّا مسبّبة عن سبب مذكور كقوله تعالى: ﴿**لِيُحِقَّ الحَقَّ وَيُبْطِلَ البَاطِلَ**﴾ [سورة الأنفال، 08] أي: فعل ما فعلَ، وقوله: ﴿**وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ**﴾ [سورة القصص، 46] أي: اخترناك، ومنه قول المتنبّي:

أَتَــى الزّمَــانَ بَنُــوهُ فِــي شَــبِيبَتِهِ فَسَــرَّهُمْ وَأَتَيْنَــاهُ عَلَــى الهَــرَمِ[4]

أي: فساعنا.

وقد قدّم القزويني تفسيراً لظاهرة الحذف فقسّمها قسمين: أحدهما أن لا يقام شيءٌ مقام المحذوف كالأمثلة السابقة، والثاني أن يقام مقامه ما يدلُّ عليه مثل قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ**﴾ [سورة هود، 57]، "ليس الإبلاغ هو الجواب لتقدّمه على تولّيهم، والتقدير: فإن تولّوا فلا لوم عليّ، لأنّي قد أبلغتكم، أو فلا عذر لكم عند ربّكم لأنّي قد أبلغتكم"[5]، أو كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ**﴾ [سورة فاطر، 4] أي: فلا تحزن واصبرْ، «فقوله تعالى "فقد كذّبت رسل من قبلك" أقيم مقام الجواب واتصل بالفاء مثل الجواب وليس جواباً لأنّ الجواب يترتّب مضمونه على مضمون الشرط وتكذيب الرسل سابق على التكذيب الذي هو مضمون الشرط هنا، وإنّما هو نائبٌ عن الجواب لدلالته عليه لكونه سبباً في متعلّق مضمون الجواب أي: فلا تحزنْ واصبرْ، فإنّ نفي الحزم والصبر متعلّق النهي والأمر الذيْن أحدهما هو الجواب»[6].

1 القزويني، الإيضاح، ج3 ص191.
2 نفس المصدر، ج3 ص192.
3 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص196.
4 البيت من البسيط، ورد في: ديوان المتنبي، ص498.
5 القزويني، الإيضاح، ج3 ص201.
6 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص202.

خامساً: لا يكون الإطناب إلاّ لأداء وظائف:

يرى القزويني أنّ لجوء المتكلّم إلى الإطناب يكون في أصله أداءً لوظيفة، وأوّل وظيفة يقوم بها هي الإيضاح، غير أنّه ربط الإيضاح بوجود الإبهام، ويكون ذلك إمّا «ليُرى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليتمكّن في النفس فضل تمكّن، فإنّ المعنى إذا أُلْقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوّقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح فتتوجّه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقي كذلك تمكّن فيها فضل تمكّن، وكان شعورها به أتمّ، أو لتكمل اللذة بالعلم به، فإنّ الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعةً لم يتقدّم حصول اللذة به ألمٌ، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجهٍ، تشوّفت النفسُ إلى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلومِ لذّةٌ، وبسبب حرمانها عن الباقي ألمٌ، ثمّ إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذّةٌ أخرى، واللذّة عقيب الألم أقوى من اللذّة التي لم يتقدّمها ألمٌ»[1]، وقدّم القزويني المثال الجامع لهذه الحالات الثلاث في قوله تعالى: ﴿**ربِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي**﴾ [سورة طه، 25]، "فإنّ قوله "اشرح لي" يفيد طلب شرحٍ لشيءٍ ما له أي للطالب وصدري يفيد تفسيره أي تفسير ذلك الشيء"[2].

ومن الإطناب التكرير: من أوجه الإطناب تكرار اللفظ ولا يكون هذا التكرار إلا لأداءِ معانٍ معيّنةٍ أسماها القزويني "نكتة" "وإنّما قال نكتة لأنّ التكرار متى كان لغير نكتة كان تطويلاً"، ومن نكت التكرير:

- تأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿**كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ(3) ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [سورة التكاثر، 3، 4] "وتكراره بالعطف إنّما هو لتأكيد هذا الإنذار المناسب لتأكيده"[3]، وفي "ثمّ دلالةٌ على أنّ الإنذار الثاني أبلغُ" يقول الدسوقي: «كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا باعتبار أنّه زاد شيئاً في المفهوم»[4].

1 نفس المصدر، ج3 ص209-211.

2 مختصر السعد، ج3 ص211-212.

3 مواهب الفتاح، ج3 ص218.

4 حاشية الدسوقي، ج3 ص219.

– زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقّي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ(38) يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ**﴾ [سورة غافر، 38– 39].

– لطول الكلام كما في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [سورة النحل، 119]، وفي قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [سورة النحل، 110].

– لتعدّد المتعلّق كما في قوله تعالى: ﴿**فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾ [سورة الرحمن، 13]، "لأنّه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعقّب كلّ نعمة بهذا القول، ومعلوم أنّ الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى"[1].

ومن الإطناب الإيغال: وقد ربط القزويني الإيغال باعتباره نوعاً من الإطناب بأداء نكتةٍ معيّنة أيضاً، على أنّه أشار في مبتدأ حديثه عنه في متن التلخيص إلى أنّ تعريفاته مختلفة، ومن بين تلك التعريفات: «هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها»[2]، ومن تلك النكت زيادة المبالغة في قول الخنساء:

وَإِنَّ صَـــخْرًا لَتَـــأْتَمُّ الهُـــدَاةُ بِـــهِ كَأَنَّـــهُ عَلَـــمٌ فِـــي رَأْسِـــهِ نَـــارُ[3]

«ولا شكّ أنّ في إلحاقه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به مبالغةٌ في ظهوره في الاهتداء ثمّ زادت المبالغة بوصف العلم بقولها "في رأسه" في رأس ذلك العلم "نارٌ" لأنّ وصف العلم المهتدى به بوجود نارٍ على رأسه أبلغ في ظهوره في الاهتداء

1 القزويني، الإيضاح، ج3 ص219.

2 نفس المصدر، ج3 ص220.

3 البيت من البسيط، ورد في بدايته "أغرّ أبلج تأتمّ الهداة به" في: ديوان الخنساء، تحقيق: إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، المنصورة، ط1، 1985/1405، ص305، وينظر: معاهد التنصيص، ج1 ص116.

مما ليس كذلك، فتتجرّ المبالغة إلى المشبّه الممدوح بالاهتداء به»[1]، ومن نكت الإيغال أيضاً تحقيق التشبيه "أي بيان التساوي بين الطرفين في وجه الشبه وذلك بأن يذكر في الكلام ما يدلّ على أنّ المشبّه مساوٍ للمشبّه به في وجه الشبه حتّى كأنّه هو"[2]، والمثال على ذلك قول امرئ القيس:

كَـأَنَّ عُيُـونَ الـوَحْشِ حَـوْلَ خِبَائِنَـا وَأَرْحُلِنَـا الجَـزْعُ الَّـذِي لَـمْ يُثَقَّـبِ[3]

«فإنّه لمّا أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله "لم يثقّب" لأنّ الجزع إذا كان غير مثقوبٍ كان أشبه بالعيون»[4].

ومن الإطناب التذييل: وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتأكيد، وهو نوعان:

- ضربٌ لم يخرّج مخرج المثل نحو قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلاَّ الكَفُورُ**﴾ [سورة سبأ، 17] و"إنّما كان للتوقّف على ما قبله ليس خارجاً مخرج المثل"[5]، لأنّ المراد "وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور"، وهذا وجه تعلّقه بما قبله، ومن الشعر قول المتنبي:

وَمَا حَاجَةُ الأَظْعَانِ حَوْلَكِ فِي الدُّجَى إِلَـى قَـمَرٍ؟ مَـا وَاجِـدٌ لَـكِ عَـادِمُهْ[6]

فتشبيه المخاطبَة بالقمر دعاه إلى أن يتساءل عن حاجة الظاعنين إلى القمر في الليل وهي معهم.

---

1 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص221.

2 حاشية الدسوقي، ج3 ص222.

3 البيت من الطويل، ورد في: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط5، 1990، ص53، و: معاهد التنصيص، ج1 ص119.والجزع: الخَرَز اليماني وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد شبّه به عيون الوحش بعد موتها، ينظر: مواهب الفتاح، ج3 ص222،

4 القزويني، الإيضاح، ج3 ص222-223.

5 حاشية الدسوقي، ج3 ص226.

6 البيت من الطويل، أورده القزويني في: الإيضاح، ج3 ص227، وينظر: ديوان المتنبي، ص257

– ضربٌ يخرج مخرج المثل أي "بأن يقصد بالجملة الثانية حكمٌ كلّيٌّ منفصلٌ عمّا قبله جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال"[1] كقوله تعالى: ﴿**وَقُلْ جَاءَ الحقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا**﴾ [سورة الإسراء، 81]، فإنّ "هذه الجملة لا توقّف لمعناها على معنى الجملة الأولى مع تضمّنها معنى الأولى وهو زهوق الباطل أي اضمحلاله وذهابه، ومفهوم النسبتين مختلف، لأنّ الثانية اسمية مع زيادة تأكيد فيها فصدق عليها ضابط الضرب الثاني وتأكيد زهوق الباطل مناسبٌ هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والإياس من أحكامه الموجبة للاغترار به"[2].

وقد قسّم القزويني التذييل أيضاً تقسيماً آخر باعتباره تأكيداً إلى: تأكيد منطوق مثل الآية السابقة الذكر، أو تأكيد مفهوم مثل قول النابغة الذبياني:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ[3]

فقوله "وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثٍ" «دلَّ بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وقد أكّده بقوله "أيّ الرجال المهذّبُ" استفهام بمعنى الإنكار أي ليس في الرجال منقّح الفعال مرضي الخصال»[4].

ومن الإطناب التكميل: ويسمّى الاحتراس أيضاً "أمّا تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه، وأمّا تسميته بالاحتراس فهو من باب حرس الشيء: حفظه، وهذا فيه حفظ المعنى ووقايته من توهّم خلاف المقصود، لأنّ ما أتي به فيه يحترز به عن خلاف المقصود"[5]، ولذلك يعرّفه القزويني بقوله: «هو أن يُؤْتَى في كلامٍ يوهم خلاف المقصود بما يدفعه» أي يدفع خلاف المقصود، وقد يأتي وسط الكلام أو في آخره، والمثال على مجيئه في وسط الكلام قول طرفة:

---

1 مختصر السعد، ج3 ص227.

2 حاشية الدسوقي، ج3 ص228.

3 البيت من الطويل، ورد في: ديوان النابغة الذبياني، ص74، وينظر: معاهد التنصيص، ج1 ص120.

4 مختصر السعد، ج3 ص230.

5 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص231.

فَسَــقَى دِيَــارَكِ، غَيْــرَ مُفْسِدِهَــا، صَــوْبُ الرَّبِيــعِ وَدِيــمَةٌ تَهْمِــي[1]

يقول المغربي: «ولمّا كان نزول المطر قد يؤدّي إلى الفساد بدوامه كما يومي لذلك قوله "ديمة" لأنّها هي المطر الدائم زاد قوله "غير مفسدها" دفعاً لذلك»[2].

والمثال على مجيئه آخر الكلام قوله تعالى: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الكَافِرِينَ**﴾ [سورة المائدة، 54]، "فإنّ الوصف بالذلّ للمؤمنين ولو كان القصد به المدح بما يدلّ على موالاة المؤمنين ومعاملتهم بما يرضيهم لكن ربما يتوهّم نظراً إلى ظاهر لفظ الذلّ من غير مراعاة قرينة المدح أنّ ذلك لضعفهم وانتفاء قوّتهم فدفع ذلك التوهّم بقوله "أعزّة على الكافرين" فأفاد لهم القوّة والعزّة وذلك يستلزم أنّ ذلّهم للمؤمنين لتواضعٍ منهم لهم وليس ذلك من ضعفهم ونفي قوّتهم"[3].

ومن الإطناب التتميم: ويعرّفه القزويني بقوله: «هو أن يُؤْتَى في كلامٍ لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ بفضلةٍ»[4]، والمقصود بالفضلة ما كان زائداً عن ركني الإسناد مثل المفعول أو الحال أو الجار والمجرور أو التوابع وغيرها، وربط القزويني التتميم أيضاً بأداءِ معانٍ أو نكتٍ منها المبالغة مثل قوله تعالى: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**﴾ [سورة الإنسان، 8]، "أي مع حبّه، والضمير للطعام"[5].

ومن الإطناب الاعتراض: وعرّفه بقوله: «أن يُؤْتَى في أثناء الكلام أو بين كلامين متّصلين معنىً بجملةٍ أو بأكثر لا محلّ لها من الإعراب، لنكتةٍ سوى ما ذُكِرَ في التكميل»[6]، ومن نكت الاعتراض التنزيه كقوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ البَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾

---

1 البيت من الكامل، ورد في: ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: مكس سلغسون، مطبعة برتراند، 1900، ص93، وينظر: معاهد التنصيص، ج1 ص122، وروِيَ "بلادَكَ" بدل "ديارك"، وفي مواهب الفتاح، ج3 ص232، "صوب الغمام" بدل "صوب الربيع".

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص232.

3 نفس المصدر، ج3 ص234.

4 القزويني، متن التلخيص، ج3 ص235.

5 القزويني، الإيضاح، ج3 ص236.

6 نفس المصدر، ج3 ص237.

[سورة النحل، 57]، «فقوله "سبحانه" جملةٌ لأنّه مصدرٌ بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأنّ قوله "ولهم ما يشتهون" عطفٌ على قوله "للهِ البناتِ"»[1]، ومن نكت الاعتراض أيضاً الدعاء في قول الشاعر:

إِنَّ الثَّمَانِيـــــــنَ وَبُلِّغْتَهَـــــــا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ[2]

«فجملة "وبلغتها" اعتراضية وهي دعاءٌ والنكتة في الحقيقة كون الدعاء للمخاطب مما يسرّه ويستجلب إقباله حيث دعا له بما يتمنّاه كلّ أحدٍ من طول العمر وازدادت مناسبته بإيجاده عند ذكر الثمانين التي هي من طول العمر»[3]، ومن نكت الاعتراض أيضاً التنبيه في قول الشاعر:

واعْـــلَمْ فَعِلْـــمُ المـــرْءِ يَنْـــفَعُهُ أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِي كُـلُّ مـا قُـدِرَا[4]

"قوله "فعلمُ المرء ينفعه" اعتراضٌ لأجل تنبيه المخاطَب على أمرٍ يؤكّد إقباله على ما أمر به"[5].

هذه أهمّ القواعد التي صاغها القزويني وشرّاح التلخيص فيما يمكننا أن ندرجه ضمن قانون الكمّ، وفيما يلي ننتقل إلى قانون الكيف.

3ـ 2: **قانون الكيف**:

يبدو المجال الذي تنطبق عليه مسلّمة الكيف والمتعلّقة بمضامين العبارات والأقوال أكثر اتّساعاً لأنّ كثيراً من المباحث البلاغية يمكن أن تُقْرَأَ على أنّها ضامنةٌ لهذه المسلّمة، ويمكننا أوّلاً ملاحظة ذلك من تعريف القزويني وشرّاح تلخيصه للبلاغة بأنّها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال

1 مختصر السعد، ج3 ص240.

2 البيت من السريع، لعوف بن محلّم الخزاعي ورد في: معاهد التنصيص، ج1 ص124، و: عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ج6 ص199.

3 المغربي، مواهب الفناح، ج3 ص240.

4 البيت من الكامل، ورد في: معاهد التنصيص، ج1 ص128، و: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2ص398، و: شرح أبيات مغني اللبيب، ج6 ص231.

5 حاشية الدسوقي، ج3 ص241.

مع فصاحته" فأغلب المباحث تصبّ في هذا الإطار الباحث عن المعنى، هذا إذا نظرنا إلى مفهوم الكيف من وجهة النظر البلاغية، أمّا المسلّمة كما طرحها "غرايس" فهي مقابلةٌ للمسلّمة الأولى أي الكمّ، فإذا كان الكمّ متعلّقاً بكمّية المعلومات التي يقدّمها المتكلّم عبر كلامه فإنّ الكيف متعلّق بصدق المعلومات وحجّيتها، و"غرايس" في هذه المسلّمة أيضاً فصل بين الألفاظ والمعاني، فتكلّم عن الكيف في هذه المسلّمة عبر قاعدتين ذكرناهما سابقاً، كما نجده يشير إلى الكيف عبر قواعد مسلّمة النوع (تجنّب الإبهام، وتجنّب اللبس، وتنظيم الكلام)، أمّا قانون الكيف كما نتصوّره في النموذج البلاغي فليس فيه فصلٌ بين الألفاظ والمعاني، إذ الكيف متعلّق بالمضامين سواءٌ أكانت من قبيل الصدق والحجّية أم من قبيل الوضوح والبيان، على أنّ الملاحظة الجديرة بالتسجيل ههنا هي أنّ الكلام في إطار النموذج البلاغي ينبني على الصدق دائماً، أمّا الخطأ سواءٌ كان بقصدٍ أم عن غير قصدٍ فلا كلام للبلاغيين عليه، والسبب في ذلك حصرهم الكلام البليغ فيما كان في مستوىً رفيعٍ من مستويات الكلام.

وإذا كان مجال الدراسة في قانون الكيف واسعاً يستوعب كثيراً من المباحث البلاغية فيمكننا الإشارة إلى بعضها على سبيل التمثيل فقط عبر صياغة قواعد أقرّها القزويني وشرّاح تلخيصه.

أولاً: لا مجال للتعقيد في الكلام البليغ:

بحث القزويني وشرّاح التلخيص عن ظاهرة التعقيد أثناء بحثهم في مقدّمات العلم عن مفهوم الفصاحة، فالكلام الفصيح ما جاوزَ التعقيد لفظياً كان أو معنوياً، والظاهرة الأكثر تعلّقاً في رأينا بقانون الكيف هي ما أطلقوا عليه التعقيد المعنوي، يقول القزويني: «التعقيد: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به، وله سببان: أحدهما ما يرجع إلى اللفظ وهو أن يختلّ نظم الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصّل منه إلى معناه، كقول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ[1]

1 البيت من الطويل، ورد في: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص83، و: معاهد التنصيص، ج1 ص16، ولم أجده في ديوانه.

كان حقّه أن يقول: "وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلاّ مملّك أبو أمّه أبوه، ...، فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سَلِمَ نظمُهُ من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالفُ الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلاّ وقد قامت عليه قرينةٌ ظاهرةٌ لفظية أو معنوية ...»[1]، فهذا النوع الأوّل من التعقيد المتعلّق باللفظ ناتجٌ عن خللٍ في ترتيب البنى التركيبية ولذلك قد يؤدّي إلى عدم وصول المعنى إلى المخاطَب، أمّا النوع الثاني فهو أكثرُ غموضاً بحيث لا يظهرُ للمخاطَب إلاّ بعد جهدٍ جهيدٍ من التأويل، يقول القزويني: «والثاني: ما يرجع إلى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الأوّل إلى المعنى الثاني الذي هو لازمُهُ والمرادُ به ظاهراً، كقول العباس بن الأحنف:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[2]

كنى بسكب الدموع عمّا يوجبه الفراق من الحزن، وأصاب لأنّ من شأن البكاء أن يكون كنايةً عنه، كقولهم أبكاني وأضحكني أي أساءني وسرّني، كما قال الحماسيّ:

أَبْكَانِيَ الدَّهْرُ وَيَا رُبَّمَا أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي[3]

ثمّ طرد ذلك في نقيضه، فأراد أن يكنِيَ عمّا يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود، لظنّه أن الجمود خلوّ العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ، لأنّ الجمود خلوّ العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كنايةً عن المسرّة، وإنّما يكون كنايةً عن البخل كما قال الشاعر:

أَلاَ إِنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ[4]

1 القزويني، الإيضاح، ج1 ص102-107.

2 البيت من الطويل، ورد في: ديوان العباس بن الأحنف، تحقيق: عاتكة الخزرجي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1954/1373، ص106، وفي: دلائل الإعجاز، ص268، و: معاهد التنصيص، ج1 ص19.

3 البيت من السريع، ورد في: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج1 ص286، و: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص269.

4 البيت من البسيط، ورد في: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج2 ص799، و: دلائل الإعجاز، ص269.

...، فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما كان الانتقال من معناه الأوّل إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً، حتّى يخيّل إلى السامع أنّه فهمه من سياق اللفظ، كما سيأتي من الأمثلة المختارة في الاستعارة والكناية»[1]، والظاهر من كلام القزويني وشرّاح التلخيص فيما يخصّ ظاهرة التعقيد المعنوي أنّ خلوّ الكلام منها يجعله فصيحاً على اختلافٍ في مراتب البلاغة حسب وضوح المعنى أو خفائه، فما كان خفيًّا من المعاني وتطلّب من المخاطَب جهداً في التأويل والتفسير كان من باب الكناية أو الاستعارة، وإذا كان "غرايس" قد ربطَ الإخلال بإحدى القواعد من مسلّمات التعاون بالاستلزام التخاطبي فإنّ الأمر في النموذج البلاغي يبدو بصورةٍ أخرى، إذ ربط البلاغيون، لأغراضٍ أوضحناها في سياقٍ آخر، بين التعقيد المعنوي وأداء الاستعارة والكناية والتمثيل فمعرفة هذه الظواهر كفيلٌ بأن يقِيَ المتكلّم من الوقوع في خطأ التعقيد، ولذلك اعتبرناها من باب قانون الكيف.

ثانياً: "**ينبغي أن يُقتَصَرَ من التركيب على قدر الحاجة**"[2]:

من المباحث البلاغية التي ناقشها القزويني وشرّاح تلخيصه بشكلٍ لافتٍ للنظر مبحث أضرب الخبر، وقد أشرنا إليه فيما سبق أثناء حديثنا عن خاصّية التوجيه، وتتبني هذه القاعدة على ذلك المبحث، كما تظهر علاقتها بقانون الكيف في احتوائها ما يُشْتَرَطُ في مضمون الكلام وصلته بالمقام التواصلي في حالة الإخبار، وقدر الحاجة المقصودُ به كما أوضحه الدسوقي: «أي على مقدار حاجة المُخْبِرِ في إفادة الحكم ولازمه، أو حاجة المخاطَبِ في استفادتهما، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها»[3]، والجدير بالملاحظة أنّه إن كان يمكن تأويل القاعدة من جهة الكمّ أيضاً، إلاّ أنّ معنى "الغرض" المرتبط بالكلام هو الذي يُكْسِبُهَا قيمةً إضافيةً من جهة الكيف، ويظهر لنا ذلك عبر حكم البلاغيين على من يأتي بغير ما يُحتاج إليه في المقام التواصلي بالخطأ، يقول المغربي في شرح القاعدة: «أي أن يُقْتَصَرَ من ألفاظ

1 القزويني، الإيضاح، ج1 ص107-110.

2 القزويني، متن التلخيص، ج1 ص202.

3 حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ج1 ص202.

التركيب على ما يفيد الغرض المذكور إذ هو المقدار المحتاج حيث لا يتعلّق الغرض بالزائد في المقام وإلاّ كان المزيدُ لغواً واللغو باطل مخلٌّ بالبلاغة»[1]، والجدير بالملاحظة أيضاً ربطُ البلاغيين مبحث أضرب الخبر بغرض التوكيد وهو وجهٌ يدعونا إلى النظر إلى القاعدة من جهة الكيف، فالتوكيد غرضٌ متعلّق بمضمون الخبر من جهة صدقه والدليل على ذلك أنّ الإنكار الذي هو وجهة نظرٍ من المخاطَب هو الداعي للمتكلّم أن يستعمل مؤكِّداتٍ لخبره، وقد حاولنا تلخيص مجموعةٍ من القواعد الناشئة عن هذه القاعدة فيما سبق نعيدُ التذكير بها ههنا:

- **(4)**: إذا كان الكلام خالياً من المؤكِّدات سمّي الخبر ابتدائياً.
- **(4أ)**: كلّما كان المخاطَب خالي الذهن حسُن عدم إيراد المؤكّدات في الكلام.
- **(5)**: إذا كان في الكلام مؤكّدٌ واحدٌ على الأكثر سمّي الخبر طلبياً.
- **(5أ)**: كلّما كان المخاطَب شاكّاً في الخبر حسُن الإتيان بمؤكّد واحد على الأكثر.
- **(6)**: إذا كان في الكلام أكثر من مؤكّد واحد سمّي الخبر إنكارياً.
- **(6أ)**: كلّما كان المخاطَب منكراً للخبر حسُن الإتيان بأكثر من مؤكّد واحد.

ثالثاً: "المجاز والكنايةُ أبلغُ من الحقيقة والتصريح"[2]:

تعدّ هذه القاعدة التي أتى بها القزويني في ختام مباحث علم البيان ممّا يمكن أن ندرجه ضمن قانون الكيف إذ تتعلّق بطريقةٍ في الكلام تنبني على عمليّات استدلالية للوصول إلى المضمون المقصود، على أنّنا نظنّ أنّه يجب تأويلُ القاعدة تأويلاً مّا، فليس خرق القاعدة مُخْرِجًا للمتكلّم من دائرةِ التخاطب وليس الإتيانُ بالكلام على الحقيقة في مقابل المجاز وعلى الكناية في مقابل التصريح ناقضاً لبلاغة المتكلّم، كما أنّ هذا النقض لا يولّدُ استلزاماتٍ عما سنرى في فصلٍ لاحقٍ، ولذلك نجد القزويني والشرّاح من بعده يعدّون هذه القاعدة ضمن التفضيل في أساليب الكلام من حيث الوضوح والخفاء: «فقوله أبلغُ من الحقيقة أي أفضلُ

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص202.

2 القزويني، متن التلخيص، ج4 ص274-275.

وأحسن منها»[1]، وفي معرفة السبب يقدّم القزويني تفسيراً من جهة الكيف متعلّقاً بدعوى اتّباع هذه الأساليب المنبنية على استدلالات لغوية، إذ يقول: «والسبب في ذلك أنّ الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم، فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببيّنةٍ ولا شكّ أنّ دعوى الشيء ببيّنةٍ أبلغُ في إثباته من دعواه بلا بيّنة»[2]، وهذا وجهُ التقاءٍ بين هذه القاعدة ومسلّمة الكيف التي أشرنا إليها عند "غرايس"، فمفاد المسلّمة أنّ المطلوب من المتكلّم أن لا يقدّم من المعلومات إلاّ ما اعتقد أنّه صحيحٌ أو له دليلٌ على صحّته، والقانون كما نجده عند البلاغيين يقرّ بأنّ أساليب المجاز والكناية والاستعارة سبيلُ من أتى بدليلٍ في دعواه، يقول ابن يعقوب المغربي: «ووجه كونهما كالدعوى بالبيّنة أنّ تقرّر الملزوم يستلزم تقرّر اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم فصار تقرّر الملزوم مُشْعِراً باللازم والقرينة مقرّرة له أيضاً فصار كأنّه قرّر مرّتين على ما نحقّقه،...، فمضمون الكلام المجازي والكنائي إنّما هو الدعوى لا إثباتها بالدليل، لكن لمّا كان ذكر الحكمِ الذي هو الملزوم أو الحكم على لفظه أو به، فيه إثبات الحكم في الجملة، والقرينة تقتضي إثبات اللازم أو الحكم للازم أو به بمعونة اللزوم، صار كأنّه أثبت مرّتين فيكون فيه تأكيد الإثبات، ومن المعلوم أنّ إثبات الشيء بالدعوى ثمّ إثباته بالدليل يتضمّن إثباتين»[3]، وبناء الكناية والاستعارة على مبدأ اللزوم يحتاج تفصيلاً إضافياً نعرّج عليه في فصلٍ لاحقٍ.

رابعاً: ينبغي للمتكلّم أن يحسن الابتداء والتخلّص والانتهاء:

تنبني هذه القاعدة على مبحثٍ مستقلّ طرقه القزويني في آخر متن التلخيص، وجمع فيه بعض الظواهر البلاغية التي رأى أنّها تجعل الكلام عذبَ اللفظِ حَسَنَ السبْكِ أي: "في غاية البعدِ عن التعقيد والتقديم والتأخير الملْبس، وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقّة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي اللفظ الشريف المعنى

1 حاشية الدسوقي، ج4 ص275.

2 القزويني، الإيضاح، ج4 ص277.وفي سابق النص يضيف القزويني أنّ الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه، والتمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة، نفس المصدر، ج4 ص276.

3 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص275-276.

السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسبٍ وتلاؤم"[1]، وقد قسّم القزويني هذه الظواهر إلى ثلاث ظواهر هي: الابتداء والتخلّص والانتهاء، ومعلومٌ أنّ مضمون هذه القواعد متعلّقٌ أساساً بالكيف أي هي ظواهر معنويةٌ ذات صلةٍ بما يجب على المتكلّم متابعته لكي يكون كلامه بليغاً.

أمّا الابتداء فيجب على المتكلّم أن يُحْسِنَه "لأنّه أوّل ما يقرع السمع فإن كان عذباً حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه لانسياق النفس إليه ورغبتها فيه من حسنه الأوّل واستصحابه لذّة المذاق السابق، وإلاّ يكن الابتداء حسن السبك عذباً صحيح المعنى نافره السمع بالمقابلة الأولى فيعرض عنه جملة وإن كان الباقي من الكلام حسناً لأنّ السمع قاطعه الابتداء القبيح وهذا أمرٌ تجريبي"[2]، ويضرب القزويني المثال لذلك بداية المعلّقة لامرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[3]

يقول الدسوقي: «والمعنى قفا نبكِ عند طرف الرمل المعوجّ أي الملتوي الكائن بين الدخول فحومل، ولاشكّ أنّ انقطاع الرمل إنّما هو عند اعوجاجه بالأرياح لا عند تراكمه»[4]، ومثال حسن الابتداء أيضاً في وصف الدار قول الشاعر:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلاَمُ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الأَيَّامُ[5]

"يقال خلع عليه أي نزع ثوبه عليه بمعنى أنّه نزعه وطرحه عليه ولتضمين خلع: طرح عدّي بعلى وفي نسبة الخلع إلى جمال الأيام دلالةٌ على تشبيه الأيام برجل له لباس جميل نزعه عن غيره فجمال الأيام كلباس ألبسه ذلك القصر"[6]، وممّا يقتضيه حسن الابتداء أن

1 التفتازاني، مختصر السعد، ج4 ص529-530.
2 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص531.
3 البيت من الطويل، ورد في: ديوان امرئ القيس، ص8، و: أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، ص15.
4 حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ج4 ص531.
5 البيت من الكامل، لأشجع السلمي، ورد في: عبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص، ج2 ص201.
6 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص532.

يتجنّب المتكلّم في المديح ما يُتَطَيَّرُ به، وأحسن الابتداء ما سمّاه البلاغيون "براعة الاستهلال" وهو من مناسبة المقصود أي: «والمناسبة تحصل باشتمال الابتداء على ما يشعر في الجملة بما سيق الكلام من أجله فإذا سيق مثلاً لبيان علم من العلوم كالفقه فاشتمال ابتدائه على ما يشعر بأفعال المكلّفين وأحكامها هو من أحسن الابتداء»[1]، كقول الشاعر:

بُشْـرَى فَقَـدْ أَنْجَـزَ الإِقْبَـالُ مَـا وَعَـدَا وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلاَ صَـعَدَا[2]

"مطلع قصيدةٍ لأبي محمد الخازن يهنّئ الصاحب بولد لابنته، وإنّما كان من البراعة لأنّه يشعر بأنّ ثمَّ أمراً مسروراً به وأنّه أمرٌ حدث وهو رفيعٌ في نفسه يهنّأ به ويبشّر من سرّ به، ففيه الإيماء إلى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة"[3].

أمّا الظاهرة الثانية فهي التخلّص ويعرّفه القزويني بقوله: «ونعني به الانتقال ممّا شبّب الكلام به من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما، لأنّ السامع يكون مترقّباً للانتقال من التشبيب إلى المقصود كيف يكون فإذا كان حسناً متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع وأعان على إصغاء ما بعده، وإن كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس»[4]، ومن أمثلة حسن التخلّص قول أبي تمّام:

يَقُولُ فِي قُومَسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ مِنَّـا السُّـرَى وَخُطَـا المَهْرِيَّـةِ القُـودِ

أَمَطْلَـعَ الشَّـمْسِ تَبْغِـي أَنْ تَـؤُمَّ بِنَـا فَقُلْـتُ كَـلاَّ وَلَكِـنْ مَطْلَـعَ الجُـودِ[5]

"فقد خرج بالمناسبة الجوابية إلى الممدوح الذي سمّاه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلّص"[6].

1 نفس المصدر، ج4 ص533.

2 البيت من البسيط لأبي محمد الخازن، ورد في: معاهد التنصيص، ج2 ص204، وفيه "بُشْرَاكَ" مكان "بشرى".

3 مواهب الفتاح، ج4 ص534.

4 القزويني، الإيضاح، ج4 ص535-536.

5 البيتان من البسيط، وردا في: ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، ج2 ص132 و: معاهد التنصيص، ج2 ص211.

6 مواهب الفتاح، ج4 ص537.

أمّا الظاهرة الثالثة فهي الانتهاء "لأنّه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فإن كان حسناً مختاراً تلقّاه السمع واستلذّه حتى جبر ما يقع فيما سبقه من التقصير وإلاّ كان على العكس"[1]، ومنه قول الشاعر:

وَإِنِّـــي جَـــدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُـــكَ بِـــالمُنَى وَأَنْـــتَ بِمَـــا أَمَّلْـــتُ مِنْـــكَ جَـــدِيرُ

فَـإِنْ تُـولِنِي مِنْـكَ الجَمِيـلَ فَأَهْلُـهُ وَإِلاَّ فَـــإِنِّي عَـــاذِرٌ وَشَـــكُورُ[2]

هذا مجمل ما تحدّث به القزويني وشرّاح التلخيص عن حسن الابتداء والتخلّص والانتهاء، والمعلوم أنّ المبحث منقولٌ من ملاحظات النقّاد لأنّ الأمثلة التي أوردناها وحتّى التي لم نوردها جلّها منقولة عنهم.

وهذه أبرز القواعد التي رأينا أنّ لها تعلّقاً بقانون الكيف، وفي مدوّنة شروح التلخيص مجال بحثٍ واسعٌ فيها لا يكفله لنا ما نقدّمه في بحثنا هذا.

1 مختصر السعد، ج4 ص543.

2 البيتان من الطويل وهما لأبي نواس، وردا في: ديوان أبي نواس، المطبعة العمومية بمصر، ط1، 1898، ص100-101 و: معاهد التنصيص، ج2 ص221.

خاتمة الفصل الثالث:

بنينا الكلام في هذا الفصلِ على مسلّمةٍ أوّلية استنتجناها من بحثنا هي أنّ مجال البحث في النموذج البلاغي الذي استقرّ صياغةً في متن التلخيص وشروحه هو القدرة التواصليةُ المُثْلَى في إنتاج الخطاب البليغ وقد ربط البلاغيون هذه القدرة بشرطين أساسيين هما مبدأ الوضوح الدلالي كما تبيّنه الفصاحة، ومبدأ التركيب المستوفي شرط الإفادة، ولذلك كانت المسلّمة في هذا الفصل مبنية على الإقرار بوجود مبدأٍ من مبادئ تحليل الخطاب يسمّى بمبدأ التخاطب، أي أنّ المتكلّم في الخطاب البليغ يبني كلامه على التخاطب وهو مبدأ تتشعّب مباحثه في علم المعاني خصوصاً، وتميّزه ثلاث خصائص هي التوجيه والمقام والغرض، وقد دعانا التعرّف على مفهوم التخاطب إلى الإشارة لبعض المفاهيم المقاربة له والتي تطرحها الأبحاث المعاصرة مثل مفاهيم التواصل أو التحاور أو التلفّظ، كما حاولنا أن نضبط التصوّر بخصوص الوحدة التي على أساسها أتى القزويني وشرّاح التلخيص بالمبادئ التحليلية، فوجدنا بعض المصطلحات التي كَثُرَ لديهم استعمالها مثل الجملة والتركيب والكلام، وهي مفاهيمُ ضبطت في رأينا مفهوم الخطاب لديهم كما نتصوّره، فاستنتجنا من ذلك بناءه على الخصائص الثلاثة التي أشرنا إليها أعلاه، أمّا خاصّية التوجيه فتعني توجيه المتكلّم كلامه إلى مخاطَبٍ، وعليه فإنّ المتكلّم يراعي وجود هذا المخاطَب في كلامه وحين بحثنا عن الأمثلة التي تثبت هذه الخاصّية وجدنا مجموعةً من مباحث المعاني تراعي هذه الخاصية مثل مباحث أضرب الخبر وأحوال المسند إليه ذكراً وحذفاً أو تعريفاً وتنكيراً، وأحوال المسند، ومبحث القصر، والإنشاء الطلبي، كما أشرنا إلى مبحثٍ من علم البيان دليلاً على مراعاة هذه الخاصّية فيه أيضاً وهو مبحث التشبيه.

أمّا الخاصّية الثانية فهي المقام وقد رأينا في فصلٍ سابقٍ كيف استقرّ تعريف البلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، كما رأينا كيف يحتوى مفهوم المقام مجموعةً من المصطلحات التي استعملها القزويني وشرّاح التلخيص وهي الحال والمقام ومقتضى الحال والخصوصية والاعتبار المناسب، وقد كفل لنا النقاش الذي وجدناه في باب أضرب الخبر توضيحاً لمفهوم المقام في صلته بمبدأ التخاطب، فوجدنا أقرب المصطلحات دلالةً على المفهوم وأكثر استعمالاً

لدى القزويني والشرّاح هو مفهوم الحال، وقد دعانا ذلك إلى الإشارة إلى مكوّنات المقام كما تطرحها التداولية المعاصرة ولسانيات التلفّظ وخصصنا منها المشيرات المقامية (Les déictiques)، فحاولنا البحث عن كلام البلاغيين في الضمائر كما بيّنّا صلتها بالمقام التواصلي الذي تستعمل فيه وأبرز دليلٍ على ذلك ما وجدناه في مبحث الالتفات من ارتباط بالمقام التواصلي الذي يستعمل فيه.

أمّا الخاصّية الثالثة فهي الغرض، ولا تخاطب في الكلام البليغ دون غرضٍ ينشده المتكلّم ويؤدّي إليه كلامه، ويكاد مفهوم الغرض في شروح التلخيص يهيمن على جلّ المباحث في علم المعاني، إذ فصّلنا في إشارة القزويني والشرّاح إليه عبر أبواب متفرّقة منها أحوال الإسناد الخبري وأضرب الخبر وأحوال المسند إليه عبر حذفه وتعريفه، وأحوال المسند وأحوال متعلّقات الفعل، ثمّ حاولنا إثبات وجود المفهوم في البيان والبديع أيضاً، عبر الإشارة إلى الغرض من التشبيه أو الغرض من تجاهل العارف، وهما ليسا إلاّ مثالين إثباتاً لخاصّية الغرض من مبدأ التخاطب في تحليل الخطاب عند شرّاح التلخيص.

وقد دعانا الإلمام بمبدأ التخاطب إلى الخوض فيما يرتقي لأن يكون قوانين له، وعلى هذا حاولنا الإشارة إلى مفهوم القوانين التخاطبية كما طرحها التداوليون المعاصرون وخصوصاً منهم "غرايس" و"ديكرو"، وقد سبقنا في الإشارة إليها من وجهة نظرٍ مقاربةٍ للتراث النحوي "محمد الشاوش"، غير أنّنا ركّزنا بحثنا في قانونين من هذه القوانين هما: قانون الكمّ ووجدنا أقرب المباحث البلاغية إليه مبحث الإيجاز والإطناب والمساواة، فحاولنا توضيح مجموعةٍ من القواعد التي صاغها القزويني وشرّاح تلخيصه في هذا الباب والتي ترتقي لأن تكون في مسلك القوانين المتفرّعة عن قانون الكمّ، أمّا القانون الثاني فهو قانون الكيف وفيه حاولنا إظهار وجهة النظر البلاغية لما يتعلّق به عبر اختيارنا ما يصلح لأن يكون قواعد تتفرّع عنه من جهة المضمون.

وسننقل فيما يلي مجال بحثنا إلى مبدأ آخر من مبادئ التحليل ينبني على خاصّية التوجيه ألا وهو مبدأ الإنجاز.

الفصل الرابع

مبدأ الإنجاز في تحليل الخطاب

من خلال شروح التلخيص

كانت أولى النتائج التي استنتجناها من بناء الخطاب في النموذج البلاغي على التخاطب هو خاصية التوجيه، لكنّ الوصف العام الذي قدّمناه لا يكفي في تفسير التوجيه، بل لابدّ من مزيدِ استنطاق لما في المدونة التي ندرسها ونعيد قراءتها لنجد فيها ما يتعلّق بمفهوم التوجيه هذا، ولذلك سلكنا ما يخصّ باب التوجيه تحت مسمّى الإنجاز، ومقصودنا به الكلام عمّا تأخذه التراكيب من معانٍ تدلّ على إنجاز أفعالٍ بواسطة اللغة، ويقوم هذا المبدأ في الدرس اللساني المعاصر وفي فلسفة اللغة على مسلّمةٍ أساسية هي أنّ اللغة لا تصف أحوال الأشياء فحسب وإنّما يمكن أيضاً بواسطتها إنجاز أفعالٍ معيّنةٍ، وعلى هذا يكون محور تساؤلنا في هذا الفصل عن مفهوم الإنجاز أوّلاً، ثمّ البحث عن هذه الأفعال التي تنجزها اللغة والتي درسها شرّاح التلخيص ثانياً.

1ـ مفهوم الإنجاز في التداولية المعاصرة:

ظهر مفهوم الإنجاز في الدراسات اللسانية المعاصرة باعتباره أهمّ المفاهيم التي نشأت النظرية التداولية في إطاره، والمصطلح الذي قدّمه التداوليون للتعبير عن هذا المفهوم هو مصطلح "الفعل الكلامي Speech act"، ويمكننا النظر أولاً في أصل "الإنجاز" في العربية فنجده في معنى تمام الحصول، يقول ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": «النون والجيم والزاء أصل صحيحٌ يدلّ على كمال شيءٍ في عجلةٍ من غير بطءٍ، يقال: نجز الوعدُ ينجُزُ، وأنجزْتُهُ أنا: أَعْجَلْتُهُ، وأعطيته ما عندي حتّى نجزَ آخره، أي وصل إليه آخره»[1]، وفي "لسان العرب" لابن منظور: « نَجِزَ ونَجَزَ الكلامُ: انقطعَ، ونَجَزَ الوعدُ يَنْجُزُ نَجْزًا: حضر، ...، قال ابن السكيت: كأنّ نجِزَ فَنِيَ وانقضى، وكأنّ نَجَزَ قَضَى حاجَتَه، وقد أَنْجَزَ الوعْدَ ووَعْدٌ نَاجِزٌ وَنَجِيزٌ وأَنْجَزْتُهُ أَنَا وَنَجَزْتُ بِهِ، وإِنْجَازُكَهُ: وَفَاؤُكَ بِهِ»[2]، وقد احتفظ مصطلح الإنجاز بهذا المعنى الدال على تمام الحصول، ولذلك اختاره بعض الباحثين العرب ترجمةً للمصطلح

1 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5 ص393.

2 ابن منظور، لسان العرب، مج6 ص4351.

اللساني "Performance"[1] الذي يعني في التداولية إمكانية إيقاع الأفعال عبر التراكيب اللغوية التي ينطق بها متكلّمٌ ما، ولذلك حاول صاحب نظرية الأفعال الكلامية "ج. أوستين" الانطلاق من هذا التمييز بين الأفعال التي تتولّد عنها أفعال اجتماعية والأفعال التي تصف الواقع، وقد اصطلح على تسمية النوع الأول بالأقوال الإنجازية (Performative) وتسمية الثاني بالأقوال الوصفية (Constative)[2]، وقد انطلق أوستين في التمييز بين هذين النوعين من ملاحظةٍ هي أنّ النطق بلفظ:

(1)- نعمْ أَقْبَلُ

في مراسم الزواج مثلاً يعني حدوث عقد الزواج بين رجل وامرأة، ولذلك فميزة هذه الأقوال الإنجازية هي أنّها: أوّلاً لا تصف، وثانياً لا تقبل التصديق أو التكذيب[3]، وعلى هذا فقد حاول أوستين أن يبحث فيما يميّز هذه الأقوال بحيث يجعلها إنجازيةً، فلاحظ وجود بعض الشروط التي يتحقق بواسطتها الفعل الإنجازي ولخّصها في ستِّ نقاطٍ سمّاها بشروط النجاح[4] وهي:

أ **(1)**- لابدّ من وجود إجراءٍ متواضع عليه (اصطلاحي)، يختصّ مواضعةً بتأثيرٍ معيّنٍ، ويشتمل هذا الإجراء على التلفّظ بكلمات معيّنة من قِبَل أشخاصٍ معيّنين في ظروفٍ معيّنة.

أ **(2)**- يجب أن يكون، الأشخاص والظروف الخاصّين في حالة معيّنة، بإمكانهم إحداث هذا الإجراء التواضعي الخاص.

---

1 نشير ههنا ابتداءً إلى أنّنا نختار ترجمة المصطلح الأجنبي "Performance" بلفظ "إنجاز"، وقد اختار بعض الباحثين العرب ترجمته بلفظ "إنشاء"، ولعلّ اختيارنا إنما هو تمييزٌ لمصطلح "الإنشاء" في العربية الذي يقابل "الخبر"، هذا وإن كان في هذه الثنائية شبهٌ واتفاقٌ مع النظرية التداولية المتعلقة بأفعال الكلام إلا أنّنا نرجّح هذه الترجمة تمييزًا للثنائية العربية عن الاصطلاحات الغربية، "ولا مشاحة في الاصطلاح" كما يقول الأصوليون.

2 Austin, Quand dire c'est faire, p 39, p 41.

3 Ibid, p 41.

4 Ibid, p 49.

ب (1)- يجب أن ينفّذ الإجراء من قِبَلِ جميع المشاركين بوجه صحيحٍ، و؛

ب (2)- كُلِّيٍّ.

ج (1)- ولكون الإجراء، كما يحدث غالباً، مستخدماً من قبلِ أشخاصٍ لديهم أفكار أو مشاعرُ معيّنة، أو ليتمّ به افتتاح تبعات سلوك معيّن من جانب أيّ مشاركٍ من المشاركين، فعلى الشخص المشارك في الإجراء والمستدعى به، أن تكون لديه حقّاً هذه الأفكار والمشاعر، وأن يكون لدى المشاركين القصد إلى إحداث السلوك المتضمّن.

ج (2)- يجب على المشاركين أن يتصرّفوا هكذا فعلاً.

وبذلك يرى أوستين أنّ مخالفة شرطٍ أو أكثر من هذه الشروط يؤدّي إلى أن يكون الفعل "تعيساً Unhappy"، غير أنّه فرّق بين مخالفة الشروط الأربعة أي (أ) و(ب) ومخالفة الشرطين (ج)، إذ تؤدّي مخالفة الشروط الأربعة (أ) و(ب) إلى إخفاق الفعل "MISFIRES" كأن لا يتمّ التلفّظ الصحيح بالقول في عقد الزواج مثلاً أو أن يكون في ظروفٍ غير مواتية كالنطق بألفاظ العقد والطرفان متزوّجان فعلاً، أمّا مخالفة الشرطين (ج) فتؤدّي إلى فساد الفعل "ABUSES" رغم تحقّقه مثل ما نجده لدى شخصٍ تلفّظ بالوعد وهو ينوي أصلاً عدم الوفاء بالوعد[1].

لكنّ أهمّ ما أتى به أوستين في صياغة النظرية من الناحية النحوية هو محاولة اكتشاف الصيغة التركيبية التي تميّز الأفعال الإنجازية، فلاحظ أنّ الصيغة الغالبة في هذا النوع من الأفعال هي صيغة الفعل المضارع الدال على الحال المسند إلى المتكلّم المفرد (المبني للمعلوم) مثل: أَقْبَلُ، أو أَعِدُ، أو أَبِيعُ، وهي التي سماها بالإنجاز الصريح (Performatif explicite)، ويقابلها مفهومٌ آخرُ هو الإنجاز الأولي أو الضمني (Performatif primaire ou implicite)، وقد كان قصد أوستين من اقتراح هذين

1 Austin, How to do things with words, p 15-16.

المفهومين محاولة التفريق بين الصيغ التي تُظهِرُ قصد الإنجاز وبين الصيغ التي أصلها الوصف غير أنّها يمكن أن تكون إنجازاً.

ثمّ وصل أوستين إلى اقتراح تصنيف يسعى إلى جمع أهم الأفعال الإنجازية، وانطلق في ذلك من تقسيم أساسي للفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال هي:

1- **فعل القول (Acte locutoire)** وهو إنتاج جملةٍ ذات معنىً وإحالةٍ.

2- **الفعل المتضمن في القول (Acte illocutoire)** وهو الفعل الذي ينشأ عن التلفّظ بجملةٍ ذات قيمة تواضعية مثل الإخبار أو الأمر أو التحذير أو الالتزام إلخ.

3- **الفعل الناتج عن القول (Acte perlocutoire)** وهو الفعل الذي يخلّفه التلفظ بالجملة مثل الاقتناع أو الاعتقاد أو الامتناع إلخ[1].

ويتعلق التصنيف المقترح في النظرية أساساً بالفعل الثاني أي المتضمن في القول وسمّى النظرية بنظرية "القوى المتضمّنة في القول forces illocutoires"، وأهم الأنواع التي رأى أوستين أنها تندرج ضمنه هي[2]:

1- **الحكميات (Les Verdictifs)**: وتعني إصدار الأحكام مثل التي يصدرها قاضٍ أو حَكَمٌ أو لجنةٌ ما، ومن أمثلتها: التبرئة، والإدانَة، والتمكين، والتقرير، والتحليل، والتصنيف.

2- **الممارسيات (Les Exercitifs)**: وتعني ممارسة السلطات أو الحقوق أو القوة أو إصدار الأوامر ومن أمثلتها: التعيين، والأمر، التحذير، والوصاية، والتغريم.

3- **الوعديات (Les Promissifs)**: وتعني الالتزام بعمل ما أو الإفصاح عن النوايا ومن أمثلتها: الوعد، والنية، والقسم، والموافقة، والمعارضة، والرهان.

---

1 Ibid, p 119.

2 Ibid, pp 153-163.

وانظر أيضاً كلاً من: الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص10-11، و: شكري المبخوت، نظرية الأعمال اللغوية، ص54-55.

4- السلوكيات (Les Comportatifs): وتعني الإفصاح عن حالات نفسية أو تبنّي موقف من سلوك الآخرين ومواقفهم ومن أمثلتها: الاعتذار، والشكر، والتعزية، والتهنئة، والترحيب، والانتقاد، والتوبيخ.

5- التبيينيات (Les Expositifs): وتعني الإبانة عن الآراء في المحادثات أو المحاجّات مثلاً ومن أمثلتها: الإثبَات، والنفي، والردّ، والإنكار، والاستنباط، والتسليم.

وهنا نريد أن نسجّل ملاحظة أولية حول الجهد الذي بذله أوستين في تأسيس النظرية، ذلك أنّه أسّسها على نوعٍ من الأفعال التي تسمّى في العربية بالإنشاء الإيقاعي أو صيغ العقود كما يسميها الأصوليون، ثمّ ربطها بصيغة واحدةٍ يمكن أن يفيد بها معنى الجملة الإنجازَ، هي صيغة الفعل المضارع الدال على الحال المسند إلى المتكلم المفرد والمبني للمعلوم، وهي ما يوافق صيغة من صيغ الخبر في العربية، وعلى هذا يجوز لنا أن نقرّ ببساطة ما أتى به أوستين في مقابل ثنائية الخبر والإنشاء ذلك أنّ الإشكالية التي صعب حلّها لديه هي إيجاد الصيغة النحوية القارّة التي يمكن من خلالها ضبط الأفعال الإنجازية.

وقد استدرك "جون سيرل" على "أوستين" بعض ما وصل إليه في النظرية، وانطلق في ذلك من محاولة ترتيب جديدٍ لمباحثها، فاقترح مجموعةً جديدةً من المصطلحات لعلّ أوّلها هو "الأفعال اللغوية les actes de langage" الذي أراد سيرل من خلاله أن يؤكّد أنّ دراسة الفعل المنجز بالجملة هي نفسها دراسة المعنى اللغوي للجملة، مع اشتراطه النظر في السياق الذي قيلت فيه الجملة، وليست نظرية الأفعال اللغوية بهذا الاعتبار إلا جزءاً من نظرية عامة هي نظرية الفعل[1].

ثمّ رأى سيرل أنّ الفعل اللغوي بهذا الاعتبار يتكوّن من عنصرين هما:

- **القوة المتضمّنة في الفعل (Force illocutoire)** ويمكن أن يرمز إليها بـ: **ق (F)**
- **المحتوى القضوي (Proposition)** ويمكن أن يرمز إليه بـ: **ض (P)**

1 J. Searle, Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, traduction française: Hélène Pauchard, Edit: Hermann, Paris, 1972, p 52-54.

وينتج عن هذا أنّ كلّ فعلٍ لغويٍّ هو اجتماع هذين العنصرين ويمكن أن يرمز إليه بالتمثيل الرياضي:

- ق (ض)[1]

وقد كان غرض سيرل من هذا الاصطلاح أن يؤكّد أنّ كل فعل لغوي يجب أن يحويَ مؤشّراً للقوة المتضمنة في القول وهي التي تحدّد نوع الفعل اللغوي إن كان استفهاماً أو أمراً أو تقريراً مثلاً، وليس المحتوى القضوي إلا المعنى المراد من التركيب اللغوي، فقولنا:

(2)- أعدك أن أزوركم خلال هذا الأسبوع.

فيها مؤشّر للقوة المتضمنة في القول وهو الفعل "أعدك" الذي يجعل الفعل اللغوي فرعاً من الوعديات، والقضية التي يدلّ عليها القول هي "الزيارة خلال الأسبوع الحالي" ومؤشّرها هو التركيب المصرّح به، وقد نتج عن هذا التفريق بين القوة المتضمنة في القول أو الإنجازية وبين المحتوى القضوي الحكم بأنّ عدم توفّر القوة الإنجازية يجعل الفعل ناقصاً، ونتج عن هذا أيضاً تقسيمه الفعل اللغوي إلى أربعة أنواع هي[2]:

- **فعل القول:** وهو التلفظ بكلمات أو جمل.
- **الفعل القضوي (Acte propositionnel):** وهو فعل الإحالة والحمل على قضية ما، ويعادل هذا ما يسمى بالتركيب الإسنادي بين موضوع ومحمول، فالحمل متعلّق بالمسند والإحالة متعلّقة بالمسند إليه.
- **الفعل المتضمّن في القول:** كالإثبات أو الوعد أو الاستفهام أو الأمر.
- **الفعل الناتج عن القول:** وهو الأثر الناتج عن التلفظ بالفعل.

1 Ibid, p 69.

2 Ibid, p 61-63.

وقد اقترح سيرل أيضاً تعديلاتٍ ناشئة عن هذا التقسيم متعلّقةٍ بالشروط التي يصير منها القول فعلاً إنجازياً وربطها بالقسم الثاني من الأفعال أي الفعل المتضمّن في القول[1]، كما اقترح تصنيفاً آخرَ للأفعال اللغوية وفق معايير وشروط متعددة وهي[2]:

1- الغرض الإنجازي.

2- اتجاه المطابقة بين القول والعالم: إذ إن المقصود ببعض الأفعال هو جعل القول مطابقاً للعالم أي الموجود من الواقع كالتقرير مثلاً، وبعض الأفعال تكون على عكسها أي يكون الغرض منها جعل العالم أو الواقع مطابقاً للقول كالأمر مثلاً.

3- الحالة النفسية المعبّر عنها: كالاختلاف بين الحالة النفسية للمؤكّد والحالة النفسية للآمر والحالة النفسية للسائل.

4- درجة قوة تقديم الغرض القولي: كالاختلاف بين الإثبات والتوكيد.

5- منزلة المتكلم من المخاطب: مثل الفرق بين الأمر والالتماس.

6- طريقة ربط القول بمصالح كل من المتكلم والمخاطب: كالفرق بين التهنئة والتعزية.

7- علاقة الفعل بأجزاء الخطاب الأخرى: فبعض الأفعال تسهم في الربط بين أجزاء الخطاب مثل قولنا "أستخلص" أو "أعترض".

8- المحتوى القضوي المحدّد بوجود مؤشر القوة الإنجازية: كالفرق الذي نجده بين التقرير والتنبؤ، فالتنبؤ منوط بالمستقبل، بينما التقرير منوط بما حدث في الماضي أو الحاضر.

9- الأفعال التي يجب أن تكون دائماً لغوية والأفعال التي يمكن أن تنجز على أنها لغوية ولكنها ليست كذلك دائماً: فقد يستطيع المتكلم أن يجري مثلاً فعل التصنيف دون أن

---

1 Ibid, p 98-103.

2 John Searle, Sens et expression, traduction française: Joëlle Proust, Edit Minuit, Paris.1982, p 40-46.

وانظر أيضاً: شكري المبخوت، نظرية الأعمال اللغوية، ص90-91.

يقول "أصنّف هذا مع كذا وأصنف هذا مع كذا" ونفس الشيء بالنسبة لأفعال "الاعتبار" و"التشخيص" و"الاستنتاج".

10- **الأفعال التي يتطلب إنجازها وجود مؤسسة غير لغوية والأفعال التي لا يتطلب إنجازها ذلك:** كالاختلاف الذي نجده بين المؤسستين الاجتماعيتين في الحكم القضائي والحكم بوجود تسلل في مباراة لكرة القدم.

11- **الأفعال التي يتعلق الفعل المتضمن في القول فيها باستعمال إنجازي وبين الأفعال التي لا يتعلق فيها** الفعل المتضمن في القول بالاستعمال الإنجازي.

12- **أسلوب تحقق الفعل المتضمن في القول:** كالفرق الذي نجده بين "أعلن" و"أسرّ".

وقد خَلُص سيرل من هذه الشروط إلى أنواع الأفعال التالية [1]:

1- **التقريريات (Les Assertifs):** وفيها يلتزم المتكلّم ويتعهّد بوجود حالة الأشياء في الكون وبصدق المحتوى القضوي، واتجاه المطابقة فيها يكون من القول إلى العالم، والحالة النفسية هي الاعتقاد، ومن أمثلتها: الإثبات، والتأكيد، والافتراض.

2- **التوجيهيات (Les Directifs):** ويسعى المتكلم فيها إلى جعل المخاطب يفعل شيئاً ما، وقد يكون ذلك بالاقتراح كما قد يكون بالالتماس، ويكون اتجاه المطابقة فيها من العالم إلى القول، والحالة النفسية هي الرغبة، ومن أمثلتها: الطلب، والأمر، والدعاء.

3- **الوعديات (Les Promissifs):** والهدف منها أن يلتزم المتكلم بفعل سلوك معين في المستقبل، واتجاه المطابقة يكون فيها من العالم إلى القول، وشرط الصدق فيها هو القصد، ومن أمثلتها: الوعد، والالتزام، والتعهّد.

4- **البوحيات (Les Expressifs):** وتعني التعبير عن حالة نفسية معينة في شرط الصدق بجانب حالة الأشياء التي يحدّدها المحتوى القضوي، ورأى سيرل أنه لا يوجد اتجاه

---

1 John Searle, Sens et expression, p 52-56.

وانظر على الخصوص كلا من: الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص30-32، و: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص505-508، و: شكري المبخوت، نظرية الأعمال اللغوية، ص93-94.

مطابقة في البوحيات ولذلك فصدق القضية المعبر عنها هو مقتضًى غير مصرح به[1]، ومن أمثلة البوحيات: الشكر، والتهنئة، والاعتذار.

5- الإيقاعيات (Les Déclarations): وتعني إيجاد حالة من حالات الأشياء في الكون بمجرد إنجاز فعل لغوي ناجح، ويشترط فيها وجود مؤسسة غير لغوية، واتجاه المطابقة فيها قد يكون من القول إلى العالم وقد يكون على العكس من العالم إلى القول، ومن أمثلتها: الاستقالة، والبيع.

ومما أضافه سيرل إلى النظرية ما أسماه بالأفعال اللغوية غير المباشرة ويبدو أنّه قد استند في طرحها إلى الفرق الذي قدّمه أوستين بين الإنجاز الصريح والإنجاز الأولي، كما استفاد من طرح "غرايس" لمبدأ التعاون وبحثه في الاستلزام التخاطبي، أمّا الفرق الذي صاغه سيرل فيرى فيه أولاً أنّ هناك فرقاً بين معنى الجملة ومعنى تلفظ المتكلم[2]، فالمتكلم مثلاً في التلميح أو الاستعارة أو السخرية قد يتلفّظ بجملة يريد من خلالها معنى كما يمكن أن يريد معنىً إضافياً، فحين يتطابق معنى الجملة مع معنى تلفظ المتكلم أي مراده فإن الأفعال اللغوية هنا هي أفعالٌ مباشرة تحتوي على قوة إنجازية واحدة، أما الأفعال اللغوية غير المباشرة فهي التي يوجد فيها أكثر من قوة إنجازية واحدة، فمعنى تلفظ المتكلم فيها متعدّد، وقد حاول سيرل توضيح كيفية التواصل بالأفعال غير المباشرة عبر مجموعةٍ من الأسس المنطقية واللسانية والعقلية صاغها في عشر خطواتٍ أساسية[3].

وقد كان لهذه الصياغة التي قدّمها سيرل الأثر البارز في استقرار النظرية بالرغم من الإضافات والانتقادات والتعديلات التي اقترحها كثيرٌ من الباحثين.

1 Searle, Sens et expression, p 55.

2 Ibid, p 71.

3 Ibid, p 88-89.

2ـ ثنائية الخبر والإنشاء في النموذج البلاغي:

يظهر لنا من خلال بحوث سابقة أن نظرية الأفعال الكلامية بهذه المبادئ العامة التي تتبنى على قيام الخطاب بأفعال إنجازية مع التصنيف المتفرّع عنها، قد تكون شبيهةً بثنائية الخبر والإنشاء في التراث البلاغي العربي وفي علمي النحو وأصول الفقه، فكل علمٍ من هذه العلوم قد أفرد جملةً من مباحثه لهذه الثنائية، ونودّ أن نعرّج على المبادئ الأولية التي تجعلنا نرى إمكانية استيعاب هذه الثنائية في شروح التلخيص والوصف النظري لها والقواعد المتولّدة عنها لمبدأ الإنجاز عبر النظر في مفهومي الخبر والإنشاء ووصفهما النظري، ثمّ الخوض في بناء تصوّر بلاغيٍّ لمبدأ الإنجاز ثمّ الإشارة إلى تصنيفٍ ممكن للأفعال المتضمنة في الأقوال استناداً إلى هذا التصوّر.

2ـ 1: مفهوما الخبر والإنشاء:

إذا كان النموذج البلاغي في أسسه المعرفية كما لاحظنا في فصول سابقةٍ يعوّل على الأساس النحوي الذي بيّنه عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" وأبو يعقوب السكاكي في "مفتاح العلوم" فإنّ محاولة البحث عن مفهومي الخبر والإنشاء في الأصول المتقدّمة قد يقدّم لنا مبدئياً التصوّر الأمثل لمحاولة المقاربة بين الثنائية (الخبر والإنشاء) ومبدأ الإنجاز في التداولية المعاصرة.

أولاً: الخبر:

استقرّ الخبر مصطلحاً في أوائل الكتب النحوية للدلالة على المسند في علاقة الإسناد المكوّنة للجملة، على أنّهم خصّوه بما كان اسماً كما هو معروفٌ في "كتاب سيبويه" أو "المقتضب" للمبرّد، غير أنّ هناك استعمالاً آخر وُجِد أيضاً لدى سيبويه يتمثّل في "الوظيفة الدلالية للقول باعتباره خبراً واستخباراً وأمراً ونهياً"[1]، وهو استعمالٌ لم ينفرد به سيبويه ولم يقف عند كتب النحويين كذلك، ذلك أنّ علماء أصول الفقه مثلاً أوردوا المصطلح للدلالة على

1 خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص61.

الحديث أو النص المنقول من الكتاب أو السنة وهو استعمال نجده عند الإمام الشافعي في كتاب "الرسالة"، ومن أمثلة هذا الاستعمال قوله: «ورسولُ اللهِ عربيُّ اللسان والدار، فقد يقول القولَ عامًّا يريد به العام، وعامًّا يريد به الخاص، كما وصفت لك في كتاب الله وسنن رسول الله قبل هذا، ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدِّي عنه المُخبِرُ عنه الخبرَ مُتَقَصًّى، والخبرَ مختصراً، والخبرَ فيأتي ببعض معناه دون بعضٍ»[1]، ولمّا كان كتاب "الرسالة" أحد الكتب التأسيسية للدرس الأصولي فقد استقرّ هذا المعنى الذي أخذه مصطلح "الخبر" لدى الأصوليين ليكون دالاً على ما نُقِلَ من الأحاديث النبوية، ثم خُصِّصَ بطريقٍ من طرق نقل الأحاديث وهو ما اصطلحوا على تسميته بـ"خبر الواحد"[2].

وفي نفس الفترة التاريخية نجد الجاحظ مثلاً وهو من أقدم المؤلّفين في البلاغة يصطلح على إطلاق لفظ الخبر ليدلّ على القول المرويّ[3]، غير أنّ المعنى الذي أخذه المصطلح فيما بعدُ ليكون دالاً على نوعٍ من الكلام وهو المفهوم الأقرب إلى التناول البلاغي لدى شرّاح التلخيص ظهرت أولى الإشارات إليه فيما نظنّ في كتب الأصوليين، ذلك أنّ هذا التقسيم لأنواع الكلام هو الذي استقرّ لديهم وصار متداولاً بينهم، والعجيب أن نجد "ابن قتيبة" (ت276هـ) مثلاً يشير إلى هذا التقسيم في "أدب الكاتب" حيث يقول: «والكلام أربعةٌ: أمرٌ، وخبرٌ، واستخبارٌ، ورغبةٌ، ثلاثةٌ لا يدخلها الصدق والكذب، وهي الأمر والاستخبار، والرغبة، وواحدٌ يدخله الصدق والكذب وهو الخبر»[4]، كما يورد ابن وهب (ت272هـ) تقسيماً مثيلاً لهذه الأنواع: «وللغة العربية التي نزل بها القرآن وجاء بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم البيانُ وجوهٌ وأحكامٌ ومعانٍ وأقسامٌ، متى لم يقف عليها من يريد تفهّم معانيها واستنباط ما يدلّ عليه لفظها، لم يبلغ مراده ولم يصل إلى بغيته، فمنها ما هو عامّ للسان العرب وغيرهم، ومنها ما هو خاصٌّ له دون غيره، ويجمع ذلك في الأصل الخبر والطلب، والخبر كلُّ قولٍ أفدت به

1 الشافعي، الرسالة، ص213.

2 ينظر مثلاً: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2 ص2 وما بعدها، وص48 وما بعدها.

3 محمد القاضي، الخبر في الأدب العربي، دراسةٌ في السردية العربية، منشورات كلية الآداب، منوبة. تونس، ودار الغرب الإسلامي، بيروت. لبنان، ط1، 1998، ص80.

4 أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دت، ص7.

مستمعه ما لم يكن عنده، كقولك قام زيدٌ فقد أفدته العلم بقيامه، ومن الخبر ما يبتدئ لمُخبرٍ به، فيُخَصُّ باسم الخبر، ومنه ما يأتي به بعد سؤال فيسمّى جواباً،...، والطلب كل ما طلبته من غيرك ومنه الاستفهام والدعاء والتمنّي لأنّ ذلك كلّه طلبٌ»[1]، وتظهر في هذا النصّ بدايات التقابل الاصطلاحي بين الخبر والطلب الذي صار فيما بعد تقابلاً بين الخبر والإنشاء. كما نستطيع أن نجد لدى المتقدّمين من الأصوليين مثل هذا التقسيم الذي يضمّ مفهوم الخبر، يقول "أبو بكر الجصاص" (ت370هـ) في كتابه "الفصول في الأصول" في سياق حمل الكلام على العموم والتفريق بين العموم والخصوص: «وقد احتجّوا للقول بالعموم أيضاً: بأنّ للعموم في اللغة صيغةً يتميّز بها من الخصوص لأنّ أهل اللغة يقولون مخرج الكلام مخرج العموم كما أنّ للواحد صيغةً يبين بها من الجميع، وكما أنّ للخبر صيغةً ينفصل بها من الأمر وللاستخبار صورةً يتميّز بها من الإخبار فمن حيث وجب أن يكون المعقول صيغة الأمر إذا ورد مطلقاً معنى هو موضوعه في اللغة، وكذلك بلفظ الجمع ولفظ الواحد، وعقل بكل شيءٍ ما هو موضوعٌ له، ولم يجز صرفه إلى غيره، وكذلك ألاّ يصرف الصيغة الموضوعة للعموم إلى الخصوص كما لا يصرف لفظ الجمع إلى الواحد، ولفظ الأمر إلى الاستخبار، ولفظ الخبر إلى الأمر»[2]، ونجد هذا التصوّر لدى أبي الحسين البصري (ت436هـ) الذي يقول في كتابه "المعتمد": «والاسم إذا نُعِتَ بالاسم فانعقدت به الفائدة كان خبراً، والفعلُ إذا قُرِنَ بالاسم فإمّا أن يُقْرَنَ به على سبيل النعت فيكون خبراً وما في معناه كقولك: "زيدٌ يضرب"، وإمّا أن يُقْرَنَ به على سبيل الحدث، إمّا على الفعل فيكون أمراً، وإمّا على تركه فيكون نهياً، فبان أنّ الخطاب المفيدَ إمّا أن يكون أمراً وما في معناه، أو خبراً أو ما في معناه، وأيضاً فإنّ من خاطبَ غيره فإمّا أن يكون في حكم من يعطيه شيئاً أو يأخذ منه شيئاً، فالأول هو الباعث إمّا على الفعل أو على الترك، وأمّا المعطي فهو المُخبِر وما في معناه كالمتمنّي، فأمّا الاستفهام والاستخبار فهما طلب الفهم والخبر، فهما في معنى الأمر،

1 ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص44.

2 أحمد بن علي الرازي الجصاص، الفصول في الأصول، تحقيق: عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1994/1414، ج1 ص115.

والباعثُ على الفعل أو على الترك إمّا أن يكون أعلى رتبةً من المبعوث فيكون بعثه أمراً، وإمّا أن يكون دونه فيكون سؤالاً، وإمّا أن يكون مساوياً فيكون طلباً، ويبعد أن يكون سؤالاً، لما في الأمر من علوّ الرتبة، وقد ذكر أكثر هذه القسمة الأخيرة من تقدّم»[1]، وهذا التعليق الأخير دالٌّ على أنّ التقسيم صارَ متداولاً بين الأصوليين.

ومحاولة النظر في استعمال عبد القاهر الجرجاني لمصطلح الخبر يكشف لنا عن أنّه لم يتجاوز الاستعمال الذي كان شائعاً قبله أي اعتباره إمّا نوعاً من "الحديث المرويّ" أو اعتباره "مسنداً" في علاقة الإسناد، على أنّنا نجده كثيراً ما يستعمل مصطلح "الإخبار" للدلالة عن الإنباء بمعلومةٍ مّا، واستعماله لهذا المصطلح؛ الذي نرى أنّه موافقٌ لتصوّر الخبر باعتباره نوعاً من الكلام؛ هو استعمال كثيرٌ ومتداولٌ لم يقتصر على "دلائل الإعجاز" بل وُجِدَ أيضاً في كتابه "المقتصد في شرح الإيضاح"، يقول في أحد تلك النصوص التي استعمل فيها المصطلح: «اعلمْ أنّ الإسناد مجراه مجرى الإخبار، فكأنّه قال: وأمّا الفعل فما كان خبراً عن شيءٍ ولم يكنْ مخبراً عنه، غير أنّ في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحّ إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب زيدٌ، إذ الأمر لا يكون من حيث أنّ الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصحّ أن يُطلَق عليه الإسناد، لأنّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء ... وإذا كان كذلك جاز أن تقول في "ليضربْ زيدٌ" أنّ الفعل مسندٌ إلى زيدٍ، لأنّك أضفته إليه وعلّقته به، فالإسناد إذاً يصلحُ لما يصلحُ له الإخبار، والإخبار لا يصلحُ لكلّ ما يصلحُ له الإسناد»[2]، وفي هذا النصّ كما نلاحظ تأكيدٌ لمسلّمةٍ يقوم عليها مفهوم الخبر كما نجده في النموذج البلاغي، أي بكونه مبنياً على ما احتمل الصدق أو الكذب، وكذا بما يقابله من أنواع الطلب أي الأمر.

1 أبو الحسين محمد بن عليّ بن الطيب البصري المعتزلي، كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ط1، 1964/1384، ج1 ص21.

2 عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982، ج1 ص76-77.

وممّا وجدناه في نصوص "دلائل الإعجاز" ذلك التصوّرُ الخاصّ لمفهوم الخبر الذي يتراوح فيه المصطلح بين الدلالة على مفهوم المسند باعتباره أحد ركني الإسناد المكوّنين لظاهرة الكلام، بين الدلالة على نوعٍ معيّنٍ من الكلام ينقسم إلى إثبات أو نفي، يقول عبد القاهر: «اعلمْ أنّ معانيَ الكلامِ كلَّها معانٍ لا تُتَصَوَّرُ إلاّ فيما بين شيئين، والأصلُ والأوّل هو الخبرُ، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنّه لا يكون خبرٌ حتّى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه، لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مُثْبَتاً ومُثْبَتاً له، والنفي يقتضي مَنْفِيًّا ومَنْفِيًّا عنه، فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مُثْبَتٌ له ومنفيٌّ عنه، حاولتَ ما لا يصحّ في عقلٍ ولا يقع في وهمٍ، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فعلٍ من غير أن تريدَ إسناده إلى شيءٍ مُظْهَرٍ أو مُقَدَّرٍ وكان لفظك به، إذا أنت لم تردْ ذلك، وصوتاً تُصَوِّتُهُ سواءً»[1]، وعبد القاهر بهذا التصوّر كأنّه يحاولُ أن يلخّص كلّ التراكيب في أصلٍ واحدٍ هو الخبر، ويجعل له نوعيْن أساسيين هما الإثبات والنفي، غير أنّه بحكم النظرية التي كان يخوض فيها من خلال كتاب "الدلائل" ربط هذا الكلام بالمتكلّم ومقاصده والمقامات التي يتلفّظ بها، يقول عبد القاهر في نصٍّ آخر أكثر تفصيلاً في بيان أهمية الخبر: «وجملة الأمر، أنّ الخبر وجميع الكلام، معانٍ يُنْشِئُها الإنسان في نفسه ويُصرِّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع بها عقله، وتُوصَفُ بأنّها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ، المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة»[2].

والذي نخلُص إليه بالنظر المختصر في التطوّر التاريخي لمفهوم الخبر أنّ هذا المفهوم شأنه شأنُ كثيرٍ من المصطلحات التي شاعت في التراث العلمي العربي حُمِّلَ أصلَهُ اللغوي واستعملهُ العلماء الأوائل في عصر تدوين العلوم للدلالة على بعض الظواهر، وهي إمّا للدلالة على المأثور من الحديث المرويّ أو المنقول، أو للدلالة على مفهومٍ نحويٍّ تقوم به التراكيب

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص526-527.

2 نفس المصدر، ص528.

أي عنصر المسند في علاقة الإسناد، أو للدلالة على نوعٍ من أنواع الكلام هو الإخبار، وقد وصل المصطلح بهذا المفهوم إلى السكاكي والقزويني وشرّاح التلخيص فأوجدوا له محلاً في النموذج البلاغي، وهو الأكثر قرباً من مفهوم الإنجاز كما سنرى لاحقاً.

ثانيًا: الإنشاء:

يعني الإنشاء في اللغة الإحداث والإيجاد ومن هذا المعنى ما حمله عليه ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": «النون والشين والهمزة أصلٌ صحيحٌ يدلّ على ارتفاع في شيءٍ وسموّ، ونشأ السحاب: ارتفع، وأنشأه الله: رفعه»[1]، ويقول ابن منظور في "لسان العرب": «أنشأه الله: خلقه، ونشأ ينشأُ نشئاً ونُشُوءًا ونَشاءً ونشأةً ونشاءَةً: حيِيَ، وأنشأ الله الخلْقَ أي ابتدأ خلقهم،...، ونَشَأَ السحابُ نَشْأً ونُشُوءًا: ارْتَفَعَ وبَدَا، وَذَلِكَ فِي أَوّل مَا يَبْدأُ...، وَمِنْهُ نَشَأَ الصبيُّ يَنْشَأُ، فَهُوَ ناشِئُ، إِذَا كَبِرَ وشَبَّ، وَلَمْ يَتكامَلْ. وأنشا السَّحابُ يَمطُرُ: بَدَأَ. وأَنْشَأَ دَارًا: بَدَأَ بِناءَها. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي فِي تأْدِيةِ الأَمْثالِ عَلَى مَا وُضِعَت عَلَيْهِ: يُؤَدَّى ذَلِكَ فِي كلِّ مَوْضِعٍ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي أُنْشِئَ فِي مَبْدَئِه عَلَيْهَا، فاسْتَعْمَلَ الإِنْشَاءَ فِي العَرَضِ الَّذِي هُوَ الْكَلَامُ. وأَنْشَأَ يَحْكِي حَدِيثًا: جَعَل. وأَنْشَأَ يَفْعَلُ كَذَا وَيَقُولُ كَذَا: ابتَدَأَ وأَقْبَلَ. وَفُلَانٌ يُنْشِئُ الأَحاديث أَي يضعُها. قَالَ اللَّيْثُ: أَنْشَأَ فُلَانٌ حَدِيثًا أَي ابْتَدأَ حَدِيثًا ورَفَعَه»[2]، وفي هذا المعنى أخذ المصطلح يُسْتَعْمَلُ للدلالة على أمرين: الأول منهما هو للدلالة على كتابة الرسائل في الدواوين، والثاني وهو الأكثر قُرْباً من اهتمامنا هو للدلالة على صيغٍ معيّنةٍ من العقود هي المعروفة بالإنشاء الإيقاعي كقولنا "بِعْتُ" و"اشتَرَيْتُ" و"زَوَّجْتُ" و"طَلَّقْتُ"، والنحويون لم يستعملوا هذا المصطلح للدلالة على هذه الصيغ إلا في فترةٍ لاحقةٍ الراجح فيها أنّهم نقلوه عن الفقهاء والأصوليين، فحين نبحث في كتب الأصوليين عن بدايات استعمال هذا المصطلح نجد أنّهم ربّما اصطلحوا على تلك الصيغ بـ"صيغ العقود"، وربّما وُجدَتْ أثناء ذلك بعض الإشارات إلى مصطلح الإنشاء، من ذلك مثلاً قول الإمام الغزالي (ت505هـ) في

1 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5 ص429.

2 ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت. لبنان، ط1، 1428-2008/1429، ج1 ص155-156.

"المستصفى" في إشارة إلى صيغ العقود وأنّ الأصل فيها الإخبارُ: «ثمّ يبطل عليهم بالبيع والإجارة والنكاح، إذ ليس لها إلا صيغة الإخبار، كقولهم "بِعْتُ" و"زَوَّجْتُ" وقد جعله الشرع إنشاءً، إذ ليس لإنشائه لفظٌ»[1]، وشبيهٌ بهذا الاستعمال العرضي ورود المصطلح لدى الفخر الرازي (ت606هـ) في "المحصول"[2]، لكنّه لم يستعمله في كتابه "نهاية الإيجاز" الذي جعله تلخيصاً لكتابي عبد القاهر "الدلائل والأسرار"، وقد كان نقاش النحويين حين بدؤوا في استعمال هذا المصطلح للدلالة على هذا المفهوم هو نقاشهم حول أصل صيغ العقود ودلالات الأفعال فيها، فهي أفعالٌ ماضيةٌ صارت دالَّةً على معانٍ معيّنةٍ، ويمكن أن نشير إلى نصٍّ لابن الحاجب (ت646هـ) في كتابه "الإيضاح في شرح المفصّل" يناقش هذه القضية إذ يقول: «والجواب أنّ هذه الأشياء دالّةٌ على الأزمنة في أصل الوضع تقديراً في بعضها وتحقيقاً في بعضها، والألفاظ إذا خرجتْ عن دلالتها الأصلية لغرضٍ آخرَ من الدلالة لا يُخْرِجُها ذلك عن حدّها وإعرابها، ألا ترى أنّك إذا قلتَ "بِعْتُ" وأنت تريد الإنشاء فإنّه لا دلالة على زمانٍ أصلاً، ومع ذلك فإنّك تحكم بأنّه فعلٌ ماضٍ»[3].

والظاهر كذلك أنّ كلاًّ من عبد القاهر أو السكاكي لم يستعملا المصطلح، لكنّ السكاكي (ت625هـ) كان على ما نعتقد هو صاحب الفكرة في إعطاء مجالٍ للمفهوم ليتحدّد من خلاله، وقد استعمل في ذلك مصطلحاً معروفاً لدى علماء أصول الفقه ولا ريبَ أنّ النحويين قد أشاروا إليه أيضاً وإن كان عرَضاً، ألا وهو مصطلح "الطلب" وقد كانت أبرز فكرةٍ أوضحها السكاكي هي تجاوز تعريف المفهوم إلى تحديد مجاله، يقول في "مفتاح العلوم": «إنّ التعرّض لخواصّ تراكيب الكلام موقوفٌ على التعرّض لتراكيبه ضرورةً، لكن لا يخفى عليك حال التعرّض لها منتشرةً، فيجب المصيرُ إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصلٌ لها وسابقٌ في الاعتبار، ثمّ حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق، والسابق في

1 الغزالي، المستصفى في أصول الفقه، ج2 ص59.

2 ينظر: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، دت، ج4 ص275.

3 أبو عمرو عثمان بن عمرو ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، الجمهورية العراقية، ط1، 1982، ج1 ص64.

الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في البواب الخمسة التي يأتيك ذكرها، وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»[1] فهو يعتبرهما أصليْن يُبْنَى عليهما الكلام، ثمّ يفضّل لحججٍ معيّنةٍ أنّهما غير قابلين للتعريف لبساطتهما ومن ذلك قوله مثلاً: «وأمّا في الطلب فلأنّ كلّ أحدٍ يتمنّى ويستفهم ويأمر وينهى وينادي، يوجد كلّ من ذلك في موضع نفسه عن علم، وكلّ واحدٍ من ذلك طلبٌ مخصوص، والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بالعلم بنفس الطلب، ثمّ أن الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب»[2].

ونستطيع أن نقول ههنا أنّ بدايات الإشارة البلاغية إلى مصطلح "الإنشاء" قد بدأت في هذه الفترة الزمنية المحدّدة بين إدراك الفخر الرازي والسكاكي وابن الحاجب للمفهوم مع اختلاف في الاصطلاح بينهم، ولكنّنا نجد رضيّ الدين الإستراباذي (ت حوالي688هـ) صاحب "شرح كافية ابن الحاجب" يطلق استعمالا خاصًّا للمصطلح حيث يجعل الكلام شاملاً لكلٍّ من الخبر والإنشاء والطلب، يقول: «والمرادُ بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المُخْبَر عنه أهمَّ ما يُخْبَرَ عنه بذلك الخبر في الذِّكر وأخصّ به، فقولنا أن يخبر، احترازٌ عن النسبة الإضافية وعن التي بيت التوابع ومتبوعاتها، وقولنا في الحال، كما في "قام زيدٌ" و"زيدٌ قائمٌ"، وقولنا أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو "بِعْتُ" و"أنت حرٌّ" وفي الطلبي نحو "هل أنت قائمٌ" و"ليتك" أو "لعلّك قائمٌ" وكذا نحو "اضربْ"»[3]، ثمّ أطلق مصطلح "الإنشاء الإيقاعي" على صيغ العقود، يقول في ذلك: «وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو "بِعْتُ" و"اشتَرَيْتُ" والفرق بين "بِعْتُ" الإنشائي و"أَبِيعُ" المقصود به الحال أنّ قولك "أبيعُ" لا بدّ له من بيعٍ خارجٍ حاصلٍ بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك

1 السكاكي، مفتاح العلوم، ص163-164.

2 نفس المصدر، ص165.

3 رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1 ص31-32.

الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدقٌ، وإلاّ فهو كذبٌ، فلهذا قيل: إن الخبرَ محتملٌ للصدق والكذب، فالصدق مُحْتَمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذبُ مُحتمله ولا دلالة للّفظ عليه، وأمّا "بِعْتُ" الإنشائي فإنه لا خارج له تُقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظُ موجِدٌ له، فلهذا قيل إنّ الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأنّ معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارجٌ فكيف تكون المطابقة وعدمها، واعلمْ أنّ الماضي ينصرف على الاستقبال بالإنشاء الطلبي إمّا دعاءً نحو "رجمك اللهُ"...»[1]، ونستطيع أن نتلمّس في هذا النصّ نوعاً من التحديد لمجال مفهوم الإنشاء بحيث صار نوعين إنشاءً إيقاعياً وإنشاءً طلبياً، وهو الذي تحوّل إلى إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي عند البلاغيين منذ تأليف القزويني لمتن التلخيص.

والذي نخلُصُ إليه أنّ الإنشاء قد ظهر مصطلحاً لدى الفقهاء والأصوليين للدلالة على مفهوم صيغ العقود، ثمّ انتقل هذا المفهوم إلى الدرس النحوي والبلاغي فاستُعمِلَ حتّى جرى تعميمه ليدلّ على صيغٍ معيّنةٍ غير صيغ العقود هي صيغ الطلب، وإذا كان السكاكي كما لاحظنا سابقاً صاحبَ الفكرةِ في تعيين مجال المفهوم، فإنّ القزويني في "التلخيص" هو من أعطى لمصطلح الإنشاء الاستعمالَ الذي اشتهر به.

1 نفس المصدر، ج4 ص11-12.

2ـ 2: التصوّر البلاغي للأفعال الإنجازية:

إذا كنّا في الفقرات السابقة قد حاولنا التعرّف على التطوّر الذي اتّسم به مصطلحا الخبر والإنشاء في دلالتهما على المفهومين، فإنّ تصوّرنا في هذا المبحث يبتغي التعرّف على تصوّر القزويني وشرّاح التلخيص للمفهومين أوّلاً، ثمّ الكلام عن وجه المقاربة بين الإنجاز عموماً وثنائية الخبر والإنشاء ثانياً.

ينطلق القزويني وشرّاح التلخيص بعده من فكرةٍ أساسيةٍ كان السكاكي كما رأينا في النص أعلاه قد أكّدها هي أنّ الكلام ينقسم إلى قسمين أصليين هما الخبر والطلب أي الإنشاء عند القزويني، والاختيار المنهجي الذي أخذ به السكاكي ثم القزويني وشرّاح التلخيص هو اختيارٌ ينبني على ثنائية الأصل والفرع، وهي ثنائيةٌ تعبّر كما يقول شكري المبخوت عن "منطلق منهجي يقوم على الإقرار بالتمييز بين الظاهرة في الواقع وما تتّسم به من فوضى وبين المعالجة العلميّة لتلك الظاهرة بمقولتها"[1]، وهي ثنائيةٌ معرفيّةٌ نجدها في الكثير من العلوم تُسهِم في بناء النظريات وإدراك الظواهر، وللتساؤل عن أوجه اعتبار هذه الثنائية أصلاً تنبني عليه التراكيب فإنّ القزويني والشرّاح تجاوزوا ما طرحه السكاكي من أنّ هذين الأصليْن لا يحتاجان إلى تعريف، فحدّدوا الأصل باعتباريْن اثنين:

- **الأول:** التركيب الإسنادي الذي يقتضي وجود نسبةٍ بين طرفين مسندٍ ومسندٍ إليه هي تعلّق أحد الطرفين بالآخر على وجه التمام[2]، وهي نسبةٌ "قائمةٌ بنفس المتكلّم، وهي تعلّق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصحّ السكوت عليه، سواءٌ كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كما في الإنشائيات"[3].
- **الثاني:** إمكانية المطابقة للواقع التي تقتضي إمّا صدق النسبة أو كذبها هذا من جهة الخبر، أمّا من جهة الإنشاء فهو عدم إمكانية المطابقة أصلاً باعتبار أنّه إيجاد، "وتحقيق ذلك أنّ الكلام إمّا أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من

1 شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ص128.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج1 ص165.

3 السعد التفتازاني، المختصر، ج1 ص164.

غير قصدٍ إلى كونه دالاً على نسبة حاصلةٍ في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون نسبته بحيث يقصد أنّ لها نسبةً خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر"[1].

وإذا كان هذان الاعتباران هما اللذان حدّدا الأصليْن (الخبر والإنشاء) وفي نفس الآن الفرق بينهما عبر الاعتبار الثاني خصوصاً، إذ اعتمدَ التمييزُ بين الخبر والإنشاء على المعنى و"لم يرتبط بالصيغة التركيبية للجملة المفيدة بحيث تكون الصيغة بذاتها كاشفةً عن كون المعنى خبرياً أو إنشائياً"[2]، فإنّ نظرة الباحثين المحدثين الذين عالجوا القضية وكتبوا فيها تتّفق في أنّ البلاغيين وخصوصاً القزويني وشرّاح التلخيص قد تأثّروا بالمنطق في بيان التفريق بين الخبر والإنشاء، وقد ناقش طالب سيد هاشم الطبطبائي ومسعود صحراوي المعايير التي استند إليها البلاغيون في إجراء هذا التمييز، وهذه المعايير هي[3]:

- **معيار قبول الصدق والكذب:** وقد اشتهر هذا المعيار في مرحلةٍ زمنيةٍ معيّنة، وهو نفسه المعيار الذي أخذ به كلّ من القزويني وشرّاح التلخيص.
- **مطابقة النسبة الخارجية:** نشأ على ما يبدو هذا التفريق بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية عند المناطقة والأصوليين ثمّ انتقل إلى الدرس البلاغي، وهو كذلك تفريقٌ يستند إلى المعيار السابق أي التفريق بين الصدق والكذب، فالمقصود أولاً بالنسبتين أنّ النسبة الكلامية هي نسبةٌ قائمةٌ بين طرفين هما المسندُ والمسندُ إليه، وليس الإسناد إلاَّ النسبةَ بينهما، يقول الدسوقي: «واشتمال الكلام على النسبة من اشتمال الكل على الجزء، لأنّ النسبة جزءٌ من الكلام، لأنّ أجزاءه ثلاثةٌ: المسند إليه، والمسند، والإسناد وهو النسبة»[4]،

1 نفس المصدر، ج1 ص167.

2 طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص47.

3 ينظر كلّ من: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص47-60، و: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص57-83.

4 الدسوقي، حاشية على مختصر السعد، شروح التلخيص، ج1 ص163-164.

وهذه النسبة تُخرِجُ ما ليس كلاماً أي ما لا يحسن السكوت عليه من تراكيب بين الكلمات كالنسبة التي نجدها بين المضاف والمضاف إليه أو التي بين الصفة والموصوف، أمّا النسبة الخارجية فهي اعتبار النسبة بين الشيئين خارج ذهن المتكلّم أو على حسب اصطلاح البلاغيين "في الواقع"، واستناداً إلى هذا التفريق يقول القزويني: «لأنّه [أي الكلام] إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج؛ الأول الخبرُ، والثاني الإنشاء»[1]، والناتج عن هذا المعيار أنّ للخبر نسبة خارجية يُقصد من الكلام الخبري مطابقتها أو عدم مطابقتها فإن وُجدَت المطابقة صار الكلام صادقاً وإن لم توجد المطابقة صار الكلام كاذباً، أمّا الإنشاء فلا نسبة خارجية له أصلاً، وقد كانت هناك اعتراضات واردة لهذا المعيار منها:

- يقتضي الحكم بأنّ الخبر صادقٌ أو كاذبٌ التحقّق من المطابقة أو عدم المطابقة، ومن المسائل المشكلة في هذا الاعتبار الأخبار الموجبة الاستقبالية كقولنا: "سيقوم زيدٌ" ولذلك حاول السعد التفتازاني توضيح هذا الإبهام فقال: «فالكلام إن كان لنسبته خارجٌ في أحد الأزمنة الثلاثة، أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية تطابقه...»[2] ويشرح الدسوقي ذلك قائلاً: «وحاصل ما ذكره الشارح من الدفعِ أنّ المعتبرَ ثبوت النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية، فإن كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي، وإن كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال، وإن كانت استقبالية اعتبر ثبوتها في الاستقبال، فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية»[3].
- وشبيهٌ بهذا الاعتراض إمكانية وجود نسبة خارجية للإنشاء، فقد انبنى تعريف الإنشاء على عكس الخبر في معيار المطابقة، أي أنّه أي الإنشاء ليس له خارج ذلك أنّنا لا نستطيع الحكم على الإنشاء بأنّه صدقٌ أو كذبٌ اعتماداً على عدم وجود نسبةٍ خارجيةٍ

1 القزويني، الإيضاح، شروح التلخيص، ج1 ص165-166.
2 شروح التلخيص، ج1 ص165
3 نفس المصدر، ج1 ص165.

لـه أصـلاً يُحكَم بأنّـه أي الكـلام الإنشـائي مطـابقٌ لهـا أو غيـر مطـابقٍ لهـا، وقـد تضـمّن كـلام السـعد التفتـازاني فـي "المختصـر" شـيئاً مـن هـذه الإشـارة إلـى إمكانيـة وجـود نسـبةٍ خارجية للإنشـاء وذلك إذ يقول فـي نصّ منقولٍ سابقاً: «وتحقيق ذلك أنّ الكلام إمّا أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجداً لها من غير قصدٍ إلى كونه دالاًّ على نسبة حاصلةٍ في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون نسبته بحيث يقصد أنّ لهـا نسـبةً خارجيـة تطابقـه أو لا تطابقـه وهـو الخبـر»[1]، وقـد نبّـه كلّ مـن الطبطبـائي ومسـعود صـحراوي إلـى أنّـه يمكـن النظـر بـأنّ للإنشـاء اعتمـاداً علـى هـذا الكـلام نسـبةً خارجيةً مثله مثل الخبر، "ولكنّ بين النسبتين فرقاً هامًّا، فالإنشاء يُوجِد نسبته الخارجية، وأمّـا الخبـر فيصـدّق نسـبته الخارجيـة أو يكـذّبها"[2]، ويعـود الباحثـان فـي هـذا إلـى محاولـةٍ تفسيرية قـام بهـا الدسـوقي فـي بيـان إمكانيـة وجـود نسـبةٍ خارجيـة للإنشـاء، يقـول فيهـا: «والتحقيق كما قال الشارح: إنّ الإنشاء لـه نسبةٌ كلامية ونسبةٌ خارجيةٌ، تارةً يتطابقان، ولا يتطابقان تارةً أخرى، فنحو "هل زيدٌ قائمٌ؟" و"قُمْ" النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطَب، وللثاني طلب القيام منه، والنسبة الخارجة لهما الطلب النفسي للفهم في الأول، والقيام في الثاني، فإن كان الطلب النفسي ثابتاً للمتكلّم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتاً للمتكلّم في الواقع كان الخارج غير مطابقٍ»[3]، ولسنا نرى في هذا الذي قاله الدسوقي حلاًّ للقضية إذ لا يعدو تنبيهه أن يكون شرحاً لما ذكره التفتازاني من أنّ الإنشاء موجِدٌ للنسبة الخارجية من غير قصدٍ للمطابقة، ثمّ إنّ الدسوقي يواصل شرحه بالاستعانة بمثال آخر من الإنشاء الإيقاعي فيقول: « ونحو "بِعْتُ" الإنشائي نسبته الكلامية إيجاد البيع المفهوم من اللفظ، والخارجية

1 نفس المصدر، ج1 ص167.

2 مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص65. وينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص50-51.

3 شروح التلخيص، ج1 ص166.

الإيجاد القائم بنفس المتكلّم، فإن كان الإيجاد ثابتاً للمتكلّم في الواقع كان مطابقاً، وإلاّ فلا، ومما يدلّ على أنّ الإنشاء له نسبةٌ خارجيةٌ تطابقه أو لا تطابقه، أنّ النسبة بين كل أمرين في الواقع إمّا ثبوتيةٌ أو سلبيةٌ على طريق الحصر العقلي، وإلا لزم ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والنسبة بين الأمرين في الواقع نسبةٌ خارجيةٌ، وهي إمّا: مطابقةٌ للنسبة المفهومة من الكلام أو لا، فَعُلِمَ من هذا أنّ النسبة الكلامية والخارجية والمطابقةَ وعدمها أمورٌ لابدّ منها في الخبر والإنشاء، والفارق بينهما إنّما هو القصد وعدم القصد، فالخبر لابدّ فيه من قصد المطابقة أو عدمها، والإنشاء ليس فيه قصدٌ للمطابقة ولا لعدمها»[1]، وعلى هذا فهو يؤكّد الفرق بفرقٍ آخر متعلّق بقصد المتكلّم، وعلى هذه الإشارة ينبني معيارٌ آخر.

- **إيجاد النسبة الخارجية:** لا ريبَ في أنّ ما أكّده الدسوقي عبر تعليقاته السابقة على "مختصر السعد التفتازاني" هي التي أثارت في ذهن الباحثين هذا المعيار، ومفاد هذا المعيار أنّ الخبر يقصد به مطابقة النسبة الخارجية، بينما يُقصَدُ بالإنشاء إيجاد النسبة الخارجية، وفي رأينا أنّه لا اختلاف بين المعيارين إلاّ في نقطة التركيز، فنقطة التركيز الأساسية في المعيار السابق المتعلّق بالمطابقة هو الخبر، بينما نقطة التركيز في هذا المعيار المتعلّق بالإيجاد هو الإنشاء، وقد التفت انتباه "الطبطبائي" إلى ملاحظةٍ مهمّة في هذا السياق فقال: «إنّ الخارج الذي اعتبره الدسوقي للإنشاء هو الخارج عن اللفظ وإن لم يخرج عن الذهن، أو النفس، بل هو قطعاً غير خارج عن النفس، أمّا الخارج الذي يراد للخبر أن يطابقه فهو غالباً خارج عن النفس كطلوع الشمس وقيام زيد، وهذا الفرق كافٍ للإنباء عن قصور التعريف المذكور عن الإيضاح الكامل للفرق بين الخبر والإنشاء»[2]، وبناءً عليه يكون التساؤل عن مفهوم النسبة الخارجية لا يزال قائماً ويكون المسار بين المعايير الثلاثة السابقة الذكر مسار تطوّر النظر في نقاط التركيز، فالتركيز في معيار

1 نفس المصدر والصفحة.

2 الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص55.

قبول الصدق والكذب هو ما أدّى إلى التنبّه إلى معيار المطابقة، والتركيز في معيار المطابقة أيضاً هو ما أدّى إلى التنبّه إلى معيار الإيجاد.

ويشير الطبطبائي ومسعود صحراوي في هذا المعيار إلى تنبيهٍ ورد لدى ابن يعقوب المغربي في "مواهب الفتّاح" يقول فيه: «أنّ الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمّن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدلالة على أنّ تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند إليه فذلك الكلام خبرٌ، وإن كان القصد الدلالة على أنّ اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاءٌ»[1]، والتساؤل الذي يطرحه الطبطبائي تعليقاً على هذا النص هو: هل القصد من الإنشاء أن توجد به النسبة، أم القصد منه الدلالة على وجود النسبة به؟، ثمّ يقترح حلاً لهذه القضية بأنّ إيجاد النسبة وظيفة الفعل المتضمّن في القول والدلالة على ذلك هي وظيفة فعل القول[2]، وسنبدي ملاحظاتنا على هذا التخريج لاحقاً.

ويعرّج الباحثان على نصٍّ آخر نقله السبكي في "عروس الأفراح" هو: «وقيل: الكلامُ لا يخلو إمّا أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلّم مثل "زيد منطلقٌ" فإنّه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل إلا بالاستفادة من المتكلّم نحو "اضرب" أو "لا تضربْ" فالأول الخبر والثاني الإنشاء»[3]، والسبكي يرى في هذا القول فساداً من جهة أنّ إمكانية الحصول متعلّقة بالنسبة وليس بالكلام، وكذلك جملة "أردْتُ القيامَ" لا يمكن معرفتها إلا من المتكلّم وعلى هذا الاعتبار السابق فهي إنشائية، والواقع أنّها خبرية[4].

وخلاصة الرأي في هذه المعايير السابقة الذكر في الفرق بين الخبر والإنشاء أنّ مناقشات الشرّاح أدّت بهم إلى التطرّق إلى معيار الصدق والكذب ليَنْتُجَ عنه معيارٌ آخر هو معيار المطابقة للنسبة الخارجية، ثمّ نتج عن هذا المعيار أيضاً معيارٌ آخر هو معيارُ إيجاد

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتّاح، ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص168.

2 الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص55.

3 بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح، ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص174.

4 نفس المصدر والصفحة، وينظر: الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص56.

النسبة الخارجية، وحين ننظر إلى هذه الفروق من جهة البناء المنهجي نجد أنّ الشرّاح خصوصاً قد تعاملوا مع الفرق بين الخبر والإنشاء على أنّه مسلّمةٌ توجد لها معايير عديدةٌ لتأكيدها وصار إثبات تلك المعايير والنقاش فيها جزءًا من النموذج البلاغي.

ولعلّ بيان هذه المعايير ومناقشتها يمهّد لنا الفكرة مبدئياً للكلام عن التصوّر البلاغي للأفعال الإنجازية الذي من الممكن إيجاده في "التلخيص وشروحه"، وبالتالي نجد أنّه علينا إثبات ما يلي:

1- أنّ الخبر والإنشاء أصلان للأفعال الإنجازية.

2- أنّ معيار التفريق بينهما يتجاوز المعايير السابقة أعلاه.

3- أنّ التفريق بينهما هو تفريقٌ بين أصلين تنبني عليه تفريقات أخرى.

ونحن نزعم أنّ إثبات هذه المقولات لا يخلو من مقاربةٍ بين ما شاع في نظرية الأفعال الكلامية عند "أوستين" و"سيرل" خصوصاً، وبين الكمّ المعرفي الذي يوجد في شروح التلخيص.

أمّا المقولة الأولى فهي تقتضي منّا تذكيراً ببعض ما أورده "أوستين" في سبيل إثباته الفرق بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنجازية، فقد حاول أن يسلك طريقين في إثبات هذا التفريق:

- **الأول** منهما دلاليٌّ متمثّلٌ في وجود بعض الأقوال ذات الطابع الاجتماعي التي لا تصف ولا تقبل التصديق والتكذيب، ويمثّل التلفّظ بها إنجازاً لأفعال مّا، وأبرز مثالٍ في اللغة العربية لهذه الأقوال هو ما أسلفنا الإشارة إليه تحت مسمّى "صيغ العقود" كقولنا: "بِعْتُ" و"زَوَّجْتُ" وغيرها.
- **الثاني** نحويٌّ خالص متمثّل في الصيغة التي اعتمدها للدلالة على الأفعال الإنجازية وهي صيغة الفعل المضارع الدال على الحال المسند إلى المتكلّم المفرد والمبني للمعلوم، وبناءً على هذه الصيغة نشأ لديه تفريقٌ بين الأفعال الدالة على الإنجاز مباشرة المسمّاة بالصريحة، والأفعال التي ليست في الأصل للإنجاز غير أنّها يمكن أن تدلّ عليه والتي أسماها ضمنيةً.

وسبيل المناقشة ههنا أمران اثنان: الأول أنّ "أوستين" حاول التدليل على أفعال إنجازية تسمّى في العربية بصيغ العقود أو الإنشاء الإيقاعي (كما هو في اصطلاح الرضيّ الاستراباذي)، والحاصل أنّها فرعٌ عن أصلٍ، وهي إضافةً إلى ذلك تثبت خروجاً معيّناً عن الأصل، لأنّ الأصل فيها كما يثبته شرّاح التلخيص أنّها أخبارٌ انتقلت إلى الإنشاء، وهذا يؤدّي بنا إلى الإقرار مبدئياً بوجود أصلين للفعل الإنجازي هما الخبر والإنشاء.

والأمر الثاني أنّ الصيغة النحوية التي حاول "أوستين" الاستدلال بها على التعرّف على الأفعال الإنجازية لا تكفي إذا نظرنا إليها من جهة اللغة العربية، ذلك أنّ الإنشاء الذي هو أصلُ صيغ العقود له مقوّمات نحويةٌ معيّنةٌ تتمثّل أساساً في حروف الصدارة التي وُضعت للدلالة عليه، وأبرز مثالٍ على وجود هذه الحروف هو الإنشاء الطلبي، وهو النوع الأبرز من الإنشاء الذي كان محلاً للاهتمام في النموذج البلاغي كما نجده في شروح التلخيص.

إذن فما يحتاج إلى الإثبات في سبيل اعتبار الخبر والإنشاء أصلين للفعل الإنجازي هو ما نلخّصه في التساؤلين التاليين[1]:

– كيف تتجلّى القوة الإنجازية باعتبارها أهمّ مؤشّرات الفعل الإنجازي في الأخبار والإنشاءات؟

– ما هو الواسم النحوي الأوضح لمؤشّر القوة الإنجازية في الأخبار والإنشاءات؟

أمّا بخصوص التساؤل الأول فإنّ القوّة الإنجازية التي اعتمدها "أوستين" هي معيارٌ دلاليٌّ للحكم بأنّ عبارةً مَّا هي فعل إنجازي، وإذا كان الإنشاء في تعريفاته البلاغية التي ناقشناها سابقاً يظهر على أنّه إنجازٌ لفعلٍ مّا محكومٌ بقواعد ومميّزات، فإنّ الحديث عن الخبر يقودنا إلى استنطاق المدوّنة البلاغية لعلّنا نجد فيها ما يعبّر عن إدراكٍ لمفهوم القوة الإنجازية في الخبر، ولابدّ أن نذكّر في هذا السياق بأنّ "سيرل" أيضاً لم يخرج كثيراً عن الأساس النظري الذي اعتمده "أوستين" في تمثيل الفعل الإنجازي، فقد أكّد على مفهوم القوة الإنجازية غير أنّه ربطه بالمحتوى القضوي كما أشرنا إليه في بداية هذا الفصل، والمهمّ لدى "سيرل" هو

1 يمثّل عمل: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010، أهم مرجعٍ ناقش هذه القضايا وقد أتاح لنا الاطلاع عليه العديد من الأفكار في هذا الفصل.

أنّه حاول أن يربط بين الفعل اللغوي acte de langage (بدل الكلامي) وبين التراكيب أي الجمل تحديداً، فإذا أردنا أن نحدّد المقصود بالقوة الإنجازية فقد نذهب إلى ما ذهب إليه شكري المبخوت حين رأى أنّ المقصود بها عند "أوستين وسيرل" هو "الوظيفة التي يحقّقها القول عند استعماله"[1]، وإذا أردنا التعبير عن شيء قريبٍ منها في النموذج البلاغي سنرى أنّه علينا التفريق بين مستويات معيّنةٍ لئلاّ يقع الخلط لدينا بين الأفعال الكلامية والأفعال اللغوية، وهذه المستويات تبعاً لشكري المبخوت هي[2]:

- **المستوى الإعرابي الدلالي**
- **المستوى النظمي البلاغي**
- **المستوى التخاطبي المقامي**

وليس عمل المحلّل اللغوي في التفريق إلا توضيحاً لمجالِ كلِّ مستوى من المستويات الثلاثة، واستناداً إلى هذا التفريق المنهجي نزعم تبعاً لسيرل أنّ هناك فرقاً بين الفعل اللغوي الذي ينتمي إلى النظام أي المستوى الثاني خصوصاً، والفعل الكلامي الذي ينتمي إلى المقام التواصلي أي المستوى الثالث، والتفريق بينهما يستند إلى ما نجده في ما ذهب إليه السكاكي ثم القزويني وشرّاح التلخيص من علاقةٍ بين النحو وعلم المعاني، وبناءً على ذلك نرى أنّ علينا البحث عن مؤشّر القوة الإنجازية في الصيغة النحوية، ولتوضيح التداخل الذي نراه بين بنية القول في صيغته النحوية الإعرابية وبين القوّة الإنجازية التي نبحث عن مؤشّرها سنأخذ مثالاً بسيطاً عن بعض الأخبار تتراوح بين صيغ الإثبات والنفي والتوكيد كما نجدها في الجدول التالي:

نوع الإخبار	المعنى	العبارة
الإثبات	1- أثبت أنّ محمّداً سافر	1أ- سافر محمد 1ب- محمد سافر

1 ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ص52.

2 نفس المرجع، ص54.

التأكيد	2- أؤكّد أنّ محمداً سافر	2أ- إنّ محمداً سافر 2ب- إنّ محمداً قد سافر
النفي	3- أنفي أنّ محمداً سافر	3أ- ما سافر محمد 3ب- إن محمداً لم يسافر

إنّ المحتوى القضوي المشترك بين الأمثلة (1) و(1أ) و(1ب) و(2) و(2أ) و(2ب) هو أنّ محمداً قد سافر، والاختلاف بينها هو اختلاف بين مجرّد الإثبات وبين التوكيد، أمّا المحتوى القضوي للأمثلة (3) و(3أ) و(3ب) فهو عكس المحتوى القضوي السابق أي نفي سفر محمد، والملاحظة البسيطة التي يمكننا تسجيلها هو الفرق بين الفعل الإنجازي في صيغته التي قدّمها "أوستين" للدلالة على القوة الإنجازية، وبين ما نجده في نظام اللغة العربية الذي يفرّق بين المعاني بما يوجد في صدر الكلام من حروفٍ أو كلماتٍ عموماً، وهذا يقودنا إلى الإقرار مبدئياً بأنّ الواسم النحوي للقوة الإنجازية في العربية كما رأينا سابقاً هو حرف الصدارة الذي إنْ وُجِدَ دلَّ على الفعل المتضمّن في القول، أي القوة الإنجازية منظوراً إليها مع المحتوى القضوي، ولتقريب هذا السبيل من النظر في واسم القوة الإنجازية في الجملة العربية سنأخذ الأمثلة التالية تبعاً لما نجده في شروح التلخيص:

(4) زيدٌ قائمٌ

(5) إنّ زيداً قائمٌ

(6) ليس زيدٌ بقائمٍ

(7) ما زيدٌ إلاّ كاتبٌ

(8) ليت لي مالاً – التمنّي

(9) أَزَيْدٌ قائمٌ؟ – الاستفهام

(10) قُمْ – الأمر

(11) لاَ تَقُمْ – النهي

(12) يا زَيْدُ – النداء

فمن جهة النموذج البلاغي فإنّ الجمل (4) و(5) و(6) و(7) جملٌ خبريةٌ إلا أنّ الفرق بينها في الصيغة فالجملة (4) لمجرّد الإثبات وهو ما يسمّيه البلاغيون بالخبر الابتدائي، أمّا الجملة (5) فهي للتوكيد وضربُ الخبر فيها طلبيٌّ، أمّا الجملة (6) فهي للنفي أي لنفي المضمون أو المحتوى القضوي، والجملة (7) من باب قصر صفةٍ على موصوفٍ، أما الجمل المتبقّية فهي من باب الإنشاء الطلبي كما بيّنّاه مقابل كلّ جملة، والذي نريد الوصول إليه هو أنّ كلّ الجمل تبتدئ بحرفٍ دالٍّ على المعنى الأوّلي الذي يراد منها أن تؤدّيه وهو ما نظنّ أنّه مؤشّرٌ للقوة الإنجازية، بقي هناك استثناءان من الجمل السابقة ليس فيهما حرفٌ دالٌّ على المعنى المراد، وهما الجملة (4) الدالة على الخبر الابتدائي، والجملة (10) الدالة على الأمر، أمّا الخبر الابتدائي فنحن نزعم أنّه الأصل الأول الذي ترجع إليه كلّ التراكيب[1] بما أنّ خلوّ الجملة فيه من أيّ حرفٍ دالٍّ على معنى مرادٍ يميّزه للدلالة على هذا الأصل، وبما أنّ مجال استدلالنا هنا هو البحث عن مؤشّر للقوة الإنجازية في الخبر، فإنّ ما نستنتجه تبعاً لما ذهب إليه شكري المبخوت هو أنّ الحرف يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه، "أمّا تغيير معنى الكلام فيقتضي اعتبار الإثبات أصلاً وبقيّة أنواع الكلام بما في ذلك النفي فروعاً، والوجه في ذلك أن الإثبات لا يحتاج إلى واسمٍ إذ يكفي في ذلك خلوّ الصدر من مغيّرات الكلام، وهو أمرٌ مطّردٌ في لغاتٍ كثيرةٍ وليست العربية في ذلك نشازاً، فتغيّر معنى الكلام يعني الانتقال به من الإثبات إلى غيره من المعاني،...، أمّا التأثيرُ في مضمون الكلام فهو أمر يتّصل بالبنية الإعرابية الدلالية، وله صور عديدةٌ منها الأثر الإعرابي... ومنها الأثر الدلالي كالانتقال من الخبر إلى الطلب أو من مجرّد الإثبات والنفي إلى توكيدهما"[2]، وقد ندعم هذا الحلّ لقضية مؤشّر القوة الإنجازية في الإثبات

1 يقول الدسوقي: «وجه التقييد أن الخبر أصلٌ للإنشاء»، شروح التلخيص، ج1 ص190.

2 شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، وكلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، تونس، ط1، 2006، ص101.

بمقارنته بما يحصل للجملة الاسمية وهي أصلٌ في بابها من حيث خلوّها من عاملٍ نحويٍّ لفظيٍّ، ولذلك فسّرها النحاة بعاملٍ نحويٍّ معنويٍّ يُقَدَّرُ أَسْمَوْهُ بالابتداء.

أمّا جملة الأمر فهي طلبٌ والطلب نوعٌ من الإنشاء والصيغة الدالة عليه المرشّحة له هي صيغة معيّنة تكون في الفعل، وقد توجد له في بعض الأحيان صيغةٌ فيها حرفٌ يتصدّر الكلام مثل:

(10أ) لِتَقُمْ.

وبناءً على هذا أيضاً يمكننا أن نستنتج أنّ القوة الإنجازية هي الأساس في التعرّف على الفعل المتضمّن في القول، وقد رأينا أنّه لا خلاف بين الأخبار والإنشاءات في تضمّن المقصود بالقوّة الإنجازية بما أنّه إيجادٌ لمعنى مراد من الكلام، ولذلك أطلق الشرّاح في بعض المواضع على الخبر مصطلح الإخبار، والإخبار إحداثٌ لفائدةٍ هي مضمون الجملة، يقول الدسوقي: «تقرّر أنّ المركّب التامّ المحتمل للصدق والكذب يسمّى خبراً من حيث احتماله لهما، ومن حيث اشتماله على الحكم قضيةً، ومن حيث إفادته الحكم إخباراً»[1]، كما أنّ الإنشاء في تعريفاته الاصطلاحية والمفهومية لدى الشرّاح قد "يطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل المتكلّم"[2]، ويمكننا أن نستخلص ما نتج لدينا في النقاط التالية:

- أنّ الإخبار والإنشاء فعلان إنجازيان أصليّان، والدال على ذلك هو معيار القوة الإنجازية الذي يوجد فيهما باعتبارهما فعلين يُحْدِثُهُمَا المتكلّمُ.
- أنّ مؤشّر القوة الإنجازية في نظام العربية هو حرف الصدر الذي يَسِمُ أهمّ الأفعال الإنجازية سواءٌ أكانت أخباراً أم إنشاءاتٍ.
- أنّ الإثبات الذي هو صيغة الخبر البسيطة لم يتوفّر فيه حرف الصدر من حيث كونه الأصلَ الذي إليه يرجع التركيب المفيد.

1 شروح التلخيص، ج1 ص166.

2 نفس المصدر، ج2 ص235.

وإذا كنّا قد خصّصنا حديثنا فيما سبق للبحث عن مؤشّر القوة الإنجازية وواسمها النحوي فيما أشار إليه شرّاح التلخيص فإنّ ما يمكن أن يدعم تصوّرنا هذا هو مراجعة ما أسلفناه سابقاً من معايير في الفرق بين الخبر والإنشاء، فهل يمكن لتلك المعايير أن تدعم نظرتنا إلى الخبر والإنشاء باعتبارهما الفعلين الإنجازيين الأصليين؟، وكيف يمكننا النظر من الناحية التداولية إلى تلك المعايير؟.

نشير أوّلاً قبل مراجعتنا لمعايير التفريق بين الخبر والإنشاء أنّ "أوستين" قد تحدّث عن جملةٍ من الشروط التي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل وهي الشروط الكفيلة إن وجدتْ بأن نحكم على الفعل الإنجازي بالنجاح أو الإخفاق، غير أنّه حاول التطرّق أيضاً إلى معيار الصدق والكذب في الإثبات باعتباره أوضح التراكيب التي تصف الأشياء، وقد استنتج "أوستين" فيما يهمّنا بعد مناقشته لإمكانية خضوع الإثبات أيضاً إلى النجاح والإخفاق، بأنّ «صدق أو كذبَ إثباتٍ مّا ليس متعلّقاً بدلالة الكلمات لوحدها، بل هو متعلّقٌ بالفعل المعيّن والظروف المعيّنة التي أنجز فيها»[1]، وفي هذا الذي ذهب إليه "أوستين" فتحٌ لبابٍ آخر في النظر إلى التمييز بين الخبر والإنشاء، فليس الإثبات الذي ناقشه "أوستين" إلا إخباراً في صيغته الأصلية، وعلى هذا فإنّه يمكننا النظر إلى الخبر والإنشاء في ظلّ اعتباراتٍ أخرى متعلّقةٍ بالقوة الإنجازية.

ولعلّ أهمّ المعايير التي بحث فيها شرّاح التلخيص هي ما تعلّق لديهم بالنسبة الخارجية، إذ في تفريقهم بين الخبر والإنشاء تقرّر أن نعتبر أنّ للخبر نسبة في الخارج يطابقها أو لا يطابقها وعلى هذا تتولّد قيمتا الصدق والكذب، ونعتبر أنّ الإنشاء ليس له نسبةٌ في الخارج وبناءً على هذا لا يمكننا الحكم عليه بالصدق والكذب، ثمّ نشأ لدى بعضهم اعتبارٌ آخر يرى في أنّ الخبر والإنشاء كليهما له نسبةٌ في الخارج غير أنّ الخبر يقصد به المطابقة وعدمها، بينما لا يقصد بالإنشاء لا المطابقة ولا عدمها، وقد لاحظنا أنّ الشرّاح خصوصاً اعتمدوا في هذه المعايير على اعتبارات معيّنة من أهمّها تقسيم النسبة إلى: كلامية وخارجية، وبينهما نسبةٌ ثالثةٌ هي نسبةٌ

1 Austin, Quand dire c'est faire, p148.

ذهنيةٌ، ولمحاولة فهم المقصود بهذه النسب ثمّ توجيه ما يسمّى بالنسبة الخارجية توجيهاً يدعم تصوّرنا للإخبار والإنشاء نرى أنّه علينا إعادة قراءة بعض النصوص التي بيّن من خلالها شرّاح التلخيص تصوّرهم لهذه النسب، يقول الدسوقي مثلاً: «اعلمْ أنّ النسب ثلاثةٌ: كلامية وذهنية وخارجية، فالأولى تَعَلُّقُ أحدِ الطرفين بالآخر المفهومُ من الكلام، وتصوّرها وحضورها في ذهن المتكلّم هو النسبة الذهنية، وتعلّق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية، فإذا قلت: "زيدٌ قائمٌ" فثبوت القيام لزيدٍ يقال له نسبةٌ كلامية باعتبار فهمه من الكلام، وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وحضوره فيه، ونسبةٌ خارجية باعتبار حصوله في نفس الأمر، فالأولى والثانية قائمةٌ بأحد الطرفين، والثانية قائمةٌ بذهن المتكلّم»[1]، ويمكننا تبسيط هذا التصوّر وفق الجدول التالي:

الجملة	النسبة الكلامية	النسبة الذهنية	النسبة الخارجية
	تعلّق طرفي النسبة الذي يفهم من الكلام	تصوّر النسبة وحضورها في ذهن المتكلّم	حصول النسبة في الخارج
زيدٌ قائمٌ	ثبوت القيام لزيد المفهوم من الكلام	ارتسام هذا القيام في الذهن	حصول القيام في الخارج

نشير هنا أوّلاً إلى أنّ التصوّر الأوضح ليكون هذا التقسيم مقبولاً من الناحية المنطقية هو أنّ الكلام إحداثٌ للنسبة الكلامية أو هو تلفّظٌ بها، وبالتالي لا يمكننا تصوّر الكلام دون متكلّمٍ بهِ، وبقيَ أن نحدّد المقصود بالنسبة الخارجية في إطار هذا الاعتبار، فأبسط التصوّرات وأشملها من الناحية المعرفية والمنهجية أن نقول بأنّ لكلّ كلامٍ ينتجه المتكلّم نسبةً كلامية هي تلك النسبة التي نجدها بين المسند والمسند إليه، وهي نسبةٌ عامّةٌ نجدها في الإخبارات كما نجدها في الإنشاءات، إلاّ أنّ إدراك العلاقة الممكنة بين النسبة الخارجية والنسبة الكلامية لا يخلو كما نبّهنا إليه "شكري المبخوت" من مسائل تحتاج إلى التوضيح من بينها: هل لكلّ ما

1 شروح التلخيص، ج1 ص164.

تعبّر عنه النسب الكلامية وجودٌ في الأعيان؟ وهل يمكن الفصل بين النسبتين الكلامية والذهنية؟ وهل نحمل الخارج على ما هو خارج اللسان فيصبح صنفين: الخارج الذهني والخارج العياني أم نحتاج حقًّا إلى التمييز بين الأصناف الثلاثة لأمرٍ ما تفرضه اللغة نفسها بقطع النظر عن الآراء الفلسفية والمنطقية؟[1].

قد يكون الحلّ في هذه القضية محاولة استخراج تصوّر واضحٍ نسعى من خلاله إلى أن تتساوى الإخبارات مع الإنشاءات من جهة علاقة النسبة الكلامية بالنسبة الخارجية بما أنّنا اعتبرنا الخبر والإنشاء فعلين إنجازيين يحصل من خلال النطق بكل واحد منهما فعلٌ كلاميٌّ، ولتبسيط هذا التصوّر الذي نرضى به نرى أنّه علينا الإقرار أوّلاً بأنّ إدراك المطابقة بين النسبتين هو إدراكٌ خاصٌّ بالمخاطَبِ، فهو الذي يتأكّد من أنّ زيداً قائمٌ حقًّا ليقول بأنّ النسبة الكلامية مطابقةٌ للنسبة الخارجية ويحكم عليها بالصدق، فإن لم يجدها مطابقةً حكم عليها بالكذب، هذا بالنسبة للإخبارات، ولكنّ المخاطَب في الإنشاءات إمّا أن يمتثل لما طُلِبَ منه في صيغ الطلب كالأمر أو الاستفهام أو النهي أو النداء أو ألاّ يمتثل، وعلى هذا يظهر أنّ المعيار الذي اعتمد عليه شرّاح التلخيص في التفريق بين الخبر والإنشاء هو معيارٌ تختلط فيه الصيغ النحوية مع الدلالات اللغوية مع الأبعاد التخاطبية التداولية، فإذا حاولنا أن نوحّد النظر المنهجي للكلام عن خصائص الفعل الإنجازي بين الخبر والإنشاء، وفق ما استقرّ في رأينا من مقاربةٍ بينهما من جهة الصياغة اللغوية التي ترى أنّ الصدارة هي الواسم النحوي للقوة الإنجازية، تبيّن لنا أنّ معيار الصدق والكذب أو معيار المطابقة مع النسبة الخارجية هي معايير تتجاوز الصيغة اللغوية إلى الدلالة مختلطةً مع البعد التداولي، وبعض نصوص الشرّاح تسعى إلى التمييز بين هذه الأبعاد بما يعطي لنا وجهاً آخر للنظر إلى النسبة الخارجية، ومن تلك النصوص ما قاله ابن يعقوب المغربي: «ثمّ إنّك قد سمعت أيضاً أنّ الإنشاء هو الكلام الموجِد لنسبته فيجب أن يعلم أنّ نسبة المسند إلى المسند إليه لا يوجِدها الكلام، إذ لا يوجب الكلام اتّصاف أحدٍ بصفةٍ حقيقية كالقيام أو القعود في "قُمْ" أو "اُقعدْ" مثلاً أو البيع الذي هو الإبدال المخصوص في "بِعْتُ" مثلاً، وإنّما الذي يوجبه

1 ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ص98

الكلام ويقتضيه أن تلك النسبة دلّ على تكيّفها بكيفية عائدة في حصولها إلى اللفظ فيوجب "قمْ" و"اقعدْ" مثلاً نسبة القيام والقعود للمخاطَب مكيفين بكونهما مأموراً بهما وكون الشيء مأموراً به كيفية يرجع في وجودها إلى وجود صيغة الكلام وكذا البيع»[1]، والذي نفهمه من هذا النصّ أنّه يقودنا إلى تمييز النسبة الكلامية بين المسند والمسند إليه عن مجموع القوى الإنجازية المتغيّرة التي يمكن أن تتسلّط عليها، بين إثباتٍ أو نفيٍ أو استفهامٍ أو أمرٍ أو نهيٍ، وهو ما يمكننا أن نجده أيضاً في الأمثلة المذكورة أعلاه[2]:

(4) زيدٌ قائمٌ

(6) ليس زيدٌ بقائمٍ

(9) أَزَيْدٌ قائمٌ؟

(10) قُمْ

(11) لاَ تَقُمْ

فالسبيل الأحسن هو التمييز بين القوة الإنجازية المتسلّطة على الجملة والمحتوى القضوي الذي تتضمّنه وهو ما أسماه شرّاح التلخيص بالنسبة الكلامية، وكنّا قد أشرنا سابقاً إلى أنّ مفهوم القوة الإنجازية في الخبر والإنشاء رهينُ المؤشّر النحوي الذي افترضنا أنّه حروف الصدارة، لكنّ هذا الارتباط بين الجانب النحوي والجانب الدلالي المعجمي لا علاقةَ له بما يسمّى بالنسبة الخارجية، إذ ترتبط بما هو خارج اللغة من تصوّرات ذهنية ووقائع عينيةٍ مُدْرَكَةٍ لدى المتخاطبين، وعلى هذا تظهر لنا أهمّية إدخال البعد التداولي في التمييز بين الإخبارات والإنشاءات عن طريق مفهوم القصد، فالمتكلّم أثناء أدائه للأفعال الإنجازية عبر التكلّم بها يربط العلاقة بما هو خارج هذه الحركيّة اللغوية سواءٌ عبر تصوّراته الذهنية أو عبر الواقع المدرَكِ لديه، وانطلاقاً من هذا التصوّر ارتبط الخبر بما كان حكايةً سَبَقَ فيها تصوّر النسبة الخارجية النسبة الكلامية، أمّا الإنشاء فهو إيجادٌ سبقت فيه النسبة الكلامية تصوّر النسبة الخارجية، وقد أشار ابن يعقوب

1 شروح التلخيص، ج1 ص169.

2 ينظر في تمثيلها تمثيلاً رمزياً: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ص104.

المغربي إلى مثل هذا الفرق بين التصوّرين في نصٍّ علّق فيه على دلالة "ليت" الخاصّة بالتمنّي يقول فيه: «فإنّ لفظ "ليت" موضوعٌ لنفس التمنّي المتعلّق بالنسبة فإذا قيل: "ليت لي مالاً" استُفِيدَ منه أنّ المتكلّم تمنّى وجود المال، وليست إخباراً عن وجود التمنّي، وإلاّ كانت جملةً، بل هي حرفٌ تصير به نسبة الكلام إنشاءً بحيث لا يحتمل الصدق والكذب، وتفيد أنّ في نفس المتكلّم كيفية متعلّقة بتلك النسبة فهي باعتبار تلك النسبة تفيد الإنشاء فيها إذ لا يقال في المتكلّم بقولنا: "ليت لي مالاً أحجّ به" إنّه صادق أو كاذبٌ في نسبة الثبوت للمال لأنّه متمنٍّ لتلك النسبة لا حاكٍ لها لتحقّقها في الخارج، وباعتبار ما وضعتْ لتشعر به عرفاً مستلزمة لخبرٍ وهو أنّ هذا المتكلّم يتمنّى تلك النسبة، ولهذا يقال: **الإنشاء يستلزم الإخبار**»[1].

2ـ 3: التصنيف البلاغي للأفعال المتضمّنة في القول:

لقد تأكّد لدينا فيما سبق من الفقرات وعبر محاولة استنطاق المدوّنة البلاغية في شروح التلخيص وجود الرابط الممكن بين الفعل الإنجازي ومؤشّر القوة الإنجازية، واتّضح لدينا أنّ الخبر والإنشاء أصلان للأفعال الإنجازية، وأنّ الواسم النحوي للقوة الإنجازية يظهر عبر ما يسمّى بأحرف الصدارة، وهذا ما يمهّد لنا النظر في التصنيف الممكن للأفعال المتضمّنة في القول وهو التصنيف الذي لاحظنا كيف صاغه كلٌّ من "أوستين وسيرل"، ولعلّ أوّل فرْقٍ يمكن تسجيله بين التصنيف التداولي المعاصر والتصنيف البلاغي الذي نجده في شروح التلخيص هو الفارق في الواسم النحوي، فقد لاحظنا كيف استند "أوستين" إلى صيغة الفعل ليحاول تصنيف الأفعال المتضمّنة في القول تصنيفاً مستقرًّا وهو تصنيف رغم ما ظهر عليه من تعديل عند "سيرل" إلاّ أنّه بقي عبارةً عن حقول دلاليةٍ تحتكم إلى المعجم، بينما يستند التقسيمُ لدى البلاغيين إلى أصول نحويةٍ ودلاليةٍ هي ما تؤدّيه حروف الصدارة التي تأتي في أوّل الجملة للدلالة على الفعل المتضمّن في القول، وفي سياق البحث عن معطيات هذا التصنيف لفت انتباهنا أنّ القزويني وشرّاح التلخيص قد اهتمّوا بأنواعٍ محدّدةٍ من الأفعال الكلامية، ففي إطار التقسيم المبدئي بين الخبر والإنشاء والاهتمام الخاص بالإسناد الخبري أبرز القزويني اهتماماً خاصًّا ينحصر في

1 شروح التلخيص، ج2 ص238-239.والتوضيح من عندي

أنواع الإنشاء الطلبي، ويبرّر ابن يعقوب المغربي ذلك بقوله: «فقوله "إن كان طلباً" احترز به مما إذا لم يكن طلباً، فلم يتعرّض له لقلّة المباحث البيانية المتعلّقة به لقلّة دورها على ألسنة البلغاء، وذلك كبعض أفعال المقاربة كعسى واخلولق وحرى، وكأفعال المدح والذمّ كنعم وبئس، وكصيغ العقود كبعتُ لإنشاء البيع، ونكحت لإنشاء التزوّج، وكجملة القسم كأقسم بالله لإنشاء القسم، وكرُبَّ بناءً على أنّها للإنشاء»[1]، وإذا كانت هذه الإشارة التي حواها كلام المغربي تتيح للدارسين من جهةٍ التنبّهَ للأنواع الممكنة من الأفعال الكلامية في اللغة العربية، فهي تؤكّد من جهةٍ ثانيةٍ فكرةَ الصدارة باعتبارها واسماً نحوياً للقوة الإنجازية.

وكنّا قد أشرنا فيما سبق من فقرات هذا البحث أنّنا نرتضي تفريقاً مبدئياً بين الأفعال اللغوية التي تستند إلى النظام اللغوي والأفعال الكلامية التي تستند إلى المقام التواصلي الذي قيلت فيه، غير أنّ الشرّاح أشاروا في كتبهم إلى تفريقٍ أوّليٍّ قعّدوا له بشكلٍ أساسيٍّ هو الفرق بين الخبر والإنشاء، انبنت عليه فروقٌ أخرى هي ما يلخّصها الشكل التالي[2]:

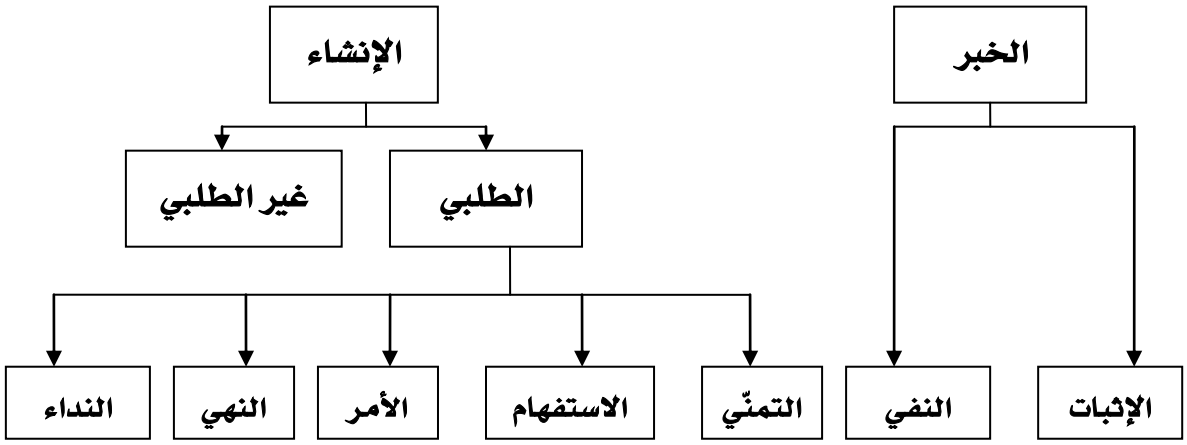

1 شروح التلخيص، ج3 ص237.

2 نشير ههنا إلى أنّنا راعينا في تقسيم الإنشاء الطلبي ما أورده القزويني في "متن التلخيص".

ويمكننا ههنا الاستعانة بالقواعد التي قدّمها "سيرل" ليتمّ من خلالها التعرّف على الفعل اللغوي وهي القواعد التي لخّصها شكري المبخوت في أربعة مداخل هي[1]:

1- قاعدة المحتوى القضوي: وتحدّد علاقة القول بالخارج من حيث خصائص الإحالة والحمل.

2- القواعد التمهيدية: تبرز بعض مقتضيات إنجاز فعلٍ ما والعلاقة بين المتخاطبين.

3- قاعدة الصدق: وتخصّ الحالة النفسية التي يعبّر عنها إنجاز الفعل اللغوي.

4- القاعدة الأساسية: وهي الصياغة التكوينية التي يتميّز عبرها الفعل اللغوي.

غير أنّ "شكري المبخوت" اقترح قواعد أخرى استناداً إلى التراث البلاغي هي ما سنعتمده في بحثنا هذا، وهذه القواعد هي:

1- **شرط الوسم:** وهي خصائص المكوّن النحوي الواسم للفعل

2- **شرط الحالة الذهنية:** وتخصّ الحالة الذهنية التي يصدر عنها منجِزُ الفعل.

3- **شرط الدلالة الذهنية:** وتخصّ الدلالة الذهنية للفعل اللغوي.

4- **شرط علاقات التخاطب:** وهي خصائص علاقات التخاطب.

5- **شرط التأثير بالقول:** وتخصّ التأثير المرجوّ من الفعل اللغوي.

6- **القاعدة التكوينية للفعل.**

والنظر في مدوّنة "شروح التلخيص" يقدّم لنا الغطاء النظري لهذه القواعد والتي من خلالها يمكننا تصنيف الفعل المتضمّن في القول، على أنّنا نؤكّد تفريقاً أوليّاً بين الفعل اللغوي الأساسي والفعل اللغوي الفرعي، استناداً إلى ما سبق لنا الإشارة إليه في الشكل أعلاه، وهو ما نعيد تلخيصه في الجدول التالي:

1 ينظر: شكري المبخوت، نظرية الأعمال اللغوية، ص84.

الفعل اللغوي الأساسي	الفعل اللغوي الفرعي
– الخبر	– الإثبات – النفي
– الإنشاء	– التمنّي – الاستفهام – الأمر – النهي – النداء

ويمكننا النظر إلى الأفعال اللغوية الفرعية وفق القواعد المدرجة أعلاه كما يلي:

أولاً: فعل الإثبات:

يقوم فعلُ الإثبات في شرط الوسم النحوي على واسمٍ هو خلوّه من حرف الصدارة، وانطلاقنا من هذا التصوّر يتأتّى من كون الإخبارات إمّا إثباتاً لحكمٍ مّا أو نفياً له، وعلى هذا فالإثبات في جوهره هو "الحكمُ بثبوتِ شيءٍ لآخر"[1]، وأغلب أبواب المعاني مثل أحوال الإسناد الخبري أو أحوال المسند إليه أو أحوال المسند أو أحوال متعلّقات الفعل كما نجدها في متن التلخيص تقوم على تحليلٍ لبنية الإثبات وما ينشأ عنها من معانٍ ودلالات، ويكون في مقابلها تحليلٌ للنفي، وليس التوكيد كما نرى واسماً نحوياً للإثبات إذ يمكن أن نجد هذه المؤكّدات أيضاً في النفي والدالّ على ذلك كما نجده في متن التلخيص ربطُ القزويني أضرب الخبر الابتدائي والطلبي والإنكاري مع النفي وفي ذلك يقول ابن يعقوب المغربي: «أي مثل اعتبارات الإثبات اعتبارات النفي، فيقال في خالي الذهن في النفي "ما زيدٌ بقائمٍ" بلا تأكيدٍ وهو الابتدائي...»[2]، ومثل هذا أيضاً يمكننا تسجيله في ما يخصّ أسلوب القصر وما يندرج ضمنه

1 أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص39.

2 شروح التلخيص، ج1 ص218.

إذ قد يكون للإثبات كما يكون للنفي، وهذه الخاصية العامة للإثبات تجعله باباً واسعاً من جهةِ المباحث البلاغية المندرجة ضمنه، ولسنا نبالغ في القول إن حكمنا بأنّه أكثر الأفعال اللغوية دراسةً في البلاغة العربية.

والإثبات كما نتصوّره وكما يذهب إلى ذلك شكري المبخوت وكما نجده في شروح التلخيص هو إنجازٌ لفعلٍ لغويٍّ الغرض منه إثبات نسبة شيءٍ لآخر، ومجرّد التلفّظ بالجملة الخبرية هو إخبارٌ في عرف البلاغيين إذ المراد منها إفادة معناها[1]، ويتقابل الإثبات في هذا مع النفي فكلاهما إخبارٌ غير أنّ الإثبات إيجابيٌ بينما النفي سلبيٌ، وعلى هذا فالإثبات من جهة شرط الحالة الذهنية التي يصدر عنها مُنْجِزُ الفعل هو الاعتقاد بأنّ محتوى القول مطابقٌ لحالة الأشياء في الكون، ولذلك إذا أدخلنا التفريق الأساسي بين الخبر والإنشاء في اعتبار البلاغيين وهو متعلّق باحتمال التصديق والتكذيب في الخبر ونظرْنا إلى الإثبات وفق هذا التفريق رأينا أنّ الإثبات بما أنّه إنجازٌ تلفّظي ناشئٌ عن اعتقادٍ مّا فإنّ التصديق والتكذيب يتسلّط على المحتوى القضوي، إذ لو أثبت متكلّمٌ بقوله:

- زيدٌ قائمٌ

نظرنا إلى أنّه أصدر فعلاً لغوياً غايته الإثبات بحال قيام زيدٍ وهو إمكانٌ يجوز تصديقه كما يجوز تكذيبه، غير أنّ ما يهمّنا هو أنّ إنجاز الإثبات قد صدر عن المتكلّم، "والخبر

وُضِعَ للمطابقةِ، أمّا عدمها وهو الكذب فلا دلالة للّفظ عليه، وإنّما هو احتمالٌ عقليٌ"[2].

أمّا الشرط الثالث والمتعلّق بالدلالة الذهنية فالمعلوم في الإخبارت المثبتة أنّ المتكلّم معتقدٌ إيجاباً بها، ومحتواها القضوي إمّا سابقٌ زمنياً لفعل الإثبات أو موافقٌ زمنياً له أو سيأتي لاحقاً له وفي هذا التفريق بين الحالات الزمنية الثلاثة ناقش شرّاح التلخيص إمكانية المطابقة مع اختلاف الزمن بين قول المقول وحدوث دلالته.

---

1 ينظر: شروح التلخيص، ج1 ص193.

2 حاشية الدسوقي، ضمن: شروح التلخيص، ج1 ص166.

أمّا الشرط الرابع والمتعلّق بعلاقات التخاطب بين المتكلّم والمخاطَب فإنّ الأمر في هذا حسب التحليل الذي قدّمه القزويني وشرّاح التلخيص لا يخلو من "أنّ قصدَ المخبرِ بخبره إفادةَ المخاطَب إمّا الحكمَ أو كونه عالماً به، ويسمّى الأول: فائدة الخبر، والثاني لازمها"[1] وإذا كان هذا التحليل ينطبق أيضاً على النفي، فإنّه من جهة الإثبات ينشأ عن أنّ المتكلّم يعتقد صِدقَ ما يُخْبِرُ عنه، هذا بالرغم من أنّ المجال المعجمي في الإثبات واسعٌ جداً ولا يمكن النظر إليه في إطار ما ينشأ من علاقة بين المتخاطبين في التقريريات مثلاً كما نجدها لدى كلّ من "أوستين" أو "سيرل"، وعلى هذا فقد حدّ القزويني وشرّاح التلخيص العلاقات الممكنة في أداء الأفعال اللغوية بين المتخاطبين في احتمالين هما: إمّا الفائدة أو لازمها، ويفتح هذا الاحتمال الثاني المتعلّق بلازم الفائدة الباب واسعاً للحديث عمّا يتولّد من الإثبات من أفعالٍ تأثيرية بالقول.

ويمكننا في إطار الشرط الخامس أي شرط التأثير بالقول الاستعانة بالتمييز بين أضرب الخبر وهو ينبني على تفريقٍ بين تأثيرٍ بسيط ابتدائي وتأثيرٍ إضافيٍ زائدٍ بين الخبر الطلبي والخبر الإنكاري وقد بنى البلاغيون هذا التفريق على أساسِ النظر في حضور التوكيد في صدر الجملة أو عدم حضوره، وهو ما يقدّم لنا ضبطاً أوّلياً لفعل التأثير[2].

وإذا كان المتكلّم لا يثبتُ إلاّ ما كان معتقداً صدقه فإنّ هذا يجسّد القاعدة التكوينية لفعل الإثبات، إذ يلتزم المتكلّم بصدق خبره.

غير أنّنا نشير ههنا إلى تفريقٍ لابدّ من التسليم به، وهو متعلّقٌ بما قد ينشأ عن فعل الإثبات من تأثيراتٍ يستدعيها المقام التواصلي وما قد يدلّ عليه فعل الإثبات باعتباره صيغةً لغويةً من أفعال كلامية ناشئةٍ عن المقام التواصلي، وقد وردت أمثلةٌ كثيرةٌ في أبوابٍ مختلفةٍ من علم المعاني أو علم البيان أو البديع وهي في ظاهرها تفيد الإثبات غير أنّ لها معانيَ أُخَرَ، ولذلك ضبطها القزويني وشرّاح التلخيص بقاعدةٍ أشرنا إليها في فصلٍ سابقٍ هي قاعدة

1 متن التلخيص، نفس المصدر، ج1 ص192-196

2 قدّم "شكري المبخوت" الدواعي الممكنة التي من خلالها يمكن النظر إلى التوكيد على أنّه فعل تأثيري بالقول، ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ص74-75.

المقام التواصلي في تحليل الخطاب، وهي "إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر"، وهي قاعدةٌ أساسيةٌ في توجيه دلالات الأقوال وإظهار الفرق بين الأفعال اللغوية والأفعال الكلامية.

ثانيًا: **فعل النفي**:

يقوم فعل النفي في الشرط الأول على واسمٍ نحويٍّ تقدّمه اللغة العربية وهو مجموعةٌ من الحروف التي تعيّن أنّها تدلّ على نفي المحتوى القضوي، وهي: لم، ولا، ولن، ولمّا، وما، وإن، وليس، ومعلومٌ أنّ بعضها أُلْحِقَ بالحروف وليس بحرفٍ إجراءً لها مجرى الحرف إذا تصدّرت القول، مثل ما نجده في "ليس" في الآية الكريمة[1]:

(12)– لَيْسَ الذَّكَرُ كالأُنْثَى

وقد ذكرنا سابقاً أثناء تحليلنا لفعل الإثبات كيف حمل البلاغيون الكثير من القواعد التي استنتجوها في تحليلهم لأحوال الإسناد الخبري أو المسند إليه أو المسند أو متعلّقات الفعل أو القصر على دلالتين متقابلتين في الخبر هما إمّا الإثبات وإمّا النفي، فإن أتينا إلى شرط الحالة الذهنية تبيّن لنا أنّ النفي فعلٌ لغويٌّ ينجزه المتكلّم بناءً على اعتقاده في عدم نسبة الشيء لآخر، فهو سلبٌ عكس الإيجاب الذي نجده في الإثبات، وهو نفيٌ إمّا ناشئٌ عن تصوّر ذهنيٍّ لدى المتكلّم اقتضى منه التصريح به أو ردًّا على إثباتٍ ورد أثناء تحاورٍ بين متخاطبين أو نفياً لمحتوىً تضمّنه استفهامٌ ما، ولا نظنّ أنّ النفي يخرج عن هذين الاحتمالين إذ ينحصر في نفي تصوّرٍ أو في نفي قولٍ ولذلك فلا علاقة للنفي بحالة الأشياء في الكون إلاّ في حال التأكّد من صدق المقول أو كذبه وهي مرحلةٌ لاحقةٌ أثبتنا بأنّها مختلفةٌ عن إلقاء القول إثباتاً كان أو نفياً، وبهذا يظهر بخصوص الشرط الثالث المتعلّق بشرط الدلالة الذهنية أن النفي ناشئٌ عن الحكم السلبي على المحتوى القضوي المتضمّن في الجملة، ومن جهة الشرط الرابع يظهر أثر العلاقة التي تجمع بين المتكلّم من جهةٍ والمخاطَب من جهة أخرى فالمفترض في الإثبات أنّ المخاطَب إمّا متصوِّرٌ للنسبة الكلامية أي المحتوى القضوي أو قد صدر منه إثباتٌ نفاه المتكلّم بإنجازه لفعل النفي عبر التلفّظ به، أو قد يكون النفي ردًّا على

1 شروح التلخيص، ج1 ص321.

تصوّرٍ يتضمّنه خطابٌ مّا، ولا يتحدّد النفي على هذا بعلاقته بالإثبات فقط، إذ قد يكون النفي ردًّا على إنشاءٍ أيضاً سواءٌ أكان استفهاماً أم أمراً أم غير ذلك.

أمّا من جهة شرط التأثير بالقول فإنّ فعل النفي قد يكون مؤكَّداً كما أسلفنا في فعل الإثبات وليس هناك من إشكالٍ من توافر واسمين اثنين أحدهما للنفي والآخر للتوكيد والمثال على ذلك كما أورده ابن يعقوب المغربي مثلاً هو قولنا[1]:

(13أ)- ما زيدٌ بقائمٍ

(13ب)- واللهِ ما زيدٌ بقائمٍ

وإذا كان الفعل التأثيري ينبني على حمل المخاطب على شيءٍ ما فإنّ فعل النفي سواءٌ كان مؤكَّداً أم غير مؤكَّدٍ يحمل على نفي محتوًى يُتصوّرُ لدى المتكلّم أنّ المخاطب يفكّر فيه أو هو قائله إثباتاً أو استفهاماً أو أمراً أو غير ذلك، وعلى هذا فإذا أردنا تحديد القاعدة التكوينية لفعل النفي قلنا بأنّها التزام المتكلّم بالحكم السلبي على محتوى قضويٍّ يتسلّط عليه الواسم النحوي للنفي مثل إنكار المتكلّم أن يكون زيدٌ قائماً في المثال (13).

ثالثًا: فعل التمنّي:

نودّ أن نشير أوّلاً عند تحليلنا لما يندرج تحت الإنشاء الطلبي أنّ التعريف الذي قدّمه القزويني لأنواع الطلب يستوعب بعض شروط الفعل اللغوي، يقول القزويني: «الإنشاء إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصلٍ وقت الطلب»[2]، فالدلالة الذهنية للمحتوى القضوي في أنواع الإنشاء الطلبي كما سنراها تفترضُ مطلوباً يودّ المتكلّم عبر إنجازه لفعل الطلب (تمنّياً أو استفهاماً أو أمراً أو نهياً أو نداءً أو عرضاً أو ترجّياً) أن يحصل المحتوى القضوي، ولظهور هذه الخصّيصة التي يسبق فيها القول إيجادَ النسبة مال شرّاح التلخيص إلى تعريف الإنشاء بكونه إيجاداً للنسبة الخارجية، فإذا نحن حاولنا النظر إليه عبر علاقة القول بحالة

1 شروح التلخيص، ج1 ص219.

2 نفس المصدر، ج2 ص237.

الأشياء في الكون لاحظنا أنّ الطلب باعتباره شيئاً مستدعًى حصوله سبق القول فيه حالة الأشياء في الكون وعلى هذا تحدّد لدينا الاتجاه في الإنشاءات من القول إلى العالم.

أمّا التمنّي فيعرّفه التفتازانيّ مثلاً بقوله: "هو طلب حصول شيءٍ على سبيل المحبّة"[1]، وقد كان هذا التعريف محلّ نقاشٍ إذ لا يخلو الأمر أو النهي أو النداء في بعض الأحيان من محبّةٍ أي طمعٍ من المتكلّم في حدوث محتواها القضوي، ولذلك قدّم الدسوقي تفسيراً لوجه الاختلاف بين هذه الأفعال فقال: «إن قيل: هذا التعريف غير مانعٍ لأنّ طلب حصول الشيء على سبيل المحبّة موجودٌ في بعض أقسام الأمر والنهي وغيره مما معه محبّة، وبيان ذلك أنّ طلب حصول الشيء على سبيل المحبّة إن كان مع طمعٍ في حصوله من المخاطَب فأمرٌ، وإن كان مع طمع في الترك معه فنهيٌ، وإن كان مع الطمع في إقباله فنداءٌ، وإن لم يكن طمعٌ أصلاً فهو التمنّي فهذا تعريفٌ بالأعمّ، وهو وإن أجازه بعض المتقدّمين لكنّ الأكثر من الناس على منعه، قلتُ: المحبّة هنا الواقعة في التعريف مقيّدة بالتجرّد عن الطمع، وحينئذٍ فتخرج الأوامر والنواهي والنداءات التي وجدت المحبّة فيها فإنّها مصحوبةٌ بالطمع»[2]، ويبدو هذا التحديد مقنِعاً بوجهٍ مّا إذ يعبّر عن شرط الحالة الذهنية للمتكلّم الذي يعلم بصعوبة وقوع المحتوى القضوي الذي يتسلّط عليه الواسم النحوي للتمنّي وهو الحرف "ليت" كما نجده في المثال الشهير[3]:

(14)- ليت الشبابَ يعودُ

ومثيل ذلك ما أورده ابن السبكي في تحديد الدلالة الذهنية لفعل التمنّي نقلاً عن السكاكي إذ يقول: «قال السكاكي تقول "ليت زيداً جاءني" فتطلب غير الواقع في الماضي واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه، و"ليت الشباب يعود" مع جزمك بأنّه لا يعود، و"ليت زيداً يأتيني فيحدِّثَني" في حال لا تتوقعها ولا طمع لك فيها»[4]، وقد ربط ابن السبكي بين هذه

1 نفس المصدر، ج2 ص238.

2 شروح التلخيص، ج2 ص238.

3 نفس المصدر، ج2 ص239

4 نفس المصدر، ج2 ص238.

الأقوال بدلالة عدم التوقّع فالمتكلّم لا يتوقّع حدوث المحتوى القضوي بين الاستحالة المطلقة وبين عدم الحدوث الغالب على الذهن، وقد يتمنّى المتكلّم أحياناً ما يشعر بأنّه قريبُ الحدوث كالمثال الذي قدّمه في قولنا[1]:

(15)- ليت زيداً يَقْدُمُ (وهو مشرفٌ على القدوم)

والأغلب في فعل التمنّي عند إنشائه أنّه لا سبيل إلى اعتبار الوقوع لأنّ الإنجاز يحدّد الدلالة الذهنية، أمّا في شرط العلاقة بين المتخاطبين فإنّ المخاطَبَ في فعل التمنّي لا يعدو في نظرنا أن يكون متلقّياً قد يشعر بعدم وقوع المحتوى القضوي وليس المطلوب في حدّ ذاته مخاطباً في التمنّي، وهذه ميزة التمنّي مثلما نجده في قولنا:

(16)- ليتكَ أتيتني أمسِ

إذ المخاطب في هذا المثال عالمٌ باستحالةِ وقوع الحدث، ولذا يفتح علينا شرط التأثير بالقول مجال التأويل لما قد تخرج إليه دلالات فعل التمنّي لكنّ الأثر الأساسي المرتقب من التمنّي هو نقل الحالة الشعورية لدى المتكلّم إلى المخاطَب، ويعرض علينا ابن يعقوب المغربي تحليلاً قيّماً لشرط العلاقة بين المتخاطبين أثناء تحليله مثالاً للتداخل بين التمنّي وبين غيره من الأفعال اللغوية كالاستفهام، فقد أشار القزويني إلى أنّه قد يُتمنّى بـ"هل" التي للاستفهام كقولنا:

(17)- هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ

والوجه في هذا أن نقول أنّ دلالة "هل" الأصلية هي للاستفهام وليس التمنّي ههنا إلاّ فعلاً كلامياً ناشئاً عن المقام التواصلي، ولذلك يقول ابن يعقوب في تأويل هذه الجملة: «والسرّ في العدول عن "ليت" التي هي الأصل في التمنّي إلى "هل" في نحو هذا الكلام إبراز المتمنّى في صورة المستفهم عنه الذي لا جزمَ بانتفائه لإظهار كمال العناية به، حتّى لا يستطاع الإتيان به إلاّ في صورة الممكن الذي يطمع في وقوعه، ووجه كونه من الاعتبار

1 نفس المصدر، ج2 ص238.

المناسب للمقام أنّ أصل التمنّي إظهار الرغبة في الفائت مضيّاً أو استقبالاً إمّا لمجرّد الاعتذار والاستعطاف للمخاطَب ليرحمَ المتمنّي، وإمّا لمجرّد موافقة الخاطر والترويح عن النفس، والوجه المذكور أبلغ في هذا الإظهار فإذا اقتضى المقام الأبلغيةَ لأحد هذين الوجهين مثلاً عُدِلَ عن أصل التمنّي إلى صورة الاستفهام إظهاراً لزيادة كمال العناية، أمّا مقام الأبلغية للاستعطاف فظاهرٌ كما إذا كان المخاطب لا يعطف إلا بالمبالغة، وأمّا مقامها لترويح النفس فلأن تخيّلها أنّ المتمنّى ممكن أشدّ ترويحاً من خلافه فإذا كانت في غاية الأسف ناسب ما ذكر»[1]، وبناءً على هذا النصّ يتحدّد في رأينا شرط القاعدة التكوينية في عنصرين بارزين هما: – استعطاف المخاطب، أو– الترويح عن النفس، وهو ما يترجّح لدينا قاعدة تكوينية لفعل التمنّي.

وقد ناقش القزويني وشرّاح التلخيص بعض المسائل المتعلّقة بالتمنّي منها دلالة "لو" الشرطية على فعل التمني، ودلالة "هلا" و"ألا" و"لولا" و"لوما" على التمنّي، ودلالة "لعلّ" على التمنّي والترجّي، وهي مسائل متعلّقة بشرط الواسم النحوي من جهةٍ أو بدلالة الفعل اللغوي على التمنّي من جهة أخرى، أمّا المسألة الأولى فقد بيّنها القزويني في "متن التلخيص" حين قدّم مثالاً على التمنّي بواسطة أداة الشرط "لو" هو قولنا[2]:

(18)– لو تأتيني فتحدّثَني

يقول ابن يعقوب المغربي في تأويل هذا الاستعمال: «ووجه استعمالها كثيراً للتمنّي أنّها في الأصل تدخل على الممنوع والمحال، والمحال هو المتمنّى كثيراً»[3]، ويقول الدسوقي في تأويل مشابهٍ: «وقد يقال إن نكتته الإشعار بعزّة متمنّاه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لأنّ "لو" بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع»[4]، وبناءً على هذا التحليل نرى أنّ التمنّي كما يتداخل مع الاستفهام في مسألة "هل" قد يتداخل أيضاً مع الشرط الذي يندرج عموماً ضمن

1 شروح التلخيص، ج2 ص240–241.

2 نفس المصدر السابق، ج2 ص241.

3 نفس المصدر، ج2 ص241–242.

4 نفس المصدر ج2 ص241.

الإخبارات فيؤدّى بحرفٍ من حروفه وهو "لو" فيكون المقام التواصلي الذي قيلت فيه الجملة هو ما يحدّد دلالة التمنّي.

أمّا المسألة الثانية فقد كانت مناقشةً لرأي أسنده القزويني إلى السكاكي عن دلالة بعض الواسمات النحوية التي رأى أنّها مركّبة وهي "هلا" و"ألا" و"لولا" و"لوما"، إذ يرى أنّ "هلاّ" و"ألا" مركّبتان من حرفي الاستفهام "هل والهمزة" على الترتيب مضافاً إليهما "لا" الدالة على النفي، أمّا "لولا" و"لوما" فهي "لو" مضافاً إليها "لا وما" النافيتان، والمهمّ في هذه المسألة هو الدلالة المستخرجة إذ يرى السكاكي أنّ الدلالة مركّبةٌ أيضاً ويستخرج منها التمنّي رغم أنّ الأصل في "هل والهمزة" هو الاستفهام، والأصل في "لو" هو الشرط، وقد أطلق على المعاني المستفادة مصطلحا التنديم والتحضيض[1]، والمعلوم في نظرنا أنّ هذه الدلالات مقرونةٌ بالمقام التواصلي الذي تقالُ فيه، إذ يغدو معنى التمنّي فيها معنىً أوّلياً لفعل الكلام.

أمّا المسألة الثالثة والمتعلّقة بدلالة "لعل" والتداخل بين التمنّي والترجّي فقد أشار القزويني وشرّاح التلخيص إلى أنّه يمكن التمني بواسطة الحرف الدال على معنى الترجّي وهو "لعلّ"، وقد حاول الشرّاح إثر ذلك إبرازَ الفرق الأساسي بين التمنّي والترجّي اعتماداً على دلالتيهما المختلفتين ومن خلال المثال التالي:

(19)- لَعَلِّي أَحُجُّ فَأَزُورَكَ

يقول السعد التفتازاني تعليقاً على هذا المثال الذي يشترط فيه نصبُ الفعل المضارع: «فبسبب بُعْدِهِ عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها، فيتولّد منه التمنّي لما مرّ من أنّه طلب محالٍ أو ممكنٍ لا طمعَ في وقوعه، بخلاف الترجّي فإنّه ارتقابُ شيءٍ لا وثوق بحصوله»[2]، وعلى هذا إذا كان التمنّي طلب حصول أمرٍ لا يتوقّع حدوثه فإنّ الترجّي يكون في مستوى أدنى وهو طلب حصول أمرٍ يمكن حصوله، وقد عبّر الشرّاح عن المستوى الدلالي للترجّي بمصطلح "ارتقاب الحصول" غير أنّهم قدّموا ملاحظةً

1 ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص307، و: شروح التلخيص، ج2 ص242-244.

2 سعد الدين التفتازاني، المطوّل، ص408.

بخصوصه، فإذا كان التمنّي لا يكون إلا لما يرغب فيه الإنسان ويشمل أيّ أمرٍ محبوبٍ لديه، فإنّ الترجّي قد يكون للمحبوب والمكروه معاً، وهذا فرقٌ دقيقٌ ولذلك رأى ابن يعقوب المغربي أنّ الترجّي لا يكون طلباً، يقول: «والترجّي هو ارتقاب الشيء وهو يشمل المحبوب والمكروه فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة، لأنّ المكروه لا يُطْلَبُ فلا ينصب الجواب بعد "لعلّ" كما ينصب بعد أنواع الطلب»[1]، ولضبط هذه العلاقة بين التمنّي والترجّي لم يصنّف القزويني ولا الشرّاح الترجِّيَ ضمن أنواع الطلب، والحاصل في ذلك أن نقول أنّ التمنّي متضمَّنٌ في الترجّي بدليل وجود واسمٍ نحويٍ له هو الحرف "لعلّ" والذي قد يكون دالاً على التمنّي في بعض الأحيان، ويبقى لدينا النظر في المقام التواصلي لتمييز الدلالة الممكنة بين الترجّي والتمنّي.

رابعًا: **فعل الاستفهام**:

فعلُ الاستفهام أوسع الأفعال اللغوية الناشئة عن الإنشاء الطلبي نظراً في شروح التلخيص، والسبب في ذلك أوّلاً كثرة الواسمات النحوية الدالّة عليه، وثانياً سعة الدلالات الناشئة عنه التي حاول القزويني وشرّاح تلخيصه الإشارة إليها، فمن جهة شرط الواسم النحوي تدلّ على الاستفهام قائمةٌ من الحروف والأسماء هي: الهمزة وهل وما ومَنْ وأيُّ وكمْ وكيف وأين وأنّى ومتى وأيّان، وقد ضبط القزويني والشرّاح الدلالاتِ الناشئةَ عن هذه الأدوات ضبطاً دقيقاً يرجع في أصوله إلى النحو، غير أنّها كلّها تدلّ على "طلب حصول صورة الشيء في الذهن"[2]، يقول الدسوقي في شرح هذا التعريف: «أي طلب حصول صورة الشيء المستفهَمِ عنه في ذهن المستفهِم»[3]، وفي شرط الحالة الذهنية للمتكلّم أثناء إنجازه لفعل الاستفهام قدّم البلاغيون تفريقاً دقيقاً ينبني عليه تفريقٌ آخرُ بين الأدوات الدالة على الاستفهام، هو الفرق بين استفهام التصوّر واستفهام التصديق، فالمتكلّم في استفهام التصوّر يكون في حالة عدم تأكّدٍ من تصوّرِ مفردٍ مّا داخل النسبة لذلك يسأل عنه، أمّا في حالة استفهام التصديق فيكون

1 شروح التلخيص، ج2 ص245.

2 مختصر السعد، ضمن: شروح التلخيص، ج2 ص246.

3 نفس المصدر، ج2 ص246.

في حالة سؤالٍ عن نسبةٍ تردّد ذهنه في ثبوتها وانتفائها، وبصيغةٍ أخرى استفهام التصوّر هو الاستفهام عن مكوّنٍ من المحتوى القضوي للجملة، واستفهام التصديق هو الاستفهام المتّصل بمدى صدق العلاقة بين مكوّنات المحتوى القضوي[1]، وقد شرح ابن يعقوب المغربي هذا التفريق بقوله: «الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة المطلوبة وقوعَ نسبةٍ في الخارج أو لا وقوعها بمعنى أنّه طلب أنّ وقوع النسبة هل هو محقّق خارجاً أو لا، لا أنّه طلب مجرّد تصوّر الوقوع بل تحقّقه خارجاً فذلك المطلوب تصديقٌ، وإن لم تكن تلك الصورة تحقّق الوقوع بل تصوّر الموضوع أو المحمول المستلزمين غالباً لتصوّر النسبة بينهما فالمطلوب تصوّرٌ»[2]، ولتوضيح الفرق بين الاستفهامين ينظر البلاغيون في الأمثلة التالية:

(20أ)- أَقَام زَيدٌ؟ (استفهام تصديق في الجملة الفعلية)

(20ب)- أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟ (استفهام تصديق في الجملة الاسمية)

(21)- أَدِبْسٌ في الإِنَاءِ أَمْ عَسَلٌ؟ (استفهام تصوّر عن مسند إليه)

وقد قسّم القزويني والشرّاح تبعاً لذلك ألفاظ الاستفهام إلى ثلاثة أنواعٍ، فأمّ الباب وهي "الهمزة" يُستفهَم بها عن التصوّر وعن التصديق معاً، أمّا "هل" فهي لاستفهام التصديق فقط، وبقية الألفاظ هي للاستفهام عن التصوّر فقط.

ويُظهِرُ شرطُ الحالة الذهنية لنا الدلالةَ الذهنيةَ الممكنة لفعل الاستفهام، فإذا كان المتكلّم متسائلاً عن وقوع النسبة أصلاً أو غير متأكّدٍ من حصولها فرعاً فإنّ هذه النسبة وهي المحتوى القضوي تمثّل المطلوب الذي ينتظر المتكلّم من المخاطَب تحديده وعلى هذا فهي تتراوح بين طلب جزءٍ من المحتوى لضبطه كما نجده في طلب التصوّر، أو طلب إثبات نسبةٍ ما بأيِّ شكل من أشكال الإثبات كما نجده في التصديق، ويمهّد لنا هذا التحديدُ للدلالة الذهنيةِ

1 ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ص195.

2 شروح التلخيص، ج2 ص246-247.

العلاقةَ الممكنة بين المتخاطبين فالمتكلّم الذي يطلب باستفهامه لا يملك الإجابة بينما يفترض في المخاطَب الذي يتلقّى الاستفهام أن يكون عالماً بالإجابة.

أمّا شرط التأثير بالقول فإنّ الاستفهام باعتباره فعلاً لغوياً يؤدّي أثراً في التخاطب ينبني على إجابة المخاطَب عنه، أو قد يكون إثارةً للتساؤل لديه، وقد أشار البلاغيون إلى الأغراض التي يمكن أن يخرج إليها الاستفهام إذا تمّ تأويله تأويلاً مّا، وقد سجّلنا فيما سبق من قبل أنّه يمكن النظر إلى هذه الأغراض أفعالاً تأثيريةً تنشأ عن المقام التواصلي، ويمكن أن ننظر في بعض الأمثلة المُستخرَجَة من متن التلخيص:

(22)- أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذَا؟

فرأي عبد القاهر الجرجاني والسكاكي ثمّ القزويني ومن بعده شرّاح التلخيص هو أنّ الاستفهام في هذه الجملة للتقرير، ومعنى التقرير كما يرى الدسوقي هو "حمل المتكلّم المخاطَبَ على الاعتراف بالأمر الذي استقرّ عنده من ثبوت شيء أو نفيه"[1]، يقول عبد القاهر في "دلائل الإعجاز": «واعلمْ أنّ هذا الذي ذكرت لك في الهمزة وهي للاستفهام قائمٌ فيها إذا هي كانت للتقرير، فإذا قلت "أأنت فعلتَ ذاك" كان غرَضُك أن تقرّره بأنّه الفاعل، يبيِّنُ ذلك قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [سورة الأنبياء، 62] لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم "أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا" وقال هو عليه السلام في الجواب: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [سورة الأنبياء، 63]، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب "فَعلتُ" أو "لَم أَفعلْ"»[2]، فغرض التقرير الذي يرجّحه عبد القاهر في هذه الآية ينبني على السياق الذي قيلت فيه، فالمتكلّم الذي أدلى بفعل الاستفهام يقرّر مع استفهامه بأنّ

1 شروح التلخيص، ج2 ص294.

2 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص113، يقول القزويني في "الإيضاح" تعليقاً على المعنى الذي رجّحه عبد القاهر: «وفيه نظرٌ، لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها، إذ ليس في السياق ما يدلّ على أنّهم كانوا عالمين بأنّه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام»، شروح التلخيص، ج2 ص296.

المخاطَبَ هو الفاعل، وقد صاغ القزويني تبعاً لهذه الملاحظات التي أتى بها عبد القاهر الجرجاني قاعدةً خاصّةً بالتقرير هي أنّه "يشترطُ في الهمزة أن يَلِيَهَا المقرَّرُ به"[1].

ومثيل التقرير معنى الإنكار الذي قد يكون فعلاً تأثيرياً لفعل الاستفهام، وقد توسّع القزويني والشرّاح في تفصيل معاني الإنكار فهو إمّا لمعنى التوبيخ بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو:

(23)- أَعَصَيْتَ رَبَّكَ؟

أو بمعنى لا ينبغي أن يكون، كالقول للرجل يضيّع الحقّ:

(24)- أَتَنْسَى قَدِيمَ إِحْسَانِ فُلانٍ؟

أو القول للرجل يركب الخطر:

(25)- أَتَخْرُجُ في هذَا الوَقْتِ؟

ويظهر معنى التأثير بالفعل في تعليق القزويني على هذه الأمثلة إذ يربط غرضها بتأثير كلام المتكلّم في المخاطَب وذلك إذ يقول: «والغرضُ بذلك تنبيه السامع حتّى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعلِ ما همَّ به»[2]، والمعنى الثاني للإنكار هو التكذيب وهو بمعنى "لم يكن" كالآية الكريمة:

(26)- ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالبَنِينَ﴾؟[سورة الإسراء، 40]

ومعناها لم يفعل ذلك، وقد يكون التكذيب بمعنى "لا يكون" كقول امرئ القيس:

(27)- أَيَقْتُلُنِي والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي[3]؟

فالمعنى ما يكون له أن يقتلني وحالي هي هذه، ومعنى التأثير واضحٌ في هذه الأمثلة، إذ غرض المتكلّم فيها أن يؤثّر في المخاطَب تأثيراً مّا، وقد اشترط القزويني تبعاً لعبد القاهر

1 القزويني، الإيضاح، ضمن: شروح التلخيص، ج2 ص294.

2 نفس المصدر، ج2 ص300-301.

3 شطر بيت من الطويل لامرئ القيس وتكملته: "ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنْيَابِ أَغْوَالِ"، ورد في:ديوان امرئ القيس، ص33.

والسكاكي في أن يكون الاستفهام للإنكار أن يَلِيَ المنكَرُ الهمزةَ الدالة على الاستفهام[1]، مثل الآية:

(28)- ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾؟ [سورة الأنعام، 40].

ومن المعاني التأثيرية كذلك التي يمكن لفعل الاستفهام الدلالةُ عليها: الاستبطاء والتعجّب والتنبيه على الضلال والوعيد والتهكّم والتحقير والتهويل والاستبعاد وغيرها من المعاني التي نظنّ أنّها لا تنحصر، غير أنّ اجتهاد البلاغيين في حصرها أتى من جهةِ تحليلهم للخطابات وانشغالهم باكتشاف الدلالات الإضافية.

وحين نأتي لبيان الشرط السادس من شروط الفعل اللغوي نجد أنّ القاعدة التكوينية لفعل الاستفهام هو مطالبة المتكلم من المخاطَب تقديم الإجابة عن السؤال الذي يطرحه، وإذا كنّا قد أشرنا أثناء الحديث عن فعل التمنّي إلى وجود حالةٍ من التداخل بين فعلي التمنّي والاستفهام فقد يكون علينا الإشارة إلى أنّه يمكن أن يوجد تداخلٌ أيضاً بين فعلي الاستفهام والأمر مثلاً، ممّا نؤجّل النظر فيه إلى حين الكلام عن فعل الأمر.

خامسًا: فعل الأمر:

يعدّ فعل الأمر أكثر الأفعال اللغوية تمثيلاً لفعل الطلب، فهو بواسطة صيغةٍ معيّنةٍ هي الواسم النحوي له يمثّل طلباً لفعلٍ مّا، ولذلك يعرّفه السعد التفتازاني بقوله: «هو طلب فعلٍ غيرِ كَفٍّ على جهة الاستعلاء»[2]، ويقول الدسوقي في شرح هذا التعريف: «وقوله "طلب" كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس، وخرج عنه الخبر والإنشاء غير الطلب، وخرج بإضافة الطلب للفعل النهي بناءً على أنّه طلبُ تركٍ وقيل هو طلب كفٍّ فزاد "غير كفٍّ" لأجل أن يخرجه، فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين، وقوله "على جهة الاستعلاء" أي على طريق طلب العلوّ سواءٌ كان عالياً حقيقةً كقول السيد لعبده: "افعلْ كذا" أو لا كقول العبد لسيّده: "افعل كذا" حال كونه طالباً للعلوّ مخرجٌ للدعاء والالتماس، لأنّ الأول من

1 شروح التلخيص، ج2 ص301.

2 نفس المصدر، ج2 ص308-309

الأدنى، والثاني من المساوي، بخلاف الأمر فإنّه يشترط فيه طلب الآمر العلوّ»[1]، وانطلاقاً من هذا النصّ يمكننا البحث عن بعض الشروط التي يتحقّق عبرها فعل الأمر، فالفعل كما أسلفنا في فقرات سابقةٍ يعتمد على صيغةٍ صرفيةٍ لإنجازه هي فعل الأمر، غير أنّ هذه الصيغة لم تمنع من أن يكون له واسمٌ نحويٌّ آخر هو "لام الأمر"، أو قد يدلّ عليه اسم الفعل أو المصدر النائب عن فعل الأمر، كالأمثلة التالية:

(29)- قُمْ

(30)- لِيَحْضُرْ زَيْدٌ

(31)- صَهْ

(32)- فَصَبْرًا فِي مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً

أمّا شرط الحالة الذهنية للمتكلّم فهي تتجلّى في إرادته وقوع الفعل المطلوب من المخاطَب غير أنّ البلاغيين تبعاً لعلماء أصول الفقه اشترطوا في فعل الأمر أن يكون على الفور أي أن يقع الفعل على الفور بعد طلبه كأنّ طلب المتكلّم يمكن أن يتغيّر زمنياً، أمّا شرط الدلالة الذهنية فأغلب دلالة فعل الأمر أن يكون طلباً لسلوكٍ مّا عملياً أو أخلاقيا أو فكرياً، كالاختلاف الذي يمكن أن نجده بين المثالين (29) و(32)، وبالتالي فاتّجاه المطابقة يكون من القول إلى العالم مثل أفعال الإنشاء الطلبي الأخرى، وفي شرط العلاقة بين المتخاطبين في فعل الأمر نحيلُ إلى نصّ الدسوقي السابق الذي بيّن فيه شرط العلاقة الممكنة بين المتخاطبين فإذا كانت الدلالة الأصلية لفعل الأمر هي صدوره ممن يملك سلطةً عبّر عنها البلاغيون بجهة الاستعلاء، فإنّ هناك من الأوامر ما يصدر عن متخاطبين متساويين منزلةً فيكون الأمر ههنا "التماساً"، أمّا إن كان فعل الأمر صادراً ممن هو أدنى منزلةً فهو يسمّى "دعاءً"، والظاهر أنّ التفات البلاغيين لهذا الفرق بين صيغ الأمر حسب العلاقة بين المتخاطبين كان تبعاً لتأثّرهم بالأصوليين.

1 نفس المصدر والصفحة.

أمّا شرط التأثير بالقول فيمكن أن ننظر في بعض الأغراض التي رأى القزويني وشرّاح التلخيص أنّ فعل الأمر قد يدلّ عليها في مقامات تواصلية معيّنة، مثل التهديد "أي التخويف وهو أعمّ من الإنذار لأنّه إبلاغٌ مع التخويف"[1] مثل الآية:

(33)- ﴿**اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**﴾ [سورة فصلت، 40].

وتوجيه فعل الأمر للدلالة على التهديد في هذه الآية يحتاج إلى نظرٍ في المقام الذي جاءت فيه، ولذلك أشار ابن يعقوب المغربي إلى أنّ التخويف في التهديد يكون بمصاحبةِ وعيدٍ مبيَّنٍ أو مجملٍ[2]، وهذا يُظهِر في رأينا درجة التأثير التي يمكن للمتكلّم أن يتركها في المخاطَب عبر إنجازه لفعل الأمر، ومثل التهديدِ التعجيزُ وهو "إظهار العجز نحو قولك لمن يتوهّم أنّ في وسعه أن يفعل فعلاً مَّا افعلْه أي فإنّك لا تستطيع"[3]، ويضرب المثل للتعجيز قوله تعالى:

(34)- ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**﴾ [سورة البقرة، 23].

ويعلّق ابن يعقوب المغربي على الغرض من الآية فيقول: «إذ ليس المراد به أمرهم حقيقةً على وجه التكليف بالإتيان بسورة من مثله، وإنّما المراد إظهار عجزهم عن الإتيان لأنّهم إذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الإتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم، ...، والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضادّ في متعلّقهما، فإنّ التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات»[4]، والتأثير بهذا يظهر في أنّ فعل الأمر يقع لكنّه يقع بما يصعب على المخاطَب إنجازه، وأغلب المراد بذلك أن يتأثّر المخاطَب بشكلٍ من الأشكال.

وقد أشار القزويني إلى بعض الأغراض الأخرى التي رأينا أنّها لا تدخل تحت التأثير مثل الإباحة أو التسوية أو الدعاء أو الالتماس، وهناك أغراض أخرى قد يدلّ عليها الأمر مثل التمنّي، أو قد تدلّ هي على الأمر كدلالة الاستفهام عليه، وفي هذا مجال نقاش سنحاول بيانه.

---

1 السعد التفتازاني، مختصر السعد، ضمن: شروح التلخيص، ج2 ص314.

2 نفس المصدر، ج2 ص314.

3 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، شروح التلخيص، ج2 ص314.

4 نفس المصدر، ج2 ص314-315.

أمّا فعل الإباحة فيقدّم لنا القزويني مثالاً عليه هو:

(35)- جَالِسِ الحسَنَ أَو ابْنَ سِيرِين

"بمعنى أنّه يباح لك أن تجالس أحدهما أو كليهما وأن لا تجالسا أحدهما"[1]، وأورد القزويني أيضاً قول كثيّر للدلالة على الإباحة:

(36)- أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لاَ مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلاَ مَقْلِيَةٌ إِنْ تَقَلَّتِ [2]

"أي لا أنت ملومةٌ ولا مقليةٌ، ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت الأمر حتّى كأنّه مطلوبٌ، أي مهما اخترت في حقّي من الإساءة والإحسان فأنا راضٍ به غاية الرضا، فعامليني بهما وانظري هل تتفاوت حالي معك في الحالين"[3].

وقد رجّح الشرّاح أنّ المعنى دلالة الأمر في الإباحة على مطلق الإذن دون تقييد، يقول الدسوقي: «والعلاقة بين الطلب والإباحة الموجِبَةِ لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما في مطلق الإذن، فهو من استعمال اسم الأخص في الأعمّ مجازاً مرسلاً، لأنّ صيغة الأمر موضوعةٌ للمأذون فيه المطلوب طلباً جازماً، فاستعملت في المأذون فيه من غير قيد بطلبٍ، ...، وتفارق الإباحة التخيير الذي قد تستعمل فيه صيغة الأمر أيضاً، ويمثّلون له بنحو هذا التركيب بأنّه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الإباحة»[4]، كما أشار الدسوقي إلى الفرق بين رأي الأصوليين ورأي النحويين في الصيغة التي تفيد الإباحة فقال: «إنّ ظاهر المصنّف كالأصوليين أنّ مفيد الإباحة هو الصيغة و "أو" على هذا قرينةٌ على ذلك، وعند النحويين أنّ مفيد الإباحة "أو"، ولكنّ التحقيق أنّ المستفاد من الصيغة مطلق الإذن، والمستفاد من "أو" الإذن في أحد الشيئين أو الأشياء، وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه

1 نفس المصدر، ج2 ص313.

2 البيت من الطويل، ورد في: ديوان كثيّر عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. لبنان،1971/1391، ص101، وأبي الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج9 ص23، والبغدادي، خزانة الأدب، ج5 ص214.

3 القزويني، الإيضاح، ج2 ص313.

4 حاشية الدسوقي، ج2 ص313.

إنّما هو بالقرائن»[1]، وعلى هذا يظهر أثر المقام التواصلي في تأدية صيغة الأمر لمعنى الإباحة، وهو ما يسمح لنا بالحكم بأنّ الإباحة فعلٌ كلاميٌّ ناتجٌ عن المقام التواصلي، قد يستفادُ من صيغة الأمر وقد يستفاد من غيرها من الصيغ إن وُجِدَ ما يدلّ عليه.

ويمكننا النظرُ أيضاً إلى الأغراض الأخرى مثل التسوية في الآية:

(37)- ﴿اِصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾ [سورة الطور، 16]

فاستعمال صيغة الأمر ههنا للتسوية بين الصبر وعدمه في نظر المخاطَب الذي يتوهّم أنّ أحدهما أرجح من الآخر، فالمراد "كما دلّت عليه القرائن التسوية بين الأمرين، والفرق بين التسوية والإباحة أنّ الإباحة يخاطَب بها من هو بصدد أن يتوهّم المنع من الفعل فيخاطَب بالإذن ونفي الحرج"[2]، فالتسوية على هذا يمكن أن تعدّ فعلاً كلامياً ناتجاً عن المقام التواصلي الذي أتت فيه صيغة الأمر، ومن باب التداخل في المستويات يمكننا ترجيح أنّ صيغة الأمر حسب تغاير منزلة المخاطَب إمّا أن تدلّ على الأمر مطلقاً أو على الدعاء أو على الالتماس ويكفل لنا النظر في المقام التواصلي الذي أتت فيه صيغة الأمر معرفة ذلك، مثل الآية:

(38)- ﴿رَبِّ اِغْفِرْ لِي﴾ [سورة ص، 35]

أو "قولك لمن يساويك رتبةً":

(39)- أُكْتُبْ عَنِّي

وإذا كانت منزلة المخاطَب من المتكلّم هي التي تحدّد نوع الفعل الكلامي الذي يفهم من المقام التواصلي، فإنّ البلاغيين أشاروا أيضاً إلى إمكانية دلالة الأمر على التمنّي، وضرب القزويني لذلك مثالاً قول امرئ القيس[3]:

---

1 نفس المصدر، ج2 ص313-314.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج2 ص319.

3 ينظر: شروح التلخيص، ج2 ص319.

(40)- أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِ بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[1]

"فكأنّه يقول: اِنكشِفْ أيّها الليل الطويل طولاً لا يُرْجَى معه الانكشاف، ولذلك صار الأمر بالانجلاء تمنّيا، وإرادة الطول الذي لا ينتهي في الليل عند المحبّين مشهور معلوم،...، ولمّا ظهر أن ليس المراد أمر الليل بالانكشاف إذ ليس ممّا يؤمر ويخاطَب بذلك، حُمل على التمنّي، ليناسب حال التشكّي من الأحزان والهموم وشدّتها، إذ لا يناسبها إلا عدم الطماعية في انجلائه"[2]، والرأي الذي نرجّحه أنّ هذا البيت اختلط فيه فعل الأمر مع حرف التمنّي "ألا" ولمّا كان موضع الصدارة هو الأكثر دلالةً على المعنى المراد ذهب البلاغيون إلى أنّ الأمر في صيغة "اِنْجَلِ" يدلّ على التمنّي، وهذا ما يؤكّد في نظرنا ضرورة الاحتكام إلى المقام التواصلي في ترجيح الفعل الكلامي المراد من القول.

ومثل هذه المسألة ما أشرنا إليه من قبل في إمكانية دلالة الاستفهام على الأمر، وهذا من باب تداخل الأفعال اللغوية التي يمكن في مقام تواصلي معيّنٍ أن يدلّ بعضها على البعض الآخر، ولذلك ضرب القزويني مثالاً على إمكانية دلالة الاستفهام على الأمر في قوله تعالى[3]:

(41)- ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [سورة القمر، 15]

فالمعنى من الآية هو الأمر بالتذكّر أي "تذكّروا"[4]. وإذا كان قد اتّضحت لدينا المميزات الأساسية لفعل الأمر فيما سبق فإنّه يمكننا في إطار شرط القاعدة التكوينية لفعل الأمر أن نقول بأنّه إلزام المتكلّم المخاطَب إنجازَ فعلٍ مَّا، قد يتراوح هذا الإنجاز حسب درجات متفاوتةٍ، غير أنّ الصيغة تحدّده بكونه أمراً.

1 البيت من الطويل، وورد في:ديوان امرئ القيس، ص18.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج2 ص319-320.

3 القزويني، الإيضاح، ج2 ص293.

4 ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج27 ص186-187.

سادسًا: **فعل النهي**:

يأتي النهي على عكس فعل الأمر للدلالة على طلب الكفّ عن فعلٍ مّا، ولذلك عرّفه السعد التفتازاني بقوله: «هو طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً»[1]، أمّا بخصوص شرط الواسم النحوي فإنّ للنهي حرفاً واحداً دالاًّ عليه هو "لا" الناهية، ويستوي النهي مع الأمر في كونه طلباً متعلّقاً بفعلٍ مّا غير أنّ الأمر يكتسي قيمةً إيجابيةً فالمطلوب فيه هو الفعل في حدّ ذاته، بينما يكتسي النهي قيمةً سلبيةً والمطلوب فيه هو ترك الفعل، وعلى هذا يتعيّن شرط الحالة الذهنية للمتكلّم في كونه راغباً في كفّ المخاطَبِ عن فعلٍ معيّن، أمّا شرط الدلالة الذهنية فقد حاول الشرّاح التفريق بين الكفّ وبين طلب الكفّ ثمّ بين الكفّ والترك، وهو تفريقٌ ينبني على تعريف النهي بكونه طلباً للكفّ ممّا يصيّره فعلاً لغوياً ناشئاً عن الطلب، يقول ابن يعقوب المغربي في توضيح هذا التناول: «هو طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً من حيث هو كذلك، فلا ينتقض بكفٍّ، لأنّه ليس طلباً للكفّ عن الفعل من حيث إنّه كفٌّ عن فعلٍ، بل هو طلبٌ للكفّ من حيث إنّه فعلٌ، لأنّه لمّا اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكفّ من حيث إنّه فعلٌ لا من حيث إنّه كفٌّ عن فعلٍ آخر، ولو كان لازماً له، ولا يخرج عنه "لا تترك الفعل" لأنّه طلب كفٍّ عن فعلٍ آخر هو الترك»[2]، وغاية هذا التفريق التسليم بأنّ إنجاز الكفّ مختلفٌ عن إنجاز طلب الكفّ عن الفعل، فطلب المتكلّم من المخاطب بعدم الترك يعدّ نهياً من جهةِ كونه طلباً للكفّ عن الترك، وعلى هذا يمكن أن يتحدّد شرط الدلالة الذهنية لفعل النهي حسب تحديد البلاغيين بكونه طلباً من المخاطَب للكفّ عن إنجازِ فعلٍ قادرٍ عليه، سواءٌ أكان فاعلاً له من قبل أم غير فاعلٍ.

أمّا في شرط علاقات التخاطب فقد تبيّن أنّ الشرّاح تبعاً لعلماء الأصول اشترطوا في النهي أن يكون المتكلّم في جهة استعلاء على المخاطَب، وهو ما يتّفق فيه فعل النهي مع

1 شروح التلخيص، ج2 ص324.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتّاح، ج2 ص324.

فعل الأمر، وعلى هذا إذا تغيّرت منزلة المخاطَب فتساوى مع المتكلّم دلّ النهي على الالتماس أيضاً مثله مثلُ الأمر، مثل قول المتكلّم للمساوي له منزلةً[1]:

(42)- لاَ تَعْصِ رَبَّكَ أَيُّهَا الأَخُ

وإذا كان المتكلّم في منزلةٍ أدنى من المخاطَب دلّت صيغة النهي على الدعاء مثل الآية[2]:

(43)- ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ [سورة البقرة، 286].

ويمكن أن نعتبر أنّ الدعاء والالتماس فعلان كلاميان ناتجان عن النظر في المقام التواصلي، قد يَرِدان بصيغة الأمر كما قد يردان بصيغة النهي، وسبيل التخريج هو المقام التواصلي.

أمّا شرط التأثير بالقول فقد أشار القزويني وشرّاح التلخيص إلى أحد وجوه التأثير بفعل النهي وهو التهديد، وضربوا لذلك مثالاً هو قول السيد لعبدٍ لا يمتثل لأمره[3]:

(44)- لاَ تَمْتَثِلْ أَمْرِي

"إذ كأنّه قال له: سترى ما يلزمك على ترك الأمر، والعلاقة بين النهي والتهديد السببية، لأنّ النهي عن الشيء يتسبّب عنه التخويف على مخالفته"[4].

وأخيراً يمكن أن نحدّد القاعدة التكوينية لفعل النهي بأنّها إلزام المتكلّم المخاطب بالكفّ عن إنجازٍ فعلٍ مّا.

سابعًا: فعل النداء:

اعتبر البلاغيون فعل النداء فرعاً عن الإنشاء الطلبي باعتبارهم إيّاه في تعريفه طلباً من المتكلّم إقبالَ المخاطَب عليه، يقول ابن يعقوب المغربي: «هو طلب الإقبال حِسًّا أو معنىً

1 حاشية الدسوقي، ج2 ص327.
2 نفس المصدر والصفحة.
3 شروح التلخيص، ج2 ص326.
4 حاشية الدسوقي، ج2 ص326.

بحرفٍ نائبٍ مناب "أدعو" سواءٌ كان ذاك الحرف ملفوظاً كـ"يا زيدُ" أو مقدَّراً كـ ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾»[1]، وإذا كان قد تعيّن لدى البلاغيين بأنّ النداء فعلٌ لغويٌّ، فإنّ أوّل شرطٍ من شروط اعتباره فعلاً لغوياً هو شرط الواسم النحوي، وقد وُجِدَ للنداء مجموعةٌ من الواسمات النحوية هي التي أشار إليها شرّاح التلخيص بأنّها تنوب مناب الفعل "أدعو"[2]، والحروف هي "أيا" و"هيا" وهما لنداء البعيد، و "أي" و"الهمزة" وهما لنداء القريب، و "يا" وتجمع بين نداء القريب ونداء البعيد، وهذه الأحرف إذا أتت في بداية الكلام دلّت على فعل النداء، كالآية:

(45)- ﴿**يا مُوسَى أَقْبِلْ**﴾ [سورة القصص، 30].

أمّا شرط الحالة الذهنية فتظهر في رغبة المتكلّم في تنبّه المخاطَب فهو طلبٌ منه للإقبال على المتكلّم بانتباهه لكلامه، أمّا شرط الدلالة الذهنية فقد يتساوى فيها النداء مع الأمر والنهي في كونهما طلباً لفعلٍ مّا، بينما الاستفهام طلبٌ لقول مّا، وإذا كان اتّجاه المطابقة في الإنشاء الطلبي يكون من القول إلى العالم إلا أنّ هناك إشكاليةً خاصّةً بالنداء هي أنّ الفعل المطلوب به واحدٌ دائماً ألا وهو التنبيه أو الإقبال، فمهما نادى المتكلّم لن يتغيّر المطلوب ولذلك تنبّه النحاة إلى كون النداء أصلاً من أصول الأفعال اللغوية، إذ الكلام ينبني عليه، يقول "سيبويه" في الكتاب: «لأنّ أوّل الكلام أبداً النداءُ»[3]، ولذلك لا نستطيع تحديد الدلالة الذهنية لفعل النداء إلا بوجود فعلٍ لغويٍّ آخر يعقبه، فالأصل أن يتقدّم النداء لتنبيه

---

1 مواهب الفتاح، ج2 ص333.

2 اختلف النحاة في دلالة حرف النداء عمّ ينوب، يقول الرضي الإستراباذي: «وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنّه مفعول به وناصبه الفعل المقدّر وأصله عنده "يا أدعو زيداً" فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرّد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل، وليس ببعيد، لأنّه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب أي ما ينتصب المفعول به بعامل واجب الحذف، وعلى المذهبين فـ"يا زيدُ" جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيبويه جزءا الجملة أي الفعل والفاعل مقدّران، وعند المبرّد حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدّر، ولا منع من دعوى سدِّه مسدَّهما، والمفعول به ههنا على المذهبين واجِبُ الذكر لفظاً أو تقديراً، إذ لا نداء بدون المنادى، وما أورد ههنا إلزاماً من أنّ الفعل لو كان مقدّراً أو كان "يا" عوضاً منه لكان جملة خبريةً غير لازمٍ، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء، فالأوْلى أن يقدَّر بلفظ الماضي أي "دعوتُ" أو "ناديْتُ" لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي»، رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية، ج1 ص346.

3 سيبويه، الكتاب، ج2 ص208.

المخاطَب ثمّ يأتي الفعل اللغوي الآخر سواءٌ كان إثباتاً أو نفياً أو تمنّياً أو استفهاماً أو أمراً أو نهياً ليحمل المعنى المراد من المتكلّم، وإنّ تعيّن المعنى الواحد في فعل النداء ليس سبباً في رأينا لأن نحذفه من كونه فعلاً لغوياً، إذ كأنّ النحاة ومن بعدهم البلاغيين تنبّهوا لكونه أصلاً فعدّوه من فروع الإنشاء الطلبي.

أمّا شرط العلاقة بين المتخاطبين في فعل النداء فهي علاقة مشتركةٌ ترجع إلى أصل التخاطب إذ لا يكون طلب الإقبال إلا لوجود فائدةٍ مرجوّة في الكلام، ونظراً أيضاً لتعلّق النداء بغيره من الأفعال اللغوية التي تعقبه تختلف العلاقة بين المتخاطبين حسب تلك الأفعال، وقد تنبّه القزويني والشرّاح إلى بعض الأفعال التأثيرية التي تنشأ عن النداء والتي تؤكّد شرط التأثير بالقول، مثل الإغراء أو الاختصاص أو الاستغاثة أو التعجّب أو التحسّر والتوجّع[1]، ويمكننا أخيراً تحديد القاعدة التكوينية لفعل النداء بكونه طلباً من المتكلّم محصوراً في إقبال المخاطَب على سماع الكلام.

1 ينظر: شروح التلخيص، ج2 ص334-337.

خاتمة الفصل الرابع:

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نبحث عن مبدأ من مبادئ تحليل الخطاب كما نتصوّره في شروح التلخيص والنموذج البلاغي الذي احتوته هذه المدوّنة، وهو مبدأ الإنجاز الذي تنشأ عنه مجموعةٌ من القواعد في تحليل الأقوال أيًّا كان تركيبها، ومن هنا تظهر أهمّية هذا المبدأ في كونه واصفاً للأقوال ومميّزاً لها، وقد فضّلنا أن نبحث عن هذا المبدأ في مفهومٍ أشمل هو مفهوم الإنجاز، ولذلك حاولنا أوّلاً بيان التصوّر التداولي المعاصر لهذا المفهوم فأشرنا إلى أصول النظرية التي عُرفت باسم "نظرية الأفعال الكلامية" عبر أهمّ ما قدّمه العَلَمان الرئيسان اللذان يشار إلى أعمالهما في عرض النظرية وهما "أوستين" و"سيرل"، ثمّ استندنا إلى بحوث أكاديمية سابقةٍ في اعتبار ثنائية الخبر والإنشاء أقرب المفاهيم الحاملة لمفهوم الإنجاز فبحثنا في العنصر الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل عن أصل المفهومين لغةً واصطلاحاً وتطوّرهما في الدرس اللغوي العربي حتّى استقرّا للدلالة على ما عُرِفَا عليه في البلاغة العربية كما نجدها في النموذج البلاغي الذي تحمله مدوّنة شروح التلخيص، وقد هيّأ لنا بعض الباحثين سبل النظر إلى هذه الثنائية في بيان التصوّر البلاغي للأفعال الإنجازية في اللغة العربية عبر العنصر الثاني، فخرجنا بمسلّمةٍ اعتبرنا من خلالها أنّ الخبر والإنشاء أصلان للأفعال الإنجازية وهي الأفعال التي اعتبرنا أنّها جزءٌ من النظام اللغوي، ولذلك اصطلحنا عليها بالأفعال اللغوية تمييزاً لها عن الأفعال الكلامية التي تنشأ أثناء الكلام في مقام تواصلي معيّن، وإذا كان المشهور في التمييز بين الخبر والإنشاء هو قابلية الصدق والكذب في الخبر وعدمها في الإنشاء فقد حاولنا أن ننظر نظرة جديدةً إلى هذا التفريق وفق مسلّمة اعتبارهما أصلين للأفعال الإنجازية، وقد شمل هذا التصوّر الجديد إعادة النظر في المشكلة الكبرى التي وقع فيها كلٌّ من أوستين وسيرل ألا وهي مشكلة الدالّ على القوة الإنجازية، وقد أتاح لنا النظر في النموذج البلاغي وفي عمل بعض الباحثين ونخصّ بالذّكر منهم شكري المبخوت التعرّف على واسمٍ نحويٍّ ينتمي للنظام نستطيع من خلاله التعرّف على الفعل اللغوي وقوّته الإنجازية ويتجلّى هذا الواسم النحوي في أحرف الصدارة التي تأتي للدلالة على بعض المعاني

المرادة من الكلام، وقد كان من إيجابيات التعرّف على الواسم تأكيدنا على التقسيم المبدئي بين الخبر والإنشاء واعتبارنا الخبر أصلاً أوّلياً تعود إليه كلّ التراكيب، ثمّ إعانتنا في تصنيف الأفعال اللغوية، وقد كان هذا محلّ بحثنا في العنصر الثالث من المبحث الثاني لذلك عنونّاه بالتصنيف البلاغي للأفعال المتضمّنة في القول، وانطلقنا فيه من مسلّمة التفريق بين الخبر والإنشاء أوّلاً، ومسلّمة الواسم النحوي دالاً على القوة الإنجازية للفعل اللغوي ثانياً، ثمّ ثالثاً مسلّمة التفريق بين الفعل اللغوي الذي ينتمي إلى النظام اللغوي والفعل الكلامي الذي يرتبط بالمقام التواصلي الذي تقع فيه الأقوال، وقد قادتنا الملاحظات التي قدّمها سيرل حول سبل اعتبار القول فعلاً لغوياً والتعديلات التي استوحاها شكري المبخوت انطلاقاً من التراث اللغوي والبلاغي العربي، إلى محاولة ضبط التصنيف المعروف الذي وجدناه في مدوّنة شروح التلخيص، وانتهينا فيه إلى وجود سبعة أفعال لغوية أساسية هي الإثبات والنفي ويندرجان ضمن الإخبار، والتمنّي والاستفهام والأمر والنهي والنداء وتندرج ضمن الإنشاء.

الفصل الخامس

مبدأ الاستدلال في تحليل الخطاب

من خلال شروح التلخيص

لقد استقرّ لدينا فيما أخذنا به في الفصلين السابقين أنّ البلاغة العربية في نموذجها الذي نجده في شروح التلخيص تقوم على مبدأين أساسيين هما التخاطب والإنجاز، فالتخاطب مفهوم حاملٌ لمجموعةٍ من المباحث التي اشتهرتْ في المدوّنة البلاغية والتي على أساسها يُنْظَرُ إلى الخطاب على أنّه عمليّةٌ تخاطبيةٌ تقتضي وجود متكلّمٍ يوجّه كلامه إلى مخاطَبٍ في مقامٍ تواصليٍّ معيّنٍ، والإنجاز مفهومٌ واصفٌ للتقسيم البلاغي للأقوال على اعتبار أنّها أفعال لغويةٌ، وقد كنّا في إطار البحث في هذين المبدأين كمن ينتقل من تحليل العملية التواصلية على أساس التخاطب إلى تحليل الأقوال في حدّ ذاتها على أساس الإنجاز، ولعلّنا في هذا الفصل نواصلُ الانتقال إلى لبِّ المعنى عبر مبدأ الاستدلال، فنتعرّف على مفهوم الاستدلال أوّلاً، ثمّ ننتقل إلى ما يمكن أن نجده في شروح التلخيص من مفاهيم تندرج تحته.

1ـ مفهوم الاستدلال:

الاستدلال في اللغة طلب الدليل، وأصله من دلّ أي أبان عن الشيء يقول ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": «الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها، والآخر اضطراب في الشيء، فالأوّل قولهم: "دللت فلاناً على الطريق"، والدليل الأمارة في الشيء وهو بين الدَّلالة والدِّلالة»[1]، فالاستدلال بهذا المعنى هو الإتيان بدليلٍ على أمرٍ مَّا، وبذلك عرّفه أصحاب المعاجم التخصّصية، يقول أبو البقاء الكفوي في "الكليات": «ويطلق في العرف على إقامة الدليل مطلقاً من نصٍّ أو إجماعٍ أو غيرهما، وعلى نوع خاصٍّ من الدليل، وقيل هو في عُرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواءٌ كان ذلك من الأثر إلى المؤثّر أو بالعكس»[2]، والتعريف إذا حلّلناه يقتضي وجود ثلاثة عناصر أساسية: الدليل والمدلول عليه والاستدلال الرابط بينهما، فالوصول إلى مدلولٍ عليه يقتضي وجود الدليل أوّلاً وتسمّى عملية الانتقال من الدليل إلى المدلول عليه بالاستدلال، والمعاصرون من الباحثين الغربيين يقرّون بوجود المفهوم وفق هذا التصوّر (L'inférence) غير أنّه لا ينحصر في

1 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2 ص259.

2 أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص114.

تخصّص دون آخر، فهو من هذه الجهة مفهومٌ عابرٌ للتخصّصات يمكن أن نجده في المنطق والرياضيات كما يمكن أن نجده في اللسانيات ونظريات الحجاج وعلم النفس المعرفي وغيرها من العلوم، ويشير "ديكرو" في تعريفه للاستدلال بأنّه علاقة بين ملفوظين ليس بالضرورة أن يكونا داخل نفس الخطاب وذلك لتمييز الاستدلال عن التنسيق (Coordination) أو الجناس (Anaphore) أو الحجاجية (Argumentativité)، على أنّ تعريف ديكرو بقي رهن مبدأي الصحة والخطأ (أو الصدق والكذب)[1]، بينما تعرّفه "كربرات أوركيوني" بقولها: «سنطلق اسم "استدلال" على كلّ قضيّة مضمرة يمكننا استخراجها من ملفوظٍ مّا، واستنباطها من محتواه الحرفيّ عبر التوليف بين معلومات ذات وضع متغيّر(داخليّة أو خارجيّة)»[2]، وفي إطار هذا التعريف تقرّ "أوركيوني" موافقةً لـ"روبر مارتان" بوجود نوعين من الاستدلال: استدلالات ضرورية (وتكون مستقلّة عن مقام الخطاب)، واستدلالات ممكنة (ويكون تحقّقها الجائز متعلّقاً بسياق التلفّظ)، ممّا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفريق المعروف بين الاقتضاءات (Présupposées) والأقوال المضمرة (Sous-entendues).

أمّا الاقتضاء (Présupposition) فهو مجالُ تداخلٍ بين الفلسفة والمنطق وعلم الدلالة والتداولية، ولذلك تكثرُ فيه المفاهيم الواصفة، غير أنّ من أهمّ الأبحاث التداولية التي ارتبطت بهذا المفهوم هو عرْضُ "ديكرو" له، هذا وإن كان قد ربطه بالفعل الإنجازي.

يتعلّق الاقتضاء أو الافتراض المسبق بمضمون الجملة وتعرّفه "أوركيوني" بقولها: «يمكن أن نعتبر من الاقتضاءات كل المعلومات التي بالرغم من أنّها لا تُطرَح جهراً، (أي تلك التي لا تشكّل مبدئياً الغرض الحقيقي للرسالة المراد توجيهها) إلاّ أنّها تنتج تلقائياً عبر صياغة الملفوظ، الذي توجد فيه جوهرياً، مهما كانت خصوصية الإطار التلفّظي»[3]، وعليه

1 Oswald Ducrot et Jean-Marie Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p565.

2 Catherine Kerbrat-Orecchioni, L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986, p 24.
وفي الترجمة العربية: كاترين كيربرات-أوركيوني، المضمر، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص46.

3 Ibid, p 25.

فالاقتضاء من مضمون الجملة، ويرى "ديكرو" أنّ المتكلّم الذي يُنْجِزُ فعلاً تقريرياً ينجز بالضرورة بشكلٍ ثانويٍ فعل اقتضاءٍ، وعلى هذا يكون من البديهي أن نقرّ بوجود محتويين: محتوى إخباري ومحتوى اقتضائي، مثلما نلاحظه في الحوار بين (أ) و(ب):

(أ)- هل سافر محمد أمسِ؟

(ب)- لا تزال سيارته أمام البيت.

فالمقتضى في الجملة الاستفهامية وجود شخصٍ اسمه "محمد" هو مجال تعارف بين (أ) و(ب)، والمقتضى في الجملة الإخبارية هو أنّ محمداً يمتلك سيارةً، وتأكيداً لمفهوم الاقتضاء يرى "ديكرو" أنّ القيمة الصدقية للاقتضاء مستقلّة عن القيمة الصدقية للملفوظ عموماً، ويمكن أن يظهر ذلك في قولنا:

(1) – طائر العنقاء جميلٌ.

فهذا القول يقتضي أنّ طائر العنقاء موجودٌ ومن الناحية الصدقية يعدّ هذا المقتضى خاطئاً، ولذلك يرى "ديكرو" أنّ المحتوى الإخباري للجملة لا هو صحيحٌ ولا هو خاطئٌ فهي لديه "مسلوبة المعنى Dénué de sens".

وعلى هذا يظهر أنّ الاقتضاء ليس شرط محتوى بالنسبة للملفوظ، وإنّما هو شرط استعمال في التحاورات، فهو ما يلزم التسليم به من المتدخّلين ليفهموا عن بعضهم وليتمّ التواصل بينهم، فهو أشبه ما يكون بمبدأ انسجامٍ بالنسبة للخطاب[1]، أو هو كما يقول "ديكرو": «في اختيارنا لملفوظٍ مَّا يحتوي مقتضىً مَّا أو آخر، فإنّنا عبر هذا الفعل نعرّف صنفاً من الملفوظات القابلة للاستمرار، (أو صنفاً من الملفوظات غير القابلة للاستمرار)، وفي نفس الوقت، فإنّنا نوضّح حدود الحوار المنفتح مع المخاطَب. إن اقتضاء محتوىً مَّا هو وضعُ

1 Martine Bracops, Introduction à la pragmatique, p 151.

قبولِ هذا المحتوى باعتباره شرطَ الحوار اللاحق»[1]. وعلى هذا نستطيع تحديد مفهوم الاقتضاء بكونه متعلّقاً بمضمون الجملة الدلالي، وهو ناتج عن نظر محلّل الخطاب.

وتقتضي الإشارة إلى مفهوم الاقتضاء الإشارة إلى مقابله من الناحية المفهومية والاصطلاحية في الأبحاث التداولية المعاصرة وهو مفهوم القول المضمر (Le sous-entendu)، فإذا كان مفهوم الاقتضاء يتعلّق بمضمون الجملة الدلالي فإنّ مفهوم القول المضمر متعلّق بالسياق التواصلي الذي قيل فيه الكلام، ويمكن أن نوضّح هذه العلاقة من خلال المثال الآتي:

(2)- إنّها الساعة الثامنة.

ففي سياقٍ تواصلي معيّن بين متخاطِبَيْن قد يريدُ المتكلّم من المخاطَبِ أن يسرعَ فيكون القول المضمر للجملة هو "أسْرِعْ"، وقد يريد المتكلّمُ من المخاطَبِ التمهّل فيكون القول المضمر "لا تستعجِلْ"[2]، ولتوضيح الفرق الأساسي بين الاقتضاء والقول المضمَر يمكن أن نرجع إلى المثال السابق في الحوار بين (أ) و(ب):

(أ)- هل سافر محمد أمسِ؟

(ب)- لا تزال سيارته أمام البيت.

فإذا كان المقتضى موجوداً في الجملتين وهو في الأولى "يوجد شخص اسمه محمد" وفي الثانية "يمتلك محمد سيارة"، فإنّ القول المضمر لا يوجد إلا في قول (ب) ويمكن للمخاطَب (أ) أن يفهمه على أنّه: "محمد لم يسافر بعد" أو "أظنّ أن محمداً لم يسافر بعد"، وكلا الاحتمالين واردٌ في تلقّي (أ) لهذا الجواب.وعلى هذا يمكننا أن نحدّد أهمّ الفروق بين الاقتضاء والقول المضمر بأنّها:

1 Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire, p 91.

2 Catherine Kerbrat-Orecchioni, L'implicite, p 39.

- يتعلّق الاقتضاء بالمضمون الدلالي للجملة، بينما يتعلّق القول المضمر بالسياق التواصلي الذي قيلت فيه هذه الجملة.

- لا يقبل المقتضى من الجملة النفيَ أو الاستفهام، بينما يمكن أن يُنفى القول المضمر.

- الدور الأساسي في استخراج الاقتضاء متعلّق بفهم مضمون الجملة وهذا ما يقوم به محلّل الخطاب، بينما يتعلّق الدور الأساسي في استخراج القول المضمر بفهم المخاطَب في حدّ ذاته[1].

ونحن إذ حاولنا تقديم هذا المفهوم عبر شيءٍ من الاختصار والتبسيط، نريد أن نشير ههنا إلى تداخل الاستلزام التخاطبي عموماً مع الاقتضاء من جهة والقول المضمر من جهةٍ ثانيةٍ، وقد حاول بعض الباحثين تلخيص العلاقة باحتواء الاستلزام التخاطبي للاقتضاء والقول المضمر معاً، فيكونان بهذا نوعيْن منه، وهذا في إطار فهم العلاقة الكلّية بين نوعيْ محتويات القول: الصريحة (L'explicite) وغير الصريحة (L'implicite)، وحاولت "أوركيوني" تلخيصها في المخطّط التالي[2]:

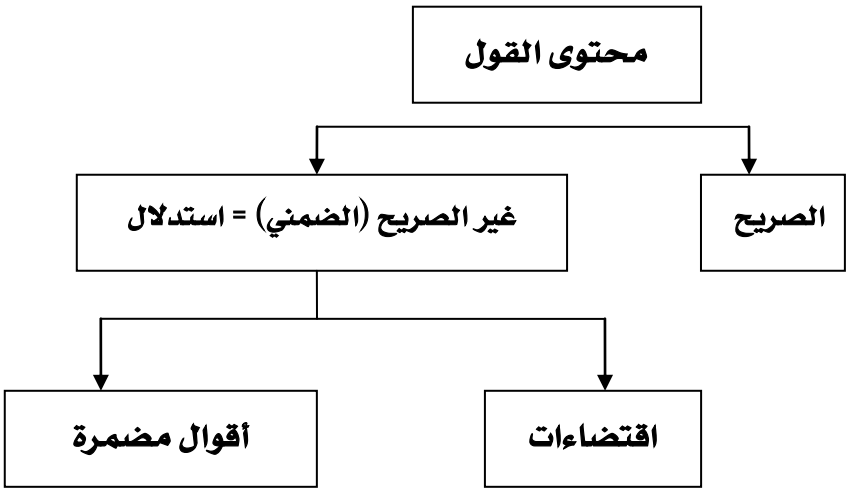

1 للتفصيل في هذه الفروق:

- Oswald Ducrot, Le dire et le dit , les éditions de Minuit, Paris, 1984, p 33-46.

- Martine Bracops, Introduction à la pragmatique, p 153-158.

2 Catherine Kerbrat-Orecchioni, L'implicite, p 20.

وممّا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الاستدلال أيضاً مفهوم الاستلزام التخاطبي، وأوّل من أتى بهذا المفهوم هو "غرايس" في مقاله الشهير "المنطق والتحاور"، وحاول من خلال طرحه التمييزَ بين مقول القول من جهة والمستلزم من القول من جهة أخرى أي ما يمكن أن تعنيه الجملة إضافةً إلى معناها الحرفي، «ففي بعض الأحيان، لا يخدم المعنى التواضعي للكلمات المستعملة تحديد ما قيل فقط، وإنّما ما يكون مستلزماً أيضاً»[1].

إنّ مثل هذه العمليات التي تجري في التحاورات هي ما أسماه "غرايس" بالاستلزام التخاطبي (L'implicitation)، على أنّ غرايس في أثناء بحثه فرّق أوّلاً بين الاستلزامات التخاطبية الوضعية (Les implicatures conventionnelles) والاستلزامات التخاطبية غير الوضعية (Les implicatures non conventionnelles)، ثم بين الاستلزامات التخاطبية التحاورية (Les implicatures conversationnelles) والاستلزامات التخاطبية غير التحاورية (Les implicatures non conversationnelles)، ولفهم هذا التفريق علينا أن نسلّم أوّلاً بعلاقة الاستلزام التخاطبي عموماً بالجوانب غير الصدقية للأقوال، ولتوضيح الجوانب الصدقية والجوانب غير الصدقية للأقوال نأخذ المثالين التاليين[2]:

(3)- صحيحٌ أنّ زيداً لسانيٌّ.

(4)- من المدهش أن يكون زيدٌ لسانياً.

فلكي تكون العبارة (3) صادقةً يكفي أن تكون القضية "زيدٌ لسانيٌّ" صادقة، وهذا ليس ضرورياً مطلقاً بالنسبة للعبارة (4) إذ قد تكون القضية "زيد لساني" كاذبةً، ويمكن أن تكون الجملة كاملةً صادقةً إذا كان الإخبار عن أنّ زيداً لسانيٌّ أمراً مدهشاً، وعلى هذا يقترح

1 H. Paul. Grice, *Logique et conversation*, traduction française de: Frédéric Berthet et Michel Bozon, Revue Communication, n° 30, 1979, p 60.

2 J. Moschler et A. Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p 226-227.
والترجمة العربية: القاموس الموسوعي للتداولية، ص266. ونشير في هذا السياق إلى تداخل المفاهيم المنطقية والدلالية مع البحث التداولي أثناء طرح غرايس لهذا المفهوم، ومن قبيل هذا التداخل مفهوم (Vériconditionnelle) "الصدقية".

"غرايس" أنّ الاستلزامات التخاطبية الوضعية هي الجوانب غير الصدقية للأقوال والتي تُحَدَّدُ فقط عن طريق الكلمات والأشكال المكوّنة للجمل الملفوظة[1]، مثل ما نجده في العبارة (2) التي يفترض فيها المتلفّظ بأن "زيدا لساني" فإنّ هذا في اصطلاح "غرايس" هو استلزام تخاطبي وضعيّ.

أما الاستلزامات التخاطبية غير الوضعية فهي التي تندرج ضمنها الاستلزامات التحاورية وغير التحاورية، وقد ربط "غرايس" الاستلزامات التخاطبية التحاورية بمبدأ التعاون[2].

إنّ الاستلزام التخاطبي التحاوري الذي لاحظنا مثالاً له من قبل في السؤال والجواب بين (أ) و(ب) يقوم على خروج المتكلّم عن إحدى هذه المسلّمات أو القواعد التي تتفرّع عنها، مع بقاء كلامه في إطار مبدأ التعاون حسب "غرايس"، فجواب (ب) عن سؤال (أ) هو خرقٌ أوّلاً لمسلّمة الملاءمة وثانياً للقاعدة الأولى من مسلّمة الكمّ.

وقد فرّق "غرايس" أيضاً في إطار الاستلزامات التخاطبية التحاورية بين الاستلزامات التحاورية المعمَّمة والاستلزامات التحاورية المخصَّصة، ويقوم الفرق بينهما على تعلّق الاستلزامات التحاورية المعمّمة بالوحدات اللغوية المستعملة في العبارات، بينما تتعلّق الاستلزامات التحاورية المخصّصة بالمقام التواصلي.

والمفهوم بهذا التصوّر يفتح لنا مجالاً واسعاً للبحث عن تحليل الأقوال من جهة كونها استدلالاتٍ في النموذج البلاغي، وهذا ما تطرّق إليه بالطرح "شكري المبخوت" في كتابه "الاستدلال البلاغي"، إذ يقوم البحث لديه عموماً على "فرضيّةٍ أساسية مفادها أنّ البلاغة العربية في تحديدها لموضوعها ولمنهج تناولها للمسائل تقوم على تصوّر استدلالي"[3]، وقد

---

1 Ibid, p 227.

2 H. Paul. Grice, *Logique et conversation*, p 61.

- J. Moschler et A. Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p 252.
- G. Yule, Pragmatics, Oxford University Press, 1996, p 37.
- Christian Baylon et Xavier Mignot, Initiation à la sémantique du langage, p 160.

3 شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص24.

حاول دعم هذه الفرضية بمحاولة تعميمٍ للتصوّر الاستدلالي انطلاقاً من تعريف البلاغة عند القزويني، إذ يقوم تعريف البلاغة على ثلاثة عناصر أساسية هي: الكلام ومقام الحال والمطابقة بينهما، ولذا أمكن في نظره صياغة العناصر بحسب نموذج الدالة الرياضية على الصورة التالية:

- ق (م)

«حيث "ق" رمز للمقام و"م" رمز للكلام ويكتسب المتغيّر "م" دلالته من الوظيفة "ق"، وتقوم بينهما علاقة تلازمٍ تجعل خصائص "م" مقتضية لخصائص "ق"، وتجعل "ق" مستلزمةً لخصائص معيّنة في "م"»[1]، وسبيلنا غير هذا السبيل الذي سلكاه "المبخوت" إذ نرومُ محاولةَ البحث عن بعض المفاهيم المبنية على الاستدلال والتي بحثها القزويني وشرّاح التلخيص وصارت جزءاً من النموذج البلاغي، ولعلّ أهمّ مفهوم تطرّق إليه "شكري المبخوت" واحتوى من خلال النظر في شروح التلخيص بعضَ الخصائص التي يتميّز بها مفهوم الاستدلال هو مفهوم اللزوم، وفي المباحث التالية في فصلنا هذا سنحاول أن نجيب عن بعض التساؤلات منها:

- ما هو مفهوم اللزوم؟ وفي أيّ المباحث البلاغية تمّ استخدامه؟
- ما هي العلاقة الممكنة بين الاستدلال واللزوم؟
- هل يمكن أن نجد ترابطاً بين مفهوم اللزوم من جهة ومفاهيم الاقتضاء أو الاستلزام التخاطبي أو الإضمار من جهة أخرى؟

1 نفس المرجع، ص25.

2ـ مفهوم اللزوم في شروح التلخيص:

اعتبر القزويني مفهومَ اللزوم المدخلَ الذي من خلاله يمكن البحث في مسائل علم البيان كما أشرنا إلى ذلك في فصلٍ سابق، وهو مفهومٌ يحيل إلى أبعادٍ منطقيةٍ في التطرّق لأنواع الدلالات، كما أنّه كان محلَّ اهتمامٍ خاصٍّ لدى علماء أصول الفقه في سبيل استخلاصهم لبعض دلالات الخطاب الشرعي، وليس يهمّنا البحث في أصول التطرّق الأوّل لهذا المفهوم وتطوّر تناوله عبر المراحل الزمنية، بل الأهمّ لدينا الخوض في كيفية بحث القزويني وشرّاح التلخيص فيه.

نشير أوّلاً إلى أنّ المفهوم عبر تتبّعنا لاستعماله لدى الخطيب القزويني أو شرّاح التلخيص لم ينحصر في سياق تحديد المقصود منه أثناء بحثهم في أنواع الدلالات عبر علم البيان، بل إنّنا قد نجد بعض الإشارات والاستعمالات المهمّة للمفهوم في بعض مباحث علم المعاني أو فنّ البديع، وهذا ما يدعونا إلى الحكم بأنّ المفهوم أعمّ من أن يتمّ حصره في مباحث البيان، وقد نستند في هذا الحكم على ما نجده عند كلٍّ من عبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب السكاكي من إشارات للمفهوم.

وأهمّ إشارةٍ وُجِدَتْ في نصٍّ مشهور لعبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" عبر ثنائية "المعنى ومعنى المعنى"، يقول فيه: «الكلام على ضربين: ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت "خرج زيدٌ" وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت: "عمرو منطلقٌ"، وعلى هذا القياس، وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على **معناه الذي يقتضيه** موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية **تصل بها إلى الغرض**، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل، ... وإذ قد عرفت هذه الجملة فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "**المعنى**" و"**معنى المعنى**"، تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنىً ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى

معنى آخر كالذي فسّرت لك»[1]، ولا شكّ أنّ هذا النصّ قد حوى الثنائية التي فتحت المجال أمام السكاكي والقزويني وشرّاح التلخيص لإدخال مفهوم اللزوم كما نتصوّره، ففي هذا النصّ مفاهيم أساسية مثل: اللفظ والمعنى ومعنى المعنى والاقتضاء والغرض، وكلّها تشير عبر تأويل نصّ عبد القاهر إلى الانتقال من معنى أوّل إلى معنى ثانٍ للعبارات، وهذا ما تلقّفه السكاكي الذي أتى بمصطلح آخر ليعبّر عن هذا الانتقال بين المعاني هو مصطلح "الملازمات بين المعاني" مع علمنا بأنّه قد خصّ جزءاً من كتابه للبحث في "علم الاستدلال" في صيغةٍ هي أقربُ لأن تكون بلاغيةً، إذ أقرّ السكاكي بوجود العلاقة بين المعاني والبيان من جهة والاستدلال من جهة أخرى، يقول السكاكي في مستهلّ حديثه عن "علم الاستدلال": «الكلام إلى تكملة علم المعاني وهي تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الاستدلال، ولولا إكمال الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني وعِظَمُ الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرخي عنان القلم فيه، علماً منّا بأنّ من أتقن أصلاً واحداً من علم البيان كأصل التشبيه أو الكناية أو الاستعارة، ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به، أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل»[2]، فالسكاكي في هذا النصّ يقرّ بمسلّمتين أساسيتين يجري وفقهما البحث في "علم الاستدلال"(ذي الأصول المنطقية) هاتان المسلّمتان هما:

1- مباحث الاستدلال تكملة لمباحث علم المعاني

2- الإلمام بظواهر البيان (التشبيه والكناية والاستعارة) قد يغني عن الإلمام بطرق الاستدلال.

والمعلوم أنّ السكاكي قد تأثّر بالمنطق في طرحه لمبادئ علم الاستدلال، ومن الناحية المعرفية يمكن النظر إلى محاولته على أنّها محاولة لتقنين الروابط الممكنة بين البلاغة بقواعدها المتشكّلة في علمي المعاني والبيان من جهة وعلم المنطق من جهة أخرى، ولذلك نظر إلى الاستدلال المنطقي نظرةَ اللغوي النحوي الذي حاول أن يجد العلاقة بينهما (النحو والبلاغة من جهة، والمنطق من جهة أخرى) وهي محاولةٌ لقيتْ كثيراً من النقد لدى مؤرّخي

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص262-263. والإظهار من عندي.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، ص435.

البلاغة المعاصرين، غير أنّنا ننظر إليها من زاوية نظرٍ أخرى في إطار محاولتنا لاكتشاف مبدأ الاستدلال عموماً أي الاستدلال الطبيعي وتناول القزويني وشرّاح التلخيص للمفهوم واستعانتهم به في البحث عن الظواهر والتقنين لها.

وقد كنّا أشرنا سابقاً إلى أنّ مبحث اللزوم عند القزويني وشرّاح التلخيص يأتي في مستهلّ حديثهم عن علم البيان في محاولة ضبط الظواهر التي يدرسها، وهنا يمكننا تسجيل ملاحظةٍ أوّليةٍ إذ إنّ الفكرة التي كانت عامّةً عند عبد القاهر الجرجاني أي تعبّر عن الانتقال من معنى أوّل إلى معنى ثانٍ، صارت عند السكاكي أكثر ضبطاً بكشفه العلاقة الممكنة بين المعاني والبيان من جهةٍ والاستدلال من جهة أخرى، لكنّنا حين ننتقل إلى القزويني وشرّاح التلخيص نجد التعمّق في شرح الفكرة يظهر من جهة ربطها بعلمٍ من علوم البلاغة هو البيان، ويمكننا التعويل في تفسير ما قام به القزويني في محاولة ضبط المقصود باللزوم أو الاستدلال كما نتصوّره في أنّ الغرض التعليمي لصياغة النموذج البلاغي قد فرضَ تلك الصيغة في ضبط المباحث التي يجري فيها اللزوم وهي ظواهر دلالية تظهر فيما يسمّى بالصور البيانية، وقد كان الداعم للقزويني في اختياره المنهجي هذا أمران أساسيان هما:

- **أوّلاً:** الإشارات التي أقرّ فيها عبد القاهر الجرجاني والسكاكي بضرورة الربط بين الصور البيانية خصوصاً ومفهوم اللزوم أو الاستدلال وهذه الإشارات هي الموجودة في النصوص التي نقلناها أعلاه.

- **ثانياً:** شيوع المنطق في صيغته العربية في عصر تدوين القزويني لتلخيصه وتأليفِ الشرّاح لشروحهم، وقد كان يستعمل المنطق باعتباره علمَ أداةٍ يستعان به في صياغة العلوم وبثّ الصور المنتظمة لها، ولذلك لا عجبَ أن نجد القزويني يميل إلى الإغلال في الاستعانة بالمنطق كما فعل السكاكي أيضاً وإنْ في صورة مغايرة.

يرجع البلاغيون (القزويني وشرّاح التلخيص) إلى التقسيم المنطقي المعروف للدلالات وعلى أساسه يتمّ تحديد الموضوع الذي يبحثه علم البيان، فيعرّفون الدلالة بأنّها «كون الشيء

بحيث يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخرَ، والأوّل الدالّ والثاني المدلول»[1]، غير أنّ تقسيمهم لأنواع الدلالات يختلف عن التقسيم المنطقي إذ ينسب إليهم ويسمّى "تقسيم البيانيين"، فيقسّمون الدلالة إلى لفظية وغير لفظية، ثمّ الدلالة اللفظية منها الوضعية والعقلية والطبيعية، يقول ابن يعقوب المغربي: «ثمّ الدالّ إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلاّ فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقد والإشارات والنصب، ثمّ الدلالة اللفظية إمّا أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا، فالأولى هي المقصودة بالنظر ههنا، وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه، وهذه الدلالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام لأنّها "إمّا" دلالة "على تمام" أي مجموع "ما وُضِعَ له" اللفظ كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق، ...، "أو" دلالة "على جزئه" أي جزء تمام ما وضع له اللفظ كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط فإنّ كلاًّ منهما جزءٌ من الموضوع له، "أو" دلالة "على" معنى "خارج عنه" أي خارج عن تمام ما وضع له اللفظ كدلالة لفظ الإنسان على معنى الضاحك فإنّها دلالة على معنى خارجٍ عن المسمّى الذي هو الحيوان الناطق إذ هو لازمٌ لهذا المعنى لا جزءٌ منه»[2] والأقسام الثلاثة الأخيرة هي دلالة المطابقة ودلالة التضمّن ودلالة الالتزام، «"وتسمّى" الأولى من هذه الأقسام الثلاثة وهي الدلالة على تمام ما وُضِعَ له اللفظ "وضعيةً" لأنّ السبب في حصولها بشرط سماع اللفظ أو تذكّره هو معرفة الوضع فقط دون حاجة لشيءٍ آخر وراء الوضع ... "و" تسمّى "كلّ واحدة من الأخيرتين" وهما الدلالة على الجزء والدلالة على اللازم "عقلية" لأنّ حصولهما بانتقال العقل إلى الجزء أو اللازم من الكلّ أو الملزوم وهذا الانتقال تصرّف عقلي لا يتوقّف فيه العقل إلاّ على مجرّد حصول المعنى لا على شيء آخر وراءه»[3]، ويظهر أنّ هذا الفرق الذي يقدّمه الشرّاح يستند إلى تفريقٍ أوّليٍّ بين ما استقرّ في ذهن المتكلّم أو المخاطَب حين إطلاق اللفظ بما يسمّى بالدلالة الوضعية، وما ينشأ عن عملية استدلالية

1 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ضمن: شروح التلخيص، ج3 ص263.

2 نفس المصدر، ج3 ص263-264.

3 نفس المصدر، ج3 ص264-265.

هي التي لقّبوها بالعقلية كما في دلالتي التضمّن والالتزام ويمكننا أن نلخّص هذا التقسيم في المخطط التالي:

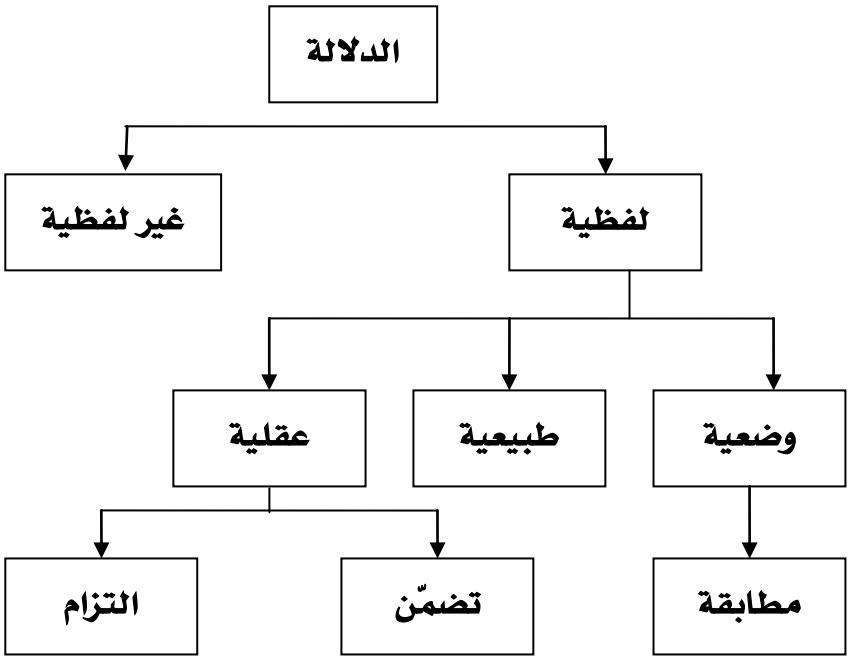

والخلاف بين تقسيم المناطقة وتقسيم البلاغيين أو البيانيين هو أنّ المناطقة يقسّمون الدلالة أوّلاً إلى وضعية وعقلية وطبيعية، ثمّ يجعلون من الوضعية اللفظية وغير اللفظية، وعلى هذا كان اعتبارهم للمطابقة والتضمّن والالتزام أقساماً للدلالة الوضعية، يقول الدسوقي: «فتكون الدلالة عندهم ثلاثة أقسام: عقلية كدلالة الدخان على النار، ووضعية كالدلالات الثلاث، وطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل، بخلاف البيانيين فإنّ العقلية عندهم لا تقابل الوضعية، إذ الوضعية قد تكون عقلية»[1].

ولا إشكال في ظنّنا إن رأينا أنّ في اصطلاح البلاغيين وما استقرّت آراؤهم عليه استناداً إلى عملية استدلالية في دلالتي التضمّن والالتزام، وقد كان تركيزهم الأساسي في مباحث البيان على هاتين الدلالتين، وإن كانت دلالة الالتزام أقربَ الدلالات إلى مفهوم اللزوم نظراً إلى أنّ لهما اشتقاقاً من نفس الأصل اللغوي من جهة، ومن جهة أخرى بالنظر إلى أنّ شرح

1 حاشية الدسوقي، ج3 ص265.

البلاغيين للزوم يظهر في أثناء توضيحهم لدلالة الالتزام، فالقزويني وشرّاح تلخيصه يجعلون شرط الوصول إلى النتيجة في دلالة الالتزام مرتبطاً بما أسموه باللزوم الذهني، ونسبة اللزوم إلى الذهن تأتي للمقابلة بينه وبين أنواعٍ أخرى من اللزوم هي اللزوم الخارجي أو اللزوم البيّن أو اللزوم غير البيّن، ولعلّ هذا الشرط هو الركيزة التي يتّضح منها الفرق بين دلالة الالتزام في تصوّر البلاغيين ودلالة الالتزام في تصوّر المناطقة، يقول المغربي في شرح المقصود باللزوم الذهني: «والمراد باللزوم الذهني هنا أن يكون المعنى الملزوم إذا حصل في الذهن ترتّب عليه حصول لازمه مطلق الترتّب بأن يوجد ولو بعد التأمّل في القرائن والعلامات، وليس المراد به أن يكون الملزوم كلما فُهم فُهِمَ لازمه الذي هو اللزوم البيّن عند المناطقة»[1]، ونستطيع من خلال هذا النصّ أن نتبيّن الفرق الأساسي بين اللزومين: فاللزوم الذهني يحصل بين الملزوم ولازمه مباشرةً أو بعد تأمّلٍ في القرائن والعلامات وهو ما يجعل المجاز والاستعارة والكناية مجالاً له، أمّا اللزوم البيّن فهو من البيان أي الوضوح إذ ينتقل الذهن مباشرةً من الملزوم إلى لازمه دون الاستعانة بقرائن أو علامات في الانتقال، ولعلّ الإشكالية المطروحة ههنا هي المتعلّقة بنسبة اللزوم إلى الذهن فما المقصود بالذهن لديهم؟ وما الفرق بين لزومٍ ذهني ولزومٍ يقوم به الذهن؟ أو ما هو الفرق بين اللزوم الذهني واللزوم الذي يقوم به العقل؟.

أمّا مصطلح الذهن فإنّنا حين نرجع إلى المعاجم الاصطلاحية نجد له تعريفاً شائعاً يستخدم في مقابل مصطلح "الخارج"، مثل ما نقله أبو البقاء الكفوي: «الذهن: القابلية والفهم والإدراك، وقد يطلق الذهن ويراد به قوتنا المدركة وهو الشائع، وقد يطلق ويراد به القوة المدركة مطلقاً ...، وكذا الخارج يطلق على معنيين: أحدهما الخارج عن الذهن مطلقاً، وهو المشهور المذكور غائباً، وثانيهما: الخارج عن النحو الفرضي من الذهن لا من الذهن مطلقاً»[2]، وعلى هذا يمكن أن نتصوّر أنّ المراد بالذهن هو آلة الإدراك، والخارج هو ما كان خارج الذهن بحيث يتمّ إدراكه، وقد يكون إدراكه بتصوّر مّا داخل الذهن، ومعنى الخارج هذا هو ما سبق لنا أن أشرنا إليه في فصلٍ سابق أثناء كلامنا عن قيمتي الصدق والكذب في

1 مواهب الفتاح، ج3 ص270.

2 أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص355-456.

تصوّر البلاغيين، وإذا اتّضح لدينا مقصودهم بالذهن والخارج يمكننا أن نحمل مصطلح العقل لديهم في بعض استعمالاتهم على أنّ المقصود به هو الذهن، ولعلّ في هذا التوضيح ما ييسّر لنا إمكانية الانتقال إلى فهم مقصودهم باللزوم الذهني في مقابل اللزوم الخارجي، ويوضّح لنا الدسوقي الفرق بينهما قائلاً: «اعلمْ أنّ اللزوم إمّا ذهني وخارجي كلزوم الأربعة للزوجية، أو ذهني فقط كلزوم البصر للعمى، أو خارجي فقط كلزوم السواد للغراب، والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانيين والمناطقة اللزوم الذهني صَاحَبَهُ لزوم خارجي أو لا»[1]، والأمثلة التي قدّمها الدسوقي في نصّه توضّح لنا الفرق فعدد الأربعة يلزم منه صفة الزوجية أو العدد الزوجي ذهناً وخارجاً، أمّا صفة البصر فيلزم منها صفة العمى في أذهاننا باعتبار أنّ العمى ضدٌّ للبصر، أمّا صفة السواد فيلزم منها خارجاً طائر الغراب باعتباره أهم الطيور سواداً، ويمكننا توضيح الأمثلة في الشكل التالي:

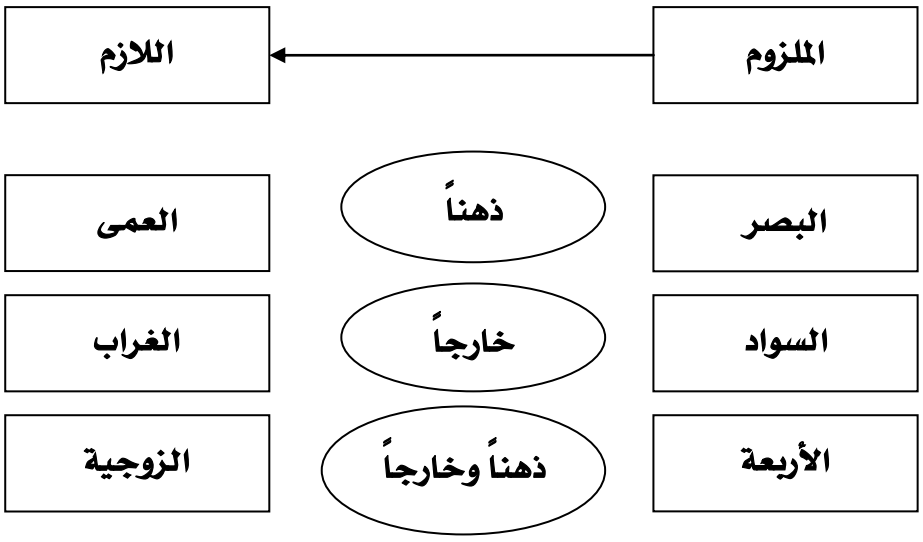

والظاهر لنا أنّ استخدام البلاغيين للفرق بين اللزوم الذهني واللزوم الخارجي كان استخداماً للوصول إلى نتائج أخرى، إذ علينا أن نتذكّر أنّ محلّ نقاشهم لهذه القضية جاء في سبيل تحديد موضوع علم البيان، ومثل ذلك أيضاً تفريقهم بين اللزوم البيّن واللزوم غير البيّن، وتقسيمهم اللزوم البيّن إلى أخصٍّ وأعمٍّ، وكلّ هذه الأنواع يشملها في رأيهم اللزوم الذهني،

1 حاشية الدسوقي، ج3 ص270.

يقول الدسوقي في نصٍّ آخر: «والمراد باللزوم الذهني عند البيانيين ما يشمل اللزوم غير البيّن وهو ما لا يكفي في جزم العقل به تصوّر اللازم والملزوم بل يتوقّف على وسائط كلزوم كثرة الرماد للكرم، وما يشمل اللزوم البيّن بقسميه أعني البيّن بالمعنى الأخصّ وهو ما يكفي في جزم العقل به تصوّر الملزوم وذلك كلزوم البصر للعمى، والبيّن بالمعنى الأعمّ وهو ما يجزم العقل به عند تصوّر اللازم والملزوم سواءٌ توقّف جزم العقل به على تصوّر الأمرين كلزوم الزوجية للأربعة أو كان تصوّر الملزوم وحده كافياً»[1]، وانطلاقاً من هذا النصّ وما سبقه يمكننا أن نستخرج ما نوجزه في النقاط التالية:

- إنّ عمليّة اللزوم من الملزوم إلى اللازم هي عملية استدلالية ذهنية، وهي كما سنرى لا تتعلّق بالمفردات لوحدها، إذ يمكن أن يكون اللزوم من تركيبٍ إلى آخر.
- يقسّم البلاغيون اللزوم إلى ما لا يحتاج إلى وسائط وهو اللزوم البيّن أي الواضح وينتقل فيه الذهن من الملزوم إلى اللازم انتقالاً مباشراً، وإلى ما يحتاج إلى وسائط في إدراكه كاللزوم غير البيّن.
- تظهر أهمّية الاعتماد على دلالة الالتزام في استيعابها لهذه الأنواع من اللزوم الناشئة عن اللزوم الذهني، وذلك من أجل الوصول إلى تحديد موضوع علم البيان.

وانطلاقاً من الاستنتاج الثالث هذا يمكننا أن نشير إلى أنّ القزويني وشرّاح التلخيص حدّدوا دلالة الالتزام بشرط اللزوم الذهني لتستوعب كلّ أنواعِ اللزوم الممكنة، سواءٌ كانت مباشِرةً كما نجده في اللزوم البيّن (الأخصّ والأعم) أو غير مباشرة كما في اللزوم غير البيّن الذي يُحتاجُ فيه إلى وسائط عقلية أو عرفية، وفي هذا السياق علينا أن نسترجع تعريف علم البيان ومعرفة مراد البلاغيين به، فالقزويني يقول في تعريفه: «هو علمٌ يُعرَفُ به إيراد المعنى الواحد بطُرُقٍ مختلِفَةٍ في وضوح الدلالة عليه»[2]، فميزة علم البيان هي وجود أنواعٍ من الدلالات الواضحة والخفية، ومعرفة استخدامها والفروق بينها يأتي من المعرفة بعلم البيان

1 نفس المصدر، ج3 ص270.

2 القزويني، الإيضاح، ج3 ص257-258.

للاحتراز عن ظاهرة التعقيد المعنوي، وقد ناقش القزويني وشرّاح تلخيصه هذه القضية إذ إنّ الدلالة الوضعية وهي دلالة المطابقة لا يحدث بها خفاءٌ ولا مفاضلةَ فيها بين دلالتين فيكون أحدها أوضح من بعض أو بعضها أخفى من بعض، بل إنّ الوضوح والخفاء يظهران في الدلالات العقلية التي تستند إلى عمليات استدلالية، يقول القزويني: «ثمّ إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتّى بالدلالة الوضعية، لأنّ السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضحَ دلالةً من بعض، وإلاّ لم يكن واحدٌ منها دالاً، وإنّما يتأتّى بالدلالات العقلية، لجواز أن يكون للشيء لوازمُ بعضها أوضحُ لزوماً من بعض»[1].

على أنّ اللافت للانتباه في العملية الاستدلالية الناشئة عن دلالة الالتزام خصوصاً هو ما أشار إليه الشرّاح في قضية الوسائط إذ قد تكون هذه الوسائطُ عقليةً أي بمعنى آخر منطقية يحكم العقل بوجودها، وقد تكون عُرْفِيةً ناشئة عن اتّفاق اجتماعي، وبهذا الشرط للعرف علّق القزويني اللزوم الذهني في متن "التلخيص" فقال: «ولو لاعتقاد المخاطَبِ بِعُرْفٍ أو غيره»[2]، يقول السعد التفتازاني في شرح هذه العبارة: «أي ولو كان ذلك اللزوم ممّا يثبته اعتقاد المخاطَب بسبب عُرفٍ عامٍّ إذ هو المفهوم من إطلاق العرف، "أو غيره" يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك»[3]، ويقول المغربي في شرحها أيضاً: «وهو أن يكون اللفظ يفهم منه أهل العرف لزوماً بين معناه وبين معنى آخر كلفظ الأسد فإنّ أهل العرف قاطبة يفهمون من معناه لازماً هو الجراءة والشجاعة، ولو كان لا لزوم عقلاً بين الجثة والجراءة، ...، وفُهِمَ من قوله اعتقاد المخاطَب أنّ المعتبر في تحقّق اللزوم ما عند المخاطب من الربط لا ما عند المتكلّم وهو كذلك وإلاّ فربّما خلا الخطاب من الفائدة»[4]، وفي نصّ المغربي هذا إشارةٌ مهمّة إلى أنّ العملية الاستدلالية في اللزوم هي عمليةٌ يقوم بها المخاطَب، أمّا المتكلّم فهو منتجٌ للكلام، والدليل على ذلك أيضاً ما ذهب إليه الشرّاح في

1 القزويني، الإيضاح، ج3 ص274-278.

2 القزويني، متن التلخيص، ج3 ص272-273.

3 مختصر السعد، ج3 ص272-273.

4 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص273.

محاولتهم ضبط مجال الاهتمام في علم البيان، فالدلالات الناشئة عن الكلام والتي قد تنشأ عن عملية استدلالية لدى المخاطَب هي أنواعٌ من المعاني قسّمها الشرّاح إلى خمسة أقسامٍ أساسية هي: الدلالة الواضحة والدلالة الخفيّة والدلالة المتوسطة بينهما، و الدلالتان الأوضح والأخفى فوق الواضحة والخفية، يقول الدسوقي في ذلك: «واعلمْ أنّ الغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلّم عن الخطأ في تأدية الكلام بحيث لا يوردُ من الكلام ما يدلّ على مقصوده دلالةً خفيّة عند اقتضاء المقام دلالة واضحةً، أو واضحةً عند اقتضائه دلالة خفيةً، أو أوضح عند اقتضائه دلالة متوسطةً في الوضوح والخفاء أو متوسطة عند اقتضائه أوضح وأخفى»[1]، وفي هذا الكلام ربطٌ دقيقٌ بين الكلام والمقام الذي يقال فيه، لينضوي علم البيان في تعريفه تحت مجال البلاغة باعتبارها مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وحين نأتي إلى تحديد الظواهر التي درسها البلاغيّون على أساس اللزوم سنجد أنّها لم تقتصر على الظواهر البيانية، بل إنّنا نجد بعضاً من المباحث في علم المعاني وفنّ البديع تقتضي الإلمام بمبدأ اللزوم، ويمكننا الإشارة إليها فيما يلي قبل التفصيل في الظاهرتين الأساسيتين اللتين تشكّلان جوهر البحث في مفهوم اللزوم وهما: الاستعارة والكناية.

1ـ2: **لازم الفائدة**:

وَرَدَ ذكْرُ مفهوم اللزوم في مبحث أحوال الإسناد الخبري، وهو أوّل مبحثٍ من مباحث علم المعاني، ولكن باصطلاح آخر هو "لازم الفائدة" ففي متن التلخيص يقول القزويني: «لا شكّ أنّ قصد المخبرِ بخبره إفادة المخاطَب إمّا الحكم أو كونه عالماً به، ويسمّى الأوّل فائدة الخبر، والثاني لازمها»[2]، وكنّا قد أشرنا إلى هذا المبحث في فصلٍ سابقٍ متعلّقٍ بمبدأ التخاطب، غير أنّ وجهة النظر ههنا مختلفةٌ، إذ هي متعلّقةٌ بالعملية الاستدلالية التي يقوم بها المخاطَب، فإذا كان مضمون الدلالة في الحالة الأولى إفادة المخاطب بالحكم أي بالنسبة الإسنادية فإنّ مضمون الدلالة في الحالة الثانية رهينُ قصد المخبِر، يقول الدسوقي في

1 حاشية الدسوقي، ج3 ص258.

2 شروح التلخيص، ج1 ص192-196.

معرض شرحه لمصطلح "الحكم": «اعلمْ أنّه قد تقرّر أنّ الحكم يطلق على النسبة الكلامية أي المفهومة من الكلام وهي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه أو انتفاؤه عنه في الواقع وهو المتعارف بين أرباب العربية وهذا المعنى هو المعنيّ بوقوع النسبة أو لا وقوعها أي النسبة الواقعة أي المتحقّقة في الخارج أو غير المتحقّقة فيه، ويطلق على المحكوم به، ويطلق على إذعان النسبة أي إدراك أنّها واقعةٌ أو ليست بواقعةٍ وهو المعبّر عنه فيما بين أرباب المعقول بالإيقاع والانتزاع، ...، ولا خفاء أنّ المقصود بالإعلام هو إفادة وقوع النسبة أي تحقّقها أو لا وقوعها في الخارج، فإذا قال لك شخصٌ: "قام زيدٌ" كان قصده إفادتك أنّ ثبوت القيام لزيد حصلَ وتحقّق في الخارج، وليس قصده إفادتك أنّه أدرك أنّ ثبوت القيام مطابقٌ للواقع، وحيث كان المقصود بالإعلام إنّما هو إفادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا»[1]، وبناءً على ضبط مفهوم الحكم يحصلُ لدينا الفرق بين الدلالتين فالدلالة الأولى هي المتعلّقة بالحكم، بينما الثانية ناتجةٌ عن عملية استدلالية يقوم بها المخاطَب تفيد أنّ المتكلّم عالمٌ بالحكم أي النسبة الكلامية، وفي هذا تأكيدٌ لما أسلفناه سابقاً من أنّ العملية الاستدلالية في مفهوم اللزوم عمليةٌ يقوم بها المخاطَب، يقول السعد التفتازاني: «وكونه مقصوداً للمخبِرِ بخبره لا يستلزم تحقّقه في الواقع، وهذا مرادُ من قالَ أنّ الخبر لا يدلّ على ثبوت المعنى أو انتفائه، وإلاّ فلا يخفى أنّ مدلول قولنا: "زيدٌ قائمٌ" ومفهومه أنّ القيام ثابتٌ لزيدٍ، وعدم ثبوته له احتمالٌ عقليٌّ لا مدلول ولا مفهوم للفظ»[2]، وفي هذا النصّ إدخالٌ لصيغة الاحتمال الواردة بين صدق مضمون الخبر وكذبه، يقول السعد أيضاً في زيادة التفصيل بالمقصود باصطلاح "لازم الفائدة": «أي: لازم فائدة الخبر لأنّه كلّ ما أفاد الحكم أفاد أنّه عالمٌ به وليس كلّ ما أفاد أنّه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار»[3]، وفي هذا النصّ تفسيرٌ لإمكانية علم المخاطَب بالخبر وهو ما له علاقة باللزوم في هذه الحال، يقول الدسوقي شرحاً لهذا النصّ خصوصاً: «أي ليس كل خبر أفاد أنّ المتكلّم عالمٌ بالحكم وفي هذا إشارةٌ إلى أنّ

1 حاشية الدسوقي، ج1 ص195.

2 مختصر السعد، ج1 ص195.

3 نفس المصدر، ج1 ص196.

اللزوم ليس من الجانبين وحينئذٍ فهو لازمٌ أعمّ كلزوم الضوء للشمس فيلزم من وجود الملزوم وجوده، ولا يلزم من وجودِه وجودُ الملزوم، وهذا بخلاف اللازم المساوي كقبول العلم وصنعة الكتابة»[1]، وفي هذا المبحث كما نرى علاقةٌ وثيقةٌ بمبدأ الاستدلال، بالرغم من أنّه ليس من مباحث علم البيان.

2.2: التقديم الدالّ على القصر:

ومن المباحث التي وجدنا لها صلةً بمفهوم اللزوم مبحث طرق القصر، إذ قسّم القزويني والشرّاح طرق القصر إلى أربعة أقسامٍ هي[2]:

1- العطف كقولنا: "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ" و"ما زيدٌ قاعداً بل قائمٌ".

2- النفي والاستثناء كقولنا "ما زيدٌ إلاّ شاعرٌ".

3- إنّما في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ﴾ [سورة النحل، 115].

4- التقديم في مثل قولنا "تميميٌّ أنا".

ووجه العلاقة باللزوم هو بناء الطريق الرابعة من طرق القصر على "فحوى الكلام"، يقول القزويني في متن التلخيص: «وهذه الطرق تختلف من وجوهٍ: فدلالة الرابع بالفحوى والباقية بالوضع»[3]، والمقصود بالفحوى دلالةٌ تحصلُ من عملية استدلالية فصّل فيها علماء أصول الفقه في إطار تقسيمهم الدلالة إلى منطوق ومفهوم، فالفحوى دالّةٌ على المفهوم غير أنّ القزويني أطلقها على مفهوم المخالفة والشائع عند الأصوليين إطلاقها على مفهوم الموافقة، يقول السبكي في شرح نصّ القزويني: «يعني أنّ هذه الطرق وإن اشتركت في إفادة القصر فإنّها تختلف من وجوه، منها أنّ دلالة الرابع وهو التقديم بالفحوى ودلالة ما قبله بالوضع، ونعني بالفحوى المفهوم وهو مخالفٌ لاصطلاح الأصوليين فإنّ الفحوى عندهم

1 حاشية الدسوقي، ج1 ص196.

2 ينظر التفصيل في هذه الطرق والأمثلة عليها والفروق بينها: شروح التلخيص، ج2 ص186-233.

3 شروح التلخيص، ج2 ص203-204.

مفهوم الموافقة لا مفهوم المخالفة، وما نحن فيه مفهوم مخالفة»[1]، ولتوضيح ارتباط طريق التقديم من القصر بمفهوم المخالفة يمكن أن نستعين بتعريف المقصود بالفحوى في معاجم الاصطلاحات العلمية، إذ يقول أبو البقاء الكفوي: «الفحوى مطلق المفهوم، وقيل: فحوى الكلام ما فُهِمَ منه خارجاً عن أصل معناه»[2]، وبناءً على هذا فلا خلاف في الاصطلاح إذا اتّضح لدينا أنّ مقصود القزويني باستعماله مصطلح الفحوى كان المفهوم في مقابل المنطوق، فإذا أتينا إلى المقصود بمفهوم المخالفة عند الأصوليين وجدناهم يعرّفونه بقولهم: «هو ما يكون مدلولُ اللفظِ في محلّ السكوت مخالفاً لمدلوله في محلّ النطق»[3]، وقد سمّي بمفهوم المخالفة لمخالفةِ دلالة المنطوق لدلالة غير المنطوق، وقد قسّم الأصوليون مفهوم المخالفة إلى أقسام من بينها القصر الذي هو محلّ بحثٍ مشتركٍ بينهم وبين البلاغيين، أمّا علاقته بمفهوم اللزوم كما نزعم فيتجلّى في كونه عملية استدلالية يقوم بها المخاطَب ولذلك فرّق القزويني بين الطرق الثلاثة الأولى وطريق التقديم، فطرق "العطف" و"النفي والاستثناء" و"إنّما" هي طرق تنشأ دلالتها على القصر باعتبار الوضع، أمّا التقديم فهو عقليّ أي استدلالي، يقول ابن يعقوب المغربي: «ومعنى ذلك أنّ التقديم لا يتوقّف فيه على معرفة وضع لفظٍ مخصوص لا عند البلغاء ولا عند غيرهم، بل إذا تأمّل المتأمّل الذي له ذوقٌ سليمٌ في التقديم أدرك أنّ فائدته الحصر من غير أن يحتاج إلى أنّ التقديم موضوع عند البلغاء للحصر، بخلاف ما سواه فإنّها ألفاظٌ لا يفهم مفادها إلا بمعرفة الوضع»[4].

3.2: **المذهب الكلامي**:

ومن المباحث التي بنيت أيضاً على مبدأ اللزوم ما نجده في مباحث البديع ومن أبرزها تمثيلاً مبحث "المذهب الكلامي" في المحسّنات المعنوية، وهو مبحثٌ أشار إليه ابن المعتزّ

1 السبكي، عروس الأفراح، ج2 ص203-204.

2 أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، ص842.

3 الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج3 ص99.

4 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج2 ص204.

ونسب تسميته إلى الجاحظ[1]، غير أنّه قد تطوّر البحث فيه عند البلاغيين تطوّراً ملحوظاً حتّى وصل إلى تعريف القزويني له في متن التلخيص بأنّه: «إيرادُ حُجَّةٍ للمطلوبِ على طريق أهل الكلام»[2]، وملاحظاتُ الشرّاح وتعليقاتهم على هذا التعريف تصرّح بالصلة الوثيقة بين اللزوم والمذهب الكلامي، فابن يعقوب المغربي يقول: «وطريقة أهل الكلام أن تكون الحجّة بعد تسليم المقدّمات فيها مستلزمة للمطلوب، ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعمّ من ذلك، والمراد بكون الحجّة على طريقة أهل الكلام صحّة أخذ المقدّمات من المأتيّ به على صورة الاقتراني أو الاستثنائي، لا وجودُ تلك الصورة بالفعل، بل صحّةُ وجودها من قوّة الكلام في الجملة كافٍ كما يؤخذ من الأمثلة»[3]، وهذا كلامٌ يحتاج إلى تفصيلٍ، إذ فيه طرحٌ لمفاهيم منطقية هي "المقدّمات" و"استلزام المطلوب" و"الاستلزام العقلي" و"الدليل الاقتراني أو الاستثنائي"، غير أنّ تركيز المغربي على كون العملية استلزامية يرشّحها لأن تأخذ محلاً ضمن مبدأ اللزوم الذي نطرحه، وقد يدعم ذلك أيضاً تحليل المثال الذي ساقه القزويني وهو قوله تعالى:

(5)- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء، 22]

إذ يعلّق الشرّاح في تحليلاتهم باستعمال المصطلحات المنطقية، فيقول السعد التفتازاني: «واللازم وهو فساد السماوات والأرض باطلٌ لأنّ المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدّد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفى بها في الخطابيات دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات»[4]، وفي هذا النصّ ما يقودنا إلى فكرة التمييز بين نوعين من الاستدلال، استدلال خطابيّ يكتفى فيه بإدراج المقدّمات التي تنضوي تحت المشهورات الصادقة كعدم فساد السماوات والأرض بما يقتضي عدم وجود التعدّد، والنوع الثاني من الاستدلال استدلالٌ برهاني يؤتى فيه بالمقدّمات أو الحجج القطعية، وهذا التفريق

1 عبد الله بن المعتز، البديع، ص53.

2 شروح التلخيص، ج4 ص369.

3 مواهب الفتاح، ج4 ص369.

4 مختصر السعد، ج4 ص369.

هو نفسه التفريق الذي أقرّه اللسانيون المعاصرون في محاولتهم تمييز الحجاج عن البرهان، ولذلك يمكننا أن نعتبر المذهب الكلامي مظهراً من مظاهر الحجاج، لأنّه ينبني على اللغة ويأتي مدعوماً بسياقه الذي قيل فيه، ولعلّ الدليل على ذلك أيضاً هو اصطلاح البلاغيين في تسمية هذه الظاهرة إذ تُنْسَبُ إلى علم الكلام "وهو علمٌ يقتدرُ معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه"[1]، ولعلّ التمثيل بالآية محلُّ نقاشٍ في ذلك إذ تبرز إحدى القضايا المتعلّقة بالعقائد أو التوحيد، ولذلك رأى الدسوقي أن يحدّد محلّ الظاهرة من جهة كونها جزءاً من فنّ البديع من ناحية، ومن جهة كونها تنبني على استلزامٍ منطقيٍّ من ناحية أخرى فقال: «واعلمْ أنّ إيراد الحجّة للمطلوب متعلّقٌ بأداء أصل المعنى، وكونها على طريقة أهل الكلام من المحسّنات المعنوية، لأنّ المحاورة لا تتوقّف على كونها على طريقتهم، ...، وحاصله أنّ المحسّن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس استثنائي أو اقتراني يكون بعد تسليم مقدّماته مستلزماً للمطلوب»[2]، ولتوضيح تحليل البلاغيين لهذه الظاهرة وتصنيفها في إطار مبدأ اللزوم، يمكن النظر إلى الآية السابقة الذكر مع تقديم الصورة القياسية التي اقترحها "شكري المبخوت" للآية وهي كالتالي[3]:

(6)- لو كان في السماوات والأرض آلهةٌ إلاّ الله لفسدتا

لكنّ السماوات والأرض لم تفسدا

فليس في السماوات والأرض آلهة إلاّ الله

وباختصارٍ أكثر تبسيطاً لوجود اللزوم في الآية يمكن أن نحدّد الملزوم بأنّه "تعدّد الآلهة في السماوات والأرض"، ونحدّد اللازم بأنّه "فساد السماوات والأرض"، مع الإشارة إلى دخول الرابط بينهما وهو على التوالي أداة الشرط "لو" التي تفيد الامتناع لامتناعٍ، ثمّ أداة الاستثناء "إلاّ"، ويمكننا تقديم صياغةٍ تتمثّل هذا اللزوم في الآية عبر الشكل التالي:

1 التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ج1 ص29.

2 حاشية الدسوقي، ج4 ص369.

3 شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص180، مع الإشارة إلى أنّنا نختلف معه في استعمال الأداة "إن" في مكان الأداة "لو" المستعملة في الآية.

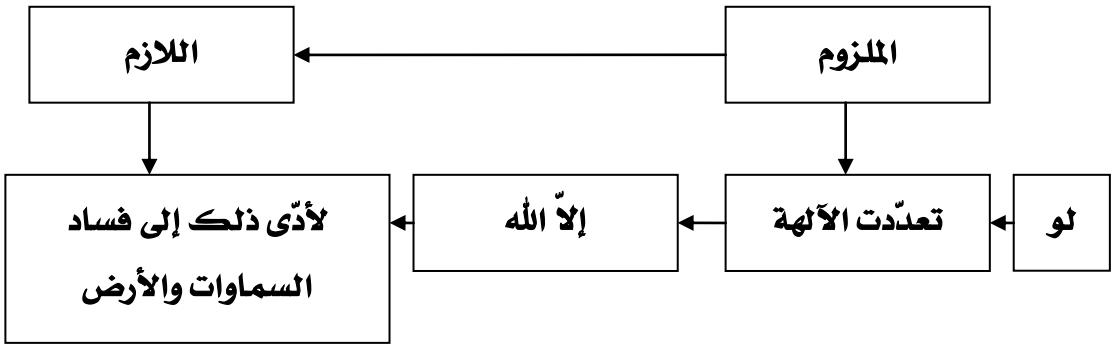

ثمّ إنّ السياق الذي جاءت فيه الآية هو سياقٌ حجاجيٌّ تدلّ عليه الآيات التي تقدّمتها والآيات التي أتت بعدها، وقد قدّم القزويني مثالاً آخر لبيان ورود هذا النوع من اللزوم في الخطاب البليغ وهو قول النابغة الذبياني:

(6)- حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمُبْلِغُكَ الوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

وَلَكِنَّنِي كُنْتُ امْرِأً لِيَ جَانِبٌ مِنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ أُحَكَّمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ

كَفِعْلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِ ذَلِكَ أَذْنَبُوا[1]

يقول ابن يعقوب المغربي في تحليل هذه الأبيات: «فكأنّه يقول: لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليَّ المنعمين عليّ كما لا تعاتب قوماً أحسنت إليهم فمدحوك، وهذه الحجّة إن قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل وهو المسمّى عند الفقهاء بالقياس الذي هو أن يحمل معلوم على معلومٍ لمساواته إيّاه في علّة الحكم، وتقريره هنا كما بيّنّا أنّه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطَب في حكمٍ هو نفي العتاب لمساواة الأوّل للثاني في علّة الحكم وهو كون المدح للإحسان، فإن أراد المصنّف بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال المتقرّر عند أهل النظر في الجملة كان المثال مطابقاً للمراد على هذا

1 الأبيات من الطويل، وردت في: ديوان النابغة الذبياني، ص72-73، و: الأصفهاني، الأغاني، ج11 ص5، 17، 28، و: العباسي، معاهد التنصيص، ج2 ص7.

الوجه»[1]، ويمكننا توضيح هذا التحليل عبر مبدأ اللزوم، إذ اللازم يظهر عبر المقارنة بين الوجهين أو الحكمين كما قرّره المغربي فاللازم هو المدح، والملزوم هو الإحسان، و"النابغة" يبرّر مدحه "لآل جفنة" بإحسانهم إليه، كما أنّ "النعمان بن المنذر" أحسن إلى قومٍ فمدحوه، ولذلك رأى "النابغة" أن ينفي العتاب والذنب عن نفسه بالمقارنة بين الحالتين، وقد حاول السعد التفتازاني إعطاء صورة القياس الاستثنائي للمثال فقال: «ويمكن ردّه إلى صورة قياس استثنائي: أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً، واللازم باطل فكذا الملزوم»[2]، ويمكننا تمثيل هذه الصورة في المخطّط التالي:

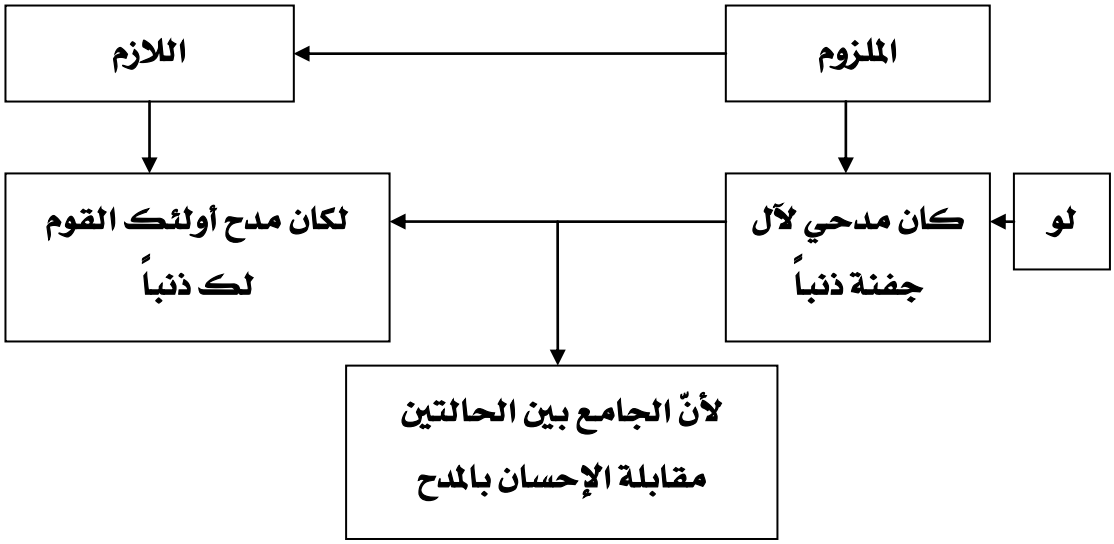

ويمكننا من ملاحظة تحليلات القزويني والشرّاح لظاهرة المذهب الكلامي أن نلخّص ملاحظاتنا في النقاط التالية:

- ينبني اللزوم في المذهب الكلامي على الخطاب اللغوي البليغ الذي يحمل أصل المعنى المراد، ولكنّه يأتي في صيغة الظاهرة الاستدلالية على طريقة أهل الكلام باعتباره محسّناً إضافياً لدى البلاغيين، وهو تصنيفٌ لا يحتاج إلى مبرّر إلاّ إذا أوّلنا عدّ البلاغيين له

1 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص372.

2 مختصر السعد، ج4 ص373.

ضمن البديع باعتباره ظاهرةً دلاليةً لم يمكنهم إدراجها ضمن المعاني أو البيان، إذ الظواهر في هذين العلمين ظواهر مضبوطةٌ في أغلبها بضابطٍ معيّنٍ أشرنا إليه في الفصل الثاني.

- تأخذ ظاهرة المذهب الكلامي صلة وثيقة بالحجاج باعتباره الخطاب الذي يحاول من خلاله المتكلّم إقناع المخاطَب بقضيةٍ أو رأيٍ مّا، وتظهر هذه الصلة الوثيقة عبر بناء المذهب الكلامي على ظاهرة الاستدلال الذي ينبني على مقدّماتٍ مشهورةٍ وغير يقينية، وهذه نقطةٌ يشترك الحجاج فيها مع المذهب الكلامي ألا وهي كونهما استدلالين لغويّين يختلفان عن الاستدلال البرهاني الذي ينبني على المقدّمات اليقينية.

- ربط القزويني والشرّاح من بعده بين المذهب الكلامي ونوعٍ معيّنٍ من القياس هو الاستثنائي أو الاقتراني، وهو ربطٌ أيضاً لا مسوّغ له من الناحية المنهجية إلاّ استدلالهم بالآية الكريمة، ذلك أنّه أمكن صرف أبيات "النابغة" عبر نوعٍ آخر من القياس هو التمثيل، والأجدر من الناحية المنهجية أن تفسّر الظاهرة بكونها مبنية على مبدأ اللزوم الذي يستلزم وجود ملزومٍ ولازمٍ، ويبقى استعمال الروابط مثل أدوات الشرط أو الاستثناء مرتبطاً بالصياغة البلاغية التي يقتضيها في الأغلب المقام التواصلي الذي يورد فيه الخطاب.

- اللافت للنظر في مبدأ اللزوم في المذهب الكلامي هو ظاهرة الإضمار عموماً التي تعني أن يكون الملزوم أو اللازم أو الرابط بينهما مضمراً وهي ظاهرةٌ تؤكّد الصلة الوثيقة للمذهب الكلامي بالخطاب اللغوي كما تؤكّد من ناحية أخرى البناء الاستدلالي للأقوال.

4.2: **الظواهر البيانية**:

أشرنا في موضع سابقٍ إلى تركيز القزويني في الكلام عن مفهوم اللزوم أثناء تعريفه لعلم البيان خصوصاً، مما يدلّ على تأثرّه بالجرجاني والسكاكي في ربطهما الظواهر البيانية أي المجاز والاستعارة والكناية بمبدأ اللزوم، يقول القزويني: «ثمّ اللفظُ المرادُ به لازمُ ما وُضِعَ له: إن قامت قرينةٌ على عدم إرادة ما وُضِعَ له فهو مجازٌ وإلاّ فهو كنايةٌ، ثمّ المجاز منه

الاستعارة، وهي ما تُبْتَنى على التشبيه»[1]، وقد علّق ابن يعقوب المغربي على النصّ بقوله: «وأراد باللازم هنا ما يلزم من وجود الشيء وجوده في الجملة ليدخل الجزء لأنّه لازمٌ للكلّ كما في دلالة التضمّن وغير الجزء وهو اللازم الخارج عن المعنى كما في دلالة الالتزام»[2]، وهو إدخالٌ لدلالة التضمّن في مفهوم اللزوم باعتبارها ناشئة عن عملية استدلالية، وسنحاول فيما يلي التطرّق لأكثر ظاهرتين تمثيلاً لمبدأ اللزوم عبر النظر في تعريفات القزويني وشرّاح تلخيصه لهما، وهما الاستعارة والكناية.

أولاً: الاستعارة:

عرّفها عبد القاهر الجرجاني بقوله: « اعلمْ أنّ الاستعارة في الجملة أن يكون للفظ أصلٌ في الوضع اللغوي وحروف تدلّ الشواهد على أنّه اختصّ به حين وضعَ، ثمّ يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل وينقله إليه نقلاً غير لازمٍ فيكون هناك كالعاريّة»[3]، وقد تلقّى السكاكي والقزويني هذا التعريف وصار الشائع لديهما ولمن بعدهما، ولكن الإضافة التي ميّزت عملهما هي ربطُهما بين الظاهرة في حدّ ذاتها وهي ظاهرةٌ لغويةٌ وبين مبدأ الاستدلال متمثّلاً في مبدأ اللزوم خصوصاً.

وإذا كان من المستقرّ اعتبار الاستعارة نوعاً من المجاز فإنّ من الأولى النظر في تعريفات القزويني والشرّاح للمجاز وربطه باللزوم ليتّضح محلّ الاستعارة، إذ يعرّف القزويني والشرّاحُ المجازَ بأنّه "اللفظ المراد به لازمُ ما وُضعَ له إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له"[4]، فشرط وجود القرينة ضروريٌّ في اعتبار اللفظ مجازاً وهو تصوّر تمّ نقله في تعريف المجاز حتّى عند المعاصرين، لكنّ اللافت للنظر في هذا التعريف هو تجاهل بنائه على عملية استدلالية يتمّ الانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم، ولذلك يمكننا الاستعانة بشرح ابن يعقوب المغربي لتوضيح هذا التصوّر إذ يقول: «"إن قامت قرينةٌ" أي إن وجدت ثَمَّ قرينةٌ دالّةٌ

1 القزويني، الإيضاح، ج3 ص283-287.

2 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص283-286.

3 عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص30.

4 القزويني، الإيضاح، ج3 ص283-286.

"على عدم إرادته" أي على أنّ المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ لم يُرَدْ بذلك اللفظ "فـ"ذلك اللفظ الذي أريد به اللازم دون الملزوم لصرف القرينة "مجازٌ" أي يسمّى مجازاً أخذاً من جاز يجوزُ من الشيء إلى الشيء، لأنّ ذلك اللفظ جعل مجازاً يُتَجَاوَزُ منه إلى ذلك اللازم، وذلك كقولك: "رأيت أسداً بيده سيفٌ" فقولك "بيده سيفٌ" قرينةٌ دالّةٌ على أنّ الأسد لم يُرَدْ به ما وضع له وإنّما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع، وظاهره أن المجاز يراد به اللازم دائماً»[1]، وفي هذا النصّ شرحٌ لكيفية بناء المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فالملزوم في المثال الذي ساقه المغربي هو "أسد بيده سيف" واللازم منه هو الشجاعة، والقرينة هي أداةٌ مساعِدَةٌ ليتبيّن المتلقّي أنّ المراد من المجاز هو اللازم فقط لا ملزومه، فليس المراد في المثال المذكور النظر إلى أسدٍ يحمل سيفاً بل المراد تشبيه شخصٍ حاملٍ للسيف بالأسد في صفة الشجاعة التي إذا أطلق لفظ الأسد فُهِمَت منه، وهنا تظهر فكرة الاستعارة إذ هي نوعٌ من المجاز علاقته المشابهة، لكنّ القزويني لم يُشِرْ في أثناء تعريفه للاستعارة إلى بنائها على مبدأ اللزوم، وهذا إذ يقول: «الضرب الثاني من المجاز الاستعارةُ وهي ما كانت علاقتُهُ تشبيه معناهُ بما وُضِعَ لَهُ وقد تقيّد بالتحقيقية لتحقّق معناها حسًّا أو عقلاً أي التي تتناول أمراً معلوماً يمكن أن ينصّ عليه ويشار إليه إشارة حسّية أو عقليةً فيقال أنّ اللفظ نقل من مسمّاه الأصلي فجعل اسماً له على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه»[2]، ويمكن تأويل عدم إشارة القزويني للزوم في تعريف الاستعارة بأنّه اكتفى في تعريف علم البيان عموماً بشرح مفهوم اللزوم وصلته بالظواهر البيانية، على أنّه يمكننا الإشارة إلى أهمّ ما استقرّ لدينا من نتائج سابقةٍ في ربط المجاز باللزوم ونضيف إليها بعض التعليقات للشرّاح التي تدعم ربط الاستعارة بمبدأ اللزوم، فالمجاز أيًّا كان نوعه مبنيٌّ على علاقة لزوم بين ملزومٍ ولازمٍ بغضّ النظر عن العلاقة بين الطرفين، ويمكننا توضيح ذلك عبر الأمثلة التالية المأخوذة من شروح التلخيص:

1 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص286.

2 القزويني، الإيضاح، ج4 ص45-48.

(7)- رَعَيْنَا الغيث

(8)- أَمْطَرَتِ السماءُ نبَاتاً

(9)- لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ لَـــهُ لِبَـــدٌ أَظْفَـــارُهُ لَـــمْ تُقَلَّـــمِ[1]

(10)- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [سورة البقرة، 16]

في العبارة (7) مجازٌ مرسلٌ علاقته السببية يمكن أن نعيّن الملزوم فيه بأنّه الغيث لكنّ لازمه المعنيّ بالبناء التركيبي هو النبات الناشئ عن الغيث ولذلك كان سببه، لأنّ الذي يُرْعَى هو النبات، ومن ملاحظة هذا النوع من المجاز نشير مبدئياً إلى وجود محذوفٍ أشبه ما يكون بالمضمر الذي يدلّ عليه اللفظ المصرّح به، ففي المجاز إذن المضمر دائماً هو اللازم لا غير، ومثل هذا المعنى نجده في المجاز المرسل في العبارة (8) إذ علاقته المسبَّبية والملزوم فيه النبات ولازمه المعنيّ هو الغيث، وبين هذين المثالين تظهر فكرة الإضمار التي أشرنا إليها، ويمكننا تمثيل هذا التحليل في الجدول التالي:

المثال	العلاقة	الملزوم	اللازم (المشار إليه بالإضمار)
(7)- رَعَيْنَا الغيث	**السببية**	**الغيث**	**النبات الناشئ عن الغيث**
(8)- أَمْطَرَتِ السماءُ نبَاتاً	**المسبَّبية**	**النبات**	**الغيث الذي كان سبباً في نشأة النبات**

وهذا التحليل وإن كان تحليلاً مبسّطاً إلاّ أنّه يشير إلى نتيجتين أساسيتين هما:

- بناء المجاز على علاقةٍ استدلالية تربط اللازم المضمر بالملزوم المذكور.

- بناء المجاز على وجود قرينةٍ دالّةٍ على ربط اللازم بالملزوم.

فإذا انتقلنا إلى العبارة (9) وجدنا أنفسنا أمام نوعٍ آخر من المجاز هو الاستعارة، وفي تحليل الاستعارة وقبل الكلام عن الملزوم واللازم فيها يمكننا الإشارة إلى نصّ القزويني في

1 البيت من الطويل، وهو من معلّقة زهير، ورد في: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى للأعلم الشنتمري، ص10، و: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، ص277، والعباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص173.

بيان نظام العلاقة الموجود فيها إذ يقول: «وكثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبّه به في المشبّه فيسمّى المشبّه به مستعاراً منه والمشبّه مستعاراً له، واللفظ مستعاراً»[1]، إذن فالعلاقة في الاستعارة مبنيةٌ على المشابهة حتّى استعيرَ لفظ المشبّه به ليكون في مكان المشبّه، على أنّ الميزة الأساسية للاستعارة هي إضمار لفظ المشبّه أو المستعار له بحيث لا يُذْكَرُ، ولذلك وضّح القزويني هذه الميزة في إجراء التفريق الأساسي بين التشبيه والاستعارة فقال: «وها هنا شيءٌ لابدّ من التنبيه عليه، وهو أنّه إذا أُجْرِيَ في الكلام لفظٌ دلّت القرينةُ على تشبيه شيءٍ بمعناه، فيكون ذلك على نوعين: أحدهما أن لا يكون المشبّه مذكوراً ولا مقدَّراً كقولك: "رَنَتْ لنا ظبيةٌ" وأنت تريد "امرأة"، و"لقيتُ أسداً" وأنت تريد "رجلاً شجاعاً" ولا خلاف في أنّ هذا ليس بتشبيه، وأنّ الاسم فيه الاستعارة»[2]، والمشبّه في العبارة (9) غير مذكورٍ ولكن في السياق اللغوي الذي ورد فيه البيت ما يشيرُ إليه، فالشاعر يريدُ أن يصف الممدوح بالشجاعة فصاغ الاستعارة وشبّهه بالأسد، وقامت القرينة دالّةً على وصف الممدوح فأتى بالوصفين الإضافيين وهما "شاكي السلاح" و"مقذّف"، يقول ابن يعقوب المغربي: «"لدى أسدٍ شاكي السلاح" أي تامّ السلاح وهو مأخوذ من الشوكة، ...، وفسّرت شوكة السلاح بتمامه لأنّ تمام السلاح معناه كونه أهلاً للإضرار به فيكون معنى تمامه شدّة حدّه وجودة أصله ونفوذه عند الاستعمال، ...، "مقذّف" اسم مفعول من قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين: أحدهما أنّه قُذف به في الحروب ورُمِيَ به فيها حتّى صار عارفاً بها فلا تهوله، ...، وثانيهما أنّه قذف في تلك الحروب بسبب اللحم الذي فيه الدالّ على قوّته وبسبب عقله الدالّ على أنّه أهلٌ لها فصار من جملة من له جسامةٌ بسببها قذف في الحروب ونبالةٌ بسببها يقوم لها»[3]، ومثل هذه العلاقة يمكن أن تفسّر بها العبارة (10) فالمشبّه المستعار له هو استبدال الحقّ بالباطل، والمشبّه به المستعار هو التجارة أو اشتراء الضلالة بالهدى، يقول السعد التفتازاني:

---

1 القزويني، الإيضاح، ج4 ص30-31.

2 نفس المصدر، ج4 ص49، وفي تكملة التقسيم يقول القزويني: «والثاني أن يكون المشبّه مذكوراً أو مقدّراً فاسم المشبّه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر كخبر كان وإنّ والمفعول الثاني لباب علمتُ والحال فالأصحّ أنّه يسمّى تشبيهاً وأنّ الاسم فيه لا يسمّى استعارةً»، ص49-50.

3 ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص48-49.

«استعيرَ الاشتراء للاستبدال والاختيار ثمّ فرّع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة»[1]، والقرينة كما علّق الدسوقي "على أنّ الاشتراء ليس مستعملاً في حقيقته استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة والهدى"[2]، فإذا أردنا تمثيل اللزوم الذي تقوم عليه الاستعارة في العبارتين (9) و(10) أمكننا أن نقترح التصوّر التالي:

المثال	العلاقة	الملزوم	اللازم
(9)- لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ	**المشابهة**	**أسد**	**شجاعة الممدوح بقرينة "شاكي السلاح" و"مقذّف"**
(10)- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾	**المشابهة**	**اشتراء الضلالة بالهدى**	**استبدال الحقّ بالباطل بقرينة "عدم الربح في التجارة"**

ونستطيع اعتماداً على هذا التصوّر أن نقرّ بأنّ مبدأ اللزوم في الاستعارة ينبني على التصريح بالملزوم وإضمار لازمه، غير أنّ القزويني فصّل تفصيلاتٍ دقيقةً في الاستعارة اختلف فيها أحياناً مع السكاكي، وتخوض هذه التفصيلات في مجملها في بنية الاستعارة من حيث الأنواع الممكنة لها، وهو إذ لم يأتِ بالجديد في هذه التفصيلات جرّاء اعتماده على آراء النقّاد والبلاغيين المتقدّمين في بيانها وخصوصاً آراء عبد القاهر الجرجاني، غير أنّ المهمّ لدينا من تلك التفصيلات ما كان متعلّقاً بمبدأ اللزوم أي العملية الاستدلالية، ففي تقسيمه لأنواع الاستعارة تطرّق إلى تقسيمها باعتبار الجامع بين المستعار له والمستعار أو بين المشبّه والمشبّه به، فقال: «وتنقسم باعتبار الجامع أيضاً إلى عامّية وخاصّية، فالعامّية المبتذلة لظهور الجامع فيها كقولك

1 السعد التفتازاني، مختصر السعد، ج4 ص130-131.

2 حاشية الدسوقي، ج4 ص130.

"رأيت أسداً" و"وَرِدْتُ بَحْراً"، والخاصّية الغريبة التي لا يظفر بها إلاّ من ارتفع عن طبقة العامّة»[1]، والتساؤل الذي يطرحه علينا هذا التقسيم هو: هل يمكن أن يكون إشارةً من القزويني إلى قضية الوسائط في العملية الاستدلالية التي تربط بين اللازم والملزوم؟، قد يبدو ذلك واضحاً من خلال معاينة تحليل القزويني والشرّاح لبعض الأمثلة، فالاستعارةُ الغريبةُ هي التي يكون فيها التشبيه بعيدَ المنال في إدراكه، ولا يأتي ذلك الإدراك إلا بعد تفهّم العلاقة الرابطة بين المشبّه والمشبّه به، وهذا في نظرنا ما يستدعي مفهوم الوسيط إذ هو ما يجمع بينهما، وبناءً على هذا المفهوم وإن لم يصرّح القزويني وشرّاح تلخيصه بذلك، أسندوا غرابة الاستعارة إلى الشبه بين الطرفين، يقول ابن يعقوب المغربي: «وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيهاً في وجهه غرابةٌ من ذاته لكون الانتقال من المشبّه به بعد استحضار المشبّه ليس ممكناً من كلّ أحدٍ لخفاء الجامع بينهما بحيث لا يدركه إلاّ المتّسعُ في الدقائقِ والمداركِ المحيطُ علماً بما لا يمكن لكلّ أحدٍ وهذا مرادُ من قال بأن يكون تشبيهاً فيه غرابةٌ»[2]، ومستندُ القزويني والشرّاح في هذا المفهوم إلى عبد القاهر الذي قدّم مثالاً على غرابة الاستعارة في قول الشاعر "يصف الفرس بأنّه مؤدّبٌ أدباً كأنّه يعلم به ما يرادُ منه، حتّى إنّه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه كالمنتظر لربّه لا يبرح عن ذلك المكان كما يريد راكبه"[3]:

(11)- وَإِذَا احْتَبَى قَرَبُوسُهُ بِعِنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ[4]

"شبّه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدًّا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدًّا إلى جانبي ظهره، ثمّ استعار الاحتباء وهو جمع الرجل ظهره وساقيه بثوبٍ أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبةً لغرابة الشبه"[5]، فالمشبّه به المستعار هنا هو الاحتباء، والمشبّه المستعار له هو إلقاء

1 القزويني، الإيضاح، ج4 ص85-86.

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص86.

3 ينظر: المغربي، نفس المصدر، ج4 ص86.

4 البيت من الكامل، نسبه عبد القاهر الجرجاني إلى يزيد بن مسلمة بن عبد الملك: دلائل الإعجاز، ص75، و: شروح التلخيص، ج4 ص87، والعباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص180.

5 مختصر السعد، ج4 ص87-88.

العنان على قربوس السرج، ولا يخفى ما في هذه الاستعارة من الغرابة، غير أنّ الوسيط الجامع أو وجه الشبه الذي استعمله الشاعر والذي تظهر منه الغرابة هو الهيئة في حدّ ذاتها بين الاحتباء من جهةٍ، وبين العنان على السرج من جهة أخرى، ومثيلُ هذه الاستعارة المبنية على الغرابة أيضاً في إدراك الوسيط الجامع بين المستعار له والمستعار، أي بين الملزوم واللازم على الترتيب، قولُ الشاعر:

(12)- أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ[1]

إذ يذهب القزويني وشرّاح التلخيص استناداً لرأي عبد القاهر أيضاً إلى أنّ الاستعارة في البيت عامّية وإنّما حصلت الغرابة فيها من وجهٍ آخر هو نسبة الفعل "سالت" إلى "الأباطح"، يقول القزويني معلّقاً على البيت: «أراد أنّها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة، وكانت سرعةً في لين وسلاسة حتّى كأنّها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرتْ بها، ...، وهذا شبهٌ معروفٌ ظاهرٌ، ولكنّ حسن التصرّف فيه أفاد اللطف والغرابة وذلك أن أسند الفعل إلى الأباطح والشعاب، دون المطيّ وأعناقها»[2].

ثمّ من أنواع الاستعارة أيضاً الاستعارة المكنية، وهي كما يعرّفها القزويني: «قَدْ يُضمرُ التشبيه في النفس فلا يُصَرَّحُ بشيءٍ من أركانه سوى لفظ المشبّه، ويُدَلُّ عليه بأن يُثبت للمشبّه أمرٌ مختصٌّ بالمشبّه به من غير أن يكون هناك أمرٌ ثابتٌ حسًّا أو عقلاً أجري عليه اسم ذلك الأمر فيسمّى التشبيه استعارةً بالكناية أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبّه استعارةً تخييلية»[3]، وبالرغم من وجود اختلافٍ بين السكاكي والقزويني في تعريف هذا النوع من الاستعارة (وهو اختلافٌ اصطلاحي في أغلبه)، إلاّ أنّ الظاهر من تحليل الشرّاح لها هو

1 البيت من الطويل، ينسب لكثيّر عزّة في ديوانه، ص525، ونسب إلى يزيد بن الطثرية في: شعر يزيد بن الطثرية، تحقيق: حاتم الضامن، مطبعة أسعد، بغداد، 1973، ص64، وورد في: دلائل الإعجاز، ص74، و: شروح التلخيص، ج4 ص89، والعباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص181.

2 القزويني، الإيضاح، ج4 ص89-90.

3 نفس المصدر، ج4 ص151-153.

اعتمادهم على مفهوم اللزوم، ويظهر ذلك عبر تحليلهم للمثال الذي ساقه القزويني وهو قول أبي ذؤيب الهذلي:

(13)- وَإِذَا الـمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْـفَارَهَا ألْفَيْـتَ كُـلَّ تَمِيـمَةٍ لاَ تَنْفَـعُ[1]

فقد شبّه المنيّة أي الموت بالأسد في أخذ النفوس فأثبت لها أظفاراً، ومن هذا الوجه دخل اللزوم إذ الأظفار القائمة بفعل القتل لا تثبت إلا للأسد، فكنّى الشاعر عن المشبّه به بأحد لوازمه أو خواصّه كما عبّر الشرّاح، وجعلها للمنيّة، فعلاقة المشابهة مضمرةٌ ولا تتأتّى معرفة المشبّه به إلاّ بعملية استدلالية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، يقول ابن يعقوب المغربي: «إيجاد الاستعارة بالكناية بأن يكون ثَمَّ لفظٌ قصد استعارته بعد المبالغة في التشبيه، ولكن لا يصرّح بذلك اللفظ بل بذكرِ رديفه الدالّ عليه الملازِم له لينتقل منه إلى ذلك المستعار على قاعدة الكناية في أن يُنتقَل من اللازم المساوي إلى الملزوم، فقولنا "أظفار المنية نشبت بفلان" يُقصَد بالأظفار فيه أن تكون كنايةً عن السبع المقصود استعارته للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صحّ أنّا لم نصرّح بالمستعار المقصود الذي هو السبع بل كنّينا عنه ونبّهنا عليه برديفه لينتقل منه إلى المقصود استعارته فيتحقّق بهذا الاعتبار هنا مستعارٌ منه وهو حقيقة الأسد الذي هو الحيوان المفترس، والمستعار له وهو المنية، واللفظ المستعار وهو لفظ السبع الذي لم يصرّح به ولكن كنّينا عنه برديفه»[2]، وفي هذا النصّ الذي أتى به المغربي في سياق مناقشة الإشكالية الاصطلاحية بين السكاكي والقزويني، يظهر لنا الاعتماد على مبدأ اللزوم في تحليل الاستعارة بالكناية، إذ المشبّه به المضمر هو الملزوم ولازمه المذكور أي الأظفار هو ما دلّ على علاقة المشابهة عامّةً، ويحقّ لنا القول ههنا أنّ مبدأ اللزوم في الاستعارة هو استلزامٌ بين الملزوم واللازم، أي هي علاقة استدلالية متبادَلةٌ، وبمثل هذا التصوّر أيضاً أورد القزويني مثالاً آخر هو قول الشاعر:

1 البيت من الكامل، ورد في: ديوان الهذليين، القسم الأول، ص3، و: شروح التلخيص، ج4 ص154، وعبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص193.

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص158.

(14)- وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا فَلِسَـانُ حَـالِي بِالشِّـكَايَةِ أَنْـطَقُ[1]

ومحلّ الاستعارة في الشطر الثاني من البيت، إذ يتضمّن الشطر الأول أداة الشرط وجملة الشرط، أمّا الجواب فهو محذوف وتقديره كما قال المغربي: "أي فلا يكون لسان مقالي أقوى في النطق من لسان حالي، فحذف هذا الجواب وأقام مقامه لازمه، وهو قوله فلسان حالي بالشكاية أنطق"[2]، ويمكننا تلخيصاً لهذا التصوّر الاعتماد على الجدول التالي:

المثال	العلاقة	المشبّه	المشبّه به (الملزوم)	اللازم
(13)- وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا	**المشابهة**	**المنية**	**السبع (مضمر)**	**الأظفار**
(14)- فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ	**المشابهة**	**الحال**	**المتكلّم المعبّر (مضمر)**	**اللسان**

وإلى هذه النقطة من بحثنا يتأكّد لدينا بناء الاستعارة في جانبٍ أساسيٍّ منها على الإضمار، قد يكون المضمر منها هو المشبّه وقد يكون المشبّهَ به، على فرقٍ دقيقٍ في العملية الاستدلالية الناشئة بين اللازم والملزوم، فقد يكون أحياناً اللازم هو المشبّه، وقد يكون اللازم في الطرف الآخر من العلاقة أي المشبّه به أو ما في معناه كما في الاستعارة المكنية، ويمكننا اعتماداً على هذا التصوّر الاستدلالي لبناء الاستعارة وإمكانية تحليلها أن ننظر فيما

1 البيت من الطويل، لأبي النصر محمد بن عبد الجبار العتبي كما ورد في: الثعالبي، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1983/1403، ج4 ص466، و: شروح التلخيص، ج4 ص155، وعبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص195.

2 ينظر: المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص155، وفي حاشية الدسوقي ما يشير إلى توجيه آخر لمعنى البيت فهو ليس من المدح في شيء، إذ يقول: «أي فلسان حالي ناطقٌ بالشكاية من لسان مقالي حيث يعجز عن أداء حق شكرك فهو كلام موجّه، كذا قيل، لكنّ البيت الأوّل يبعد هذا الاحتمال الثاني»، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ج4 ص155، والبيت الأول كما في يتيمة الدهر:

لاَ تَحْسِبَنَّ هَشَاشَتِي لَكَ عَنْ رِضًى فَـوَحَقِّ فَضْـلِكَ إِنَّنِـي أَتَـمَلَّقُ

ذهب إليه التداوليون المعاصرون من خصائص للاستعارة وهي الخصائص التي لخّصها كلّ من "موشلير وروبول" في مجمل النقاط التالية[1]:

أ- لا تكشف الاستعارات عن خصوصية لغوية، فهي ليست دائماً مختلّةً لغوياً.

ب- لا تكشف الاستعارات عن خصوصية منطقية فهي ليست دائماً كاذبة.

ج- لا يرجع معنى استعارة ما إلى معنى التشبيه الموافق لها.

د- لا تلتبس العملية التأويلية للاستعارة بالعملية التأويلية للتشبيه الموافق لها.

هـ- لا تطابق مقاصد المتكلّم باستعارةٍ مَّا مقاصدَ المتكلّم بتشبيه مّا، لا سيما أنّ المتكلّم بالاستعارة غير ملتزمٍ بوجود خاصّية مشتركة بين الأشياء المعنية.

و- إنّ تأثيرات استعارة مّا تأثيراتٌ غير قارّةٍ أي يمكن أن تتغيّر من مخاطب على آخر ويكون ذلك أصدق كلّما كانت الاستعارة أبدع.

ز- يمكن أن تكون تأثيرات الاستعارة قضويّة بل هي كذلك غالباً.

ح- لا يمكن أن نصوغ للاستعارة قولاً شارحاً.

ط- تستعمل الاستعارة في حالاتٍ لا يمكن فيها لأيّ قولٍ آخر أن تكون له نفس التأثيرات.

فإذا كان صاحبا نظرية الملاءمة "سبربر وويلسون" قد حاولا مراجعة هذه الخصائص ونقضها بالاعتماد على مبدأ الملاءمة في الأصل[2]، فإنّ مراجعةً فيما استقرّ لدى البلاغيين العرب من مبادئ في بحث الاستعارة وبنائها يجعلنا نقرّ بالنقاط التالية:

أ- بناء الاستعارة على المجاز والتشبيه في تصوّر البلاغيين العرب يحدّد لدينا خصوصيّتها اللغوية، وقد عبّر القزويني وشرّاح تلخيصه عن هذه الخصوصية من خلال بحثهم في الفرق الدقيق بين المجاز اللغوي من جهة وبين الحقيقة والمجاز العقلي من جهة أخرى،

---

1 آن روبول وجاك موشلير، القاموس الموسوعي للتداولية، ص447، وينظر:
Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, p 386.

2 نفس المرجع، ص452.

فالاستعارة تركيبٌ لغويٌّ مجازيٌّ ناشئٌ عن علاقة المشابهة، وإذا كان الفرق بين المجاز والحقيقة ظاهراً، فإنّ اعتبار الاستعارة مجازاً لغوياً يتأتّى من "كونها موضوعةً للمشبّه به لا للمشبّه ولا لأمرٍ أعمّ منهما، كالأسد فإنّه موضوعٌ للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا للشجاع مطلقاً، لأنّه لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وأيضاً لو كان موضوعاً للشجاع مطلقاً لكان وصفاً لا اسم جنسٍ"[1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتأكّد الخاصّية اللغوية التي تتميّز بها الاستعارة أيضاً من جهةِ حذف أحد طرفي التشبيه إمّا المشبّه أو المشبّه به، مع حذف الأداة الدالّة على التشبيه كذلك.

ب- تظهر الخاصّية المنطقية للاستعارة من كونها مبنية على مخالفة الكذب (والكذب هنا في الاعتبار المعاصر هو الخطأ)، وقد ناقش القزويني وشرّاح التلخيص هذه الخاصّية المنطقية، فقال المغربي مثلاً: «يفارق كلامُ الاستعارةِ الكلامَ الذي هو كذبٌ بوجهين: أحدهما أنّ الاستعارة في الكلام مبنية كما تقدّم على التأويل أي تأويل دخول المشبّه في جنس المشبّه به، ثمّ أطلق لفظ المشبّه به على المشبّه، والكذب أبقي فيه اللفظ على أصله لعدم التأويل فكان فاسداً لعدم مطابقته، وثانيهما أنّ الاستعارة لابدّ فيها كسائر المجازات من نصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر الذي هو الأصل، والكذب لا تنصب فيه القرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل إن عرف المتكلّم عدم مطابقته وقصد إظهار صحة الباطل فهو مجتهد في ترويج ظاهر الكلام أي تسويغ صحّته عند السامع، وإن لم يقصد واعتقد الصحّة فهو أبعدُ من نصب القرينة»[2].

ج- الاستعارة عند البلاغيين هي فرعٌ من التشبيه، ويظهر ذلك عبر بنائها عليه، وعبر علاقة التمييز التي أشرنا إليها سابقاً بين الاستعارة والتشبيه من خلال نصّ القزويني أعلاه: «إذا أُجْرِيَ في الكلام لفظٌ دلّت القرينةُ على تشبيه شيءٍ بمعناه، فيكون ذلك على نوعين:

1 ينظر: القزويني، الإيضاح، ج4 ص56.

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص68-69.

أحدهما أن لا يكون المشبّه مذكوراً ولا مقدَّراً كقولك: "رَنَتْ لنا ظبيةٌ" وأنت تريد "امرأة"، و"لقيتُ أسداً" وأنت تريد "رجلاً شجاعاً" ولا خلاف في أنّ هذا ليس بتشبيه، وأنّ الاسم فيه الاستعارة»[1]، ويمكننا بناءً على هذه العلاقة أن ننظر في الخاصّية التالية.

د- تستند العملية التأويلية للاستعارة كما رأينا أعلاه إلى ضرورة بناء عملية تأويلية لعلاقة المشابهة التي تجمع بين طرفيها، ويظهر ذلك بشكلٍ أكثر دقّةً من خلال العملية الاستدلالية التي تتبني عليها الاستعارة، فطرفاها الأساسيان هما إمّا لازم أو ملزومٌ، وهما إمّا مشبّه أو مشبّه به حسب نوع الاستعارة، ولذلك إذا أردنا معرفة معنى الاستعارة أوجب علينا ذلك معرفة الطرف المصرّح به والانتقال لزومياً إلى الطرف المضمر لوجود وجه شبهٍ بينهما، وقد واجه التداوليون إشكاليةً في هذه الخاصّية لاحظنا أنّ البلاغيين العرب قد تجاوزوها، يقول "روبول وموشلير" مثلاً: «القول بأنّ العمليات التأويلية للاستعارة والتشبيه متكافئة، ولو جزئياً، يعني أنّ تأويل الاستعارة يستوجب فحص الشيئين الَّذَيْن عُقِدَت بينهما علاقة المشابهة والبحث عن الخاصّية أو الخاصّيات المشتركة بينهما بغاية تحديد ما كان في ذهن المتكلّم حين أنتج القولَ»[2]، ومنشأ الإشكالية التي مرّ بها التداوليون هي تفريقهم بين المعنى الحرفي (الحقيقة في اصطلاح البلاغيين) والمعنى المجازي أو "اللاحرفي"، ولذلك يرون أنّ التشبيه مثل الاستعارة مجازي أو "لاحرفي"، وهو تصوّر انتقده البلاغيون، كما أنّ تجاوز القزويني والشرّاح لهذه الخاصّية المتعلّقة بتأويل المشابهة والاستعارة القائمة عليها يظهر من خلال اشتراطهم في الاستعارة بناءها على مشابهةٍ ممكنة، وتبقى عمليّة المتأوّل رهينة قدرته المعرفية والموسوعية، وللتمثيل على هذا الانتباه من البلاغيين ننظر في نصّ القزويني الذي أتى به في سياق التعريف بالاستعارة، إذ يقول: «ومن لطيف هذا الضرب ما يقع التشبيه فيه من الحركات، كقول أبي دلامة يصف بغلته:

1 نفس المصدر، ج4 ص49، وفي تكملة التقسيم يقول القزويني: «والثاني أن يكون المشبّه مذكوراً أو مقدّراً فاسم المشبّه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر كخبر كان وإنّ والمفعول الثاني لباب علمتُ والحال فالأصحّ أنّه يسمّى تشبيهاً وأنّ الاسم فيه لا يسمّى استعارةً»، ص49-50.

2 آن روبول وجاك موشلير، القاموس الموسوعي للتداولية، ص445.

(15)- أَرَى الشَّـهْبَاءَ تَعْجِـنُ إِذْ غَـدَوْنَا بِرِجْلَيْـــهَا، وَتَخْـــبِزُ بِاليَدَيْـــنِ[1]

شبّه حركة رجليها حيث لم تثبتا على موضع تعتمد بهما عليه وهَوَتَا ذاهبتين نحو يديها بحركة يدي العاجن، فإنّهما لا تثبتان في موضع، بل تزِلاَّنِ إلى قُدَّام، لرخاوة العجين، وشبّه حركة يديْها بحركة يد الخابز فإنّه يثني يده نحو بطنه، ويُحدث فيها ضرباً من التقويس، كما تجد في يد الدابّة إذا اضطربت في سيرها، ولم تَقْوَ على ضبط يديها، وأن ترمي بها إلى قدّام، وأن تشدّ اعتمادها حتّى تثبت في الموضع الذي تقع عليه فلا تزول عنه ولا تتثني»[2]، فلا شكّ أنّ الاستعارة التي أتى بها الشاعر ناشئة عن وجهِ شبهٍ دقيقٍ هو الذي شرحه القزويني وهو متعلّق بنظام الحركة المتشابه بين مشي البغلة من جهة وعجن العاجن وخبز الخابز من جهة أخرى.

هـ- بخصوص مقاصد المتكلّم في استعماله الاستعارة حدّد البلاغيون رابطاً دقيقاً بينها وبين علاقة المشابهة التي تتبني عليها إذ ترجع المقاصد الأساسية في الاستعارة إلى "المبالغة في التشبيه"[3].

و- تأثيرات الاستعارة متغايرةٌ كما أقرّ بذلك التداوليون، أكّد ذلك البلاغيون من خلال قضية مهمّة هي تقسيمهم لها مثلاً باعتبار الجامع إلى عامّية مبتذلة، وخاصّية غريبةٍ، لكن قد تبقى الخاصّية السابقة (هـ) الأكثر تعلّقاً بالجانب التداولي.

ز- تؤكّد العملية الاستدلالية الناشئة عن اللزوم في الاستعارة إمكانية أن تكون تأثيراتها قضويّة، هذا قد حدّدت الخاصّية (هـ) المقصد الأساسي من استعمال الاستعارة وهو في الوقت نفسه تأثيرها.

ح- يتجلّى القول الشارح للاستعارة في أساسها اللغوي أي في علاقة المشابهة الممكنة لجامع يجمع بين طرفيها، وعلى هذا فلا إشكال في إيجاد تأويلٍ لها، خصوصاً أنّنا سجّلنا في الخاصية (ب) المتعلّقة بالخاصية المنطقية للاستعارة بناء صدقها على تأويلها مع وجود القرينة.

---

1 البيت من الوافر وقد ورد في: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص382.

2 القزويني، الإيضاح، ج4 ص48. وأغلب هذا الشرح من كلام عبد القاهر في أسرار البلاغة.

3 نفس المصدر والصفحة.

ط- تظهر هذه الخاصية ميزةَ الاستعارة التي تتفضّل بها عن الظواهر البيانية الأخرى، وإذا كانت الخاصّية (هـ) قد حدّدت لدينا الغرض من الاستعارة بأنّها المبالغة في التشبيه، فإنّ القزويني والشرّاح أبرزوا أيضاً فائدة استعمال الاستعارة عدا المبالغة وهي في مثل الإتيان في دعوى الشيء ببيّنة أو دليل أي بما يقاربها من القيمة الحجاجية، يقول المغربي مثلاً: «وأمّا الاستعارة ففيها أيضاً الانتقال، فإذا قلت "رأيت أسداً في الحمام" فأوّل ما يخطر معنى الأسدية الحقيقية والقرينة تصرف عن إرادته، فيطلب الذهن المراد للقرينة الصارفة عن الأصل فيفهم بمعونة اللزوم، وذلك المفهوم هو الشجاع الذي هو لازمه، فيتقرّر في الذهن لكونه بعد الطلب، ولكون الملزوم من شأنه أن يشعر به، والقرينة أوضحته بواسطة اللزوم، وقد عرفت أنّ المراد باللزوم هنا ما يصحّ معه الانتقال ولو بعُرْفٍ أو قرينةٍ خارجة، فكأنّه ثُبُتَ مرّتين كالدعوى مع الدليل»[1].

هذه مجمل الخصائص التي ناقشها التداوليون المعاصرون حاولنا من خلال ما سبق أن نبرز آراء البلاغيين بموازاتها، مع التركيز على بناء الاستعارة على علاقة استدلالية ناشئة عن مبدأ اللزوم، وفيما يلي ننتقل للبحث في الظاهرة البيانية الأخرى المبنية على اللزوم أيضاً وهي الكناية.

ثانياً: الكناية:

في مبحث الكناية يظهر استعمال القزويني وشرّاح التلخيص لمبدأ اللزوم اصطلاحاً ومفهوماً أكثر وضوحاً من استعمالهم له في الاستعارة، ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال تعريفهم لها، يقول القزويني: «الكناية لفظٌ أُرِيدَ به لازمُ معناه مع جواز إرادة معناه حينئذٍ»[2]، فالكناية بهذا التعريف ناشئةٌ عن عملية استدلالية لزومية يرى القزويني أنّ الانتقال فيها يكون من الملزوم إلى اللازم استناداً إلى أنّه "لا دلالة للاّزم من حيث أنّه

1 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص277.

2 الإيضاح، ج4 ص237.

لازمٌ على الملزوم"[1]، وعلى هذا ينشأ الفرق بين المجاز والكناية من جهة أنّ المعنى في المجاز هو اللازم فقط، بينما المعنى في الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم معاً، وهو فرقٌ دقيقٌ بحاجة إلى تفصيلٍ، إذ تطرح علينا قضيّة القصد من الكلام البحث عن المراد في الكناية، بما أنّ المراد في المجاز هو اللازم قطعاً، وقد طرح بعض الشرّاح القضيّة من هذا الوجه فقال: «ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم معاً من حيث ذاتهما أيضاً، ولو كان القصد الأصلي فيها إلى اللازم»[2]، ويقول أيضاً: «وقد تبيّن أنّ الكناية والمجاز يشتركان في إرادة اللازم ويفترقان من جهة أنّ الكناية لا تصحبها قرينةٌ مانعةٌ من إرادة المعنى الأصلي بل يبقى معها جواز إرادة المعنى الأصلي والمجاز لابدّ أن تصحبه قرينةٌ مانعةٌ من إرادة المعنى الأصلي»[3]، وليست النظرة إلى الدلالة المقصودة إلاّ خلاصة نظر المؤوّل كما أنّ هذه الملاحظة قد تتيح لنا فتح الباب للبحث فيما ينشأ من الدلالات من مبدأ اللزوم من وجهة نظرٍ معاصرةٍ.

ويطرح القزويني وشرّاح التلخيص تبعاً لرأي السكاكي تصنيفاً خاصًّا بالكناية ناشئ عن المراد منها، فهي ثلاثةُ أقسام:

1- كنايةٌ المطلوب بها غير صفة ولا نسبة[4]، والظاهر أنّ المقصود هو الموصوف، لكنّ القزويني استعمل النفي تبعاً للصياغة المنطقية للتعريفات، فالمنفيان هما نوعا الكناية المتبقيان، وقسّم القزويني هذا القسم إلى نوعين: ما يرادُ به معنى واحدٌ، وما يرادُ به أكثر من معنى واحد، وهذا تابعٌ للعملية الاستدلالية، ففي حال المعنى الواحد يكون الانتقال من ملزوم واحدٍ إلى لازم واحدٍ مباشرةً، ومنه قول الشاعر:

1 السعد التفتازاني، مختصر السعد، ج3 ص287. وهو فرقٌ دقيقٌ في الرأي بين السكاكي والقزويني، ينظر: شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص151-152.

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج3 ص289.

3 نفس المصدر، ج4 ص238.

4 شروح التلخيص، ج4 ص247.

(16)- الضَّـارِبِينَ بِكُـلِّ أَبْـيَضَ مِخْـذَمِ وَالطَّـــاعِنِينَ مَجَـــامِعَ الأَضْـــغَانِ[1]

فالكنايـة هنـا هـي قولـه "مجـامع الأضـغان" كنّـى بهـا عـن القلـوب، يقـول المغربـي: « والمجامع جمع مجمع اسم مكان من الجمع، والأضغان جمع ضغن وهو الحقد، فمجامع الأضغان كناية عن القلوب، فكأنّه يقول: والطاعنين قلوب الأقران لإجهاز نفوسهم بسرعة، وهو أعني المجامع معنى واحد، إذ ليس أجناساً ملتئمةً وإن كان لفظه جمعاً، وذلك المعنى صفة معنوية مختصّة بالقلوب لأنّ مدلولها كون الشيء محلاًّ تجتمع فيه الأضغان ولا شكّ أنّ هذا المعنى مختصٌّ بالقلوب إذ لا تجتمع الأضغان في غيرها»[2]، وأمّا النوع الثاني فهو أن يكون هناك أكثر من معنى أي أكثر من ملزوم تقود مجتمعة إلى لازمٍ واحد، ويضرب القزويني هنا مثالاً هو:

(17)- حَيٌّ مُستوي القامة عريض الأظفار.

فهذه كنايةٌ عن الإنسان ويرى الشرّاح أنّ هذه الكناية تجمع بين معانٍ يمكن أن تكون كلّ واحدةٍ منها منطبقةً على غير الإنسان، فلمّا اجتمعت دلّت على الإنسان، إذن فهي "خاصّة مركّبة" كما أشار إليها السعد التفتازاني[3]، ويشترط القزويني في هذين النوعين من الكناية عن الموصوف أن تكون مختصّةً بالمكنى عنه لا تتعدّاه، ويفسّر الدسوقي هذا الشرط بأنّه عامّ لأنّه متعلّق بمبدأ اللزوم عموماً، يقول: «أي أن يكون المعنى الواحد المكنى به مختصًّا بالمكنى عنه، وأن يكون مجموع المعاني المكنى بها مختصًّا بالمكنى عنه، وهذا الشرط لا يختصّ بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى، بل كلّ كناية كذلك»[4].

1 البيت من الكامل وهو لعمرو بن معديكرب، وقد ورد في: ديوانه، ص174، وشروح التلخيص، ج4 ص248، وعبد الرحيم العباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص195.

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص248-249.

3 مختصر السعد، ج4 ص249.

4 حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ج4 ص250.

2- كنايةٌ المطلوب بها صفة: ويرى القزويني والشرّاح أنّها نوعان: قريبة وهي "ما يُنْتَقَلُ منها إلى المطلوب بها بلا واسطة"[1]، أي ألا تكون هناك واسطة بين اللازم والملزوم، والعجيب أن نجد القزويني يقسّم هذا النوع الأول إلى واضحة وخفيّةٍ كذلك، ويضرب المثال على الواضحة بقولنا كنايةً عن طول القامة:

(18)- فلانٌ طويلٌ نجادُه[2].

يقول المغربي: «ولا شكّ أنّ طول النجاد اشتهر استعماله عُرْفاً في طول القامة ففهم منه اللزوم بلا تكلّف، إذ لا يتعلّق بالإنسان من النجاد إلاّ مقداره وليس بينه وبينه واسطةٌ فكانت واضحةً قريبةً، وكانت كنايةً عن صفةٍ لأنّ النسبة هنا مصرّح بها وإنّما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فكان كنايةً مطلوباً بها صفة»[3]، ويؤكّد هذا النصّ في رأينا بناء العملية الاستدلالية اللزومية على أساس المعرفة اللغوية الوضعية أو الاستعمالية وقد ترتقي أحياناً إلى المعرفة الموسوعية لدى المخاطَب، ولذلك يمكن تفسير الوضوح بسهولة الانتقال من الملزوم إلى لازمه بناءً على هذه المعرفة، يقول المغربي في شرح تسميتها بالواضحة: «واضحةٌ لكون المعنى المنتقل إليه يسهل إدراكه بعد إدراك المنتقل منه لكونه لازماً بيِّنًا بحسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته»[4]، وأمّا الخفية من القريبة ففي مثل قولنا:

(19)- فلانٌ عريضُ القَفَا

وهذا كنايةٌ عن الأبله "فإنّ عرض القفا وعظم الرأس إذا أفرط، فيما يقالُ، دليلُ الغباوة"[5]، ويقدّم السعد التفتازاني هنا ملاحظةً دقيقةً حول ضرب هذا المثال للكناية القريبة الخفية ويبيّن فيه اختلافها عن الكناية البعيدة: «فإنّ عرض القفا وعظم الرأس ممّا يستدلّ به على البلاهة، فهو ملزومٌ لها بحسب الاعتقاد، لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوعُ خفاءٍ لا يطّلع عليه كلّ

1 القزويني، الإيضاح، ج4 ص252.
2 نفس المصدر والصفحة.
3 مواهب الفتاح، ج4 ص252.
4 نفس المصدر والصفحة.
5 القزويني، الإيضاح، ج4 ص255.

أحد، وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتّى تكون بعيدة»[1]، إذن فالأمر في هذا النوع من الكناية يحتاج إلى معرفةٍ متداولةٍ بين المتخاطبين حتّى تحصل الفائدة التي فضّل فيها المتكلّم الإضمار على التصريح قد يكون ذلك لسببٍ من الأسباب التي تحيط بالمقام التواصلي.

وأمّا النوع الثاني من الكناية عن الصفة فهي الكناية البعيدة وهي الكناية التي تحتاج إلى وسائط بين الملزوم واللازم في معرفتها، ويضرب القزويني والشرّاح لها المثال:

(20)- فلانٌ كثيرُ الرماد

«كنايةً عن المضياف، فإنّه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود»[2]، فالوسائط في هذا النوع كثيرةٌ ولذلك كانت الكناية بعيدة، كما أنّ هذه الكناية لا تخلومن جهدٍ لدى المخاطَب يدرك من خلاله الانتقال المباشر إلى اللازم المقصود حسب علمه وإدراكه مع اختصار العملية الاستدلالية اللزومية، ويمكننا تمثيل هذا النوع من الكناية في المخطط التالي:

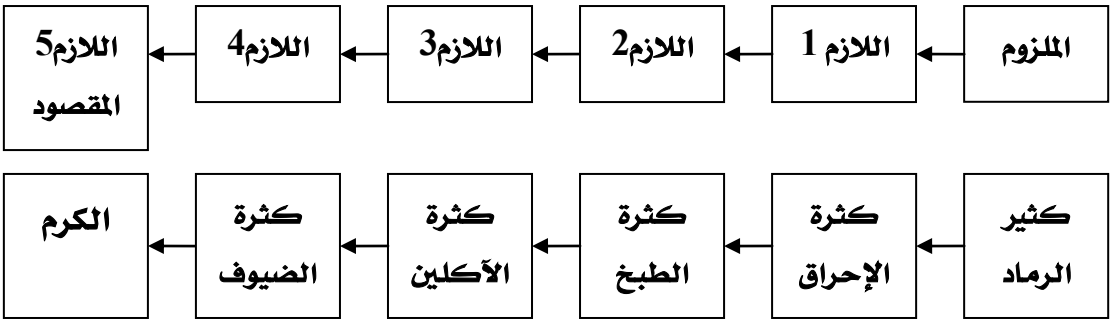

3- كنايةٌ المطلوب بها نسبةٌ: والمقصود إثبات نسبة صفة إلى موصوف أو نفيها عنه، ولذلك شرح ابن يعقوب المغربي مقصود القزويني فقال: «والمراد بالنسبة كما هو العُرْفُ إثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيُهُ عنه، وقد عبّر المصنّف في هذا المقام كما يأتي وكذلك غيره بالاختصاص وربّما يتوهّم من ذلك أنّ النسبة المطلوبة لابدّ أن تكون على وجه

1 مختصر السعد، ج4 ص255-256.

2 الإيضاح، ج4 ص256-257.

الاختصاص الذي هو الحصر وليس كذلك، وإنّما المراد بالاختصاص مجرّد ثبوت النسبة المقصودة سواءٌ أريدَ إثباتها على وجه الحصر أم لا»[1]، ويأتي القزويني بمثالٍ على هذه الكناية قول الشاعر:

(21)- إِنَّ السَّمَاحَةَ والمُرُوءَةَ والنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ[2]

فالشاعر "أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات الثلاث التي هي السماحة وهي بذلُ ما لا يجب بذله عن طيب النفس ولو لم يكثر على ظاهر تفسيرهم، والندى وهو بذل الأموال الكثيرة لاكتساب الأمور الجليلة العامة كالثناء من كلّ أحد ويجمعهما الكرم، والمروءة وهي في العرف سعة الإحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن الجناية، ...، والدليل على أنّه أراد اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فحوى الخطاب ومفهوم الكلام"[3]، فقد ترك الشاعر التصريح وكنّى عن اختصاص الممدوح بالصفات من خلال جعل هذه الصفات في قبّة مضروبة على الممدوح، ولذلك أطلق المغربي على هذا النوع من الانتقال الناشئ عن الاستدلال اللزومي مصطلح "فحوى الخطاب" أو "مفهوم الكلام".

إذن فهذه الأقسام الثلاثة من الكناية متعلّقة في تصنيفها بالمكنى عنه ما هو؟، غير أنّ هناك تقسيماً آخر للكناية يُنْسَبُ للسكاكي وأورده القزويني في "التلخيص" مختصراً وفي "الإيضاح" مع بعض الأمثلة، وهو تقسيمها إلى: تعريضٍ وتلويحٍ ورمزٍ وإيماء وإشارة، ووجه الفرق يعود إلى اعتبارات مختلفة، إذ المناسب للكناية العرضية وهي المسوقة لأجل موصوفٍ غير مذكورٍ هو التعريض، والباقية حسب الوسائط: فإن كَثُرَتْ فهو التلويح، وإنْ قَلَّتْ مع خفاءٍ فهو الرمز وبدون خفاءٍ إمّا الإيماء وإمّا الإشارة[4]، ويمكننا مراجعة التفصيل في هذا التقسيم من خلال الفقرات التالية:

---

1 مواهب الفتاح، ج4 ص258-259.

2 البيت من الكامل وهو لزياد الأعجم، وقد ورد في: دلائل الإعجاز، ص306، وأبي الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج12 ص24، و: شروح التلخيص، ج4 ص259، والعباسي، معاهد التنصيص، ج1 ص195.

3 ينظر: المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص259.

4 شروح التلخيص، ج4 ص265-270.

- **التعريض:** ويبدو أنّه من المصطلحات البلاغية القديمة نشأتها والتي تعدّدت أوجه النظر فيها[1]، ويعرّفه المغربي بقوله: «هو أن يُمَالَ بالكلام إلى عرض أي جانبٍ وناحيةٍ يدلّ على المقصود، وذلك الجانب الذي يفهم منه المقصود لا يخفى أنّه هو محلّ استعمال الكلام من القرائن والسياق، ويحتمل أن يقال: التعريض هو أن يمال بالكلام إلى جانب يفهم بالسياق والقرائن وهو المقصود»[2]، وفي هذا التعريف يظهر عاملان أساسيان في بيان المراد بالتعريض هما: أوّلاً تعلّقه بالتركيب وليس بالمفردات، وثانياً تعلّق المقصود فيه بالجانب التداولي أي السياق والقرائن المقامية، ولذلك قد يتداخل التعريض مع الكناية وقد يخرج عنها في اصطلاح بعض البلاغيين، كما أنّ السكاكي والقزويني حدّدا التعريض بالكناية العرضية خصوصاً أي التي لا يُذْكَرُ فيها الموصوف ولا يكون ذلك إلاّ في النوعين الثاني والثالث أي الكناية عن الصفة أو الكناية عن النسبة، وقد أعطى القزويني المثال على ذلك الحديث النبوي في عرض من يؤذي المسلمين:

(22)- «المسلمُ من سلِمَ المسلمون من لسانه ويده»[3]

فالمعنى "ليس المؤذي مسلماً"[4]، فإذا حاولنا النظر إلى التعريض باعتبار مبدأ اللزوم وجدنا أنّه أوسع أنواع الكناية استيعاباً لهذا المبدأ، وذلك أنّ الانتقال من المعنى المصرّح به في الكلام إلى المعنى المراد أو المقصود من الكلام لا يكون إلاّ بعملية استدلالية، غير أنّ الاستدلال أو اللزوم هنا لا يتّضح بالوضع اللغوي أو الاستعمال التخاطبي المتعارف عليه فقط، بل قد يكون من مفهوم اللفظ، ففي الحديث النبوي كأنّ المعمول به هو ما سمّاه علماء

1 ينظر للتفصيل: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص379-382.

2 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص267.

3 ورد الحديث في: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، واليمامة.رقم الحديث: 10، ص13.وشروح التلخيص، ج4 ص264.

4 القزويني، الإيضاح، ج4 ص264.

أصول الفقه بمفهوم المخالفة أو دليل الخطاب[1]، ويمكننا تبعاً لذلك تسجيل ملاحظة مفادها أنّ هناك نوعاً من الاضطراب الاصطلاحي في محاولة البلاغيين استيعاب ظاهرة التعريض في مصافّ الكنايات وفي الكناية العرضية خصوصاً، وقد يظهر ذلك من محاولة تحديد العلاقة الممكنة بين الكناية من جهة وبين الإضمار والاقتضاء من جهة أخرى، فإذا كان التعريض معبّراً بشكلٍ واضحٍ عن ظاهرة الإضمار التي تطرحها التداولية المعاصرة، فإنّ موضع الكناية في إطار مبدأ المقاربة بين المفاهيم الواصفة للظواهر في تحليل الخطاب لا يبدو موضعاً واضحاً، فهل تقترب الكناية بشكلها الأساسي من الإضمار؟ أو هل تعبّر الكناية أيضاً عن الاقتضاء في صيغته التداولية؟، ويمكننا الإجابة عن هذا التساؤل بعد التطرّق للأنواع الأخرى من الكناية.

- **التلويح:** تقوم الكناية في التلويح على مقياسٍ مهمٍّ هو كثرة الوسائط، ولذلك اعتبر السكاكي والقزويني المصطلح الأكثر دلالةً عليها هو التلويح، يقول السعد التفتازاني: «لأنّ التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بُعْدٍ»[2]، والمثال الذي قدّمه القزويني هو مثالٌ سبقت الإشارة إليه في الكناية عن الصفة، أي قولنا:

(20)- فلانٌ كثيرُ الرماد

فلكثرة الوسائط بين الملزوم المصرّح به (كثرة الرماد) واللازم عنه المضمر (الكرم) سمّيت الكناية هنا تلويحاً، ومن المعلوم أنّ المقصود بكثرة الوسائط متعلّقٌ بمقاصد المتكلّم التخاطبية أو التي تتعلّق بالمقام التواصلي الذي صاغ كلامه فيه، ففي أحيانٍ كثيرةٍ يُبعِدُ المتكلّم كلامه عن التصريح بمسافةٍ كبيرةٍ لغاياتٍ معيّنةٍ، غير أنّه في الأغلب يبني هذا التباعد بين الملزوم واللازم على قدرة المخاطَب الوضعية أو المعرفية ليفهم عنه كلامه.

1 يعرّف الأصوليون مفهوم المخالفة بقولهم: «دلالة اللفظ على ثبوت حكمٍ للمسكوت عنه مخالفٍ لما دلّ عليه المنطوق، لانتقاء قيدٍ من القيود المعتبرة في الحكم»، عن: محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1984/1404، ج1 ص609.

2 مختصر السعد، ج4 ص269.

- **الرمز:** عرّف المغربي الرمز بقوله: «الرمز أن تشير إلى قريبٍ منك مع خفاء الإشارة، كالإشارة بالشفة أو الحاجب، فإنّه إنّما يشارُ بهما غالباً عند قصد الإخفاء كما قال:

رَمَــزَتْ إِلَــيَّ مَخَافَــةً مِــنْ بَعْلِهَــا مِـنْ غَيْـرِ أَنْ تُبْـدِي هُنَـاكَ كَلاَمَهَـا»[1]

وشرط الكناية بالرمز كما حدّده السكاكي والقزويني شرطان: أوّلاً قلّة الوسائط بين الملزوم واللازم، وثانياً خفاء اللزوم "أي بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الأصلي للفظ"[2]، والمثال الذي قدّمه الشرّاح لتوضيح هذا النوع من الكناية مثالان أحدهما مثالٌ سابقٌ هو:

(19)- فلانٌ عريضُ القَفَا

والآخر ناتجٌ عن هذا المثال هو:

(23)- فلانٌ عريضُ الوسادة

يقول الدسوقي في بيان هذين المثالين: «الأوّل مثالٌ لِما عُدِمَتْ فيه الوسائطُ وذلك لأنّه يكنى عن البله بعرض القفا فيقال: "فلانٌ عريض القفا" أي أنّه أبله وليس بينهما واسطةٌ عُرفاً، ويكنى بعرض الوسادة عن البله وليس بينهما إلاّ واسطةٌ واحدةٌ لأنّ عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله»[3]، والملاحظة التي نسجّلها اعتماداً على هذا المثال التقريبي أنّ الرمز مثله مثلَ غيره من أنواع الكناية هو اختيارٌ تخاطبيٌ يلجأ إليه المتكلّم لأداء أغراضٍ معيّنة ترتبط في أغلبها بالمقامات التواصلية التي يصاغ فيها الخطاب.

- **الإيماء والإشارة:** وهما مصطلحان قديمان في الاستعمال عند البلاغيين والنقاد، لكنّ المعنى فيهما ظلّ موحَّدًا في تصنيف السكاكي للكناية الذي ينقله القزويني، وقد ربطهما بشرطين أساسيين أيضاً هما: أوّلاً قلّة الوسائط أي أن تكون واسطةً واحدةً أو ألاّ تكون

1 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص269، والبيت من الكامل، وقد أورده السكاكي في: مفتاح العلوم، ص411، و: القزويني، الإيضاح، ج4 ص266.

2 حاشية الدسوقي، ج4 ص269.

3 نفس المصدر والصفحة.

هناك واسطة أصلاً، والشرط الثاني هو انعدام الخفاء بحيث يظهر اللزوم واضحاً، ويضرب المثال لهذا النوع من الكناية قول أبي تمّام:

(24)- أَبَـيْنَ فَمَـا يَـزُرْنَ سِـوَى كَـرِيمٍ وَحَسْـبُكَ أَنْ يَـزُرْنَ أَبَـا سَـعِيدِ[1]

فهو للدلالة على أنّ أبا سعيدٍ كريمٌ، وهي دلالة كما نراها ناشئة عن إيماءٍ بين المعنى في الشطر الأوّل والمعنى في الشطر الثاني، ومثله قول البحتري:

(25)- أَوَ مَـا رَأَيْـتَ المَجْـدَ أَلْقَـى رَحْلَـهُ فِـي آلِ طَلْحَـةَ ثُـمَّ لَـمْ يَتَـحَوَّلِ[2]

يقول المغربي تعليقاً على الكناية في البيت: «فإنّ إلقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحوّل معنى مجازي إذ لا رحلَ للمجد، ولكن شُبِّه برجل شريف له رحلٌ يخصّ بنزوله من شاء ووجه الشبه الرغبة في الاتصال به فأضمر التشبيه في النفس كناية واستعمل معه ما هو من لوازم المشبّه به وهو إلقاء الرحل أي الخيمة والمنزل ولمّا جعل المجد ملقياً رحله في آل طلحة بلا تحوّل لزم من ذلك كون محلّه وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم، وذلك بواسطة أنّ المجد ولو شبّه بذي الرحل هو صفة لابدّ له من محلّ وموصوف وهذا الوسط بيّنٌ بنفسه فكانت هذه الكناية ظاهرة والواسطة واحدة، فقد قلّت الوسائط مع الظهور»[3]، إذن فهذا الظهور والواسطة الواحدة هي التي جعلت الكناية إيماءً وإشارةً.

ويمكننا تلخيص تصنيف السكاكي للكناية في هذا المخطّط:

1 البيت من الوافر، وقد ورد في: شرح الصولي لديوان أبي تمام، تحقيق: خلف رشيد نعمان، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، دت، ج1 ص442.وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص313، والقزويني، الإيضاح، ج4 ص270.

2 البيت من الكامل، ورد في: ديوان البحتري، ج3 ص1749، والجرجاني، دلائل الإعجاز، ص311، و: السكاكي، مفتاح العلوم، ص411، و: القزويني، الإيضاح، ج4 ص270.

3 المغربي، مواهب الفتاح، ج4 ص270.

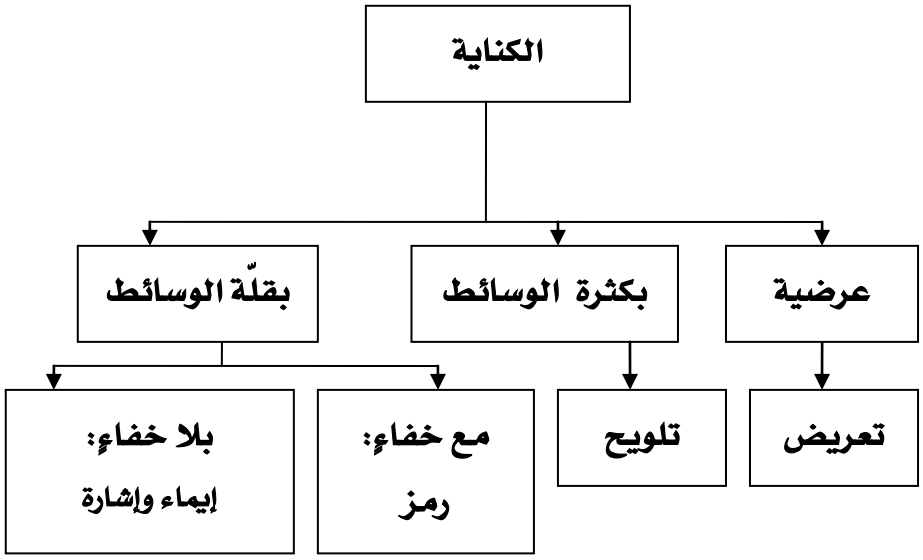

وإذا أردنا النظر إلى الكناية وأنواعها من وجهة النظر التداولية تبيّن لنا صلتها الوثيقة بالاقتضاء والإضمار معاً، فهي من جهةٍ أولى متعلّقةٌ بالمضمون الدلالي للجملة أو اللفظ سواءٌ أكان هذا المضمون في إطار الوضع أم في إطار الاستعمال، لذا فمستعمل الكناية ينشئ رابطاً بين ملزومٍ ولازمٍ يكون في أغلبه متداولاً بين المتخاطبين في نظامٍ اجتماعيٍّ مّا، ويمكن أن نلتمس الاقتضاء في الرابط بين "عرض القفا" مثلاً و"البله" فهو ناشئٌ عن تعارف اجتماعيٍّ يربط بينهما، لكنّ الإضمار يظهر في الكناية حين نجد المتكلّم يُوجِدُ نوعاً من الوسائط قلّت أو كثُرَتْ في سبيل ربط العلاقة بين الملزوم واللازم، وقد رأى التداوليون في أثناء تعريفهم للقول المضمر أنّه جهدٌ للمخاطَب يتبيّنه حين يجد الرابط بين الملزوم واللازم، وهنا ينشأ الفرق الدقيق بين الاقتضاء والقول المضمر في صلتهما بالكناية.

خاتمة الفصل الخامس:

حاولنا في هذا الفصل الاشتغال بمسائل تتبني على مبدأ آخر من مبادئ تحليل الخطاب هو مبدأ الاستدلال، وهذه المسائل هي بعض الظواهر التي درستها التداولية المعاصرة تحت مفاهيم الاقتضاء والقول المضمر والاستلزام التخاطبي، فحاولنا في بداية الفصل الإشارة إلى المقصود بالاستدلال إذ هو في الأصل عمليّةٌ ذهنيةٌ قائمةٌ على الانتقال من مقدّماتٍ إلى نتائج وينطبق ذلك في المجال اللغوي على سبُل الانتقال من معنى إلى معنى آخر ناتجٍ عنه لذا حاولنا التعرّف المختصر قدر الإمكان على تلك المفاهيم المبيّنة لطرق الانتقال في المجال اللغوي الدلالي والتداولي وهي مفاهيم الاقتضاء والقول المضمر والاستلزام التخاطبي، ثمّ أشرنا إلى بحث سابقٍ لنا حاول ربطَ النموذج البلاغي كاملاً بمفهوم الاستدلال، ولذلك واستعانةً بهذه الدراسة السابقة تبيّنت لنا علاقةٌ وثيقةٌ بين مبدأ الاستدلال ومفهوم اللزوم وهو أحد المفاهيم الشائع استعمالها في شروح التلخيص، فحاولنا التعرّف على التطوّر الاصطلاحي الذي أصاب هذا المفهوم ابتداءً بإشارات عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، ثمّ تعريجاً على ضبط السكاكي له في "مفتاح العلوم"، وانتهاءً بتعريفات القزويني وشرّاح تلخيصه للمفهوم ومجال عمله.

وقد تبيّن لنا الأصل المنطقي لهذا المفهوم من خلال تعريف القزويني له في بداية كلامه عن علم البيان، إذ ربط العلم بهذا النوع من الدلالة المسمّاة باللزوم أو الالتزام، كما تبيّن لنا أنّ اللزوم عملية استدلالية بين ملزوم ولازمٍ له لا تتعلّق بالمفردات لوحدها بل يمكن أن تشمل التراكيب أيضاً، كما أنّ القزويني والشرّاح ربطوا أحياناً بين اللزوم ووجود الوسائط وهي من تحليلها عبارةٌ عن صياغةٍ أخرى للقدرة المعرفية للمتكلّم والمخاطَب أو الأبعاد التداولية للمقام التواصلي الذي نشأ فيه الخطاب.

وقد حاولنا في أثناء هذا الفصل البحث عن مبدأ اللزوم في الأبحاث البلاغية الشاملة للعلوم الثلاثة، فوجدنا الاستعانة به في علم المعاني من خلال مبحثين هما: مبحث أحوال الإسناد الخبري عبر مفهوم "لازم الفائدة" خصوصاً، ومبحث القصر عبر مفهوم التقديم الدالّ

على القصر، فكلا المبحثين يعبّران عن ظاهرة قائمةٍ على عملية استدلالية لزومية اكتفى القزويني والشرّاح بالإشارة إلى مفهوم اللزوم فيها دون التفصيل أو التصريح ببنائها عليه، كما قادنا البحث عن المفهوم في علم البديع إلى استنطاق أحد المباحث المبنية على العملية الاستدلالية والأقرب إلى التعبير عن مفهوم اللزوم ألا وهو مبحث "المذهب الكلامي"، وقد ظهرت لنا الصلة الوثيقة بين مبدأ اللزوم والمذهب الكلامي من خلال كلام القزويني والشرّاح في تحليلهم للأمثلة المقدّمة في المبحث.

وفي انتقالنا إلى البحث عن المفهوم في مباحث علم البيان ننتقل إلى صورةٍ أكثر تعبيراً عن مبدأ اللزوم، إذ علّق القزويني والشرّاح الظواهر البيانية بمبدأ اللزوم، وقد ظهر لنا ذلك عبر ظاهرتين أساسيتين هما الاستعارة والكناية، فبحثنا عن تعريفات الاستعارة ولاحظنا كيف ربط القزويني والشرّاح بينها وبين اللزوم من خلال ربط أصلها وهو المجاز بالمفهوم، ولذلك حاولنا شرح العلاقة بين المجاز واللزوم أوّلاً، ثمّ انتقلنا إلى شرح العلاقة بين الاستعارة واللزوم ثانياً عبر الأمثلة المتعدّدة لأنواع الاستعارة وأوجه النظر فيها، وحاولنا في نهاية المبحث ومن خلال النتائج التي استخلصناها الإجابةَ عن مجموعةٍ من الأسئلة التي طرحها التداوليون المعاصرون في مبحث الاستعارة والفائدة الأساسية في تعريفها من خلال مبدأ اللزوم.

وفي المبحث الخاصّ بالكناية وجدنا مفهوم اللزوم أكثر وضوحاً في الاستعمال، إذ تتبني الكناية على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وهو جوهر العملية الاستدلالية، كما أنّ الانتقال فيها من معنى أوّل إلى معنى ثانٍ مقصود هو ما جعل الاستعانة باللزوم في تعريفها وتحليل الأمثلة المتعلّقة بها أكثر وضوحاً، وقد ظهر ذلك عبر تحليل التصنيف الأول للكناية إلى كناية عن موصوف أو كناية عن صفة أو كناية عن نسبة، وتحليل التصنيف الثاني للكناية إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة، فتبيّنت لنا قدرة المفهوم (الكناية) على استيعاب ظاهرتي الاقتضاء والإضمار معاً، مع فارقٍ في مجال النظر إليهما.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد حاولنا في هذا المسار الذي سلكناه في بحثنا أن نسير وفقَ خطّة المقاربة بين تحليل الخطاب من جهةٍ، والتراث البلاغي العربي ممثَّلاً في شروح التلخيص من جهةٍ أخرى، وهي مقاربةٌ صعبة المنال إذ تكشف عن نقاط الاختلاف بقدرِ ما تكشف عن نقاط التشابه، وبالرغم من ذلك فقد قادتنا دراستنا للوصول إلى بعض النتائج التي يمكن أن تفتح الباب في بحث هذه المقاربة، ونستطيع أن نلخّص أهمّ النتائج التي وصلنا إليها انطلاقاً من ترتيب فصول الدراسة في النقاط التالية:

1- تكشف محاولة التعرّف على تخصّص تحليل الخطاب عبر المسار التطوّري له عن أهمّية تحديد الوحدة الأساسية التي يشتغل عليها التخصّص أي مفهوم الخطاب، وهو مفهومٌ بقدرِ ما وُجِدَت له من تعريفاتٍ مختلفةٍ صياغاتها، إلاّ أنّ المستقرّ عموماً لدى من عرّفوه هو محاولة تجاوز الجملة التي يُعنى بها النحو، إلى الاهتمام بما هو أعلى منها متمثّلاً في بعض الصيغ بالخطاب ووفقَ اعتبارٍ معرفيٍّ ومنهجيٍّ واضح هو الاستعمال، أي الوحدة اللسانية منظوراً إليها في المقام التواصليِّ الذي نتجت فيه.

2- تتعدّد المسارات التي أخذها محلّلو الخطاب في محاولة تعريف التخصص في حدّ ذاته، بين مقاربات تراعي الجانب اللساني، ومقاربات تأخذ الجانب التداولي مسلّمةً يجب اتّباعها في التحليل، وأخرى ترى الجانب الاجتماعي المدخلَ المناسب في التحليل، ومقارباتٍ توحّد المسار بين تحليل الخطاب والتحليل التحاوري، وهي مقاربات بقدر ما تكشف عن تعدّد وجهات النظر وعدم الاستقرار في التخصّص من جهة، إلاّ أنّها تكشف أيضاً عن أهمّية الجانب الاستعمالي من جهة أخرى، وليس التعدّد ناشئاً إلاّ من هذا الجانب بحسب وجهة النظر لدى المحلّلين.

3- كما لم تستقرّ وضعية تحليل الخطاب في الدراسات الغربية لم تستقرّ كذلك وضعيّته في الدراسات العربية، وقد ميّزها الكثير من الاختلاط في تحديد نقاط التركيز التي يبتغي

الدارسون تحليلها، على أنّ ذلك قد يعدّ أيضاً ميزةً إيجابيةً في تعدّد الرؤى وجهات النظر، وقد لاحظنا أثناء عرضنا الموجَز لأهمّ الأعمال التي اشتهرت في تحليل الخطاب تنظيراً وتطبيقاً أنّها استفادت بشكلٍ كبيرٍ وواضحٍ من التراث البلاغي العربي سواءٌ في أصوله النظرية عند عبد القاهر الجرجاني أو السكاكي، أو فيما استقرّت عليه صياغته النهائية عند القزويني وشرّاح تلخيصه.

4- عكست تلك الدراسات التي اتّخذت التراث البلاغي العربي موضوعاً لها وجودَ رؤيتين في التعامل مع هذا التراث وشروح التلخيص منه خصوصاً، إحداهما رؤية سلبية اشتهرت لدى مؤرّخي البلاغة العربية الذين حاولوا تحكيم الشروح إلى ما استقرّ من مفاهيمَ نقديةٍ في الدراسات المعاصرة، وهو تحكيم ينطلق من تقسيم التراث إلى مدرستين: مدرسةٍ متأثّرة بعلم الكلام والمنطق هدفها صياغة القواعد البلاغية والتدليل عليها، ومدرسةٍ أدبيةٍ نقدية تطلق الأحكام تذوّقاً وليس من هدفها صياغة القواعد، وعلى هذا تمّ إدراج مشروعي الجرجاني والسكاكي ثمّ تلخيص القزويني وشروحه ضمن المدرسة الكلامية المنطقية، ورأى أصحاب هذه الرؤية أيضاً أنّ الشروح لا تحمل الجديد الذي يمكن الاستفادة منه في الدراسة البلاغية، فهي بعيدةٌ كلّ البعد عن المفاهيم الأدبية المعاصرة، أمّا الرؤية الإيجابية فهي رؤيةٌ أخرى للتراث البلاغي تعدّدت الآراء فيها بين حكمٍ عامٍّ يرى في الشروح فوائد يمكن الاستفادة منها، وبين أحكامٍ خاصّة ترى في مقاربة الشروح وفق المفاهيم المعاصرة فوائدَ كثيرةً يمكن أن تكون محلّ دراسةٍ للباحثين، وهي فوائدُ تُبينُ بشكلٍ علميٍّ أكاديمي رصينٍ جودةَ التراث وثراءه المعرفي والمنهجي، وليست شروح التلخيص إلاّ مثالاً على ذلك الثراء.

5- قادتنا محاولةُ التعرّف على شروح التلخيص إلى افتراضٍ عامٍّ كان محلَّ اهتمامٍ لدينا في الفصل الثاني من الدراسة، وهذا الافتراض هو إمكانية وجودِ نموذجٍ نظريٍّ تحتكم إليه مدوّنة الشروح، ويقوم هذا النموذج على ضبط الظاهرة المدروسة فيه أوّلاً، ومجموعةٍ من القواعد الاستدلالية التي تتمّ على أساسها هذه الدراسة ثانياً، أمّا الظاهرة المدروسة فقد

قادنا البناء النظري للنموذج البلاغي إلى محاولة ضبطها انطلاقاً من تعريفات البلاغة وفروعها المعاني والبيان والبديع وعلى هذا أقررنا بأنّها القدرة التواصلية المثلى التي يمكن من خلالها إنتاج الخطاب في أمثل الصور الممكنة له مع مراعاة مبدأين هما مبدأ الوضوح الدلالي أي ما سمّي لديهم بالفصاحة من جهة، ومبدأ التركيب أي إنتاج الكلام المفيد في إطار التخاطب، وقد كشف لنا الترتيب الذي أخذته المباحث البلاغية في المعاني والبيان والبديع عن أهمّية هذا التصوّر للظاهرة المدروسة، أمّا بناء القواعد المستعملة فقد قادتنا محاولة التعرّف على البناء المنهجي للنموذج البلاغي إلى التدليل على وجود خاصّيتين علميتين منهجيّتين في النموذج هما الشمول والبساطة، أمّا الشمول فاستدللنا به على استيعاب النموذج للظاهرة المدروسة عبر مجموع القواعد التي احتواها علم المعاني خصوصاً ثمّ البيان والبديع بشكلٍ آخر، وأمّا البساطة فقد دلّ عليها بشكلٍ واضحٍ ربط البلاغيين الظواهر المدروسة بمقامها التواصلي وهي محاولةٌ منهم لضبط الظاهرة في شكلها الأبسط واعتماداً عليها نتج تعريفهم الشهير للبلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

6- مهّدت لنا محاولة التعرّف على خصائص النموذج البلاغي في شروح التلخيص الطريق لمحاولة اكتشاف أهمّ المواضيع التي يمكن أن نسمّيها مبادئ لتحليل الخطاب، وأكثرها وضوحاً كما لاحظنا هو مبدأ التخاطب، وهو مبدأ يستعين أساساً بالعلاقة المفترضة بين الخطاب ومقامه التواصلي، رأى من خلاله البلاغيون أنّ المتكلّم يوجّه خطابه إلى مخاطَبٍ، وعلى هذا رأينا أنّه يقوم على ثلاث خصائص أساسية هي التوجيه والمقام والغرض، وقد حاولنا بما طرقناه في الفصل الثالث التدليل على مظاهر هذا المبدأ عبر خصائصه الثلاثة المشار إليها، فاستعنّا بتحديد وحدة التحليل التي اشتهر لديهم استعمالها اصطلاحاً ومفهوماً مثل الجملة أو الكلام أو التركيب أو الخطاب، ثمّ تطرّقنا لخاصية التوجيه بحثاً عن محدّداتها فوجدنا أنّ جلّ مباحث المعاني مبنيةٌ على مراعاة المتكلّم لخاصّية التوجيه التي من خلالها يتوجّه بكلامه إلى المخاطَب، ووجدنا الأمثلة في ذلك

أكثر من أن تُحْصى، كما كشفنا عن وجودٍ لهذه الخاصّية أيضاً في علم البيان، استدلالاً على عمومها في النموذج، ثمّ تطرّقنا للخاصّية الثانية وهي المقام وقد كفل لنا النقاش الذي وجدناه في باب أضرب الخبر عن توضيحٍ لمفهوم المقام من حيث صلته بمبدأ التخاطب، كما استنتجنا غلبة مفهوم الحال أو مقتضى الحال أحياناً للدلالة على مفهوم المقام التواصلي، مع محاولتنا إثبات وجود المشيرات المقامية في بعض المباحث البلاغية، وأمّا الخاصّية الثالثة وهي الغرض فقد حاولنا من خلال أمثلة متعدّدة ومتنوّعة أن نوضح الصلة التي كان البلاغيون يربطون بها بين الكلام ومقامه التواصلي من جهة والغرض المراد من الكلام من جهة أخرى، كما استدللنا على وجود هذه الخاصّية في مباحث البيان والبديع أيضاً.

7- طرح علينا الاصطلاح الذي أخذنا به في الفصل الثالث أي مصطلح التخاطب وإبراز أهمّ خصائصه الدخول في موضوعٍ آخر مرتبط به أشدّ الارتباط هو ما اشتهر بقوانين التخاطب فأشرنا أوّلاً إلى ما عُرِفَ في الدراسات المعاصرة من صياغات لهذه القوانين عند أشهر منظّريها وهما "غرايس" و"ديكرو"، ثمّ حاولنا التطرّق إلى أهمّ القوانين التي أمكننا إيجاد نظيرٍ لها في شروح التلخيص، وهما قانونا الكمّ والكيف، أمّا قانون الكمّ فقد وجدنا أقرب المباحث البلاغية صلةً به هو مبحث "الإيجاز والإطناب والمساواة" في علم المعاني، فوجدنا مجموعةً من القواعد في هذا الباب يمكن أن ترتقي لأن تكون في مسلك القوانين المتفرّعة عن قانون الكمّ، وأمّا قانون الكيف فقد دلّنا النظر فيه على قواعد مختلفةٍ متفرّعةٍ في المباحث البلاغية اخترنا منها أبرزها دلالةً على المضمون وهذا لتعلّق الكيف في أصل وضعه بالمضمون.

8- انتقلنا في الفصل الرابع إلى البحث في مبدأ آخر هو ما اصطلحنا عليه بمبدأ الإنجاز، وفيه انطلقنا من بيان التصوّر التداولي المعاصر لهذا المفهوم فأشرنا إلى نظرية الأفعال الكلامية عبر أهمّ ما قدّمه "أوستين" و"سيرل" والملاحظات التي وجّهت إليهما، ثمّ استندنا إلى بحوثٍ أكاديمية سابقةٍ في اعتبار ثنائية الخبر والإنشاء أقرب المفاهيم تعبيراً عن

النظرية في التراث العربي، فحاولنا تتبّع المسار الاصطلاحي لهذين المفهومين أوّلاً، ثمّ بيان التصوّر البلاغي للأفعال الإنجازية في اللغة العربية من خلال بحث شرّاح التلخيص فيهما، وقد قادتنا النتائج التي وصلنا إليها في هذا البحث إلى الخروج بمسلّمةٍ أولى هي اعتبار الخبر والإنشاء أصلين للأفعال الإنجازية وهي الأفعال التي اعتبرناها جزءاً من النظام اللغوي، ولذلك اصطلحنا عليها بالأفعال اللغوية تمييزاً لها عن الأفعال الكلامية التي تنشأ أثناء الكلام وترتبط بمقام إنتاجها التواصلي، وإذا كان قد اشتهر لدى البلاغيين التمييز بين الخبر والإنشاء وفق مفهوم قابلية الصدق والكذب وعدمها، فقد حاولنا أن ننظر نظرةً جديدةً إلى هذا التفريق وفق مسلّمة اعتبارهما أصلين للأفعال الإنجازية، وقد شمل هذا التصوّر الجديد إعادة النظر في المشكلة التي وقع فيها كلّ من "أوستين" و"سيرل" ألا وهي مشكلة الدالّ على الفعل الإنجازي، وقد أتاح لنا النظر في النموذج البلاغي التعرّف على مؤشّر نحويّ ينتمي لنظام اللغة العربية نستطيع من خلاله التعرّف على الفعل اللغوي وقوّته الإنجازية يتجلّى فيما عُرفَ بأحرف الصدارة في النحو العربي، وقد كان من فوائد هذا التعرّف على المؤشّر النحوي، تأكيدنا على التقسيم المبدئي بين الخبر والإنشاء واعتبارنا الخبر أصلاً أوّلياً تعود إليه كلّ التراكيب لخلوّه في الإثبات من الواسم النحوي، ثمّ أعاننا ذلك على اقتراح تصنيفٍ خاصٍّ بالأفعال اللغوية وفق التصوّر البلاغي انطلقنا فيه من مسلّمة التفريق بين الخبر والإنشاء أوّلاً، ومسلّمة الواسم النحوي ثانياً، ومسلّمة التفريق بين الفعل اللغوي الذي ينتمي إلى النظام، والفعل الكلامي الذي يرتبط بالمقام التواصلي الذي تقع فيه الأقوال، وانتهينا في ذلك إلى وجود سبعة أفعال لغوية أساسية هي: الإثبات والنفي ويندرجان ضمن الخبر، والتمنّي والاستفهام والأمر والنهي والنداء وتندرج ضمن الإنشاء، مع بحثنا في مناقشة الشرّاح لهذه الأنواع وكلامهم عنها.

9- بحثنا في الفصل الخامس عن مبدأ آخر من مبادئ تحليل الخطاب هو مبدأ الاستدلال، وعنينا به سبل الانتقال في كشف المعاني من معانٍ أوّلية إلى معانٍ ثانوية، ولذا حاولنا أوّلاً بيان مفهوم الاستدلال عبر ما استقرّ في الدراسات المعاصرة من تعريفاتٍ له، وإذ

حاولنا ربطه بالخطاب تطرّقنا لأبرز المفاهيم المنبثقة عنه وهي الاقتضاء والقول المضمر والاستلزام التخاطبي وكلّ هذه المفاهيم تشيرُ إلى سبل الانتقال في دراسة المعنى، ثم انتقلنا إلى التدليل على أهمّ المفاهيم ارتباطاً بمفهوم الاستدلال في التراث البلاغي ألا وهو مفهوم اللزوم، فتطرّقنا أوّلاً لأصل استعماله لدى البلاغيين عبر الإشارة إلى التقسيم المنطقي الثلاثي المعروف للدلالات (المطابقة التضمّن والالتزام) وصياغة البلاغيين له، ثمّ أشرنا إلى أهمّ المباحث التي ربطها البلاغيون بمفهوم اللزوم انطلاقاً من المعاني والبديع، ووصولاً إلى البيان باعتباره أهمّ العلوم ارتباطاً بالمفهوم، وقد ظهر لنا ذلك عبر تعريفات الاستعارة والكناية خصوصًا.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **قائمة المصادر**:

- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر)، المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 1428/2007.
- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر)، مختصر السعد في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص، دار السرور، بيروت. لبنان، دت.
- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)، الإيضاح في علوم البلاغة، ضمن: شروح التلخيص.
- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)، متن تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص.
- الدسوقي (محمّد بن عرفة)، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ضمن: شروح التلخيص.
- السبكي (بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص.
- ابن يعقوب المغربي (أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن: شروح التلخيص.

- **قائمة المراجع باللغة العربية**:

- الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، تحقيق: ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991/1411.
- الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: السيد صقر، دار المعارف، مصر، ط4،دت.

- الآمدي (سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983/1403.
- إبراهيم (عبد الله)، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. بيروت، ط1، 1999.
- أرسطو، الخطابة، ترجمة: عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب.
- أزاييط (بنعيسى)، الخطاب اللساني العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012.
- أزاييط (بنعيسى)، نظرية الكمّ الخطابي في البلاغة العربية من ثوابت اللغة إلى متغيّرات الخطاب، ضمن: التداوليات علم استعمال اللغة، إشراف: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011/1432.
- الأزهر الزناد، نسيج النصّ، بحثٌ فيما يكون به الملفوظُ نصًّا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. المغرب، ط1، 1993.
- الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.
- إسماعيلي علوي (حافظ ومجموعة من الباحثين)، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2011/1432.
- إسماعيلي علوي (حافظ) والملاخ (امحمد)، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم، بيروت. لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009/1430.
- الأصفهاني (أبو الفرج)، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وآخران، دار صادر، بيروت. لبنان، ط3، 2008/1429.
- الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، دت.

- الأعلم الشنتمري، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، المطبعة الحميدية المصرية،ط1، 1323هـ.
- الأعلم الشنتمري، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق: د. حنّا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط1، 1993/1414.
- الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم)، شرح القصائد السبع الطوال، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف،ط5.
- الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ط4، 1961/1380.
- باديس (نرجس)، المشيرات المقامية في اللغة العربية، مركز النشر الجامعي، منوبة، تونس، ط1، 2009.
- باديس (نور الهدى)، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، مبحث في الإيجاز والإطناب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. لبنان، ط1، 2008.
- البحتري (أبو عبادة الوليد)، الحماسة، تحقيق: كامل مصطفى، المكتبة التجارية، مصر، ط1، 1929.
- البصري (أبو الحسين محمد بن عليّ بن الطيب المعتزلي)، كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ط1، 1964/1384.
- البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، ط4، 1997/1418.
- البغدادي (عبد القادر بن عمر)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف بقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1989/1410.

- بلعلى (آمنة)، تحليل الخطاب الصوفي في ضوء المناهج النقدية المعاصرة، منشورات الاختلاف، الجزائر ،ط1، 2002.
- بوهاس وجيوم وكولوغلي، التراث اللغوي العربي، ترجمة: د. محمد حسن عبد العزيز ود. كمال شاهين، دار السلام، القاهرة. مصر، ط1، 2008/1429.
- أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي)، الوحشيات، الحماسة الصغرى، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، ط3، 1987.
- أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي)، ديوان الحماسة، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998/1418.
- التهانوي (محمد بن علي)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996.
- تودوروف (تزفيتان)، الشعرية، ترجمة: شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. المغرب، ط2، 1990.
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1968/1388.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني جدة، ط1، 1991/1412.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني. القاهرة، ودار المدني. جدة، ط3، 1992/1413.
- ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان. دت.

- الجصاص (أبو بكر أحمد بن علي الرازي)، الفصول في الأصول، تحقيق: عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1994/1414.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان، دت.
- الحاج صالح (عبد الرحمن)، الجملة في كتاب سيبويه، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007.
- ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمرو)، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، الجمهورية العراقية، ط1، 1982.
- الحاوي (إيليا)، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ط1، 1983.
- الحباشة (صابر) ، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط1، 2010/1431.
- حسان (تمام)، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000/1420.
- حسين (طه)، تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، ضمن: نقد النثر، لقدامة بن جعفر، تح: عبد الحميد العبادي، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، دت.
- خطابي (محمد)، لسانيات النصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 1991.
- الخطيب التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي)، شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب، بيروت، دت.
- الخولي (أمين)، فن القول، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996.

- ديوان ابن الرومي، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، دت.
- ديوان البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ط3، دت.
- ديوان الحارث بن حلّزة اليشكري، صنعة: مروان العطية، دار الإمام النووي ودار الهجرة، دمشق، ط1، 1994/1415.
- ديوان الخنساء، تحقيق: إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، المنصورة، ط1، 1985/1405.
- ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت. لبنان، 1980/1400.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1985.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط5، 1990.
- ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر. تونس، ودار السلام، القاهرة، ط1، 2008/1429.
- ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: مكس سلغسون، مطبعة برتراند، 1900.
- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1997.
- ديوان عديّ بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جابر المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، العراق، 1965/1385.
- ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.ط1، 1966.
- ديوان كثيّر عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. لبنان، 1971/1391.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، 1979.
- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، دت.

- روبول (آن) و موشلير (جاك)، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، منشورات دار سيناترا والمركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2010.
- زايد (علي عشري)، البلاغة العربية (تاريخها، مصادرها، مناهجها)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط7، 2009/1430.
- السكاكي (سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد)، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 1407هـ/1987م،
- السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط1، 1982/1402
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، ط4، 2004/1425.
- السيد (شفيع) ، البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر، دت.
- شارودو (باتريك) و منغنو (دومينيك) (ومجموعة باحثين)، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، منشورات دار سيناترا، والمركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2008.
- الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس)، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، دت.
- شاكر (محمود محمد)، مقدمة تحقيق: أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، دار المدني جدة، ط1، 1991/1412.
- الشايب (أحمد)، الأسلوب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط12، 2003.
- شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق: يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، 1971/1391.

- شعر عمرو بن معد يكرب، جمع: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1985/1405.
- صحراوي (مسعود)، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت. لبنان، ط1، 2005.
- صمود (حمادي) ، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ط1، 1981.
- ضيف (شوقي)، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط9، 1995.
- طبانه (بدوي)، البيان العربي، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. مصر، ط2، 1958/1377.
- الطبطبائي (طالب سيد هاشم)، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- ابن عاشور (محمد الطاهر)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
- العباسي (عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد)، معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص، المطبعة البهية، 1316.
- عبد المطلب (محمد)، البلاغة العربية قراءةٌ أخرى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1997.
- أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار صادر، دار بيروت، لبنان، 1957/1376.
- العمري (محمد)، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، 2005.
- العمري (محمد)، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، ط1، 1999.

- عيد (رجاء)، في البلاغة العربية، مكتبة الطليعة، أسيوط. مصر، دت .
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت. لبنان، دت.
- فاركلوف (نورمان)، تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة: د. طلال وهبه، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009.
- فان دايك (توين)، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، ط1، 2000.
- فضل (صلاح)، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، والشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 1994.
- القاضي (محمد)، الخبر في الأدب العربي، دراسةٌ في السردية العربية، منشورات كلية الآداب، منوبة. تونس، ودار الغرب الإسلامي، بيروت. لبنان، ط1، 1998.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دت.
- كريستيفا (جوليا)، علم النصّ، ترجمة: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء. المغرب، ط2، 1997.
- الكفوي (أبو البقاء)، الكليات، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.لبنان،ط2، 1998/1419.
- كيربرات – أوركيوني (كاترين)، المضمر، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.
- المبارك (مازن)، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، دمشق، دت.
- المبخوت (شكري)، الاستدلال البلاغي، كلية الآداب منوبة، ودار المعرفة للنشر، تونس، ط1، 2006.

- المبخوت (شكري)، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، وكلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، تونس، ط1، 2006.
- المبخوت (شكري)، دائرة الأعمال اللغوية، مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010.
- المبخوت (شكري)، نظرية الأعمال اللغوية، مسكيلياني للنشر، تونس، ط1، 2008.
- المبخوت (شكري)، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمادي صمود، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط1 ، 1998.
- المتوكل (أحمد)، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط. المغرب، ط1، 2006/1427.
- مجدوب (عز الدين)، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب، سوسة، ودار محمد علي الحامي، صفاقس. تونس، ط1، 1998.
- المراغي (أحمد مصطفى)، علوم البلاغة، دار القلم، بيروت، لبنان، دت.
- المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران)، معجم الشعراء، مع المؤتلف والمختلف للآمدي، تح: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط2، 1982/1402.
- المرزوقي (أبو علي)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،، ط1، 1952/1371.
- مطلوب (أحمد)، القزويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة، بغداد. العراق، ط1، 1967/1387.
- مطلوب (أحمد)، دراسات بلاغية ونقدية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980/1400.
- مطلوب (أحمد)، فنون بلاغية، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1975/1395.

- مطلوب (أحمد)، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2000.

- ابن المعتز (عبد الله)، البديع، تح: أغناطيوس كراتشكفسكي، دار المسيرة، بيروت.ط3، 1982/1402.

- مفتاح (محمد)، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. بيروت، ط4، 2005.

- المفضّل الضبّي، المفضّليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1942/1361.

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد الأفريقي المصري)، لسان العرب، دار الفكر، بيروت. لبنان، ط1، 1428-2008/1429.

- ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، كلية الآداب بمنوبة، تونس، والشركة العربية للتوزيع، ط1، 2001/1421.

- ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، دت.

- يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي (الزمن - السرد - التبئير)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. المغرب، ط4، 2005.

- **قائمة المراجع باللغات الأجنبية**:

- Adam (Jean Michel) , La linguistique textuelle, Introduction à l'analyse textuelle des discours, Armand colin, Paris, 2005.

- Austin (J.L), How to do things with words, Oxford University Press, 1962.

- Austin (J.L), Quand dire c'est faire, traduit par: Gilles Lane, éditions du Seuil, Paris, 1970.

- Barthes (Roland), Introduction à l'analyse structurale des récits. In: Communications, 8, 1966.

- Baylon (Christian) et Mignot (Xavier), Initiation à la sémantique du langage, Armand Colin, Paris, 2007.
- Benveniste (Emile), Problèmes de linguistique générale, Editions Gallimard, Paris, 1966.
- Bracops (Martine), Introduction à la pragmatique, champs linguistique, DeBoeck, Bruxelles, 2006.
- Brown (G) & Yule (G), Discourse analysis, Cambridge university press, 1983.
- Charaudeau (Patrick) et Maingueneau (Dominique), Dictionnaire d'analyse du discours, Edition de Seuil, Paris, 2002.
- Charolles (M.) & Combettes (B.), Contribution pour une histoire récente de l'analyse du discours, In: Langue française, N°121, 1999.
- Ducrot (Oswald) et Schaeffer (Jean-Marie), Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Editions de Seuil, 1995.
- Ducrot (Oswald), Dire et ne pas dire (principes de sémantique linguistique), Hermann, Paris, 1éd, 1972.
- Ducrot (Oswald), Le dire et le dit, les éditions de Minuit, Paris, 1984.
- Grice (H. Paul), Logique et conversation, traduction française de: Frédéric Berthet et Michel Bozon, Revue Communication, n° 30, 1979.
- Kerbrat-Orecchioni (Catherine), L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris, 2006.
- Kerbrat-Orecchioni (Catherine), L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986.
- Maingueneau (Dominique), L'analyse du discours et ses frontières, Marges linguistiques, Mai. 2005.
- Maingueneau (Dominique), Analyser les textes de communication, Nathan, Paris, 2002.
- Moschler (J.) et Reboul (A.) , Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, paris, Editions du SEUIL, 1994.
- Moutaouakil (A), Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des Lettres, Rabat.1982.
- Nolke (Hening), Linguistique modulaire, de la forme au sens, edi PEETERS, LOUVAIN-PARIS, 1994.

- Schieffrin (Deborah), Approeches to discourse, Blackwell Textbooks in Linguistics, Wiley, 1994.
- Searle (John), Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, traduction française: Hélène Pauchard, Edit: Hermann, Paris, 1972
- Searle (John), Sens et expression, traduction française : Joëlle Proust, Edit Minuit, Paris.1982.
- The Encyclopaedia of Islam, Leiden, E.J. Brill, 1986.
- Van Dijk (T. A), Studies in the pragmatics of discourse. The Hague: Mouton. (1981).
- Van Dijk (T.A.), (edi) Hand book of discourse analysis, Academic press, London, 1985.
- Van Dijk (T.A.), Discourse and Context, Cambridge university press, 2008.
- Van Dijk (T.A.), The study of Discourse, In: Discourse as Structure and Process, Discourse studies: A Multidisciplinary Introduction, edited by: T.A. Van Dijk, Sage publications, London, 1997
- Van Dijk (T.A.), (edi) Discourse as Structure and Process, Discourse studies: A Multidisciplinary Introduction, Sage publications, London, 1997.
- Yule (G), Pragmatics, Oxford University Press, 1996.

الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأشعار.
- فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة	
مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ(4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ (5)	114
سورة البقرة	
ألم (1) ذَلِكَ الكِتَابُ (2)	123
أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ (5)	123
أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ (16)	257، 259
فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ (23)	218
وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ (179)	147
وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ (235)	27
رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا (286)	223
سورة آل عمران	
وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى (36)	123، 206
سورة النساء	
وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ (11)	112
حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ (160)	147
سورة المائدة	
اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (8)	112
أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الكَافِرِينَ (54)	153

سورة الأنعام	
أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ (40)	216
فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ (149)	128
سورة الأعراف	
الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ (92)	121
سورة الأنفال	
لِيُحِقَّ الحَقَّ وَيُبْطِلَ البَاطِلَ (8)	148
سورة يونس	
حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ (22)	114
سورة هود	
فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ (57)	148
سورة يوسف	
وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ (13)	124
وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ (23)	120
وَاسْأَلِ القَرْيَةَ (82)	147
سورة النحل	
وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ البَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ (57)	153
ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (110)	150
إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ المَيْتَةَ (115)	248
ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (119)	150

سورة الإسراء	
أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالبَنِينَ (40)	215
وَقُلْ جَاءَ الحقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقَا (81)	152
سورة الكهف	
وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً (79)	148
سورة مريم	
رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَل الرَّأْسُ شَيْباً (4)	142
سورة طه	
وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (17)	105
هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا (18)	105
ربِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25)	149
فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُمْ (78)	120
سورة الأنبياء	
لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا (22)	250
أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ (36)	123
أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ (62)	214
سورة القصص	
يَا مُوسَى أَقْبِلْ (30)	224
وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ (46)	148
سورة السجدة	
وَلَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ (12)	119

سورة سبأ	
ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلاَّ الكَفُورُ (17)	151
سورة فاطر	
وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ (4)	148
واللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ (9)	114
وَلاَ يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّءُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ (43)	147
سورة يس	
إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ (14)	103
مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ (15)	103
قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ (16)	103
وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (22)	113
سورة ص	
رَبِّ اِغْفِرْ لِي(35)	220
سورة الزمر	
قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ (9)	127
سورة غافر	
وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ(38) يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ (39)	150
إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ (60)	121
سورة فصلت	
اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ (40)	218

سورة الزخرف	
أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ (5)	106
سورة الطور	
اِصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا (16)	220
سورة القمر	
فَهَلْ مِنْ مُدَّكِر (15)	221
سورة الرحمن	
فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (13)	150
سورة الإنسان	
وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ (8)	153
سورة التكاثر	
كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ(3) ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ (4)	149
سورة العصر	
إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2)	124
سورة الكوثر	
إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ(1) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ(2)	113
سورة الإخلاص	
قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ (1)	119

فهرس الأشعار

البيت			الصفحة
مِـنَ البِـيضِ الوُجُـوهِ بَنِـي سِنَـانٍ		لَـوَ انَّـكَ تَسْتَـضِيءُ بِهِـمْ أَضَـاؤُوا	112
هُـمُ حَلُّـوا مِـنَ الشَّـرَفِ المُعَلَّـى		وَمِـنْ حَسَـبِ العَشِـيرَةِ حَيْـثُ شَـاؤُوا	
وَلَسْـتَ بِمُسْـتَبْقٍ أَخًـا لاَ تَلُمُّـهُ		عَلَـى شَـعَثٍ أَيُّ الرِّجَـالِ المُهَـذَّبُ	152
وَمَـا مِثْلُـهُ فِـي النَّـاسِ إلاَّ مُمَلَّكًـا		أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُـهْ	155
ذَكَـرْتُ أَخِـي فَعَـاوَدَنِي		صُـدَاعُ الـرَّأْسِ وَالوَصَـبُ	145
حَلَفْـتُ فَلَـمْ أَتْـرُكْ لِنَفْسِـكَ رِيبَـةً		وَلَـيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَـرْءِ مَطْلَـبُ	252
لَـئِنْ كُنْـتَ قَـدْ بُلِّغْـتَ عَنِّـي خِيَانَـةً		لَمُبْلِغُـكَ الوَاشِـي أَغَـشُّ وَأَكْـذَبُ	
وَلَكِنَّنِـي كُنْـتُ امْـرِأً لِـيَ جَـانِبٌ		مِـنَ الأَرْضِ فِيـهِ مُسْـتَرَادٌ وَمَـذْهَبُ	
مُلُـوكٌ وَإِخْـوَانٌ إِذَا مَـا مَـدَحْتُهُمْ		أُحَـكَّمُ فِـي أَمْـوَالِهِمْ وَأُقَـرَّبُ	
كَفِعْلِـكَ فِـي قَـوْمٍ أَرَاكَ اصْـطَفَيْتَهُمْ		فَلَـمْ تَـرَهُمْ فِـي مَـدْحِ ذَلِـكَ أَذْنَبُـوا	
طَحَـا بِـكَ قَلْـبٌ فِـي الحِسَـانِ طَـرُوبُ		بُعَيْـدَ الشَّـبَابِ عَصْـرَ حِـينَ مَشِـيبُ	114
يُكَلِّفُنِـي لَيْـلَى وَقَـدْ شَـطَّ وَلْـيُهَا		وَعَـادَتْ عَـوَادٍ بَيْـنَنَا وَخُطُـوبُ	
كَـأَنَّ عُيُـونَ الـوَحْشِ حَـوْلَ خِبَائِنَـا		وَأَرْحُلِنَـا الجَـزْعُ الَّـذِي لَـمْ يُثَقَّـبِ	151
وَلاَ فَضْـلَ فِيهَـا للشَّـجَاعَةِ والنَّـدَى		وَصَـبْرِ الفَتَـى لَـوْلاَ لِقَـاءُ شَـعُوبِ	145
فَلَـوْ أَنَّ قَـوْمِي أَنْطَقَتْنِـي رِمَـاحُهُمْ		نَطَقْـتُ وَلَكِـنَّ الرِّمَـاحَ أَجَـرَّتِ	128
جَـزَى اللهُ عَنَّـا جَعْفَـراً حِـينَ أَزْلَقَـتْ		بِنَـا نَعْـلُنَا فِـي الوَاطِئِيـنَ فَزَلَّـتِ	128
أَبَـوْا أَنْ يَمَلُّـونَا وَلَـوْ أَنَّ أُمَّـنَا		تُلاَقِـي الَّـذِي لاَقَـوْهُ مِنَّـا لَمَلَّـتِ	
هُـمُ خَلَطُونَـا بِالنُّفُـوسِ وَأَلْجَـؤُوا		إِلَـى حُجُـرَاتٍ أَدْفَـأَتْ وَأَظَلَّـتِ	

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لاَ مَلُومَةً		لَدَيْنَا وَلاَ مَقْلِيَةً إِنْ تَقَلَّتِ	219
إِنَّ السَّمَاحَةَ والمُرُوءَةَ والنَّدَى		فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ	273
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا		وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ	261
أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ		أَمِ ابْتِسَامَتُهَا بِالمَنْظَرِ الضَّاحِي	133
والعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلاَ		لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا	146
بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا		وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلاَ صَعَدَا	161
سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا		وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا	156
أَلاَ إِنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ		عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ	156
والذي حارتِ البَرِيَّةُ فِيهِ		حيَوانٌ مستحدثٌ من جَمَادِ	105
يَقُولُ فِي قُومَسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ أَمَطْلَعَ الشَّمْسِ تَبْغِي أَنْ تَؤُمَّ بِنَا		مِنَّا السُّرَى وَخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ فَقُلْتُ كَلاَّ وَلَكِنْ مَطْلَعَ الجُودِ	161
أَبَيْنَ فَمَا يَزُرْنَ سِوَى كَرِيمٍ		وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرْنَ أَبَا سَعِيدِ	277
واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ		أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا	154
عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نُفُوسَهُمْ		وَمَقْتَلُهُمْ عِنْدَ الوَغَى كَانَ أَعْذَرَا	146
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ		كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ	150
ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا		شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ	126
وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالمُنَى فَإِنْ تُولِنِي مِنْكَ الجَمِيلَ فَأَهْلُهُ		وَأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنْكَ جَدِيرُ وَإِلاَّ فَإِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورُ	162
وَإِذَا احْتَبَى قَرَبُوسُهُ بِعِنَانِهِ		عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ	260
وَالخِلُّ كَالمَاءِ يُبْدِي لِي ضَمَائِرَهُ		مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الكَدَرِ	124
بِاللهِ يَا ظَبْيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا		لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ	120

أَبْكَـــانِيَ الـــدَّهْرُ وَيَـــا رُبَّمَـــا		أَضْـــحَكَنِي الـــدَّهْرُ بِمَـــا يُرْضِـــي	156
إِنَّ الَّذِيـــنَ تَرَوْنَـــهُمْ إِخْـــوَانَكُمْ		يَشْـفِي غَلِيـلَ صُـدُورِهِمْ أَنْ تُصْـرَعُوا	120
فَإِنَّـكَ كَاللَّيْـلِ الَّـذِي هُـوَ مُـدْرِكِي		وَإِنْ خِلْـتُ أَنَّ المُنْتَـأَى عَنْـكَ وَاسِـعُ	147
وَإِذَا الـــمَنِيَّةُ أَنْشَـــبَتْ أَظْـــفَارَهَا		أَلْفَيْـــتَ كُـــلَّ تَمِيـــمَةٍ لاَ تَنْفَـــعُ	261
أُولَئِـــكَ آبَـــائِي فَجِئْنِـــي بِمِـــثْلِهِم		إِذَا جَمَعَتْنَـــا يَـــا جَرِيـــرُ المَجَـــامِعُ	123
شَجْـــوُ حُسَّـــادِهِ وَغَيْـــظُ عِـــدَاهُ		أَنْ يَـــرَى مُبْصِـــرٌ وَيَسْـــمَعَ وَاعِـــي	127
فَأَصْـبَحْتُ مِـنْ لَيْلَـى الغَـدَاةَ كَقَـابِضٍ		عَلَـى المَـاءِ خَانَتْـهُ فُـرُوجُ الأَصَـابِعِ	132
أَيَـا شَـجَرَ الخَـابُورِ مَـا لَـكَ مُورِقـاً		كَأَنَّـكَ لَـمْ تَجْـزَعْ عَلَـى ابْـنِ طَرِيـفِ	132
هَـوَايَ مَـعَ الرَّكْـبِ اليَمَـانِينَ مُصْـعِدُ		جَنِيـــبٌ وَجُثْمَـــانِي بِمَكَّـــةَ مُوثَـــقُ	125
وَلَـئِنْ نَطَقْـتُ بِشُـكْرِ بِـرِّكَ مُفْصِـحًا		فَلِسَـــانُ حَـــالِي بِالشِّـــكَايَةِ أَنْـــطَقُ	263
لا يـأْلفُ الدِّرْهَـمُ المَضْـرُوبُ صُـرَّتَنَا		لَكِـــنْ يَمُـــرُّ عَلَيْهَـــا وَهْـــوَ مُنْطَـــلِقُ	126
إِنَّ الَّـذِي سَـمَكَ السَّـمَاءَ بَنَـى لَنَـا		بَيْتـــاً دَعَائِـــمُهُ أَعَـــزُّ وَأَطْـــوَلُ	121
إِنَّ الَّتِـــي ضَـــرَبَتْ بَيْـــتاً مُهَاجِـــرَةً		بِكُوفَـــةِ الجُنْـــدِ غَالَـــتْ وُدَّهَـــا غُـــولُ	121
قَـــالَ لِـــي كَيْـــفَ أَنْـــتَ قُلْـــتُ عَلِيـــلُ		سَهَـــرٌ دَائِـــمٌ وَحُـــزْنٌ طَوِيـــلُ	118
فَـــإِنْ تَـــفُقِ الأَنَـــامَ وَأَنْـــتَ مِنْـــهُمْ		فَـــإِنَّ المِسْـــكَ بَعْـــضُ دَمِ الغَـــزَالِ	131
أَلاَ أَيُّهَـــا اللَّيْـــلُ الطَّوِيـــلُ أَلاَ انْجَـــلِ		بِصُـبْحٍ وَمَـا الإِصْـبَاحُ مِنْـكَ بِأَمْثَـلِ	221
قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَبِيـبٍ وَمَنْـزِلِ		بِسِـقْطِ اللِّـوَى بَـيْنَ الـدَّخُولِ فَحَوْمَـلِ	160
أَوَ مَـــا رَأَيْـــتَ المَجْـــدَ أَلْقَـــى رَحْلَـــهُ		فِـــي آلِ طَلْحَـــةَ ثُـــمَّ لَـــمْ يَتَـــحَوَّلِ	277
قَصْـــرٌ عَلَيْـــهِ تَحِيَّـــةٌ وَسَـــلاَمُ		خَلَعَـــتْ عَلَيْـــهِ جَمَالَهَـــا الأَيَّـــامُ	160
وَمَا حَاجَةُ الأَظْعَانِ حَوْلَكِ فِي الدُّجَى		إِلَـــى قَـــمَرٍ؟ مَـــا وَاجِـــدٌ لَـــكِ عَـــادِمُهْ	151
أَوَ كُلَّمَـــا وَرَدَتْ عُكَـــاظَ قَبِيـــلَةٌ		بَعَـــثُوا إِلَـــيَّ عَرِيـــفَهُمْ يَتَوَسَّـــمُ	126

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي		وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ	112
أَتَى الزّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبِيبَتِهِ		فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الهَرَمِ	148
وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ		وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى العَظْمِ	129
وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ		وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ	145
هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ		مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ	122
لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ		لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ	257
فَسَقَى دِيَارَكِ، غَيْرَ مُفْسِدِهَا،		صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي	153
		وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً	144
أَنَا المُرَعَّثُ لاَ أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ		ذَرَّتْ بِيَ الشَّمْسُ لِلْقَاصِي وَلِلدَّانِي	112
الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمِ		وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ	270
إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا		قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانِ	154
وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي		فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي	124
أَرَى الشَّهْبَاءَ تَعْجِنُ إِذْ غَدَوْنَا		بِرِجْلَيْهَا، وَتَخْبِزُ باليَدَيْنِ	267
رَمَزَتْ إِلَيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا		مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْدِي هُنَاكَ كَلاَمَهَا	275

فهرس المحتويات

إهداء

♦ المقدمة 1

الفصل الأول

تحليل الخطاب وسبل النظر في التراث البلاغي العربي

1- تحليل الخطاب، المفهوم والتخصص 9

2- تحليل الخطاب في الدراسات العربية المعاصرة 27

3- سُبُل النظر في التراث البلاغي العربي وشروح التلخيص.....37

الفصل الثاني

خصائص النموذج البلاغي في شروح التلخيص

1- خصائص متن التلخيص وشروحه 52

2- خصائص النموذج في شروح التلخيص 66

2-1: الظاهرة المدروسة في النموذج البلاغي.....73

2-2: البناء المنهجي للنموذج البلاغي 79

♦ خاتمة الفصل الثاني 91

الفصل الثالث

مبدأ التخاطب في تحليل الخطاب من خلال شروح التلخيص

1- مفهوم التخاطب 94

1-1: الجملة والكلام والتركيب 95

1-2: مفهوم الخطاب 98

2- خصائص التخاطب 102

2-1: التوجيه 102

2-2: المقام.....108

2-3: الغرض.....115

أولاً: أغراض حذف المسند إليه 117

ثانياً: أغراض تعريف المسند إليه 119

ثالثاً: بعض الأغراض من أحوال المسند 125

رابعًا: بعض الأغراض من أحوال متعلّقات الفعل 127

3- قوانين التخاطب 134

3-1: قانون الكمّ.....139

أوّلاً: التطويل والحشو زيادة في الألفاظ قد تخلّ بالفائدة.....144

ثانياً: الإخلال قصورٌ في أداء المعنى.....146

ثالثاً: المساواة أصلٌ.....147

رابعاً: الإيجاز يكون بالقصر أو بالحذف 147

خامساً: لا يكون الإطناب إلاّ لأداء وظائف 149

2-3: قانون الكيف 154

أولاً: لا مجال للتعقيد في الكلام البليغ 155

ثانياً: "ينبغي أن يُقْتَصَرَ من التركيب على قدر الحاجة" 157

ثالثاً: "المجاز والكنايةُ أبلغُ من الحقيقة والتصريح" 158

رابعاً: ينبغي للمتكلّم أن يحسن الابتداء والتخلّص والانتهاء 159

♦ **خاتمة الفصل الثالث** 163

الفصل الرابع

مبدأ الإنجاز في تحليل الخطاب من خلال شروح التلخيص

1- مفهوم الإنجاز في التداولية المعاصرة 166

2- ثنائية الخبر والإنشاء في النموذج البلاغي 175

2-1: مفهوما الخبر والإنشاء 175

أولاً: الخبر 175

ثانيًا: الإنشاء 180

2-2: التصوّر البلاغي للأفعال الإنجازية 184

2-3: التصنيف البلاغي للأفعال المتضمّنة في القول 200

أولاً: فعل الإثبات 203

ثانيًا: فعل النفي 206

ثالثًا: فعل التمنّي 207

رابعًا: فعل الاستفهام 212

خامسًا: فعل الأمر 216

سادسًا: فعل النهي 222

سابعًا: فعل النداء 223

♦ **خاتمة الفصل الرابع** 226

الفصل الخامس

مبدأ الاستدلال في تحليل الخطاب من خلال شروح التلخيص

1- مفهوم الاستدلال 229

2- مفهوم اللزوم في شروح التلخيص 237

2-1: لازم الفائدة 246

2-2: التقديم الدالّ على القصر 248

2-3: المذهب الكلامي 249

2-4: الظواهر البيانية 254

أولاً: الاستعارة 255

ثانياً: الكناية 268

♦ **خاتمة الفصل الخامس** 279

♦ **الخاتمة العامة** 282

♦ **قائمة المصادر والمراجع** 289

♦ **فهرس الآيات القرآنية** 303

♦ **فهرس الأشعار** 308

♦ **فهرس المحتويات** 312

ملخص بالفرنسية ـ Abstract

La problématique que nous nous proposons de poser dans cette étude consiste à voir s'il existe des points communs entre une discipline moderne qu'est l'analyse du discours et une science arabe ayant pour objet d'étude la relation entre le discours et son contexte situationnel. Cette science est "Al-Balagha" (Terme souvent traduit en français par celui de la rhétorique). Nous nous sommes appuyé dans notre recherche sur deux principaux ouvrages :"Les explications du résumé, Chorouh Attalkhis", cette livre de résumé est composer par Alkazouini (739) de la troisième partie d'un autre livre c'est "La clé des sciences, Miftah Al'oloum" de Assakkaki (626).

Notre recherche va traiter donc de l'analyse du discours, en présentant les différentes définitions données par les linguistes et les analystes à cette notion, d'une part. D'autre part de déterminer l'objet de l'analyse du discours, par délimiter notre champ de recherche. Dans le même premier chapitre, j'ai essayé de parler des études modernes qui ont pour objet de recherche l'arabe rhétorique, et j'ai trouver qu'ils divergent en deux points de vue, le premier estime que « Chorouh Attalkhis » ne définit pas les notions littéraires modernes et au contraire ces livres sont des livres abondantes des idées de la logique et la philosophie islamiques, de second, affirme sa richesse en notions pertinentes dans le domaine de l'analyse du discours.

Dans le deuxième chapitre nous avons essayé d'organiser les idées et les notions de ces livres dans un modèle épistémologique et systématique par la définition du phénomène étudiée par la rhétorique et par ses sous-sciences branchés, nous avons essayé aussi, de confirmer notre idée de modèle par les notions d'inclusivité et de simplicité.

Dans le troisième chapitre nous avons introduit la notion d'interlocution comme un principe d'analyse dans les livres de "Chorouh", et cette notion est une notion parallèle de celle de la communication comme un objet général des sciences du langage, et parallèle aussi à la notion d'énonciation comme elle se trouve dans les théories de la linguistique d'énonciation et de pragmatique. Alors nous avons essayé de définir les notions incluses dans une unité de recherche comme le discours, la parole, la phrase. Nous trouverons dans la deuxième partie de ce chapitre que les traits de la notion d'interlocution dans le modèle rhétorique sont trois : l'orientation du discours vers un destinataire, la situation que contient ce discours, et l'intention du destinateur. Nous avons essayé, aussi, de trouver dans la troisième partie de ce chapitre des idées comme les lois du discours posés par "Grice" et "Ducrot".

Dans le quatrième chapitre nous avons essayé de parler de la performance ou la théorie des actes du langage, par une exposition de la théorie dans les travaux de "Austin" et "Searle", et nous avons trouvé que les deux notions de "Alkhabar et Al'inchaa" dans la grammaire et la rhétorique arabes peuvent représenter la théorie, alors nous avons tenté de représenter les deux notions avec une modification pour trouver une classification des actes illocutoires, et les actes que nous avons trouvé chez les rhétoriciens sont: l'affirmation, la négation, le souhait, l'interrogation, l'ordre, l'inhibition, l'appel.

Dans le cinquième chapitre nous avons essayé de parler de l'inférence et les notions linguistiques qui sont en rapport avec le comme la présupposition ,le sous-entendu , et l'implicitation. Nous avons trouvé, alors, qu'il y a une notion très connue dans la rhétorique arabe ayant une relation plus proche de l'inférence c'est "Allozoum", et nous avons essayé de parler des origines de cette notion dans la rhétorique arabe et les sujets auxquels elle est liée comme: Le trope, La métaphore.

ملخص
بالفرنسية